



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المجربة الحانية المصطفى محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم

مجلة تبيين للدراسات القرآنية

مجلة علمية دورية محكمة



KINGDOM OF SAUDI ARABIA
Ministry Of Education
Al-imam Muhammad Ibn Saud
Islamic University
Saudi Academic Association
The Holy Qur'an and Its sciences



TBEIAN

FOR QUR'ANIC STUDIES

Refereed Scholarly Journal



32

العدد الثاني والثلاثون - شوال 1439 هـ ، يوليو 2018 م

TBEIAN FOR QUR'ANIC STUDIES

Issue 32 - Shawwal 1439 AH/ July 2018

موضوعات العدد الثاني والثلاثون

- * الإيجاز والإطناب في القصص القرآني وعلاقته بمقاصد السور - قصة زكريا أنموذجاً. - د. عيبر بنت عبدالله النعيم
- * جواب الآيات القرآنية وتصديقها «دراسة تأصيلية تطبيقية». - د. أحمد بن فارس السليم
- * الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان و عارضه السمين ، تصنيف بدر الدين محمد بن رضي الدين الغزي دمشقي (٩٨٤هـ) «دراسة وتحقيق». - د. عبدالله بن حمد المنصور
- * الرد الوافي للقول المنافي للعلامة أبي عبدالله محمد بن أحمد الدمشقي ابن النجار (٨٦٧هـ) «دراسة وتحقيق». - د. عبدالله بن موسى الكثيري
- * إمتاع البررة لشرح نظم المصدرة في اختلاف القراء السبعة للشيخ أبي العلاء إدريس بن محمد المنجرة (١٣٧هـ). - د. مشاعل بنت سالم باجابر
- * التكبير عند ختم المصحف الشريف وحكمه بين القراء والمحدثين والفقهاء «دراسة تحليلية نقدية». - د. محمد بن عبدالله الحسانين
- * العمدة السنوية في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر ولام الفعل واللام القمرية والشمسية للإمام أبي الإكرام محمد بن قاسم البقري الأزهرى المصرى (١١١١هـ) «دراسة وتحقيق». - أ.د. محمد بن إبراهيم المشهداني

Contents

- * IBriefness and redundancy in the stories of the Koran and its relationship to the purposes of the Sura- the story Zakaria as a model-. Dr. Abeer Abdullah Al Nuaim
- * The answer to the Quranic verses and its ratification, a study of applied originality. Dr. Ahmed Fares Salloum
- * Al Durr Al thameen fi bad ma zkarho Abu Hayyan wa aredah Al Sameen, classification of Badr al-Din Mohammed bin Radhiuddin Ghazi Damasci (984 H) «study and investigation». Dr. Abdullah Hamad Al Mansour
- * The adequate response to the statements against the proof for Abi Abdullah Mohammed bin Ahmed Damasci Ibn Najjar (867 H) «study and investigation». Dr. Abdullah Musa al-Kathiri
- * Pleasure of righteousness to explain the methods of sources in the difference of the seven readings of Sheikh Abi Ala Idriss bin Mohammed Almnjara (1137 H). Dr. Mashael Salem Bajaber
- * Takbeer at the End of reading Quran and its ruling among the readers, modernists and scholars, a critical analytical study. Dr. Mohammed Abdullah Al-Hassanin
- * Al Omda Al Sunniya in the provisions of the non-voweled nun and Nunnation and Lengthening and Shortening and verbal "Lam" and pronounced and unpronounceable Lam. Prof. Mohammed Ibrahim Al Mashhadani

ردمد ١٦٥٨-٣٥١٥
ISSN.1658-3515
رقم الإيداع ١٤٢٨/٢١٩٠

حقوق الطبع محفوظة
للجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه
العام ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٨ م



التعريف بالمجلة

مجلة "تبيان" للدراسات القرآنية

مجلة (دورية - محكمة)، تعنى بنشر البحوث في مجال الدراسات القرآنية، تصدر أربع مرات سنوياً عن الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه "تبيان"، صدر العدد الأول منها عام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

الرؤية:

الريادة في نشر البحوث المحكمة في الدراسات القرآنية.

الرسالة:

نشر البحوث المحكمة في حقول الدراسات القرآنية من خلال معايير مهنية عالمية متميزة.

الأهداف:

- ١- إيجاد مرجعية علمية للباحثين في مجال الدراسات القرآنية.
- ٢- المحافظة على هوية الأمة والاعتزاز بقيمتها من خلال نشر الأبحاث المحكمة التي تسهم بتطوير المجتمع وتقدمه.
- ٣- تلبية حاجة الباحثين محلياً وإقليمياً وعالمياً للنشر في مجال الدراسات القرآنية.

* * *

مجلة "تبيان" للدراسات القرآنية

المشرف العام

د. عبد الله بن حمود العماج

رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه

رئيس هيئة التحرير

أ.د. محمد بن سريع بن عبد الله السريع

أستاذ القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مدير التحرير

عبد الله بن خالد الحسن

المحاضر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أعضاء هيئة التحرير

١- أ.د. عيسى بن ناصر الدريبي

أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة الملك سعود بالرياض

٢- أ.د. أحمد بن علي السديس

عميد كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

٢- أ.د. عبد الرحمن بن معاضة الشهري

أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة الملك سعود بالرياض

٤- أ.د. يحيى بن محمد زفمي

أستاذ القراءات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

٥- أ.د. إبراهيم بن محمد الحميضي

أستاذ القرآن وعلومه بجامعة القصيم

٦- أ.د. حسين بن علي الحربي

أستاذ القرآن وعلومه بجامعة جازان

سكرتير التحرير

عمار عادل سالم

الهيئة الاستشارية

١- أ.د. محمد بن عبد الرحمن الشايع

أستاذ القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

٢- أ.د. علي بن سليمان العبيد

وكيل الرئيس العام لشؤون المسجد النبوي

٣- أ.د. فهد بن عبد الرحمن الرومي

أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة الملك سعود بالرياض

٤- أ.د. إبراهيم بن سعيد الدوسري

رئيس قسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام وأستاذ كرسي الملك عبد الله ابن عبدالعزيز للقرآن الكريم بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

٥- أ.د. أحمد سعد محمد الخطيب

عميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية - جامعة الأزهر - مصر

٦- أ.د. ذوالكفل ابن الحاج محمد

يوسف ابن الحاج إسماعيل

عميد أكاديمية الدراسات الإسلامية بجامعة مالايا بماليزيا

٧- أ.د. طيار ألتى قولاج

رئيس مجلس الأمناء بجامعة إستنبول بتركيا

٨- أ.د. عبد الرزاق بن إسماعيل هرماس

استاذ التعليم العالي - كلية الآداب - جامعة ابن زهر - مملكة المغرب

٩- أ.د. غانم قدوري الحمد

الأستاذ بكلية التربية - جامعة تكريت - العراق

١٠- أ.د. زيد بن عمر العيص

المشرف على مركز بيت للدراسات القرآنية بالملكة الأردنية

شروط وإجراءات النشر

في مجلة (تبيان) للدراسات القرآنية

المواصفات العلمية والمنهجية:

- الأمانة العلمية.
 - الأصالة والابتكار.
 - سلامة الاتجاه.
 - سلامة منهج البحث.
 - مراعاة أصول البحث العلمي في الاقتباس والتوثيق، وسلامة اللغة، والإملاء، والطباعة.
 - كتابة مقدمة تحتوي على: (موضوع البحث، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، وإجراءاته، وخطة البحث، والدراسات السابقة - إن وجدت - وإضافته العلمية عليها).
 - تقسيم متن البحث إلى فصول ومباحث ومطالب، حسب ما يناسب طبيعة البحث موضوعه ومحتواه.
 - كتابة خاتمة بخلاصة شاملة للبحث تتضمن أهم (النتائج) و(التوصيات).
 - كتابة قائمة بمراجع البحث، وفق المواصفات الفنية المشار إليها لاحقاً.
- شروط تسليم البحث:
- ألا يكون البحث قد سبق نشره.
 - ألا يكون مستلاً من بحث أو رسالة نال بها الباحث درجة علمية، وفي حال كان كذلك يجب على الباحث أن يشير إلى ذلك، وأن لا يكون سبق نشره، لتنظر هيئة التحرير مدى الفائدة العلمية من نشره.
 - أن لا يزيد عدد الصفحات عن ٥٠ صفحة - كاملاً مع الملحقات - بعد التقيد بالمواصفات الفنية لطباعة البحث من حيث نوع الخط، وحجمه، والمسافات، والهوامش.
 - رفع البحث عبر البوابة الإلكترونية للمجلة نسخة إلكترونية من البحث بصيغة (Word)، ونسخة أخرى بصيغة (BDF) بدون بيانات الباحث.
- مرفقات البحث عند تسليمه:
- رفع ملف يشتمل على عنوان البحث والسيرة الذاتية.
 - رفع ملف ملخص البحث باللغة العربية، لا يزيد عن (٢٠٠) كلمة، ويتضمن

العناصر التالية: (عنوان البحث، اسم الباحث ورتبته العلمية، موضوع البحث، وأهدافه، ومنهجه، وأهم النتائج، وأهم التوصيات). مع كلمات دالة (المفتاحية) معبرة بدقة عن موضوع البحث، والقضايا التي تناولها، بحيث لا يتجاوز عددها (٦) كلمات.

- رفع ملف ترجمة الملخص وعنوان الموضوع واسم الباحث ورتبته، والكلمات الدالة إلى اللغة الإنجليزية، ويجب أن يعتمد الملخص المترجم من قبل مركز ترجمة متخصص.

إجراءات التحكيم:

- تنظر هيئة التحرير في مدى تحقيق البحث لشروط النشر، فإن كان مطابقاً للشروط حول للتحكيم.

جوانب الضعف	الدرجة الفعلية	الدرجة التامة	معيار التقييم
		٢٥	قيمة الموضوع العلمية
		٢٥	جدة الموضوع والإضافة العلمية
		٢٥	سلامة منهجية البحث
		٢٥	شخصية الباحث وحسن معالجته للموضوع
		١٠٠	المجموع

- تؤخذ النتيجة بمتوسط درجات أعضاء هيئة التحرير.

- يجتاز البحث القبول الأولي للعرض على المحكمين إذا تجاوز ٦٠٪.

- تُحكّم البحوث من قبل محكمين اثنين على الأقل، برتبة علمية تساوي أو تزيد عن الباحث.

- تُحكّم البحوث وفق المعايير التالية:

جوانب الضعف	الدرجة الفعلية	الدرجة التامة	معيار التقييم
		٥	العنوان: جودة الصياغة، مطابقة العنوان للمضمون
		٥	ملحقات البحث: ملخص، مقدمة، خاتمة، توصيات، قائمة مراجع. مع توفر العناصر الأساسية لكل منها.
		٥	الدراسات السابقة: وافية، وضوح العلاقة بالبحث، الإضافة العلمية محدد

معيّار التقييم	الدرجة التامة	الدرجة الفعلية	جوانب الضعف
اللغة: النحو، الإملاء، الطباعة	٥		
المنهجية: الوضوح، السلامة، الالتزام، دقة الخطة، سلامة التوزيع	١٠		
الأسلوب: الجزالة، الإيجاز، الوضوح، الترابط	٢٠		
المضمون العلمي: المطابقة للعنوان والأهداف، السلامة العمية، القوة، الإضافة العلمية ظاهرة وقيمة.	٢٠		
الإضافة العلمية: الأصالة، التجديد، الأهمية.	١٥		
المصادر: الأصالة، الحداثة، التنوع، الشمول	٥		
النتائج: مبنية على الموضوع، الشمول، الدقة	٥		
التوصيات: منبثقة عن الموضوع، الواقعية، الشمول	٥		
النتيجة	١٠٠		

- قرار التحكيم يعتمد على متوسط درجات المحكمين ويتضمن الاحتمالات التالية:
- في حال اجتياز البحث درجة ٩٠٪ يعتبر البحث مقبولاً للنشر على حاله.
 - يحتاج لتعديل في حال حصول البحث على درجة ما بين ٦٠٪ - ٨٩٪.
 - مرفوض في حال حصول البحث على درجة أقل من ٦٠٪.
- في حال الحاجة للتعديل يعاد البحث مع التعديلات المطلوبة للباحث، ويقوم هو بدوره بالتعديل وإن بقي على رأيه يرد على ملاحظة المحكم بما يوضحه ويقويه.
- بعد أن يجري الباحث التعديل يعاد البحث للمحكم للحكم النهائي، ويتضمن الحكم أحد احتمالين:
- مقبول للنشر في حال حصوله على ٩٠٪ فما فوق.
 - مرفوض في حال حصوله على ٩٠٪ فما دون.
- شروط النشر:
- في حال قبول البحث للنشر تؤول كافة حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشره في أي منفذ نشر آخر ورقياً أو إلكترونياً، دون إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة، وللمجلة الحق في نشر البحث على موقع الجمعية وغيره من أوعية النشر الإلكتروني.

- ينشر البحث إلكترونياً في موقع المجلة وفي المجلة نفسها حسب أولوية النشر، وهذه تعتمد على تاريخ قبول البحث، واعتبارات تحددتها هيئة التحرير مثل تنوع الأبحاث في العدد الواحد.
- في حال قبول البحث للنشر يرسل للباحث قبول النشر، وعند رفض البحث للنشر يرسل له اعتذار عن النشر.
- يلزم الباحث بدفع تكاليف التقييم في الحالات التالية:
 - إذا ثبت عدم صدق الإقرار.
 - إذا أخل الباحث بالتعهد.
 - إذا سحب الباحث بحثه بعد التقييم.
 - إذا لم يلتزم بتسليم البحث بصيغته النهائية وفق شروط النشر المعتمدة في المجلة.
- يلتزم الباحث عند الموافق على نشره بتقديمه بالصيغة النهائية المشار إليها في المواصفات الفنية المعتمدة.
- المواصفات الفنية للبحث:**
- يستخدم خط (Traditional Arabic) للغة العربية بحجم (١٨) أبيض للمتن وأسود للعناوين، وبحجم (١٤) أبيض للحاشية والملخص.
- يستخدم خط (Times New Roman) للغة الإنجليزية بحجم (١١) أبيض للمتن وأسود للعناوين، وبحجم (١٠) أبيض للحاشية والمستخلص.
- عدد صفحات البحث (٥٠) صفحة (A4).
- تترك مسافة بداية كل فقرة لا تزيد على ١ سم.
- المسافة بين السطور مفرد.
- الهوامش الصفحة من الأعلى والأسفل واليسار ٥, ٢ سم ومن اليمين ٥, ٣ سم.
- الآيات القرآنية تكتب وفق المصحف الإلكتروني لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بحجم ١٤ بلون عادي (غير مسود).

طريقة التوثيق

توثيق الآيات:

- توثق الآيات في المتن عقب النص القرآني مباشرة بذكر السورة متبوعة بنقطتين ثم رقم الآية داخل حاصرتين، هكذا: [البقرة: ٢٥٥].

توثيق النصوص:

- يلحق النص المراد توثيقه داخل المتن برقم صغير علوي بعد علامة الترقيم.
- يربط بحاشية سفلية أسفل الصفحة بترقيم مستقل لكل صفحة، وتضبط الحواشي آليا لا يدويا.

أولا: عند ورود المصدر أول مرة وكذلك في قائمة المراجع في نهاية البحث.

عنوان الكتاب بخط غامق متبوعا بفاصلة، اسم العائلة متبوعا بفاصلة، ثم الاسم الأول والثاني وتاريخ وفاة المؤلف بين قوسين متبوعا بفاصلة، ثم الناشر متبوعا بفاصلة، ثم مكان النشر متبوعا بفاصلة، ثم رقم الطبعة متبوعا بفاصلة، ثم تاريخ النشر متبوعا بفاصلة، ثم الجزء والصفحة متبوعة بنقطة.

مثال:

الصحاح، الجوهرى، إسماعيل بن حماد (١٢٠٥هـ)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطا، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، ٤٦/٢.

ثانيا: إذا ورد المرجع مرة ثانية

عنوان الكتاب بخط غامق متبوعا بفاصلة، اسم العائلة متبوعا بفاصلة، ثم الجزء والصفحة متبوعة بنقطة.

مثال:

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهرى، ٤٦/٢.

- توثيق الحديث النبوية: تتبع ذات الخطوات السابقة، ويضاف رقم الحديث، والحكم عليه.

- توثيق بحث في مجلة: يضاف لما سبق عنوان البحث بعد اسم المجلة بخط غامق، ثم رقم العدد.



جميع المراسلات وطلبات الاشتراك باسم: رئيس هيئة التحرير
على النحو التالي: المملكة العربية السعودية - الرياض
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية أصول الدين - الجمعية العلمية
السعودية للقرآن الكريم وعلومه - مجلة "تبيان" للدراسات القرآنية

البريد الإلكتروني:

quranmag@gmail.com

الفييس بوك: www.facebook.com/Quranmag

تويتر: <https://twitter.com/quranmag1>

هاتف المجلة: ١١٢٥٨٢٧٠٥ (+٩٦٦)

هاتف وفاكس الجمعية: ١١٢٥٨٢٦٩٥ (+٩٦٦) - ٠٥٤٦٦٦٧١٤١

موقع الجمعية

www.alquran.org.sa

* * *

المحتويات

الصفحة	العنوان
١٧	افتتاحية العدد - ناقص الافتتاحية عربي وإنجليزي رئيس هيئة تحرير المجلة (أ.د. محمد بن سريع بن عبدالله السريع)
	البحوث
٢١	١. الإيجاز والإطناب في القصص القرآني وعلاقته بمقاصد السور - قصة زكريا ﷺ أنموذجاً د. عيبر بنت عبدالله النعيم
٥٧	٢. جوابُ الآيات القرآنية وتصديقها - دراسة تأصيلية تطبيقية د. أحمد بن فارس السلوم
٩٩	٣. الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان و عارضه السمين ، تصنيف بدر الدين محمد بن رضي الدين الغزي الدمشقي (٩٨٤هـ) د. عبدالله بن حمد المنصور
١٤١	٤. الرد الوافي للقول المنافي للعلامة أبي عبدالله محمد بن أحمد الدمشقي ابن النجار (٨٦٧هـ) د. عبدالله بن موسى الكثيري
٢٠٥	٥. إمتاع البررة لشرح نظم المصدرة في اختلاف القراء السبعة للشيخ أبي العلاء إدريس بن محمد المنجرة (١٣٧هـ) د. مشاعل بنت سالم عبدالله باجابر
٢٨٣	٦. التكبير عند ختم المصحف الشريف وحكمه بين القراء والمحدثين والفقهاء - دراسة تحليلية نقدية د. محمد بن عبدالله الحسانين
٣٨٩	٧. العمدة السننية في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر ولام الفعل واللام القمرية والشمسية للإمام أبي الإكرام محمد بن قاسم البقري الأزهري المصري (١١١١هـ) أ.د. محمد بن إبراهيم بن فاضل المشهداني
٤٢٥	ملخصات البحوث باللغة الإنجليزية.

مقدمة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
وبعد:

فإن من أعظم نعم الله علينا في هذا البلد المبارك: العناية الفائقة بكتاب الله تعالى، إقراءً وتحفيظاً وتعليماً وطباعةً وبحثاً.

وإن الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه (تبيان) معلّم من معالم هذه العناية وظاهرة من ظواهرها.

ويسرنا في مجلة تبيان للدراسات القرآنية أن نرف للباحثين بشرى قيام المجلة بالنشر الإلكتروني للبحوث بما يتفق مع قواعد وشروط المجالس العلمية في الجامعات لكي يكون النشر معتمداً ومحققاً لمتطلبات المجالس العلمية، حيث ستنشر جميع البحوث المقبولة في المجلة خلال الأيام المقبلة، ثم سيتم نشرها ورقياً في الأعداد القادمة حسب التسلسل. وتيسيراً للباحثين فقد دشنت المجلة رابطاً إلكترونياً جمعت فيه جميع البحوث المنشورة من العدد الأول إلى العدد الثلاثين، ويمكن الوصول إليه من خلال موقع المجلة الإلكتروني.

وفي الختام فإنه يسرني شكر أعضاء مجلس إدارة الجمعية في دورته الخامسة على ما قدموه من جهود في خدمة كتاب الله وعلومه، كما أتقدم بالتهنئة لأعضاء المجلس في دورته السادسة، نسأل الله أن يتقبل من الجميع وأن يجزيهم عن القرآن وأهله خير الجزاء إنه سميع مجيب.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

رئيس تحرير مجلة تبيان للدراسات القرآنية

أ.د. محمد بن سريع بن عبد الله السريع

البحوث

الإيجاز والإطناب في القصص القرآني وعلاقته بمقاصد السور - قصة زكريا ﷺ أنموذجاً -

إعداد

د. عبير بنت عبد الله النعيم

أستاذ مساعد في قسم الدراسات القرآنية

جامعة الملك سعود

ملخص البحث

الحمد لله القائل في كتابه العزيز: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل : ٨٩) ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أدى الأمانة، وبلغ الرسالة ونصح الأمة، صلوات ربي وسلامه عليه.

عنوان هذا البحث: (الإيجاز والإطناب في القصص القرآني وعلاقته بمقاصد السور - قصة زكريا ﷺ إنموذجاً-) .

وتتجلى مشكلة البحث في ورود بعض سور القرآن الكريم مرة على وجه الإيجاز، ومرة على وجه الإطناب، وهذا يدعونا إلى التأمل والتدبر حول مدى علاقة الإيجاز والإطناب في القصص القرآني بمقاصد السور .

أهداف البحث :

- بيان وجه الإيجاز تارة والإطناب تارة في القصص القرآني وعلاقته بمقاصد السور .
- إبراز منهج القرآن الكريم في تكرار القصص ، ومدى مناسبتها لمقصد السورة .
- حصول الامتثال والاتعاظ من القصص القرآني مع تجلي مقاصد السور الواردة فيها.

المنهج المتبع في البحث :

المنهج الاستقرائي الاستنباطي .

خطة البحث :

- يتكون البحث من مبحثين وفيها مطالب ثم خاتمة ، وهي على النحو التالي :
- المبحث الأول : الإيجاز والإطناب في قصة زكريا عليه السلام .
 - المطلب الأول : تعريف الإيجاز لغة واصطلاحاً .
 - المطلب الثاني : تعريف الإطناب لغة واصطلاحاً .
 - المطلب الثالث : الإيجاز والإطناب في قصة زكريا ﷺ .

المبحث الثاني: علاقة الإيجاز والإطناب بمقاصد السور .

المطلب الأول: تعريف مقاصد السور

المطلب الثاني : علاقة الإيجاز والإطناب بمقاصد السور من خلال قصة

زكريا ﷺ.

أهم النتائج :

أن مقصد السورة وأهدافها أحد أسباب عرض القصة بالإطناب والتفصيل تارة، أو الإيجاز تارة أخرى، وذلك ليسلط الضوء على الجانب الذي سيقى لأجله القصة والذي يصب في مقصد السورة وأغراضها.

أهم التوصيات :

توجيه البحث العلمي نحو العناية بمقاصد السور؛ لأنها الحجر الأساس في فهم كتاب الله تعالى وتدبره وإثراء معانيه.



المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ٧٠].

أما بعد :

فإن الإيجاز والإطناب في قصص القرآن الكريم ظاهرة جديرة بالاهتمام، والتأمل، ولقد كان لها حظ وافر في البحث عند المتقدمين، إلا أن أهمية هذه الدراسة تأتي في كونها تناولت الإيجاز والإطناب في القصص القرآني وعلاقته بمقاصد السور، ولا شك أن علم المقاصد من أجل العلوم المعينة على فهم كتاب الله تعالى وتدبره، بل هو عمدة في فهمه، فالمقاصد هي التي توجه أسلوب العرض وتسلط الأضواء على العنصر المراد إبرازه، كما أن وقوف المفسر على مقاصد السور يسدد ذهنه ويعصمه من الخطأ في تفسيرها؛ لأنه يتقيد في توجيه الآيات وفقاً لهذا المقصد، وبيان ذلك أن مقصد كل سورة إنما يقف عليه المفسر بعد استقراء آياتها والتأمل العميق فيما تدل عليه معان تحقق مراد الله - تعالى - من كلامه.

والمنهج الأسلم الذي يجعل كلام الله منتظماً على نحو يتضح فيه جلياً كمال نظمه واتساق آياته، ويرز إعجازه وبلاغته؛ ومن حقق المقصود من السورة، عرف تناسب أيها وقصصها وجميع أجزائها.

يقول الطاهر ابن عاشور في مقدمة تفسيره : (وفوائد القصص تجتلبها المناسبات فتذكر القصة كالبرهان على الغرض المسوقة هي معه، فلا يعد ذكرها مع غرضها تكريرا لها؛ لأن سبق ذكرها إنما كان في مناسبات أخرى).^(١) وعليه فإن عنوان هذه الدراسة سيكون بعنوان : (الإيجاز والإطناب في القصص القرآني وعلاقته بمقاصد السور) متخذة من قصة زكريا ﷺ أنموذجاً للدراسة والتطبيق.

مشكلة البحث :

ورود بعض القصص القرآني في بعض السور مرة على وجه الإيجاز، ومرة على وجه الإطناب، وهذا يدعونا إلى التأمل والتدبر حول مدى علاقة الإيجاز والإطناب في القصص القرآني بمقاصد السور.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

- صلته بكتاب الله - تعالى - وتدبره وفهمه.
- وضوح العبر والعظات في القصص القرآني حسب مواضع ورودها عند النظر في مقاصد السور.
- عدم وجود دراسة قرآنية تناولت موضوع الإيجاز والإطناب في القصص القرآني وعلاقته بمقاصد السور.

أهداف البحث :

- بيان وجه الإيجاز والإطناب في القصص القرآني وعلاقته بمقاصد السور .
- إبراز منهج القرآن الكريم في تكرار القصص، ومدى مناسبتها لمقصد السورة .
- حصول الامتثال والانتعاض من القصص القرآنية مع تجلي مقاصد السور الواردة فيها .

(١) التحرير والتنوير / ابن عاشور، ج ١، ص ٦٨ .

أسئلة البحث :

- ما علاقة الإيجاز والإطناب في القصص القرآني بمقاصد السور؟
- ما هو منهج القرآن الكريم في القصص المكررة، من حيث ملاءمتها لمقصد السورة؟
- ما أثر هذه القصص القرآنية على حياة المسلم .

الدراسات السابقة :

عند البحث ومراجعة المكتبات، وفهارس مراكز البحث العلمي وقواعد البيانات لم أجد من بحث العلاقة بين الإيجاز والإطناب في القصص القرآني وعلاقته بمقاصد السور، وإنما كل الأبحاث التي ظهرت، بعضها متخصص في الإيجاز والإطناب في القصص القرآني، وأبحاث متعلقة بمقاصد السور، ومن تلك الكتب والمراجع :

- الإطناب في قصص القرآن الكريم / عائشة أحمد جرار، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩ م.
- مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور للإمام البقاعي.
- أهداف كل سورة ومقاصدها في القرآن) للدكتور عبدالله شحاته رَحِمَهُ اللهُ، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (نبذ من مقاصد الكتاب العزيز) للعز بن عبدالسلام رَحِمَهُ اللهُ وقد حققه وعلق عليه أيمن عبدالرزاق الشوا، ونشره المحقق عام ١٤١٦هـ. وهذا الكتاب ليس كتاباً مستقلاً للعز بن عبدالسلام، وإنما هو جزء ختم به المؤلف كتابه (الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز).

المنهج المتبع في الدراسة :

المنهج الاستقرائي .

خطة البحث :

- المبحث الأول : الإيجاز والإطناب في قصة زكريا ﷺ .
- المطلب الأول : تعريف الإيجاز لغة واصطلاحاً .
- المطلب الثاني : تعريف الإطناب لغة واصطلاحاً .
- المطلب الثالث : الإيجاز والإطناب في قصة زكريا ﷺ .
- المبحث الثاني : علاقة الإيجاز والإطناب بمقاصد السور .
- المطلب الأول : تعريف مقاصد السور .
- المطلب الثاني : علاقة الإيجاز والإطناب بمقاصد السور من خلال قصة زكريا ﷺ .
- ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات .



المبحث الأول: الإيجاز والإطناب في قصة زكريا ﷺ

المطلب الأول : تعريف الإيجاز لغة واصطلاحاً :

الإيجاز لغة :

قال ابن منظور في اللسان : (الإيجاز من جز الكلام وجازة ووجزاً، وأوجز قل في بلاغة، وأوجزه اختصره، وكلام وجز أي: خفيف. وأمر وجز وواجز ووجيز وموجز وموجز ؛ يقال : أوجز فلان إيجازاً في كل أمر، وأمر وجيز وكلام وجيز أي خفيف مختصر).^(١)

والإيجاز: التقصير. يقال: أوجز في الكلام : إذا قصره، فهو كلام موجز.^(٢)

الإيجاز اصطلاحاً :

هو اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل.^(٣)

قال السراج في اللباب : (هو تأدية المعنى بعبارة ناقصة عنه فرب قليل يغني عن الكثير.

وهذا الباب دقيق المسلك، لا يرتقي إليه إلا ذوو الفصاحة والذكور. قال أحد النقاد: أحسن الكلام ما كان قليله يُغنيك عن كثيره ومعناه في ظاهر لفظه).^(٤)

وقال الجرجاني في التعريفات : (هو: أداء المقصود بأقل من العبارة المتعارفة).^(٥)

وقيل هو: اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل^(٦)

(١) لسان العرب / ابن منظور، ج ١٥، ص ٢٢١ .

(٢) معجم لغة الفقهاء / محمد رواس قلعجي، ج ١، ص ٩٨ .

(٣) معجم البلاغة العربية / بدوي طبانة، ص ٢٠٣ .

(٤) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو / محمد علي السراج، ج ١، ص ١٦٦ .

(٥) التعريفات / الجرجاني، ج ١، ص ٤١ .

(٦) معجم البلاغة العربية / بدوي طبانة، ص ٢٠٣ .

وقال ابن عاشور : (ومن أبدع الأساليب في كلام العرب الإيجاز، وهو متنافسهم غاية تبارئ إليه فصحاؤهم، وقد جاء القرآن بأبدعه إذ كان مع ما فيه من الإيجاز المبين في علم المعاني فيه إيجاز عظيم آخر، وهو صلوحية معظم آياته لأن تؤخذ منها معانٍ متعددة كلها تصلح لها العبارة باحتمالات لا ينافيها اللفظ...)^(١).



(١) التحرير والتنوير / ابن عاشور، ج ١، ص ١٢١ .

المطلب الثاني: تعريف الإطناب لغة واصطلاحاً

الإطناب لغة:

قال ابن منظور: (الطُّنْبُ والطُّنْبُ: جبل الخبء والسرادق ونحوها، والأطناب: الطوال من جبال الأخبية، والطنب: جبل طويل يشد به البيت والسرادق .
والإطناب: المبالغة في مدح أو ذم والإكثار فيه، والمُطنب المداح لكل أحد،
والمُطنَّبُ جَبْلُ العَاتِقِ وجمعه مَطَانِبٌ، ويقال للشمس إذا تَقَصَّصَتْ عند طُلوعها: لها
أطنابٌ وهي أَشْعَعٌ تمتدُّ كأنَّها القُضْبُ، والطَّنْبُ طُولٌ في الرجلين في اسْتِرْخَاءِ،
والطُّنْبُ والإطنابُ جميعاً سَيْرٌ يُوصَلُ بوترِ القَوْسِ العربية ثم يُدارُ على كُظْرِها، وقيل
إطنابُ القَوْسِ: سَيْرُها).^(١)

الإطناب اصطلاحاً:

قال الجرجاني في التعريفات: (الإطناب: هو أداء المقصود بأكثر من العبارة
المتعارفة، وقيل: الإطناب: أن يكون اللفظ زائداً على أصل المراد).^(٢)
وقيل هو: زيادة اللفظ على المعنى لفائدة جليلة من غير ترديد.^(٣)
يعني عرض المعنى بزيادة الألفاظ، لإضافة معان جديدة على المعنى الرئيس،
وذلك لتقوية المعنى، وتوكيده.
فالشرط الرئيس فيه، أن تحقق الزيادة فائدة جديدة على المعنى، وهذا الذي
يميز الإطناب عن التطويل .
قال ابن الأثير الحلبي: (إن التطويل يأتي لغير فائدة، أما الإطناب فيأتي لفائدة
التأكيد، والمبالغة).^(٤)

(١) لسان العرب / ابن منظور، ج ٨، ص ٢٠٥-٢٠٦ .

(٢) التعريفات / الجرجاني، ج ١، ص ٨ .

(٣) معجم البلاغة العربية / بدوي طبانة، ص ٣٨٨ .

(٤) جواهر الكنز / ابن الأثير، ص ٢٥٦ .

المطلب الثالث: الإيجاز والإطناب في قصة زكريا ﷺ^(١)

ذُكر اسم زكريا - عليه الصلاة والسلام - في سبعة مواضع في القرآن الكريم، ووردت أحداث قصته في ثلاث سور قرآنية، هي: سورة آل عمران، وسورة مريم، وسورة الأنبياء بينما أشير إليه إشارة في سورة الأنعام، وجاءت هذه القصة مفصلة في سورتَي مريم، وآل عمران بينما جاءت مختصرة في سورة الأنبياء .
وإليك هذه المواضع حسب ترتيبها في المصحف:

الموضع الأول في سورة آل عمران :

في قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ (٣٧) هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ (٣٨) فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ (٣٩) قَالَ رَبِّ إِنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرَ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ (٤٠) قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِّي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرًا وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ (٤١)﴾ (آل عمران: ٣٧ - ٤١).

(١) زكريا ﷺ هو: زكريا بن لندن بن مسلم بن صدوق بن حشبان بن داوود بن سليمان، ينتهي نسبه إلى يعقوب بن إسحاق - عليهما السلام - وكان عهد النبي زكريا قريب بعهد النبي عيسى ﷺ يدل على ذلك قوله ﷺ في قصة مريم أم عيسى - عليهما السلام - : ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ (آل عمران: ٣٧).
بعث الله - تعالى - زكريا - عليه الصلاة والسلام - رسولاً إلى بني إسرائيل، فقام ﷺ يدعو قومه إلى دين الله الإسلام، وعبادة الله وحده، ويخوفهم عذابه في وقت اشتد فيه الفسق والفجور، وانتشرت فيهم المفاسد والمنكرات، وكان نبي الله زكريا ﷺ قد تقدمت به السن وانتشر الشيب في رأسه وبلغ من الكبر عتياً، وكانت امرأته عاقراً لا تلد، فلما رأى من آيات الله الباهرات عاين هذه الآية والكرامة العجيبة من رزق الله - تعالى - لمريم أم عيسى - عليهما السلام - الفاكهة في غير حينها، هنالك رغب في الولد على الكبر، فطلب من ربه أن يرزقه غلاماً تقياً يرثه في العلم والنبوة ويعلم الناس الخير، يقول الله - تبارك وتعالى - : ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ سورة آل عمران. انظر: مختصر تاريخ دمشق / ابن عساکر، ج ٩، ص ٤٦.

مضمون قصة زكريا ﷺ ومجرياتها في سورة آل عمران :

جاءت قصة زكريا - عليه الصلاة والسلام - مفصلة على وجه الإطناب في هذه السورة حيث ابتدأت بكفالة زكريا ﷺ لمريم، وذلك أن امرأة عمران - والدة مريم - لما حملت قالت: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ أي: جعلت ما في بطني خالصاً لوجهك، محرراً لخدمتك وخدمة بيتك ﴿فَتَقَبَّلَ مِنِّي﴾ هذا العمل المبارك ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ تسمع دعائي وتعلم نيتي وقصدي، هذا وهي في البطن قبل وضعها.

وكان سبب نذر حنة ابنة فاقوذ، امرأة عمران كما يرويه الإمام الطبري بسنده أن زكريا وعمران تزوجا من أختين، فكانت أم يحيى عند زكريا، وأم مريم عند عمران، فهلك عمران وأم مريم حامل بمريم، قال: وكانت - فيما يزعمون - قد أمسك عنها الولد حتى أسنت، وكانوا أهل بيت من الله - جل ثناؤه - بمكان.

فبينما هي في ظل شجرة نظرت إلى طائر يطعم فرخاً له، فتحرّكت نفسها للولد، فدعت الله أن يهب لها ولداً، فحملت بمريم، وهلك عمران. فلما عرفت أن في بطنها جنيناً، جعلته لله نذيرة و "النذيرة"، أن تعبده الله، فتجعله حبيساً في الكنيسة، لا ينتفع به بشيء من أمور الدنيا).^(١)

فلما وضعتها إذا هي جارية، وكانت ترجو أن يكون غلاماً؛ ليكون أقدر على الخدمة وأعظم موقعاً في خدمة الكنيسة، ولكنها دفعتها نذيرة ودعت لها ولذريتها أن يعيدهم الله من الشيطان الرجيم، وقيض الله لها زكريا ﷺ ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ إياه، فنشأت في عبادة ربه وفاقته النساء، وانقطعت لعبادة ربه، ولزمت محرابها فكان ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ أي: من غير كسب ولا تعب، بل رزق ساقه الله إليها، وكرامة أكرمها الله بها، فلما رأى زكريا ﷺ ما من الله به على مريم، وما أكرمها به من رزقه الهنيء الذي أتاها بغير سعي منها ولا كسب،

(١) تفسير الطبري، ج ٦، ص ٣٣٠.

طمعت نفسه بالولد، ولهذا دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ أَنْ يَرْزُقَهُ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً، طاهرة الأخلاق، طيبة الآداب، لتكمل النعمة الدينية والدينية بهم. فاستجاب له دعاه.

وبينما هو قائم في محرابه يتعبد لربه ويتضرع نادته الملائكة ﴿ أَنْ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ فقال زكريا من شدة فرحه: ﴿ رَبِّ أَنْتَ يُكُونُ لِي غُلَامًا وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ ﴾ وكل واحد من الأمرين مانع من وجود الولد، فكيف وقد اجتمعا، فأخبره الله - تعالى - أن هذا خارق للعادة، فقال: ﴿ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴾ فكما أنه سبحانه يمنع نفوذ الأسباب مع وجودها، فإنه يوجد بدون أسبابها ليدل ذلك أن الأسباب كلها مندرجة في قضائه وقدره، فامتنع من الكلام ثلاثة أيام علامة على حمل زوجته، وأمره الله أن يشكره ويكثر من ذكره بالعشي والإبكار، في قوله: ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ أي: أول النهار وآخره^(١).

الموضع الثاني: في سورة الأنعام :

في قوله تعالى: ﴿ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِيلَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾.

لم ترد قصة زكريا ﷺ في سورة الأنعام وإنما أشير له إشارة، ولذلك سيكون هذا الموضع خارج بحثنا لأنه لم تذكر فيه قصة زكريا .

حيث قرن - سبحانه - في هذه الآية بين أولئك الأنبياء لاشتراكهم في الزهد الشديد والإعراض عن الدنيا وبدأ بزكريا ويحيى لسبقهما عيسى في الزمان، وقدم زكريا؛ لأنه والد يحيى فهو أصل، ويحيى فرع.^(٢)

وقال الرازي: (خص كل طائفة من طوائف الأنبياء بنوع من الإكرام والفضل، وقسمهم على مراتب ومن تلك المراتب، الزهد الشديد والإعراض عن الدنيا، وترك مخالطة الخلق، وذلك كما في حق زكريا، ويحيى، وعيسى، وإيلاس).^(٣)

(١) انظر: تفسير البغوي، ج ١، ص ٤٣٠، وتفسير السعدي، ج ١، ص ١٢٨ .

(٢) البحر المحيط، ج ٥، ص ١٩٧ .

(٣) تفسير الرازي، ج ٦، ص ٣٦٠ .

(وهذا تقرير لينايع الهدى في هذه الأرض . فهدى الله للبشر يتمثل فيما جاءت به الرسل . وينحصر المستيقن منه ، والذي يجب اتباعه ، في هذا المصدر الواحد ، الذي يقرر الله - سبحانه - أنه هو هدى الله ؛ وأنه هو الذي يهدي إليه من يختار من عباده .)^(١)

الموضع الثالث: في سورة مريم :

في قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا (٢) إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا (٣) قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا (٤) وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا (٥) يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا (٦) يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا (٧) قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا (٨) قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكْ شَيْئًا (٩) قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا (١٠) فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا (١١)﴾ (سورة مريم: ٢-١١)

مضمون قصة زكريا ﷺ ومجرباتها في سورة مريم :

يقص علينا القرآن الكريم نبأ النبي زكريا ﷺ ورحمة الله به حيث صدر - سبحانه - السورة بقوله: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ فذكرت السورة حالة نبيه زكريا، وآثاره الصالحة، ومناقبه الجميلة، التي استوجبت محبة الله - تعالى - له، والإكثار من ذكره، وذلك أن الله - تعالى - اجتبى واصطفى زكريا ﷺ لرسالته، وخصه بوحيه، فقام بذلك قيام أمثاله من المرسلين، ودعا العباد إلى ربه، وعلمهم ما علمه الله، ونصح لهم، فلما رأى من نفسه الضعف، وخاف أن يموت، ولم يكن أحد ينوب منابه في دعوة الخلق إلى ربهم والنصح لهم، شكوا إلى ربه ضعفه الظاهر

(١) في ظلال القرآن / سيد قطب، ج ٣، ص ٩٣ .

والباطن، وناداه نداء خفياً، ليكون أكمل وأفضل وأتم إخلاصاً، فقال: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ الذي هو عماد البدن ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾؛ لأن الشيب دليل الضعف والكبر، فتوسل إلى الله - تعالى - بضعفه وعجزه، وهذا من أحب الوسائل إلى الله؛ لأنه يدل على التبري من الحول والقوة، وتعلق القلب بحول الله وقوته. وأحسن ظنه بربه - سبحانه - بقوله: ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ أي: لم تكن يا رب تردني خائباً ولا محروماً من الإجابة، بل لم تنزل بي حفيماً ولدعائي مجيباً، ولم تنزل أطفائك تتوالى علي، وإحسانك واصلاً إلي، وهذا توسل إلى الله بإنعامه عليه، وإجابة دعواته السابقة، فسأل الذي أحسن سابقاً، أن يتمم إحسانه لاحقاً.

وعلى زكريا سبب حاجته للولد بخوفه أن من يتولى بني إسرائيل بعد موته لا يقوم بدين الله حق القيام وظاهر هذا، أنه لم ير فيهم أحداً فيه لياقة للإمامة في الدين، وفي هذا شفقة زكريا ﷺ ونصحه، وأن طلبه للولد، ليس كطلب غيره، فلم يقصد مجرد المصلحة الدنيوية، وإنما قصد مصلحة الدين، والخوف من ضياعه، ورأى غيره غير صالح لذلك، وكان بيته من البيوت المشهورة في الدين، ومعدن الرسالة، ومظنة للخير، فدعا الله أن يرزقه ولداً ذكراً، صالحاً، يبقى بعد موته، ويكون ولياً من بعده، ويكون نبياً مرضياً عند الله وعند خلقه، وهذا أفضل ما يكون من الأولاد، ومن رحمة الله بعبده، أن يرزقه ولداً صالحاً، جامعاً لمكارم الأخلاق ومحامد الشيم. فرحمه ربه واستجاب دعوته فقال: حيث بشره الله - تعالى - على لسان الملائكة بـ (يحيى) وسماه الله له (يحيى) وكان اسماً موافقاً لسماه: يحيى حياة حسية، فتتم به المنة، ويحيى حياة معنوية، وهي حياة القلب والروح، بالوحي والعلم والدين. ﴿ لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا ﴾ أي: لم يسم هذا الاسم قبله أحد فحينئذ لما جاءت البشارة بهذا المولود الذي طلبه استغرب وتعجب وقال: ﴿ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ ﴾، والحال أن زوجته عاقرة وقد بلغ من الكبر عتياً وكأنه وقت دعائه، لم يستحضر هذا المانع لقوة الوارد في قلبه، وشدة الحرص العظيم على الولد، وفي هذه الحال، حين قبلت دعوته، تعجب من ذلك، فأجابه الله بقوله: ﴿ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ

عَلَيَّ هَيِّنٌ ﴿١﴾ أي: الأمر مستغرب في العادة، وفي سنة الله في الخليفة، ولكن قدرة الله - تعالى - صالحة لإيجاد الأشياء بدون أسبابها فذلك هين عليه، ليس بأصعب من إيجاده قبل ولم يكن شيئاً.

ثم سأل زكريا ﷺ ربه أن يجعل له علامة على ذلك يطمئن بها ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ وليس هذا شكاً في خبر الله، وإنما هو، كما قال الخليل ﷺ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَٰئِكَ ثُبُورٌ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيُطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ فطلب زيادة العلم، والوصول إلى عين اليقين بعد علم اليقين، فأجابه الله إلى طلبته رحمة به، ف﴿قَالَ آيَتُكَ الْأَلَّا تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ وعجزه هنا عنه من غير خرس ولا آفة، بل كان سويّاً، لا نقص فيه، من الأدلة على قدرة الله الخارقة للعوائد، ومع هذا، ممنوع من الكلام الذي يتعلق بالآدميين وخطابهم،. وأما التسييح والتهيل، والذكر ونحوه، فغير ممنوع منه، ولهذا قال في الآية الأخرى في سورة آل عمران: ﴿وَأذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ فاطمأن قلبه، واستبشر بهذه البشارة العظيمة، وامتلأ لأمر الله له بالشكر بعبادته وذكره، فعكف في محرابه، وخرج على قومه منه فأوحى إليهم، أي: بالإشارة والرمز ﴿أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ (مريم: ١١).^(١)

الموضع الرابع: في سورة الأنبياء:

في قوله تعالى: ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ (٨٩) فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَعَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ (٩٠)﴾ (سورة الانبياء: ٨٩-٩٠)

قصة زكريا ومجرياتها في سورة الأنبياء:

زكريا ﷺ نبي كريم من كبار أنبياء بني إسرائيل، تقدمت قصته مفصلة في سورتي آل عمران ومريم، وجاءت القصة مختصرة في هذا الموضع، حيث تشير الآية هنا إلى

(١) انظر: تفسير السعدي، ج ٣ ص ١٩٢، ١٩٣.

أنه دعا ربه بإلحاح وضراعة شديدة، دعاء ممتزجاً بثناء، بأن لا يجعله فرداً بلا أنيس ولا معين، فطلب أن يرزقه ولداً يؤنسه في وحدته، ويعينه في كبره، ويخلفه في عبادة ربه ودعوة الناس إليه . فآتاه الله سؤله، وأصلح له زوجته، حيث زالت موانع الولادة، وتهيأت للحمل بعد أن كانت عاقراً لا تلد فأنجبت ولداً صالحاً كان قرة عين لوالديه. وقد مدحه الله وأهل بيته بخير ما يمدح من عباده الصادقين، وهو المسارعة في طاعة الله والفرع إليه؛ طمعاً في ثوابه وخوفاً من عقابه، مع ما كانوا عليه من الخشوع الذي ملأ قلوبهم فهو لا يفارقها أبداً.^(١)



(١) انظر: التفسير الكبير / الرازي، ج ٢١، ص ٥١٤، وتفسير ابن كثير، ج ٣، ص ٣١٠، وموسوعة التفسير الموضوعي / نخبة من العلماء، ج ٥، ص ٦٣ .

المبحث الثاني علاقة الإيجاز والإطناب في القصص القرآني بمقاصد السور

المطلب الأول : تعريف مقاصد السور:

المقصد في اللغة :

المقاصد لغة : جمع مقصد، وهو من قَصَدَ يقصد قصداً، ويرجع أصل هذه الكلمة إلى مادة قصد، ومنها تتصرف جميع الاشتقاقات، كالقصد والمقصد، والقاصد، والمقاصد، والاقتصاد، وغير ذلك، وهذه الكلمة تدور في لغة العرب على معنى التوجه والنهوض نحو الشيء، فإذا قال العربي: قصد فلان إلى كذا، أي توجه إليه يريد دون ما سواه، وأخذَ قَصِيدَ الوادي : أي قَصَدَهُ. ^(١)

المقاصد اصطلاحاً :

المقاصد هي: الأعمال والتصرفات المقصودة لذاتها، والتي تسعى النفوس إلى تحصيلها بمساع شتى، أو تُحمل على السعي إليها امثالاً. ^(٢)

تعريف علم مقاصد السور:

علم مقاصد القرآن: يقصد منه الوقوف على المعاني والأغراض الأساسية والموضوعات الرئيسة التي تدور عليها سورة معينة. وقد يُعبر المفسرون عن مصطلح (مقاصد السور) بمصطلحات أُخر، مثل: مغزى السورة، أو غرض السورة، أو الوحدة الموضوعية، أو نحو ذلك ^(٣).

*وبهذا يمكن أن نعرف مقصد السورة، بأنه : (مغزى السورة الذي ترجع إليه

معان السورة ومضمونها، ويمثل روحها الذي يسري في جميع أجزائها) ^(٤).

(١) المحيط في اللغة، ج ٥، ص ٢٥٦. ولسان العرب، ج ١١، ص ١٨١.

(٢) مقاصد الشريعة الإسلامية / محمد الطاهر بن عاشور، ج ٢، ص ١٢٠.

(٣) انظر دلائل النظام / عبد الحميد الفراهي، ص ١٦.

(٤) د. محمد الخضير، موقع ملتقى أهل التفسير <https://vb.tafsir.net>.

أهمية علم مقاصد السور:

تنبع أهمية هذا العلم من كونه وسيلة لتحقيق المقصد من إنزال هذا القرآن كله وهو تدبره والاهتداء بما تضمنه؛ وذلك لأن التدبر لا يكون إلا بعد فهم المعاني، ومقصد كل سورة هو أصل معانيها الذي ترجع إليه.

كما أن وقوف المفسر على مقاصد السور يسدّد ذهنه ويعصمه من الخطأ في تفسيرها؛ لأنه يتقيد في توجيه الآيات وفقاً لهذا المقصد، ويبيّن ذلك أن مقصد كل سورة إنما يقف عليه المفسر بعد استقراء آياتها والتأمل العميق فيما تدل عليه معان تحقق مراد الله - تعالى - من كلامه، وذلك بالنظر في فواتح السورة وخواتيمها، وسباق آياتها ولحاقها .

ثم إن الاعتناء بعلم مقاصد السور القرآنية يؤدي حتماً إلى اليقين بعصمة القرآن ورسوخ الإيمان بأنه كلام الله حقاً، فتشرق النفس وتقر العين ويزداد نور القلب. وعلى هذا فإن تفسير القرآن باعتبار مقاصد السور يعتبر هو المنهج الأسلم الذي يجعل كلام الله منتظماً على نحو يتضح فيه جلياً كمال نظمه واتساق آياته، ويبرز إعجازه وبلاغته؛ قال البقاعي: (ومن حقق المقصود من السورة، عرف تناسب آياتها وقصصها وجميع أجزائها) ^(١).

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور / البقاعي، ج ١، ص ١٥٥ .

المطلب الثاني: علاقة الإيجاز والإطناب في القصص القرآني بمقاصد السور من خلال قصة زكريا ﷺ

علاقة الإيجاز والإطناب بمقاصد السور :

لا يخفى علينا أن تكرار القصة القرآنية من أساليب البلاغة ؛ حيث تبرز المعنى الواحد بصور متعددة ومن زوايا مختلفة، كما أن مجريات القصة وأحداثها بين الإيجاز والإطناب في القصة القرآنية نفسها له علاقة بمقصد السورة والذي سيتبين لنا - بإذن الله تعالى - من خلال هذا المطلب .

(وبه يتبين لك أسرار القصص المكررات، وأن كل سورة أعيدت فيها قصة فلمعنى أدعى في تلك السورة استدل عليه بتلك القصة غير المعنى الذي سيقى له في السورة السابقة .

ومن هنا اختلفت الألفاظ بحسب تلك الأغراض، وتغيرت النظم بالتأخير والتقديم والإيجاز والتطويل مع أنها لا يخالف شيء من ذلك أصل المعنى الذي تكونت به القصة).^(١)

الموضع الأول في سورة آل عمران :

كما تقدم جاء ذكر قصة زكريا ﷺ في سورة آل عمران بشيء من التفصيل والإطناب:

وكذلك الحال في سورة مريم في حين جاءت مختصرة جداً في سورة الأنبياء ومجرد إشارة في سورة الأنعام ولاشك أن هذا الأمر يدعونا إلى التأمل والنظر، لاسيما إذا عرفنا أن ذلك ليس له علاقة بترتيب السور في النزول لأنه قد يقول قائل: إنها وردت مفصلة عند أول ذكر لها في نزول القرآن، ولكن هذا التعليل لا يتمشى إذا علمنا أن سورة آل عمران نزلت بعد سورة الأنبياء وقد جاءت قصة زكريا مختصرة في سورة الأنبياء ومفصلة في سورة آل عمران .

(١) مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور، ج ١، ص ١٨٣ .

يقول الإمام البقاعي : (وبيان أنّ معيار ترتيبه ليس التوالي الزمني للأحداث في الواقع، بل السياق والغرض العام من البيان هو الذي يقضي بتقديم الإنباء بحدث مقدماً على الإنباء بحدث قد سبقه في الوقوع . فيصطفي في كلّ مرة من النظم ما ينقل إلينا جانباً من جوانب المعنى، بحيث يكون ذلك المنقول إلينا هو المتناسب مع السياق والغرض المنصوب له الكلام؛ لأنّ ذلك القصص له غاية تثقيفية تربوية تهذيبية هي المعيار في الاصطفاء معنى وصورة معنى).^(١)

ولكي أجيّب عن سر الإيجاز والإطناب في بعض السور دون بعض نظري في العلاقة بين المقصد الأساسي لكل سورة من هذه السور المذكورة، وبين القصة نفسها من حيث الإيجاز والإطناب .

أولاً: مقصد سورة آل عمران :

إن المقصد الأساس لسورة آل عمران هو : إثبات الوجدانية لله - سبحانه وتعالى - وكيفية الثبات على التوحيد، فبعد أن عرض الله - تعالى - لنا المنهج الذي يجب علينا أن نتبعه في سورة البقرة جاءت سورة آل عمران لتدلنا على الطرق التي تعيننا على الثبات، وهذا يتجلى واضحاً من خلال قصة زكريا ﷺ .

قال الإمام البقاعي : (المقاصد التي سيقت لها هذه السورة - أي سورة آل عمران - إثبات الوجدانية لله سبحانه وتعالى .)^(٢)

وقال ابن عاشور في معرض حديثه عن أغراض السورة: (إنها جاءت بالتعريف بدلائل إلهية الله تعالى، وانفراده، وإبطال دلالة الذين اتخذوا آلهة من دون الله).^(٣) وإذا استعرضنا سورة آل عمران ومحاورها نجدها تركز على قضية الثبات على الحق، والآيات فيها كثيرة في الثبات لكل الطبقات والناس، ومن ذلك قوله تعالى :
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ (آية ١٠٢)

(١) مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور، ج ١، ص ١٨٣ .

(٢) مختصر مقاصد السور من مصاعد النظر / محمد الجامع، ص ٢٦

(٣) التحرير والتنوير / ابن عاشور، ج ٣، ص ١٤٤ .

- ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾ (آية ١٠٣)
 - ﴿وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما
 ضعفوا وما استكانوا والله يحب الصابرين﴾ (آية ١٤٦)
 - ﴿الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً
 وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل * فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء
 واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم﴾ (آية ١٧٣ - ١٧٤)
 - ﴿يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون﴾
 (آية ٢٠٠)

كما أن السورة تحذر من الأشياء التي تضيع الثبات، وتشكل عقبة في طريقه:

- ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ
 الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ
 عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾ (آية ١٤)

- ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا
 كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ (آية ١٥٥) وهي تدل على أن الذين
 تولوا في غزوة أحد من المسلمين استزلهم الشيطان نتيجة بعض ذنوبهم السابقة.

- ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلِهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ
 أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (آية ١٦٥). أي كان المسلمون قد انتصروا
 أول الأمر على الكفار، ثم نتيجة حب الشهوات عصوا الرسول - ﷺ -؛ لذا فإن ما
 أصابهم هو من عند أنفسهم، ومن معاصيهم.

وبعد أن استعرضنا بعض الآيات التي تصب في مقصد السورة سيتضح لنا بعد ذلك

علاقة الإطناب في قصة زكريا ﷺ بمقصد سورة آل عمران :

لا يخفى علينا أن القصص القرآنية لم تسق مساق الإحماض وتجديد النشاط،
 وما يحصل من استغراب مبلغ تلك الحوادث من خير أو شر؛ فحسب^(١)، وإنما

(١) انظر التحرير والتنوير / ابن عاشور، ج ١، ص ٦٤

جاءت لغرض أسمى وأعلى يصب ويخدم موضوع السورة وأغراضها؛ ولذلك نلاحظ من خلال التأمل في قصة زكريا ﷺ في سورة آل عمران أنها ركزت على إثبات الوحدانية لله - سبحانه وتعالى - كما ركزت على عوامل الثبات على دين الله واتخاذ الأسباب لذلك .

حيث قدم لقصة زكريا ﷺ في سورة آل عمران بذكر كفالة زكريا لمريم، وذلك تمهيداً لذكر ابنها عيسى ﷺ للتركيز على قضية العبودية وتوحيد الألوهية لله - تعالى - وأن عيسى عبد الله، ليس ابناً له ؛ لذلك جاءت القصة هنا تخالف في أسلوبها وسياقها، وما فيها من زيادة ونقص عن مجريات القصة في سورة مريم، وذلك يعود إلى المقصد الأساسي لكل سورة، ثم ركزت السورة ثانياً على عوامل الثبات على دين الله .

فما عوامل الثبات التي يذكرها أهل العلم :

من أهم عوامل الثبات على دين الله وأبرزها^(١):

- الدعاء واللجوء إلى الله تعالى .

- ذكر الله وشكره وحسن عبادته .

- الاعتراف بفضل الله ونعمته .

وهذه العوامل ركزت عليها السورة حيث أطنبت السورة في قصة زكريا ﷺ

مؤكدة هذا المقصد من خلال أحداث القصة ومجرياتهما، وإليك البيان:

أولاً : الدعاء واللجوء إلى الله تعالى :

ظهر ذلك جلياً في قصة زكريا ﷺ في هذه السورة ابتداءً من قصة نذر امرأة عمران وهي حنة أم مريم وجدة عيسى ﷺ وذلك أنها حملت فنذرت لئن نجاها الله ووضعت ما في بطنها أن تجعله محرراً لعبادة الله - تعالى - فظهر هذا المقصد في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةٌ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ

(١) موقع الاسلام سؤال وجواب / المشرف العام الشيخ محمد المنجد، ج٧، ص ٨١ .

مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١﴾ أي جعلت ما في بطنها محرراً لعبادة الله، أي: حسبته على خدمته وخدمة قدسه في الكنيسة، ويروي الطبري بسنده عن الربيع قال: (كانت امرأة عمران حررت لله ما في بطنها، قال: وكانوا إنما يحررون الذكور، فكان المحرر إذا حُرر جعل في الكنيسة لا يبرحها، يقوم عليها ويكنسها).^(١)

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾

ثم تبرز تلك الآية المناجاة القريبة، مناجاة من يشعر أنه منفرد بربه، يحدثه بما في نفسه، وبما بين يديه^(٢)، وكذلك دعوة سيدنا زكريا ﷺ ومناجاته لربه، حيث ركزت القصة على مشهد مناجاة زكريا لربه مصلياً وداعياً وراجياً له في طلب الولد، بعد ما وجد ما امتن الله به على مريم من الرزق، فخشع قلبه وانطلق لسانه داعياً ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ (آية ٣٨).

فقد طمع زكريا ﷺ بعد أن رأى أن الله يرزق مريم - عَلَيْهَا السَّلَامُ - فأكهة الشتاء في الصيف، وفاكهة الصيف في الشتاء، أن يرزقه الله الولد، وهو وإن كان شيخاً كبيراً قد وهن منه العظم، واشتعل فيه شيب الرأس، وكانت امرأته هي الأخرى مع ذلك كبيرة وعاقراً، إلا أنه لم يقطع الرجاء في نيل ما تأمله وصبت نفسه إليه، ثقة منه في رحمة الله وقدرته على خرق نواميس الكون، فراح يسأل الله ﷻ ويناديه نداء خفياً، وكان الجواب الفوري في قول الله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَىٰ﴾ (آل عمران: ٢٨، ٢٩).

وسورة آل عمران من السور التي كثر فيها الدعاء؛ ونحن إذا أردنا الثبات على المنهج علينا أن ندعو الله - تعالى - ونلجأ إليه حتى يعيننا على الثبات؛ لأننا بأمس الحاجة إلى عون الله - تعالى - للثبات.

(١) تفسير الطبري، ج ٦، ص ٣٣٠.

(٢) الظلال، ج ١، ص ٣٦٣.

ثانياً: العبادة:

وهذه السورة مليئة بنماذج من العباد: مريم عَلَيْهَا السَّلَامُ وعبادتها ومكوئها الطويل في محرابها - مكان عبادتها - حيث ظهر هذا المقصد في قوله: ﴿كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنِّي لَكَ هَذَا فَاكُلْتِ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ آية ٣٧، قال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾ وهو محل العبادة، وفيه إشارة إلى كثرة صلاتها وملازمتها لمحرابها).^(١)

ثم يسלט الضوء على حال زكريا حين تلقى البشارة في قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ آية ٣٩، حيث جاءت البشارة وهو قائم يصلي بالمحراب، في حين لم يأت التركيز على قضية الاجتهاد والعبادة في سورة مريم بالرغم من أن قصة زكريا جاءت مفصلة في سورة مريم، ولكنها أضاعت جوانب أخرى في القصة، وذلك لتكشف لنا العلاقة بين الإطناب في القصة القرآنية وعلاقتها بمقصد السورة .

ثالثاً: الاعتراف بنعم الله وفضله :

﴿كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ . قال : يا مريم أنى لك هذا؟ قالت : هو من عند الله . ﴿إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ حتى ليعجب كافلها - وهو نبي الله زكريا ﷺ من فيض الرزق، فيسألها : كيف؟ ومن أين هذا كله؟ فلا تزيد على أن تقول في خشوع المؤمن وتواضعه واعترافه بنعمة الله وفضله، وتفويض الأمر إليه كله :

﴿هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ . ثم يتوجه زكريا إلى الله - تعالى - بالدعاء معترفاً بفضل الله عليه أنه سميع الدعاء وذلك في قوله : ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ (آية ٣٨) .

(١) تفسير السعدي، ج ١، ص ٩٦٦.

ثانياً: سورة الأنعام :

في سورة الأنعام أشير فقط لذكرياً ﷺ مجرد إشارة في معرض ذكر الأنبياء ولم تذكر قصته، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِيلَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٨٥) .

وذلك لأن المقصد الأساسي لسورة الأنعام قضية الألوهية، ومجادلة المشركين وتبيين تصرفاتهم وأفعالهم وتناقضهم على كل المستويات، وقضية الوحي والرسالة، وقضية البعث والجزاء، والحديث في هذه السورة يدور بشدة حول هذه الأصول الأساسية للدعوة، ولأن قصة ذكرياً أحداثها ومجرياتها بعيدة عن هذا المقصد لم يطب فيها وإنما أشير إلى ذكرياً ﷺ إشارة في معرض ذكر الأنبياء حيث إن من مقاصد السورة الوحي والرسالة .

الموضع الثالث: في سورة مريم :

في قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا (٢) إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا (٣) قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا (٤) وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَٰ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا (٥) يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا (٦) يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَىٰ لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِن قَبْلُ سَمِيًّا (٧) قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا (٨) قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكْ شَيْئًا (٩) قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِّي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا (١٠) فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا (١١)﴾ (سورة مريم: ٢-١١)

كما تقدم جاء ذكر قصة ذكرياً ﷺ في سورة مريم بشيء من التفصيل والإطناب، وسيتجلى لنا ذلك حين نقف على أغراض السورة ومقاصدها .

مقصد سورة مريم :

إن المقصد الأساس لسورة مريم بعد التأمل والنظر في الآيات هو الرحمة.

فهي سورة الرحمة ولذلك اختير لها اسم امرأة صالحة؛ تجسيدا لهذه الرحمة، فالرحمة إذا ذكرت في الدنيا تذكر المرأة؛ لأن الله تعالى قد طبعها على الرحمة فقل: سورة مريم .

قال سيد قطب في الظلال : (ويتكرر لفظ الرحمة ومعناها وظلها في ثنايا السورة كثيراً، ويكثر فيها اسم ﴿الرَّحْمَنُ﴾، ويصور النعيم الذي يلقاه المؤمنون به في صورة ود: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ ويذكر من نعمة الله على يحيى أن آتاه الله حناناً ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾، ومن نعمة الله على عيسى أن جعله براً بوالدته، وديعاً لطيفاً: ﴿وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ .

وإنك لتحس لمساة الرحمة الندية وديبها اللطيف في الكلمات والعبارات والظلال، كما تحس انتفاضات الكون وارتجافاته لوقع كلمة الشرك التي لا تطيقها فطرته^(١).

فموضوع السورة ومقصدها الأساسي هو الرحمة، وقد كثر فيها اسم الرحمن، وسميت السورة باسم مريم، والمرأة عنوان للرحمة، وقصة زكريا ﷺ عنوان للرحمة^(٢).

وإذا استعرضنا سورة مريم ومحاورها نجدها تركز على قضية الرحمة، والآيات كثيرة منها:
قوله تعالى :

- ١- ﴿قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾ (مريم : ١٨)
- ٢- ﴿فَكُلِّي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَمَا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ (مريم : ٢٦)

(١) ينظر ظلال القرآن / سيد قطب، ج ٤، ص ٢٣٠٠ .

(٢) د. محمد الخضير / موقع ملتقى أهل التفسير <https://vb.tafsir.net/> .

- ٣- ﴿يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا﴾ (مريم : ٤٤)
- ٤- ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا﴾ (مريم : ٤٥).
- ٥- ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِّنَ النَّبِيِّينَ مِن ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ (مريم : ٥٨).
- ٦- ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ (مريم : ٦١).
- ٧- ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (مريم : ٦٩).
- ٨- ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِذَا السَّاعَةُ فَسِعِلْمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا﴾ (مريم : ٧٥).
- ٩- ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ (مريم : ٧٨).
- ١٠- ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾ (مريم : ٨٥).
- ١١- ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ (مريم : ٨٧).
- ١٢- ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ (مريم : ٨٨).
- ١٣- ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ (مريم : ٩١).
- ١٤- ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ (مريم : ٩٢).
- ١٥- ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ (مريم : ٩٣).
- ١٦- ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ (مريم : ٩٦).
- فقد تكررت كلمة الرحمن في سورة مريم ١٦ مرة، وهذه المساحة التي يأخذها الاسم من السورة يهدينا إلى مقصد السورة، حيث تتجلى فيها الرحمة الإلهية للبشرية هدايتهم إلى العقيدة الصحيحة والمنهاج القويم في هذه الحياة وصولاً إلى رضوان الله وسعادتهم في الدنيا والآخرة .

علاقة الإطناب في قصة زكريا ﷺ بمقصد سورة مريم :

جاءت قصة زكريا بشيء من التفصيل في سورة مريم مركزة على الرحمة، حيث افتتحت السورة بذكر اختصاص زكريا ﷺ بالرحمة، فما موجبات الرحمة التي عالجتها قصة زكريا ﷺ؟

١ - الإحسان في عبادة الله، وتقوى الله وطاعته يقرب الإنسان من رحمة ربه، قال تعالى: ﴿ذَكَرْ رَحْمَةَ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ حيث وصفه بالعبودية المستوجبة للرحمة .
ومن أسباب الرحمة: دعاء الله والتوسل إليه بخضوع، وذلك ظاهر في قوله تعالى : ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ (مريم: ٤) .

حيث توسل إلى الله - تعالى - بضعفه وعجزه، وهذا من أحب الوسائل إلى الله؛ لأنه يدل على التبري من الحول والقوة، وتعلق القلب بحول الله وقوته.
﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ أي: لم تكن يا رب تردني خائباً ولا محروماً من الإجابة.

٢ - ومن أسباب الرحمة: إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وطاعة الرسول - ﷺ - كما قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (النور: ٥٦)، ولعل من الله نافذة المفعول، محققة المأمول.

فهذه كانت جملة من الأسباب التي تجلب رحمة الله، ركزت عليها قصة زكريا ﷺ والذي ينبغي على كل مسلم ومسلمة أن يأخذوا بها، ويعملوا بمقتضاها؛ لتنزل عليهم النفحات الربانية والرحمات الإلهية، فنسأل الله أن يرحمنا برحمته وأن يعفو عنا بعفوه، إنه جواد كريم وهو أرحم الراحمين.

الموضع الرابع : سورة الأنبياء :

يخبر تعالى عن عبده زكريا، حين طلب أن يهبه الله ولداً، يكون من بعده نبياً، وقد تقدمت القصة مبسوطاً في أول سورة "مريم"، وفي سورة "آل عمران" أيضاً،

وها هنا أشد اختصاراً منهما؛ ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ﴾ أي: خفية عن قومه: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا﴾ أي: لا ولد لي ولا وارث يقوم بعدي في الناس، ﴿وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾ دعاء وثناء مناسب للمسألة.

فما مقصد سورة الأنبياء :

مقصد السورة هو: التنبيه على الحساب في القيامة وقرب وقوعها، والتركيز على قضية وحدة الرسالات من خلال: التذكير بحال الرسل، ودعوتهم الواحدة لعبادة الله وحده، وبيان أن هؤلاء الأنبياء الذين قاموا بهذه الدعوة لم يدعهم ربهم، بل أعطاهم وأكرمهم ومكّنهم، وصارت لهم الغلبة، وصاروا هم أصحاب الشأن وآل الأمر.^(١)

علاقة الإيجاز بمقصد سورة الأنبياء:

إن المقصد الأساس لسورة الأنبياء يدور حول قضية الرسل ودعوتهم وتكريم الله لهم، لذا جاء التركيز في سورة الأنبياء على ذكر الرسل واستجابة الله لهم، وهكذا شأن كل الأنبياء في السورة، ولم تركز على الجوانب الأخرى؛ لأنه ليس من مقصدها، ولكثرة الأنبياء جاء المرور عليها سريعاً دون تفصيل .

ولأن إثبات الوحدة قد جاءت واضحة في سورة آل عمران وسورة مريم كذلك ذكرت هنا قصة زكريا باختصار، ولكن ركزت الآيات على قضية الاستجابة للأنبياء بقوله: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ﴾، وذلك لأن من أغراض السورة بيان فضل الأنبياء، وتكريم الله لهم بإجابة دعوتهم .

فجاءت قصة زكريا مختصرة، ولم يسلط فيها الضوء إلا على إجابة دعوة زكريا دون الدخول في التفاصيل، وذلك أن مقصد السورة هو التركيز على قضية إرسال الرسل .

(١) بصائر ذوي التمييز / مجد الدين الفيروز آبادي، ج١، ص٣١٧، التحرير والتنوير / ابن عاشور، ج٨، ص٦، موقع إسلاميات، islamiyyat.com.

قال في الظلال : (وكانت الاستجابة سريعة ومباشرة : ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ﴾ ،
﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيُحْيَىٰ وَأَمْضَيْنَا لَهُ زَوْجَهُ﴾ ، وكانت عقيماً لا تصلح للنسل ، ويختصر
السياق تفصيل هذا كله ؛ ليصل مباشرة إلى استجابة الله للدعاء ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا
يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ فسارع الله في استجابة الدعاء).^(١)



(١) في ظلال القرآن / سيد قطب، ج ٤، ص ٢٣٩٥ .

الخاتمة

وأشير ختاماً، إلى أن من القصص القرآني ما لا يأتي إلا مرة واحدة، ومنه ما يأتي متكرراً حسب ما تدعو إليه الحاجة، وتقتضيه المصلحة، ولا يكون هذا المتكرر على وجه واحد، بل يختلف في الإيجاز والإطناب، واللين والشدة، وذكر بعض جوانب القصة في موضع دون آخر، وأن من الحكمة في هذا التكرار: بيان أهمية تلك القصة، لأن تكرارها يدل على العناية بها وتوكيدها؛ لتثبت في قلوب الناس، ومن الحكمة في هذا التكرار مراعاة الزمن وحال المخاطبين بها، وأغراض السورة ومقاصدها،

يقول الإمام البقاعي: "(وهكذا تتناسل مقاصد السور بعضها من بعض تناسلاً يقوم بأمرين جليلين :

الأول: تأسيس معنى لم يكن مؤسساً في التي قبلها .

والآخر: تأكيد ما سبق تأسيسه .

وفي كل تأكيد تأسيس من وجه آخر، ولا يكون التأكيد بالتكرير بل بالتصريف البياني في تصوير المعاني ذلك أن القرآن الكريم لا يقوم على منهاج التكرير العقيم).^(١)

(ولأجل اختلاف مقاصد السور، تتغير نظوم القصص وألفاظها بحسب الأسلوب المفيد للدلالة على ذلك المقصد).^(٢)

ولهذا نجد الإيجاز في بعض المواضع والإطناب في أخرى في القصة الواحدة، والذي ظهر لي من خلال البحث :

١- إن مقصد السورة وأهدافها أحد أسباب عرض القصة بالإطناب والتفصيل تارة والإيجاز تارة أخرى، وذلك ليسلط الضوء على الجانب الذي سيقى لأجله القصة والذي يخدم مقصد السورة وأغراضها .

(١) مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور / البقاعي ج١، ص ١٥٢ .

(٢) مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور / البقاعي، ج١، ص ١٥٢ .

٢- إظهار إعجاز القرآن الكريم البلاغي في تكرار القصص بعبارات مختلفة إيجازاً وإطناباً، حيث تأتي هذه القصص على رغم تكرارها على أتم وجه، وأفضل تناسب، لتكمل بعضها بعضاً دون تناقض في المضمون، أو تعارض في سرد الحدث القصصي .

أهم التوصيات :

١- ضرورة النظر الفاحص من قبل الباحثين في الكتاب المبين في المقاصد القرآنية لقصص القرآن والتدبر الأمثل فيها، لما فيها من الخير العظيم والفلاح المبين.

٢- أوصي الباحثين بالاهتمام بالإيجاز والإطناب في القصص القرآني وعلاقته بمقاصد السور من خلال مشروع متكامل يتناول فيه كل قصص القرآن لتبدو الصورة واضحة وجلية .



المصادر والمراجع

١. الإِتقان في علوم القرآن / جلال الدين السيوطي، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٦هـ.
٢. الإطناب في قصص القرآن الكريم / عائشة أحمد جرار، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩م.
٣. الإمام البقاعي، جهاده ومنهجه تأويله بلاغة القرآن الكريم، إعداد: محمود توفيق محمد سعد، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ.
٤. البحر المحيط في التفسير / أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان أثير الدين الأندلسي المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.
٥. البرهان في علوم القرآن / بدر الدين الزركشي، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦هـ.
٦. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز / مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧. تفسير القرآن العظيم / أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٨. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان / عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٩. جامع البيان في تأويل القرآن / محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٠. جواهر الكنز / ابن الأثير، نجم الدين أحمد بن اسماعيل: تحقيق محمد زغلول سلام، منشأة المعارف.

١١. في ظلال القرآن / سيد قطب، بيروت: دار الشروق، ط: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٢. كتاب التعريفات / علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٣. اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل / محمد علي السراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٤. لسان العرب / محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.
١٥. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر / محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، المحقق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار النشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٤م.
١٦. مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور / الإمام البقاعي، مكتبة المعارف، الرياض.
١٧. معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي / المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١٨. معجم البلاغة العربية / بدوي طبانة، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٨هـ.

- ١٩ . معجم لغة الفقهاء / محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبي، الناشر: دار
النفايس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٢٠ . مفاتيح الغيب = التفسير الكبير / أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن
الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري الناشر:
دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠ هـ .
- ٢١ . من بلاغة القرآن في التعبير بالغدو والأصال والعشي والإبكار/ الدكتور
محمد محمد عبد العليم دسوقي، رقم الإيداع بدار الكتب
٢٠٠٣/٨٦٠٦ م .
- ٢٢ . موسوعة التفسير الموضوعي / نخبة من العلماء .

مواقع إلكترونية:

- مركز تفسير WWW.TAFSIR.NET

- موقع إسلاميات . islamiyyat.com



جوابُ الآياتِ القرآنيةِ وتصديقُها دراسةُ تأصيليةِ تطبيقيةِ

إعداد

د. أحمد بن فارس السلوم

أستاذ مشارك في قسم الدراسات الإسلامية

جامعة الملك فيصل - كلية الآداب

ملخص البحث

يتناول هذا البحث بعض الآداب المرعية في تلاوة القرآن الكريم، وهي: جواب بعض الآيات القرآنية، والشهادة لها، ويكون ذلك بقول خاص بعد تلاوة آيات خاصة، ويهدف البحث إلى جمع الآيات التي ورد لها جواب في المأثور عن النبي ﷺ وأصحابه، وبيان مناسبة هذا الجواب للمعنى التفسيري، وتكمن أهميته في أن هذا النوع من آداب التلاوة يساعد على تحقيق التفكير والتدبر، وذلك من مقاصد إنزال القرآن الكريم، كما قال تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩]، وانتظم البحث في شقين تأصيلي وتطبيقي، وفي التأصيلي تعريف بالعنوان، وبيان علاقته بعلوم القرآن، ثم بيان الحكمة من الأجوبة القرآنية، بينما تناول في التطبيقي الآيات التي وردت لها أجوبة، مبينا الصحيح من الضعيف، وقد توصل البحث إلى نتائج منها أن عدد الآيات التي ورد لها جواب هي تسعة عشر آية، فيها الصحيح والضعيف، وقد بينت الدراسة ذلك بالتفصيل.



المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد: فإن من مباحث علوم القرآن المنيفة، وأنواعها الشريفة: معرفة آداب تلاوة القرآن، ومن آداب تلاوته الدقيقة: الشهادة على الآيات القرآنية وتصديقها، وهذا بحث بعنوان: جواب الآيات القرآنية والشهادة عليها، يتناول هذه المسألة بالتفصيل. يهدف هذا البحث إلى:

- ١- جمع الآيات التي ورد لها جواب في المأثور عن النبي ﷺ وأصحابه، وتمييز الصحيح من الضعيف.
- ٢- شرح مناسبة الجواب الوارد في المأثور لمعنى الآية.
- ٣- بيان حكم جواب الآيات القرآنية.

وتكمن أهمية البحث في أمور:

- ١- أن هذا النوع من الآداب يساعد على تحقيق التفكير والتدبر، الذي أمر الله به، وحض عليه، في مثل قوله ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾ [النساء: ٨٢] وقوله ﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ ﴾ [ص: ٢٩]، ذلك لأن جواب الآيات القرآنية، والشهادة على ما فيها من أخبار، والاعتراف لله تعالى بما يخبر فيها عن نفسه، وما يتبع ذلك من الوقوف عند آيات الوعد للطلب، وآيات الوعيد للاستعاذة، كل ذلك مما يحضر الذهن، ويستدعي القلب أثناء القراءة، ولذلك اعتنى السلف بهذه الآيات رواية وتطبيقاً.
- ٢- أن جواب الآيات القرآنية من أخص الآداب التي يذكرها العلماء في كتب علوم القرآن وآداب تلاوته.
- ٣- أنه من مكملات تلاوة القرآن حق تلاوته، ومن سؤال الله ﷻ بالقرآن.
- ٤- أن هذه الآداب من أوجه تعظيم القرآن.

ومن أهم الأسباب التي دعنتني إلى الكتابة فيه:

١- أنه لم يفرد بالبحث والتصنيف، وإنما يذكر العلماء بُدًا يسيرة منه على جهة التمثيل.

٢- الرغبة بجمع هذه الآداب وإحصائها وتمييز صحيحها من ضعيفها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مبحثين:

المبحث الأول: تأصيلي، وفيه عدة مطالب:

المطلب الأول: معنى «جواب الآيات القرآنية» وعناية العلماء بها.

المطلب الثاني: أقسام هذه الآداب.

المطلب الثالث: الحكمة من جواب الآيات.

المطلب الرابع: حكم جواب الآيات وتصديقها وسؤال الله بها.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية، وفيه أتناول الآيات على ترتيب المصحف،

ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج.

هذا وقد جريت على المنهج الاستقرائي النقدي، واتبعت في تخريج الأحاديث مسلك الاختصار، فإذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اقتصر على العزو إليهما، إلا لحاجة، وكذا لو كان في الكتب الستة، وإذا كان الحديث صحيحًا أنص على صحته، وأستأنس بأقوال بعض العلماء من المتقدمين أو المتأخرين، ولا أذكر أسباب التصحيح، في حين إذا كان الحديث ضعيفًا فإني أبين سبب ضعفه، وأما منهجي في بيان العلاقة بين الجواب والمعنى التفسيري فإني أقتصر في بيان ذلك لما صح من هذه الأجوبة، وأما ما لم يصح فأبين عدم التناسب بينهما، والله الموفق.

المبحث الأول: الدراسة التأصيلية

المطلب الأول: معنى «جواب الآيات القرآنية» وعناية العلماء بها.

يمكن تعريف جواب الآيات القرآنية وتصديقها بأنه: ألفاظ مخصوصة يجيب بها القارئ آيات مخصوصة.

وهذا الجواب: قد يكون شهادة لحكمه سبحانه، أو جواباً لسؤاله، أو استعاذة من عذابه، أو رغبة في ثوابه. ولذا فإن هذه الآيات لا تخرج عن أن تكون: طلباً أو استفهاماً، أو وعداً أو وعيداً.

وقد اعتنى العلماء بهذه الآداب، فذكروها في كتب علوم القرآن، فمثلاً: ذكر بعضها السيوطي في النوع الخامس والثلاثين من كتاب الإتقان، وهو: في آداب تلاوته^(١)، وكذا فعل ابن عقيلة في الزيادة والإحسان^(٢).

وقد كان أول من علمته نوهً بذكر هذه الآداب، ودعا للأخذ بها، ونبه على فضيلتها، هو الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي - رحمه الله تعالى -، حيث أفرّد باباً لهذا السنن في كتابه المشهور: فضائل القرآن، وقال: «باب ما يستحب لقارئ القرآن من الجواب عند الآية والشهادة لها»^(٣)، ثم اقتدى به من جاء بعده ممن صنف في الفضائل وعلوم القرآن وآداب القراءة، كالحافظ أبي العباس جعفر المستغفري في كتابه فضائل القرآن، وقال: «باب ما يستحب للقارئ من الجواب والشهادة»^(٤)، وكذا الحافظ البيهقي فقد ذكر هذه الآداب في كتابه شعب الإيمان، وسمى هذه المعرفة: «فصل في الاعتراف لله تعالى بما يخبر به عن نفسه» وذلك في الشعبة التاسعة عشرة، وهي: تعظيم القرآن. ونقل عن الحلبي قوله في بيان أوجه تعظيم القرآن: «ومن تعظيم القرآن الوقوف عند ذكر الجنة والنار، والرغبة إلى الله

(١) الإتقان في علوم القرآن ١/٣٦٩.

(٢) الزيادة والإحسان ٢/٢٦٦ ومادته في هذا المبحث مستقاة من الإتقان.

(٣) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ١٤٩.

(٤) فضائل القرآن للمستغفري ١/١٧٣.

ﷺ في الجنة، والاستعاذة به من النار، ومنها الاعتراف لله تبارك وتعالى بما يقرر عباده في آيات القرآن»^(١).

وأما الحافظ النووي فقد أشار إلى هذه الآداب في كتابه التبيان في آداب حملة القرآن دون أن يسميها، بل ذكرها تحت عنوان: «مسائل غريبة تدعو الحاجة إليها»^(٢).

ولم تستوف هذه الكتب كل الآيات التي ورد فيها هذا الأدب، بل تكتفي بالتمثيل لأشهرها، ولذا فقد اعتمدت في جمعها واستيفائها على كتب الحديث والتفسير، ملتزماً ببيان الصحيح من الضعيف.

المطلب الثاني: أقسام هذه الآداب.

الأصل في هذه الآداب: ما روي في السنة النبوية، وعن الصحابة ﷺ والتابعين، وسبيل هذا المروي سبيل التفسير بالمأثور، فما صح عن النبي ﷺ فلا خلاف فيه، وكذا ما ثبت عن أصحابه فإنه يقبل، وأما ما روي عن التابعين فقد وقع فيه خلاف بين العلماء، فبعضهم يقبله وبعضهم لا يقبله، والمسألة مشهورة^(٣)، إلا أن كون هذه الأجوبة توقيفية يرجح عدم الاحتجاج بما ورد فيها عن التابعين.

ويمكن أن نقسم الوارد في جواب الآيات القرآنية إلى قسمين:

الأول: جواب عام، ويراد به: ما يتكرر عند ذكر الجنة والنار، وورود الوعد والوعيد.

والثاني: جواب خاص، وهو الجواب والشهادة بلفظ خاص لآيات خاصة. أما النوع الأول: فمطرد، والأصل فيه ما ورد أن النبي ﷺ كان يستعيذ من النار عند ذكرها، ويسأل الله الجنة عند ذكرها. ومن أدلة هذا القسم:

(١) شعب الإيمان ٣/٣٢٧. وانظر المنهاج للحلي ٢/٢١٠.

(٢) التبيان في آداب حملة القرآن ص ١١٩.

(٣) انظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص ٤٤، الإنقان في علوم القرآن ٤/٢٠٥، التفسير والمفسرون ١/٩٦.

١- حديث حذيفة قال: «صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة، فافتتح البقرة، فقلت: يركع عند المائة، ثم مضى، فقلت: يصلي بها في ركعة، فمضى، فقلت: يركع بها، ثم افتتح النساء فقرأها، ثم افتتح آل عمران فقرأها، يقرأ مترسلاً، إذا مرَّ بآية فيها تسبيح سبح، وإذا مر بسؤال سأل، وإذا مر بتعوذ تعوذ»، الحديث^(١). وفي لفظ: «وما مر بآية رحمة إلا وقف عندها فسأل، ولا بآية عذاب إلا وقف عندها فتعوذ»^(٢).

وفي لفظ: «لا يمر بآية رحمة إلا سأل، ولا بآية عذاب إلا استجار»^(٣). زاد في رواية «وإذا مر بآية فيها تنزيه لله سبح»^(٤). وهو بمعنى رواية مسلم: «إذا مر بآية فيها تسبيح سبح»، لأنَّ التسبيح تنزيه.

٢- حديث عائشة، فقد قال مسلم بن مخراق: قلت لعائشة رضی الله عنها: «إنَّ رجلاً يقرأ أحدهم القرآن في الليلة مرتين أو ثلاثاً، فقالت: أولئك قرؤوا ولم يقرؤوا، كنتُ أقوم مع رسول الله ﷺ في الليل التام، فيقرأ بالبقرة وآل عمران والنساء، فإذا مرَّ بآية فيها استبشار دعا ورغب، وإذا مر بآية فيها تخويف دعا واستعاذ»^(٥).

٣- حديث عوف بن مالك: أنه قال: «قُمتُ مع رسول الله ﷺ ليلة، فبدأ فاستاك ثم توضأ، ثم قام يصلي، فقمْتُ معه، فاستفتح البقرة، لا يمر بآية رحمة إلا وقف فسأل، ولا يمر بآية عذاب إلا وقف فتعوذ، ثم قرأ آل عمران، ثم قرأ النساء، أو قال: ثم قرأ سورة سورة يفعل مثل ذلك»^(٦).

(١) رواه مسلم في صحيحه (١٢٩١).

(٢) رواه أبو داود (٧٣٧).

(٣) رواه النسائي في المجتبى (٩٩٨)، (٩٩٨).

(٤) رواه ابن ماجه (١٣٤١).

(٥) رواه أحمد (٢٤٦٠٩)، والمستغفري في فضائله (٦٥)، والبيهقي في سننه الكبرى (٣١٠/٢) وفيه مسلم بن مخراق ذكره المزني تمييزاً في تهذيب الكمال (٥٣٨/٢٧) لم يوثقه أحد، وقال الحافظ: مقبول (تقريب التهذيب: ٥٣٠).

(٦) رواه أبو عبيد (في فضائله ص ٦٧)، وأحمد في مسنده ٢٤/٦، والنسائي في سننه الكبرى (٧١٨)، وأبو داود (٨٧٣)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود.

٣- حديث أبي ليلى: عن النبي ﷺ «أنه كان يصلي، فإذا مر بآية فيها ذكر النار قال: أعوذ بالله من النار»^(١) وفي لفظ: «صليت إلى جنب النبي ﷺ وهو يصلي بالليل تطوعاً، فمر بآية فقال: أعوذ بالله من النار، وويل لأهل النار»^(٢).

فهذه الأحاديث اشتملت على ثلاثة أمور:

١- الوقوف عند ذكر الجنة لطلبها من الله ﷻ.

٢- الوقوف عند ذكر النار للاستعاذة بالله منها ومن شرها.

٣- الوقوف عند الآيات التي فيها تنزيه لله، أو تسبيح له، فيسبحه وينزهه عن النقائص.

وأما النوع الثاني فسأذكره بالتفصيل في الفصل الثاني، حيث إنه هو مقصود البحث، إذ أنه غير مطرد.

المطلب الثالث: الحكمة من جواب الآيات:

يمكن تلخيص الحكمة من مشروعية جواب الآيات والشهادة عليها وفضلها فيما يلي:

١- أن هذه الآيات التي شرع الجواب عليها «بمنزلة السؤال، فيحتاج إلى الجواب، ومن حق الخطاب أن لا يُترك المخاطب جوابه، فيكون السامع كهيئة الغافل، أو كمن لا يسمع إلا دعاء ونداء من الناعق به، ﴿صُمُّ بِكُمْ عُمِّي فَهَمَّ لَا يَعْقُونَ﴾ [البقرة: ١٧١] فهذه هبة سنية، ومن ثم ندبوا لمن مر بآية رحمة أن يسأل الله الرحمة؛ أو عذاب أن يتعوذ من النار؛ أو يذكر الجنة بأن يرغب إلى الله فيها؛ أو النار أن يستعيذ به منها»^(٣).

(١) رواه أبو داود (٨٨١)، وابن ماجه (١٣٥٢)، وفي إسناده ضعف لأنه من رواية محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وفيه ضعف (تهذيب الكمال ٦٢٢/٢٥)، إلا أنه يحسن بالشواهد التي ذكرتها، وفيه بيان صفة الاستعاذة وهو أن يقول: أعوذ بالله من النار.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٦٠٩٠).

(٣) فيض القدير للمناوي ١٥٦/٥.

٢- أنها تساعد على التدبر والتفكير في الكتاب العزيز، وذلك «هو المقصود الأعظم والمطلوب الأهم، من قراءة القرآن، وبه تنشرح الصدور، وتستنير القلوب، قال تعالى: ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ ﴾ [ص: ٢٩]، وقال: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾ [النساء: ٨٢]، وطريق ذلك: أن يشغل قلبه بالتفكير في معنى ما يلفظ به، فيعرف معنى كل آية ويتأمل الأوامر والنواهي ويعتقد قبول ذلك، فإن كان مما قصر عنه فيما مضى اعتذر واستغفر، وإذا مرّ بآية رحمة استبشر وسأل، أو عذاب أشفق وتعوذ، أو تنزيه نزه وعظم، أو دعاء تضرع وطلب»^(١).

قال الشعبي: «إذا قرأت القرآن فأفهمه قلبك، وأسمعه أذنيك، وإن الأذنين عدل بين القلب واللسان، فإن مررت بذكر الله فاذكر الله، وإن مررت بذكر النار، فاستعد بالله منها، وإن مررت بذكر الجنة فسلها الله ﷻ»^(٢).

٣- أن هذه الآداب تبعد الغفلة، وتطرد السأم، وتجدد الانتباه، وهذه فائدة عظيمة تستوجب استحضار القلب.

٤- إن الجواب على الآيات داخل في سؤال الله بالقرآن، ولا سيما في النوع العام، الذي يكون بعد ذكر جنة أو نار، أو تنزيه وتسييح لله، على ما جاء في حديث عمران بن حصين، أنه مر على قارئ يقرأ، ثم سأل فاسترجع، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من قرأ القرآن فليسأل الله به، فإنه سيجيء أقوام يقرءون القرآن يسألون به الناس»^(٣).

قال المباركفوري: «من قرأ القرآن فليسأل الله به: أي فليطلب من الله تعالى بالقرآن ما شاء من أمور الدنيا والآخرة، أو المراد أنه إذا مر بآية رحمة فليسألها من الله تعالى، أو بآية عقوبة فيتعوذ إليه بها منها، وإما أن يدعو الله عقيب القراءة بالأدعية المأثورة، وينبغي أن يكون الدعاء في أمر الآخرة وإصلاح المسلمين في معاشهم

(١) الاتقان في علوم القرآن ١/ ٣٦٨.

(٢) شعب الإيمان للبيهقي (١٩٢٧).

(٣) رواه الإمام أحمد (١٩٩٤٤)، والترمذي (٢٩١٧)، وقال: «هذا حديث حسن ليس إسناده بذلك».

ومعادهم»^(١).

٥- الجواب على الآيات القرآنية والشهادة من تلاوة القرآن حق تلاوته، جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى ﴿يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ [البقرة: ١٢١] قال: «هم الذين إذا مروا بآية رحمة سألوها من الله، وإذا مروا بآية عذاب استعاذوا منها»^(٢) - وفي رواية عنه قال: «إذا مر بذكر الجنة سأل الله الجنة، وإذا مر بذكر النار تعوذ بالله من النار»^(٣). وجعل ذلك الغزالي من مراعاة حق الآيات على تاليها^(٤).

المطلب الرابع: حكم جواب الآيات وتصديقها.

اتفق العلماء على أن جواب الآيات وتصديقها من الأمور المستحبة للقارئ، ولا ينبغي له تركها، وهي من تعظيم القرآن ومن تلاوته حق التلاوة، وهذا في جواب الآيات خارج الصلاة.

وأما في الصلاة فللعلماء ثلاثة مذاهب:

الأول: استحباب الجواب والشهادة في الصلاة دون تفريق بين فريضة وتطوع. وهو اختيار إمام الأئمة ابن خزيمة، حيث ترجم في صحيحه: «باب الدعاء في الصلاة بالمسألة عند قراءة آية الرحمة، والاستعاذة عند قراءة آية العذاب، والتسبيح عند قراءة آية التنزيه»^(٥).

وهذا هو مذهب الشافعية^(٦)، قال الرافعي: «ويستحب للقارئ في الصلاة وخارج الصلاة أن يسأل الرحمة إذا مر بآية رحمة، وأن يتعوذ إذا مر بآية عذاب، وأن يسبح إذا مر بآية تسبيح، وأن يتفكر إذا مر بآية مثل، وأن يقول بلي وأنا علي ذلك من

(١) تحفة الأحوذى ١٨٩/٨. وانظر كلام المناوي في فيض القدير ٢٠٤/٦.

(٢) نقله القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٩٥/٢، وابن كثير في تفسير القرآن العظيم ٢٨٢/١.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (١١٥٧).

(٤) إحياء علوم الدين ١/٢٧٧.

(٥) صحيح ابن خزيمة ١/٢٧٢.

(٦) التبيان في آداب حملة القرآن ص ١٢٢.

الشاهدين، إذا قرأ ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ [التين: ٨] ويقول: آمنا بالله إذا قرأ ﴿ فَإِنِّي حَدِيثٌ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ [المرسلات: ٥٠]، والمأموم يفعل ذلك لقراءة الامام»^(١).

وقال النووي: «ويستحب إذا مر بآية رحمة أن يسأل الله تعالى من فضله وإذا مر بآية عذاب ان يستعيد من العذاب أو من الشر ونحو ذلك، وإذا مر بآية تنزيه لله تعالى نزه فقال تبارك الله أو جلّت عظمة ربنا ونحو ذلك: وهذا مستحب لكل قارئ سواء في الصلاة وخارجها وسواء الامام والمأموم والمنفرد»^(٢). ثم قال: «وكل هذا يستحب لكل قارئ في صلاته أو غيرها، وسواء صلاة الفرض والنفل، والمأموم والامام والمنفرد، لأنه دعاء فاستووا فيه كالتأمين، ودليل هذه المسألة حديث حذيفة»^(٣). وبمثل هذا القول قال الإمام ابن حزم^(٤).

الثاني: إنه يؤخذ بها في صلاة التطوع دون الفريضة، فعن الحسن وقتادة: «أنهما كانا لا يريان بأساً أن يدعو الرجل في التطوع، إذا مر بآية فيها ذكر الجنة والنار فيقف عندها، فيسأل ويتعوذ»^(٥).

واختار هذا القول ابن حبان، فقد بوب في صحيحه بقوله: «ذكر الإباحة للمتهدج سؤال الباري جل وعلا عند آي الرحمة، ويعوذ به عند آي العذاب، ثم ذكر حديث حذيفة، ثم قال: ذكر سؤال المصطفى ﷺ ربه جل وعلا في صلاة الليل عند قراءته آي الرحمة، وتعويذه من النار عند آي العذاب»^(٦). وهذا مذهب المالكية^(٧) والحنبلية.

(١) فتح العزيز بشرح الوجيز ٣/ ٣٦٠. وانظر: روضة الطالبين للنووي ١/ ٢٤٩.

(٢) المجموع شرح المذهب ٢/ ١٦٥.

(٣) المجموع ٤/ ٦٦.

(٤) المحلى ٤/ ١١٧.

(٥) رواه عبد الرزاق في المصنف (٤٠٤٧).

(٦) صحيح ابن حبان ٦/ ٣٣٨.

(٧) انظر: النوادر والزيادات على ما في المدونة ١/ ١٩٣، المدخل لابن الحاج ٤/ ٢٣٠.

قال ابن قدامة: «ويستحب للمصلي نافلة إذا مرت به آية رحمة أن يسألها، أو آية عذاب أن يستعيذ منها؛ لما روى حذيفة...، ولا يستحب ذلك في الفريضة؛ لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ في فريضة، مع كثرة من وصف قراءته فيها»^(١).

ولم يفرق المتأخرون من الحنبلية بين الفريضة والنافلة^(٢)، قال البهوتي: «لأنه دعاء بخير فاستوى فيه الفرض والنفل»^(٣).

الثالث: يكره جواب الآيات في الصلاة مطلقاً للإمام، فقد روى عبد الرزاق عن هشام عن ابن سيرين: «كره أن يمر الرجل بذكر النار فيتعوذ منها في الفريضة والتطوع، قال: وكان الحسن لا يرى بأساً في التطوع».

وعن ليث عن مجاهد قال: «كره إذا مر الامام بآية تخويف أو آية رحمة أن يقول من خلفه شيئاً»^(٤).

وهذا مذهب الحنفية^(٥).

وقيد السرخسي الجواز بصلاة النفل منفرداً، وأما إذا كان إماماً كره له ذلك مطلقاً، ولا تفسد الصلاة عندهم بذلك^(٦).

ونقل عن أبي حنيفة: يكره السؤال عند آية الرحمة والاستعاذة في الصلاة^(٧). والذي يترجح لدي هو استحباب ذلك مطلقاً في الصلاة وخارجها، وسواء كانت الصلاة نفلاً أو فرضاً، للأحاديث الواردة في ذلك، ولأنه دعاء وذكر من جنس الأذكار التي تقال في الصلاة، وهذا مذهب الشافعية وبعض الحنبلية، بل نسبة النووي للجمهور من السلف^(٨).

(١) المغني ١/٣٩٤.

(٢) الروض المربع ١٠٢.

(٣) شرح منتهى الإرادات ١/٢١٢.

(٤) مصنف عبد الرزاق (٤٠٥٤).

(٥) حاشية ابن عابدين ١/٥٤٥.

(٦) المبسوط ١/١٩٨.

(٧) نقله النووي في المجموع ٤/٦٧.

(٨) المجموع ٤/٦٧.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

سورة الفاتحة:

١- جواب قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ﴿٧﴾ [٧].

وهو أن يقول: آمين إذا ختم سورة الفاتحة، كما وردت بذلك السنة الصحيحة، التي بلغت حد التواتر فيما ذكره الشوكاني^(١).

قال ابن الجوزي: «ومن السنّة في حق قارئ الفاتحة أن يعقبها ب (أمين)، قال شيخنا أبو الحسن عليّ بن عبيد الله: وسواء كان خارج الصلاة أو فيها»^(٢).

وقد ورد للتأمين فضل عظيم، من ذلك: حديث أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «إذا أمن الإمام، فأمنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه، - وقال ابن شهاب - وكان رسول الله ﷺ يقول: آمين»^(٣).

وأما مناسبة التأمين لسورة الفاتحة: فإنه لما كانت أواخر سورة الفاتحة دعاء وابتهاال من العبد لربه، وذلك من قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿٦﴾ [الفاتحة: ٥] حيث قال الله ﷻ في الحديث القدسي: «هذا بيني وبين عبدي ولعبدني ما سألت»^(٤) ناسب أن يقول بعد هذا الدعاء: آمين.

وأكثر المفسرين أن آمين بمعنى: استجب، قال الزمخشري: «أمين: صوت سمى به الفعل الذي هو استجب، كما أن: رويد، وحيهل، وهلم؛ أصوات سميت بها الأفعال التي هي: أمهل، وأسرع، وأقبل»^(٥).

وفيها لغتان: القصر (أمين)، والمد (أمين)^(٦).

٢- أجوبة أخرى رويت بعد ختم الفاتحة:

(١) فتح القدير ١/ ٣٠.

(٢) زاد المسير ١/ ٢٢.

(٣) رواه البخاري (٧٨٠)، ومسلم (٤١٠).

(٤) رواه مسلم في الصحيح (٣٩٥).

(٥) الكشاف ١/ ١٧.

(٦) زاد المسير ١/ ٢٢.

أ- قال الحكم: «صليت خلف أبي عبد الله الجدلي فلما قال ﴿غَيْرِ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ﴿٧﴾ قال: كفى بالله هاديا ونصيرا»^(١).

ب- وقال مجاهد: «إذا قال الامام ﴿غَيْرِ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ﴿٧﴾ فقل: اللهم إني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار»^(٢).

وهذا لم أقف على أحد قاله سواهما، فلا يؤخذ به، فإن المتواتر عن النبي ﷺ أحق وأولى بالاتباع والله أعلم.

سورة البقرة:

٣- جواب قوله تعالى ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ ﴿٧٦﴾ [١٨٦].

عن جابر رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ قرأ ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ الآية، فقال: اللهم أمرت بالدعاء وتكفلت بالإجابة، لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك، والملك لا شريك لك، أشهد أنك فرد أحد صمد، لم تلد ولم تولد ولم يكن لك كفواً أحد، وأشهد أن وعدك حق، ولقاءك حق، والجنة حق، والنار حق، والساعة آتية لا ريب فيها، وأنت تبعث من في القبور»^(٣).

وهذا الحديث ضعيف جداً^(٤) فلا يعمل به.

٤- ما يقال بعد قراءة خواتيم سورة البقرة:

ورد في كتب التفسير وفضائل القرآن عدة أجوبة تقال بعد الفراغ من قراءة خواتيم سورة البقرة:

(١) رواه ابن أبي شيبه في المصنف (٨٠٥٢) وإسناده صحيح.

(٢) رواه ابن أبي شيبه في المصنف (٨٠٥٣) وإسناده صحيح.

(٣) رواه ابن مردويه والديلمي وابن أبي الدنيا في الدعاء وغيرهم، قال السيوطي: بسند ضعيف جداً أهـ.

الاتقان في علوم القرآن ١ / ٣٧٠.

(٤) لأنه من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس (كما في الدر المنثور ١ / ٤٧٤).

أ- منها قول (أمين):

فُرُوِيَّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: «أَنْ مَعَاذًا ﷺ كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ ﴿فَأَنْصَرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [٢٨٦] قَالَ: آمِينَ»^(١).

وعن أبي ميسرة: «أَنَّ جَبْرِيلَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ لَقَّنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ خَاتِمَةِ الْقُرْآنِ، أَوْ قَالَ خَاتِمَةِ الْبَقْرَةِ: آمِينَ»^(٢).

وعن جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَرَأَ خَاتِمَةَ الْبَقْرَةِ يَقُولُ: آمِينَ آمِينَ، حَتَّى يَرْكَعُ، وَيَقُولُ وَهُوَ رَاكِعٌ حَتَّى يَسْجُدَ»^(٣).

وجبير بن نفير من طبقة التابعين، وقوله هذا لم يثبت عن النبي ﷺ، وقد يقال: إنَّ هذا من قبيل القسم الأول، وأنه يسأل عند آيات الرحمة، ولا سيما أنه ورد في فضائل خواتيم البقرة أحاديث صحيحة، والله أعلم.

ب- ومنها قول: اللهم ربنا لك الحمد.

رُوي عن حذيفة ﷺ قال: «صليت خلف النبي ﷺ، فقرأ سورة البقرة، فلما ختمها قال: اللهم ربنا لك الحمد، قلت لعبد الكريم: كم مرة؟ قال: سبع مرات، ثم قرأ التي بعدها، فلما ختمها قال نحواً من ذلك حتى بلغ سبعاً»^(٤).

ولا يؤخذ بهذا لأسباب:

١- أنه لم يثبت عن النبي ﷺ جواب على خواتيم سورة البقرة.

(١) رواه ابن جرير في جامع البيان للطبري (٦٥٤٢). وهو منقطع الإسناد، لم يسمعه أبو إسحاق من معاذ،

بينهما رجل لم يسم، بيَّنه ابن أبي شيبة في روايته (مصنف ابن أبي شيبة: ٨٠٥٩).

(٢) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص ١٣٥)، ومن طريقه المستغفري في فضائل القرآن (٧٦١) وفي

إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيف، فالحديث مرسل ضعيف، مع أنه قد روي على الصواب، فقال بعض

من رواه عن أبي ميسرة: لقنه أمين عند خاتمة الفاتحة، فربما يكون ابن لهيعة وهم في ذكر خواتيم

البقرة، وإنما هي خاتمة الفاتحة (فضائل أبي عبيد ١٣٦).

(٣) رواه أبو عبيد (١٢٥) ومن طريقه المستغفري (٧٦٣) بإسناد صحيح.

(٤) رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا ختم سورة البقرة (٤٣٣). وهو حديث شديد

الضعف في إسناده حنظلة بن أبي المغيرة القاص، وهو ضعيف (كما في تاريخ أسماء الضعفاء لابن

شاهين ٨١)، وفيه كذلك عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري، وهو ضعيف (ميزان الاعتدال

٦٤٦/٢).

٢- أن الله ﷻ قد أعطى المسلمين ما سألوا، وقال: «قد فعلت»^(١)، وأما معنى أمين: فهي استجب يارب، فلا يوجد تناسب بين هذه الأجوبة وبين معنى الآية.

٣- أن الآيات نزلت في الصحابة، والدعاء في الآية خرج مخرج التعليم لهم، قال ابن جرير: «هذا تعليم من الله ﷻ عباده المؤمنين دعاءه كيف يدعونه، وما يقولونه في دعائهم إياه. ومعناه: قولوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ دَسِينَا﴾ شيئاً فرضت علينا عمله فلم نعمله أو أخطأنا في فعل شيء نهيتنا عن فعله ففعلناه، على غير قصد منا إلى معصيتك، ولكن على جهالة منا به وخطأ»^(٢).

سورة آل عمران:

٥- جواب قوله تعالى ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [١٨].

هذه الآية من الآيات التي فيها شهادة لله تعالى، وقد شهد الله فيها على أعظم أمر، وهو وحدانيته، واستشهد على ذلك ملائكته وأولي العلم، وحسب العلماء بذلك شرفاً.

قال ابن كثير: «شهد تعالى وكفى به شهيدا وهو أصدق الشاهدين وأعدلهم، وأصدق القائلين أنه لا إله إلا هو أي المنفرد بالإلهية لجميع الخلائق، وأن الجميع عبيده وخلقه وفقراء إليه، وهو الغني عما سواه، كما قال تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٦]، ثم قرن شهادة ملائكته وأولي العلم بشهادته، فقال: شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم، وهذه خصوصية عظيمة للعلماء في هذا المقام، قائماً بالقسط: منصوب على الحال، وهو في جميع الأحوال كذلك، لا إله إلا هو: تأكيد لما سبق، العزيز الحكيم: العزيز الذي لا يرام جنبه عظمة وكبرياء، الحكيم في أقواله وأفعاله وشرعه وقدره»^(٣).

(١) صحيح مسلم (١٢٦)، وانظر الروايات في ذلك في تفسير الطبري ١٤٦/٦.

(٢) جامع البيان ١٣٢/٦.

(٣) تفسير ابن كثير ٢٠/٢.

ولأن هذه الآية فيها شهادة الله فقد وردت روايتان في جواب هذه الشهادة:
الأولى: عن الزبير قال: «سمعتُ رسول الله ﷺ حين قرأ هذه الآية ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ قال: وأنا أشهد أي رب»^(١)، وفي لفظ: «وأنا على ذلك من الشاهدين يا رب»^(٢).

الثانية: جواب أطول من سابقه، فقد روي عن غالب القطان قال: «أتيت الكوفة في تجارة لي، فنزلت قريباً من الأعمش، وكنت أختلف إليه، فلما كانت ليلة أريد أنحدر إلى البصرة، قام من الليل وتهجد، فمر بهذه الآية ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾^(٣) إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ الْأَسْلَمُ ﴿ [آل عمران: ١٨-١٩] ثم قال الأعمش: وأنا أشهد بما شهد الله به وأستودع الله هذه الشهادة وهي لي عند الله وديعة: إن الدين عند الله الإسلام، قالها مرارا، قلت: لقد سمع فيها شيئاً فصليت وودعته، ثم قلت: آية سمعتك ترددها، قال: أو ما بلغك ما فيها؟ قال: قلت: أنا عندك منذ سنة لم تحدثني به، فقال: والله لا أحدثك بها إلى سنة، فكنت على بابه ذلك اليوم وأقمت سنة، فلما مضت السنة، قلت: يا أبا مُحَمَّدٍ قد مضت السنة، قال: حدثني أبو وائل عن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: يجاء بصاحبها يوم القيامة، فيقول تبارك وتعالى: عبدي عهد إليّ وأنا أحق من وفّي بالعهد، أدخلوا عبدي الجنة»^(٤).

- (١) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ٦١٦/٢ (وساق ابن كثير إسناده في التفسير ٣٥٤/١)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٤٣٥) والمستغفري في فضائله (٨٠) كلهم من طريقين عن عمر بن حفص، حدثني عبدالملك بن يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير عن أبيه عن جده، وهذا إسناد ضعيف، عباد لم يسمع الزبير، فقد ذكر الدارقطني أنه لم يسمع معاوية وهو تأخر كثيرا عن الزبير، (سؤالات البرقاني ٥٣٧) وعمر بن حفص بن ثابت هذا فيه جهالة، (مجمع الزوائد ٤٦/٧).
- (٢) رواه أحمد في المسند (١٤٢١) قال الهيثمي (في مجمع الزوائد ٣٢٥/٦): رواه أحمد والطبراني وفي أسانيدهما مجاهيل اهـ. وضعفه محقق المسند الشيخ شعيب الأرنؤوط ٣٧/٣.
- (٣) رواه المستغفري في الفضائل (٨١) والعقيلي في الضعفاء ٣/٣٢٥، وابن عدي في الكامل ٥/٣٥، والبيهقي في الشعب ٢/٤٦٤، وأبو عمرو بن يحيى النيسابوري في فوارح القرآن (٤٣، ٤٢). وقد بين العلماء أن هذا الحديث منكر، لأن عمار بن عمر وأباه متروكين، وقد تفردا بهذا الحديث، ولا يبعد أن أحدهما وضعه، (ميزان الاعتدال ٣/١٦٦، لسان الميزان ٦/٤٨) والله أعلم.

والحاصل: أنه لا يثبت في جواب هذه الآية شيء عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه، بإجماع أهل العلم، ولعل ذلك هو ما يناسب معنى الآية، فإن شهادة الله ﷻ لا تحتاج إلى شهادة بعدها ولا إلى تصديق عليها، والله أعلم.

سورة الأنعام:

٦- جواب قوله تعالى ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبَسَكُمْ شِيعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ أَنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ۗ ﴾ [٦٥].

عن جابر رضي الله عنه قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ ﴾ قال رسول الله ﷺ: أعوذ بوجهك، قال: ﴿ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾ قال: أعوذ بوجهك، ﴿ أَوْ يَلْبَسَكُمْ شِيعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ ﴾ قال رسول الله ﷺ: هذا أهون أو هذا أيسر»^(١).

فيستحب الاستعاذة عند قراءة هذه الآية على الصفة المروية في هذا الحديث. ومناسبة الاستعاذة جلية، فإن الاستعاذة من العوذ، والعوذ هو الالتجاء إلى الغير والتعلق به^(٢). فمعنى: «أعوذ بالله: أستجير بالله - دون غيره من سائر خلقه»^(٣). قال ابن عاشور: «وبعض العلماء فسر الحديث بأنه استعاذ أن يقع مثل ذلك بين المسلمين، ويتجه عليه أن يقال: لماذا لم يستعد الرسول ﷺ من وقوع ذلك بين المسلمين، فلعله لأنه أوحى إليه أن ذلك يقع في المسلمين، ولكن الله وعده أن لا يسلط عليهم عدوا من غير أنفسهم، وليست استعاذته بدالة على أن الآية مراد بها خطاب المسلمين كما ذهب إليه بعض المفسرين، ولا أنها تهديد للمشركين والمؤمنين، كما ذهب إليه بعض السلف؛ إلا على معنى أن مفادها غير الصريح صالح للفريقين لأن قدرة الله على ذلك صالحة للفريقين، ولكن المعنى التهديدي

(١) رواه البخاري في الصحيح (٤٦٢٨).

(٢) مفردات غريب القرآن للراغب ص ٥٩٤.

(٣) جامع البيان ١/١١١.

غير مناسب للمسلمين هنا. وهذا الوجه يناسب أن يكون الخبر مستعملاً في أصل الإخبار وفي لازمه فيكون صريحاً وكناية ولا يناسب المجاز المركب المتقدم بيانه^(١). هذا ولا تنافي الاستعاذة الإنصات للتلاوة لأنها كلمة خفيفة^(٢)، أفاده العراقي، وقال: «يستحب لتالي القرآن ومستمعه إذا مر بأية عذاب أن يستعيذ منه، وقد صرح بذلك أصحابنا وغيرهم، وقالوا: لا فرق بين أن تكون القراءة في الصلاة وخارجها، والصحيح عند أصحابنا أن المأموم يفعل ذلك لقراءة الإمام»^(٣).

سورة طه:

٧- جواب قوله تعالى ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ [٩٨].

ثبت عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يقول بعدها: رب زدني علماً، قال علقمة: «طلبت عبد الله فوجدته في المسجد يصلي بين المغرب والعشاء، فسمعتة يقرأ طه، فلما بلغ ﴿ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾، قال: رب زدني علماً، رب زدني علماً، ثلاثاً ثم ركع، فقرأت الأعراف وهو راعع»^(٤).

والخلاصة: أن للقارئ أن يقول ذلك، لكن على جهة الدعاء، وليس على جهة الجواب، وقد قال الإمام أحمد: «يعجبني في الفريضة أن يدعو بما في القرآن»^(٥) فهذا من هذا القبيل وليس من أجوبة القرآن الخاصة، فيما يظهر لي، ويحتمل أن يكون من قبيل النوع الأول، وهو النوع المندرج تحت العموم.

ومناسبة هذا الدعاء جلية، قال أبو حيان: «وهذا القول متضمن للتواضع لله، والشكر له، عند ما علم من ترتيب التعلم، أي: علمتني ما رب لطيفة في باب التعلم، وأدبا جميلاً ما كان عندي، فزدني علماً، وقيل: ما أمر الله رسوله بطلب الزيادة في

(١) التحرير والتنوير ٧ / ٢٨٥.

(٢) طرح الشريب ٣ / ١١١.

(٣) طرح الشريب ٣ / ١١٢.

(٤) رواه عبد الرزاق (٤٠٤٥)، وابن أبي شيبة (٣٦٥٩، ٣٦٦٧)، والطبراني في الكبير ٩ / ٢٧٧،

والمستغفري في فضائل القرآن (٦٠) وإسناده صحيح.

(٥) رواه أبو داود عنه (سنن أبي داود: ٨٨٤).

شيء إلا في طلب العلم»^(١). وقال ابن عيينة: «ولم يزل ﷺ في زيادة من العلم حتى توفاه الله ﷻ»^(٢).

سورة النمل:

٨- جواب قوله تعالى ﴿ءَآلَهُ حَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٥٩].

ورد لهذه الجملة جواب وقد جاء من طريقين:

الأول: قال الثعلبي: "وكان النبي ﷺ إذا قرأ هذه الآية قال: بل الله خير وأبقى وأجل وأكرم"^(٣).

الثاني: روي عن قتادة أنه كان إذا قرأ ﴿ءَآلَهُ حَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ قال: "بل الله خير وأبقى وأجل وأكرم"^(٤).

والصحيح أنه لا يصح هذا الجواب لأمرين:

الأول: أن الحديث عن رسول الله ﷺ لا يصح، وأما عن قتادة فعلى فرض صحته فأقوال التابعين ليست حجة في مثل هذا.

الثاني: أن المناسبة بين الجواب والآية غير تامة، بمعنى أن الآية تخاطب المشركين وليس المسلمين، والغالب أن يكون الجواب هو في آية عامة تخاطب الجميع أو المسلمين، لأن الجواب بدهة لن يكون إلا من المسلمين، والاستفهام في

(١) البحر المحيط ٣٨٨/٧.

(٢) تفسير ابن كثير ٣١٩/٥.

(٣) ذكره الثعلبي في تفسيره ٢١٩/٧، من غير إسناد، ورواه البيهقي في شعب الإيمان (١٩١٥)، من طريق عمرو بن شمر (وصحف في الأصل إلى سمره) عن جابر الجعفي قال: كان علي بن الحسين يذكر عن النبي ﷺ، فذكره في حديث طويل، وهذا إسناد منكر، وعمرو بن شمر متهم بالكذب (كما في ميزان الاعتدال ٢٦٨/٣)، وشيخه جابر الجعفي ضعيف (ميزان الاعتدال ٣٧٥/١)، ثم هو مرسل لأنه علي بن الحسين تابعي لم يدرك النبي ﷺ. وقد أورده الزيلعي في (تخريج الأحاديث الواقعة في تفسير الكشاف ١٧/٣)، وقال: "منقطع بسند ضعيف إلا أنه ليس فيه من يعرف بالكذب ووضع الحديث" قلت: وذلك لأنه وقع عنده: عمرو بن عمر، وليس عمرو بن شمر، والله أعلم.

(٤) رواه عبد بن حميد كما في الدر المنثور ٣٧٠/٦، ولم أقف على إسناده.

هذه الآية "إنكار على المشركين في عبادتهم متع الله آلهة أخرى"^(١)، والمعنى - كما قال ابن جرير -: "قل يا محمد لهؤلاء الذين زيننا لهم أعمالهم من قومك فهم يعمهون: الله الذي أنعم على أوليائه هذه النعم التي قصّها عليكم في هذه السورة، وأهلك أعداءه بالذي أهلكهم به من صنوف العذاب التي ذكرها لكم فيها خير، أما تشركون من أوثانكم التي لا تنفعكم ولا تضرّكم، ولا تدفع عن أنفسها، ولا عن أوليائها سوءاً، ولا تجلب إليها ولا إليهم نفعاً؟"^(٢).

سورة الأحزاب:

٩- جواب قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [٥٦].

جاء عن بعض السلف أن يستحب لمن سمع هذه الآية أن يصلي ويسلم على النبي ﷺ، سواء كان في الصلاة أو خارجها.

قال مغيرة: «قلت لإبراهيم: أسمع الرجل وأنا أصلي يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ أصلي عليه؟ قال: نعم إن شئت»^(٣).

وقال الحسن: «إذا قال الرجل في الصلاة: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ فليصل عليه»، وقال ابن سيرين: «كانوا إذا قرأوا القرآن لم يخلطوا به ما ليس منه ويمضون كما هم»^(٤). فاختلف الحسن وابن سيرين في جواب هذه الآية، فاستحبه الحسن ولم يستحبه ابن سيرين.

والراجح: أنه إذا سمع الآية استحبه له الصلاة والسلام على النبي ﷺ وكذا إذا قرأها، قال ابن كثير: «والمقصود من هذه الآية: أن الله سبحانه أخبر عباده بمنزلة

(١) تفسير ابن كثير ٦/٢٠١.

(٢) تفسير الطبري ١٩/٤٨٣، وانظر: المحرر الوجيز ٤/٢٦٦، والجامع لأحكام القرآن ١٣/٢٢١.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٦٠٩٦) في باب ترجمته: الرجل يصلي فيمر بالصلاة على النبي ﷺ.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٦٠٩٧).

عبده ونبيه عنده في الملائكة الأعلى، بأنه يثني عليه عند الملائكة المقربين، وأن الملائكة تصلي عليه، ثم أمر تعالى أهل العالم السفلي بالصلاة والتسليم عليه، ليجتمع الشاء عليه من أهل العالمين العلوي والسفلي جميعاً^(١). والصلاة على النبي ﷺ من جنس الأذكار التي جاءت في الصلاة.

سورة الطور:

١٠- جواب قوله تعالى ﴿فَمَنْ لَّهِ عَلَيْنَا وَوَقَدْنَا عَذَابَ السَّمُورِ﴾ [٢٧].

ورد عن عائشة وأسماء ؓ أنهما قالتا جواباً على هذه الآية: رب من علي وقني عذاب السموم.

فعن أبي الضحى: «أن عائشة مرت بهذه الآية ﴿فَمَنْ لَّهِ عَلَيْنَا وَوَقَدْنَا عَذَابَ السَّمُورِ﴾ فقالت: رب من علي، وقني عذاب السموم»^(٢). وفي رواية قالت: «اللهم من علينا وقنا عذاب السموم إنك أنت البر الرحيم، وذلك في الصلاة»^(٣).

وعن عباد بن حمزة قال: «دخلت على أسماء وهي تقرأ ﴿فَمَنْ لَّهِ عَلَيْنَا وَوَقَدْنَا عَذَابَ السَّمُورِ﴾، قال: فوقفْتُ عليها فجعلت تستعيد وتدعو، قال عباد: فذهبتُ إلى السوق فقضيت حاجتي ثم رجعتُ، وهي فيها بعد تستعيد وتدعو»^(٤). ويظهر لي أن هذا من النوع الأول من أنواع أجوبة الآيات القرآنية، لأنها من قبيل الاستعاذة من النار عند ورود اسمها، ولذا فقد ترجم عليه ابن أبي شيبه: «في الرجل يصلي فيمر بآية رحمة أو آية عذاب»^(٥).

(١) تفسير ابن كثير ٦/٤٠٥.

(٢) رواه عبدالرزاق في المصنف (٤٠٤٨).

(٣) رواه ابن أبي شيبه في المصنف (٦٠٩١).

(٤) رواه ابن أبي شيبه (٦٠٩٢).

(٥) مصنف ابن أبي شيبه ٤/٣٠٣.

سورة الرحمن:

١١- جواب قوله تعالى ﴿فَبِأَيِّ آءِ الْآءِ رَبِّكُمْ تَكْذِبَانِ﴾ [١٣].

ورد في جوابها أن يقال: ولا بالآء ربك ربك، أو: ليس بنعمة ربنا نكذب، وقد جاء بذلك حديثان.

الأول: حديث جابر قال: «قرأ علينا رسول الله ﷺ سورة الرحمن حتى ختمها، فقال: مالي أراكم سكوتاً، للجن كانوا أحسن منكم رداً، ما قرأت عليهم هذه الآية من مرة ﴿فَبِأَيِّ آءِ الْآءِ رَبِّكُمْ تَكْذِبَانِ﴾ إلا قالوا: ولا بشيء من نعمائك ربنا نكذب، فلك الحمد»، وفي لفظ: «إلا قالوا: ولا بشيء من آلائك ربنا نكذب»^(١).

الثاني: حديث ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ قرأ سورة الرحمن، أو قرئت عنده، فقال: مالي أسمع الجن أحسن جواباً لردّها منكم، قالوا: وما ذلك يا رسول الله؟ قال: ما أتيت على آية منها ﴿فَبِأَيِّ آءِ الْآءِ رَبِّكُمْ تَكْذِبَانِ﴾ إلا قالت: ليس بنعمة ربنا نكذب»^(٢).

فهذا الحديث صحيح، وعليه فإن هذا الجواب مستحب.

ومن الحكمة في استحبابه: أن هذه الآية تكررت كثيراً، فقد يغفل الإنسان أو يسهو لكثرة تكرار هذه الآية، أو لا ينتبه لما في السورة من نعم يعددها الباري سبحانه وتعالى، فجاء هذا الجواب ليجعل القلب واللسان مرتبطاً بهذه الآية، مما يجعل المستمع يتبناها وينتظر قراءتها كي يردد بعدها الجواب.

ومناسبة الجواب للآية ظاهرة، وقد بينها المفسرون: لأن معنى فبأي آء ربكما تكذبان: فبأي نعم ربكما معشر الجن والإنس من هذه النعم تكذبان^(٣).

(١) رواه الترمذي (٣٢٩٢)، وقال: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد، قال ابن حنبل: كأن زهير بن محمد الذي وقع بالشام ليس هو الذي يروي عنه بالعراق، كأنه رجل آخر قلبوا اسمه، يعني لما يروون عنه من المناكير، وسمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أهل الشام يروون عن زهير بن محمد مناكير، وأهل العراق يروون عنه أحاديث مقاربة".

(٢) رواه ابن جرير ١٢٤/٢٧، والمستغفري في فضائل القرآن (٩٣٥) وصححه الهيثمي في (مجمع الزوائد ٢٥٤/٧) والسيوطي في الدر المنثور (٦٩٠/٧).

(٣) تفسير الطبري ٢٢/٢٢.

قال ابن كثير: ﴿فِي أَيِّ آءِ الْآءِ رَيْكُمَا تُكْذِبَانِ﴾ ﴿١٣﴾ أي: فبأي الآء يا معشر الثقلين، من الإنس والجن تكذبان؟ قاله مجاهد، وغير واحد، ويدل عليه السياق بعده، أي: النعم ظاهرة عليكم وأنتم مغمورون بها، لا تستطيعون إنكارها ولا جحودها، فنحن نقول كما قالت الجن المؤمنون: "اللهم، ولا بشيء من آلائك ربنا نكذب، فلك الحمد". وكان ابن عباس يقول: "لا بأيها يا رب"، أي: لا نكذب بشيء منها^(١). ولفظ حديث ابن عباس: «لا بأيها يا رب»^(٢)، فكانت هذه الآية وأخواتها مسببة عن النعم التي وردت قبلها^(٣).

والحديث يدل على أن المستمع هو الذي يقول ذلك، وليس القارئ، لأن النبي ﷺ قرأ عليهم السورة فما سمعوه قال ذلك، بل أرشدهم إلى أن يقولوا هم ذلك عند سماع الآية، ولعل سبب ذلك: أن قوله ﴿فِي أَيِّ آءِ الْآءِ رَيْكُمَا تُكْذِبَانِ﴾ ﴿١٣﴾ تكرر في السورة كثيرا، فلو أراد القارئ أن يجيب عليها فربما صارت السورة أطول من أطول منها، ولذلك استحب النبي ﷺ الجواب للمستمع دون القارئ.

وأزال ابن جرير إشكالا على التثنية في قوله: ﴿رَيْكُمَا﴾، فقال: «فإن قال: لنا قائل: وكيف قيل: ﴿فِي أَيِّ آءِ الْآءِ رَيْكُمَا تُكْذِبَانِ﴾ ﴿١٣﴾ فخاطب اثنين، وإنما ذكر في أول الكلام واحد، وهو الإنسان؟ قيل: عاد بالخطاب في قوله: ﴿فِي أَيِّ آءِ الْآءِ رَيْكُمَا تُكْذِبَانِ﴾ ﴿١٣﴾ إلى الإنسان والجان، ويدل على أن ذلك كذلك ما بعد هذا من الكلام، وهو قوله: ﴿حَاقَّ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلِ كَالْفَخَّارِ﴾ ﴿١٤﴾ وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾ ﴿١٥﴾ وقد قيل: إنما جعل الكلام خطابا لاثنين، وقد ابتدئ الخبر عن واحد، لما قد جرى من فعل العرب تفعل ذلك، وهو أن يخاطبوا الواحد بفعل الاثنين،

(١) تفسير ابن كثير ٧/٤٥٤.

(٢) تفسير الطبري ٢٢/٢٢.

(٣) نظم الدرر للبقاعي ١٩/١٥٨-١٥٩.

فيقولون: خليها يا غلام، وما أشبه ذلك»^(١). وأفاد القرطبي أن لفظ الأنام أصلاً يدخل فيه الجان^(٢).

سورة الذاريات:

١٢- جواب قوله ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ [٨٢].

ورد أن جواب هذه الآية قول: أشهد.

فعن عبدالله بن السائب قال: «آخر عمر بن الخطاب العشاء الآخرة، فصليت، ودخل فكان في ظهري، فقرأت والذاريات، حتى أتيت على قوله ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ فرفع صوته حتى ملأ المسجد: أشهد»^(٣). وفي لفظ من طريق جعفر بن إياس قال: «دخل عمر بن الخطاب المسجد وقد سبق ببعض الصلاة، فنشب في الصف، وقرأ الإمام ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ فقال عمر: وأنا أشهد»^(٤).

والمراد بالرزق المطر، وما يوعدون هو الجنة^(٥)، ومن سياق الرواية يحتمل أن يكون عمر رفع صوت بذلك لأنه حفزه النفس عند الدخول في الصف، فرفع صوته بما كان يدور في نفسه، فخرجت هذه الكلمة من عمر رضي الله مخرج التدبر والتفكير، ويحتمل كذلك أنه من جواب الآيات، والله أعلم.

سورة الواقعة:

١٣- جواب قوله تعالى ﴿ ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ [٥٩] الآيات.

رُوي لهذه الآيات جواب، فقد قال شداد بن جابان: «بتُّ عند حجر المدري

(١) تفسير الطبري ٢٢/٢٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٧/١٥٨.

(٣) رواه أبو عبيد في الفضائل (٧٠) ومن طريقه المستغفري (٧٤)، بإسناده صحيح.

(٤) رواه أبو عبيد (٧١) أبو عبيد ومن طريقه المستغفري (٧٥)، وهو منقطع لأن جعفر لم يلق عمر رضي الله عنه.

(٥) تفسير ابن كثير ٣١/٧.

فسمعتة وهو يصلي من الليل يقرأ، فمر بهذه الآية ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾ ﴿٦٨﴾ ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴿٥٩﴾ قال: بل أنت يا رب، بل أنت يا رب، بل أنت يا رب، ثم قرأ ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾ ﴿٦٣﴾ ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴿٦٤﴾ قال: بل أنت يا رب، بل أنت يا رب، بل أنت يا رب، ثم قرأ ﴿أَفَرَأَيْتُمْ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾ ﴿٦٨﴾ ءَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ ﴿٦٦﴾ قال: بل أنت يا رب، بل أنت يا رب، بل أنت يا رب، ثم قرأ ﴿أَفَرَأَيْتُمْ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ﴾ ﴿٧١﴾ ءَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنشِئُونَ ﴿٧٢﴾ قال: بل أنت يا رب، بل أنت يا رب، بل أنت يا رب»^(١).

قلت: والظاهر أن هذا لم يقله حجرٌ من باب جواب الآيات القرآنية، وإنما خرج منه مخرج التدبر والتأمل، ولذا لم يرد عن أحد من السلف جواباً لهذه الآية، ولعل ذلك لأن الآية تقرير لا استفهام^(٢)، فلا يناسبها هذا الجواب المبني على كون الاستفهام على بابه.

تبارك الملك:

١٤- جواب قوله تعالى ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ

مَعِينٍ﴾ ﴿٣٠﴾ [٣٠].

ذكر بعض المفسرين أن جواب هذه الآية أن يقول: الله رب العالمين. قال في الجلالين: «ويستحب أن يقول القارئ عقب معين: «الله رب العالمين» كما ورد في الحديث، وتليت هذه الآية عند بعض المتجبرين فقال: تأتي به الفؤوس والمعاول فذهب ماء عينيه وعمي، نعوذ بالله من الجراءة على الله وعلى آياته»^(٣).

(١) مصنف عبد الرزاق (٤٠٥٣)، وحجر المدري تابعي من اليمن، توفي قبل سنة ٩٠ تاريخ الإسلام للذهبي ٢/٩٢٨.

(٢) تفسير ابن كثير ٨/٢٧، نظم الدرر ١٩/٢٢٠.

(٣) تفسير الجلالين ٧٥٧.

وذكره السخاوي في تفسيره^(١)، واستحبه بعض الفقهاء^(٢).

ولا شك أن الله هو القادر على أن يأتي بماء معين، إلا أن الجواب بقوله: الله رب العالمين لم أجده في حديث عن النبي ﷺ ولا عن أحد من السلف، وهو كذلك غير مناسب للآية:

وذلك لأن الآية في مخاطبة المشركين وليس المؤمنين، وعلى وجه التحدي لهم، والاحتجاج عليهم، -والآيات قبلها تدل على ذلك بوضوح، فإن «المقصود من الآية أن يجعلهم مقرين ببعض نعمه عليهم ويريهم قبح ما هم عليه من الكفر والمعنى أخبروني إن صار ماؤكم ذاهباً في الأرض فمن يأتيكم بماء معين فلا بد أن يقولوا هو الله تعالى فيقال لهم حينئذ فلم تجعلون معه من لا يقدر على شيء أصلاً شريكاً له في العبودية فهذا محال»^(٣).

قال ابن جرير: «يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ: قُلْ يَا مُحَمَّدُ لَهُؤَلَاءِ الْمُشْرِكِينَ: أَرَأَيْتُمْ أَيُّهَا الْقَوْمُ الْعَادِلُونَ بِاللَّهِ، ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ يقول: غائراً لا تناله الدلاء ﴿فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾^(٤) يقول: فمن يجيئكم بماء معين، يعني بالمعين: الذي تراه العيون ظاهراً»^(٤)، فكأنه قال: أي هل تستطيع ألهمتكم التي عدلتموها بالله سبحانه وتعالى أن تأتيكم بالماء الجاري!.

سورة القيامة:

١٥- جواب قوله تعالى ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [٤٠]

ورد في جواب هذه الآية أن يقال: بلى، أو: اللهم فبلى، أو اللهم سبحانه بلى. والدليل على ذلك:

١- حديث ابن عباس ؓ: «أنه كان إذا قرأ ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ

(١) تفسير السخاوي ١/٤٦٣.

(٢) كالخطيب الشربيني في مغني المحتاج (١/٣٩١)، والرملي في نهاية المحتاج (١/٥٤٨).

(٣) لباب التأويل ٤/٣٢١.

(٤) تفسير الطبري ٢٣/١٣٨.

الْمَوْتِ ﴿٥﴾ [القيامة: ٤٠] قال: اللهم سبحانه بلى، وإذا قرأ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ ﴿١﴾﴾ [الأعلى: ١] قال: سبحانه ربي الأعلى، وإذا قرأ ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴿٨﴾﴾ [التين: ٧] قال: بلى»^(١).

وفي رواية عن ابن عباس قال: «إذا قرأت ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ ﴿١﴾﴾ [الأعلى: ١]، فقل: سبحانه ربي الأعلى، وإذا قرأت ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يُجِئِيَ الْمَوْتَ ﴿٥﴾﴾ فقل: سبحانه اللهم فبلى، وفي لفظ: اللهم فبلى، لم يذكر سبحانه، وفي لفظ: سبحانه فبلى، وكلها ثابتة عنه»^(٢).

٢- ويشهد له حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قرأت التين والزيتون فبلغت ﴿بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴿٨﴾﴾ فقل: بلى، وإذا قرأت لا أقسم بيوم القيامة فبلغت: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يُجِئِيَ الْمَوْتَ ﴿٥﴾﴾ فقل: بلى»^(٣).

٣- وله شاهد من حديث أبي هريرة: رواه إسماعيل بن أمية قال: سمعت أعرابياً يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ منكم بالتين والزيتون فانتهى إلى آخرها: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴿٨﴾﴾ [٨]؟ فليقل: بلى، وأنا على ذلك من الشاهدين. ومن قرأ: ﴿لَا أَقْسِمُ بِبِئْرِ الْمُقَيْمَةِ ﴿١﴾﴾ فانتهى إلى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يُجِئِيَ الْمَوْتَ ﴿٥﴾﴾ [٤٠]؟ فليقل: بلى، ومن قرأ: والمرسلات فبلغ ﴿فِي أَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [٥٠]؟ فليقل: آمنا بالله»^(٤).

(١) رواه عبدالرزاق في تفسيره ٣/٣٨٣، ومن طريقه المستغفري في الفضائل (٧٣) وإسناده صحيح.

(٢) رواه ابو عبيد ص ٧٣، والبيهقي في الشعب ٢/٣٧٧، والمستغفري في الفضائل (٧٢، ٧١).

(٣) رواه المستغفري في فضائله (٧٠) وهو حديث منكر، لأنه من رواية إسحق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو متروك، وقد تفرد به عن محمد بن المنكدر (ميزان الاعتدال ١/١٩٣).

(٤) اختلف فيه على إسماعيل، فهكذا رواه سفيان بن عيينة عنه: رواه أحمد (٢/٢٤٩) وأبو داود (٨٨٧) والترمذي (٣٣٤٧)، وابن السني (٤٣٥)، وقد رواه عبدالرزاق (٤٠٥٢) عن معمر عن إسماعيل بن أمية - فأرسله - أن النبي ﷺ كان إذا قرأ (التين) وبلغ ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴿٨﴾﴾ قال: بلى، وإذا قرأ ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يُجِئِيَ الْمَوْتَ ﴿٥﴾﴾ قال: بلى، وإذا قرأ ﴿فِي أَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾ قال: آمنا بالله وبما أنزل، ورواه أبو عبيد (٧٢) عن إسماعيل بن إبراهيم، =

٤- وله شاهد من حديث صحابيٍّ لم يسم: عن موسى بن أبي عائشة قال: «كان رجل يصلي فوق بيته، فكان إذا قرأ: ﴿الَيْسَ ذَلِكَ بِقَدْرِ عَلِيٍّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتِ﴾ ﴿٥٠﴾ قال: سبحانك، فبلى، فسأله عن ذلك فقال: سمعته من رسول الله ﷺ»^(١).

مناسبة الجواب للآية:

هذه الآيات من سورة القيامة تتحدث عن رجل كافر - قيل إنه أبو جهل^(٢) - ظن أنه سيترك سدى، فقال ﷺ ﴿يَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ ﴿٣٦﴾ أي: أيظن هذا الإنسان الكافر بالله أن يترك هملاً أن لا يؤمر ولا ينهى، ولا يتعبد بعبادة، وأنه إذا

عن إسماعيل بن أمية، عن عبد الرحمن بن القاسم، قال: قال أبو هريرة، وقفه ولم يرفعه، رواه ابن أبي حاتم في العلل ٢/ ٩٠، والمستغفري في الفضائل ٨٢، وصحح أبو زرعة هذه الرواية، فقال: الصحيح إسماعيل بن أمية عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبي هريرة موقوف أهد (العلل ٢/ ٩٠)، ومال الدارقطني إلى صحة حديث ابن عينة (العلل ١١/ ٢٤٦).

(١) رواه أبو داود (٨٨٤)، ومن طريقه البيهقي ٢/ ٣١٠. وصححه الألباني، لكن أبا عبيد قد رواه عن موسى بن أبي عائشة، عن رجل، عن آخر، عن آخر، أنه كان يقرأ فوق بيت له فرفع صوته ﴿الَيْسَ ذَلِكَ بِقَدْرِ عَلِيٍّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتِ﴾ ﴿٥٠﴾ فقال: «سبحانك اللهم وبلى»، فستل عن ذلك، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقوله، فهذا أصح، لأن موسى لم يرو عن صحابي، وعمامة حديثه عن التابعين، وقال النقاد إن روايته عن أمثال سليمان بن صرد وعمرو بن حريث مرسل، وأثبت البخاري له رؤية عمرو بن حريث (تهذيب الكمال ٢٩/ ٩٠، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٥٠).

وبقي من شواهد هذا الحديث:

١- حديث أبي أمامة: أخرج ابن النجار في تاريخه عن أبي أمامة قال: «صليت مع رسول الله ﷺ بعد حجته فكان يكثر من قراءة ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ ﴿٥٠﴾ فإذا قال ﴿الَيْسَ ذَلِكَ بِقَدْرِ عَلِيٍّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتِ﴾ ﴿٥٠﴾ سمعته يقول: "بلى وأنا على ذلك من الشاهدين". ذكره السيوطي في الدر المنثور (٨/ ٣٦٤) (ووقع في النسخة تحريف ابن النجار إلى البخاري).

٢- حديث البراء: أخرج القسطلاني في الجزء المسمى بألف دينار (٢٩١) من حديث يونس عن البراء ابن عازب قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿الَيْسَ ذَلِكَ بِقَدْرِ عَلِيٍّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتِ﴾ ﴿٥٠﴾ قال رسول الله ﷺ: «سبحانك وبلى».

إلا ان يونس لا يدري من هو (ميزان الاعتدال ٤/ ٤٨٢) والله أعلم.

٣- مرسل قتادة، رواه ابن جرير في التفسير (٢٩/ ١٢٥)، ولفظه: عن قتادة في قوله: ﴿الَيْسَ ذَلِكَ بِقَدْرِ عَلِيٍّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتِ﴾ ﴿٥٠﴾: «سبحانك وبلى».

(٢) تفسير الطبري ٢٤/ ٨٢، وحتى لو كان هو سبب نزول الآية فالعبرة بالعموم.

مات لن يرجع ولن يعود.

فذكر سبحانه هذا المتكبر بأصله الذي خلقه منه، وأنه كان نطفة من مني يمني، فقال له تعالى ذكره: ألم يك هذا المنكر قدرة الله على إحيائه من بعد مماته، وإيجاده من بعد فنائه، نُطْفَةً: يعني: ماء قليلاً في صلب الرجل من مني، وهذا المنني ميت لا حياة فيه ثم تدرج في خلقه حتى جعله إنساناً سوياً، وذكرنا أو أنثى، فهذا الذي ابتداء الخلق أيعجز أن يحيي الميت وهذه هي أفعاله وقدرته، ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾، وهذا السؤال فيه توقيف وتوبيخ لمنكر البعث.

قال ابن جرير: «يقول تعالى ذكره: أليس الذي فعل ذلك فخلق هذا الإنسان من نطفة، ثم علقه حتى صيره إنساناً سوياً، له أولاد ذكور وإناث، بقادر على أن يحيي الموتى من مماتهم، فيوجدهم كما كانوا من قبل مماتهم، يقول: معلوم أن الذي قدير على خلق الإنسان من نطفة من مني يمني، حتى صيره بشراً سوياً، لا يعجزه إحياء ميت من بعد مماته، وكان رسول الله ﷺ إذا قرأ ذلك قال: بلى»^(١).

فمن هنا ناسب أن يقول المؤمن المصدق بموعد الله: بلى، خلافاً للكافر الذي لا يصدق بذلك.

سورة الإنسان:

١٦- قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنِئَىٰ عَلَىٰ الْإِنْسَانِ حِينَ مَنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [١].
ورد أن بعض الصحابة قال جواباً لها: إي وعزتك، فجعلته سميعاً بصيراً، وحيماً وميتاً، وفي بعض الروايات: ليتها تمت.
وهذه الروايات ذكرها أبو عبيد والمستغفري في باب جواب الآيات والشهادة لها^(٢)، ولذا سأذكرها ثم أبين الصحيح فيها.
الرواية الأولى: «سمع عمر رجلاً يقول: ﴿هَلْ أُنِئَىٰ عَلَىٰ الْإِنْسَانِ حِينَ مَنَ الدَّهْرِ لَمْ

(١) جامع البيان ٨٢/٢٤.

(٢) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ١٤٩، فضائل القرآن للمستغفري ١/١٧٤.

يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴿١﴾ ﴿١﴾ فقال عمر: ليتها تمت^(١).

وعن ابن مسعود: «أنه سمع رجلاً يتلو هذه الآية ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ ﴿١﴾ فقال ابن مسعود: يا ليتها تمت، فعوتب في قوله هذا، فأخذ عوداً من الأرض فقال: ياليتني كنت مثل هذا^(٢).

وله إسناد آخر بلفظ: «ألا ليت ذلك تم»^(٣).

الرواية الثانية: وهي رواية وردت في بعض ألفاظ حديث ابن مسعود السابق، وهي: «أنَّ عبد الله بن مسعود سمع رجلاً يقرأ ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ ﴿١﴾ فقال: إي وعزتك، فجعلته سميعاً بصيراً، وحيماً وميتاً»^(٤).

وجاء نحوه عن عمر رضي الله عنه، فقد قال جعفر بن بُرقان: «بلغني أن عمر بن الخطاب تلا هذه الآية ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ ﴿١﴾ فقال: إي وعزتك يارب، فجعلته سميعاً بصيراً وحيماً ميتاً»^(٥).

ونلاحظ ما يلي:

أولاً: أنَّ الروايات في ذلك ضعيفة ولا تصح سنداً.

ثانياً: على فرض صحتها فإنها ليست من قبيل جواب الآيات.

ثالثاً: تمنى ابن مسعود رضي الله عنه أنها تمت يتبين وجهه بمعرفة معنى الآية.

فإنَّ الاستفهام بمعنى الخبر والتقرير، والمعنى ما ذكره الفراء: «قد أتى على الإنسان حين من الدهر». وقال: «وهل قد تكون جحداً، وتكون خبراً، فهذا من الخبر لأنك قد تقول: فهل وعظمتك؟ فهل أعطيتك؟ تقرر به أنك قد أعطيته

(١) رواه أبو عبيد ٧٠، والمستغفري ٧٦، وفي إسناده زياد بن أبي مسلم ضعيف، ثم هو منقطع عن عمر (ميزان الاعتدال ٩٣/٢).

(٢) رواه المستغفري في فضائله (٧٧)، وفي إسناده يزيد بن أبي زياد، لين الحديث (ميزان الاعتدال ٤٢٣/٤)، ثم هو منقطع بينه وبين ابن مسعود.

(٣) رواه ابن أبي شيبة (٣٤٥٥٦).

(٤) رواه أبو عبيد في فضائله (٧١) ومن طريقه المستغفري (٨٧). بنفس الإسناد السابق.

(٥) رواه المستغفري في فضائل القرآن (٩٧)، وهو ضعيف لأنه منقطع.

ووعظته...، وقوله تبارك وتعالى: لم يكن شيئاً مذكوراً يريد: كان شيئاً، ولم يكن مذكوراً، وذلك من حين خلقه الله من طين إلى أن نفخ فيه الروح^(١).
والمقصود بالإنسان في هذه الآية هو آدم ﷺ، في قول الجمهور^(٢)، وقيل: إنه جميع الناس، فعلى هذا يكون الإنسان اسم جنس^(٣).

والحين من الدهر الذي لم يكن فيه آدم مذكوراً هو مكثه طينا مصورا قبل أن ينفخ فيه الروح، قال ابن جرير: «فذلك قدر الحين الذي ذكره الله في هذا الموضع، قالوا: ولذلك قيل: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ ﴿١﴾ لأنه أتى عليه وهو جسم مصور لم تنفخ فيه الروح أربعون عاما، فكان شيئاً، غير أنه لم يكن شيئاً مذكوراً، قالوا: ومعنى قوله: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ ﴿١﴾ لم يكن شيئاً له نباهة ولا رفعة، ولا شرف، إنما كان طيناً لازباً وحمماً مسنوناً^(٤).

وعلى القول الثاني في المراد من الإنسان يكون الحين: زمان كونه نطفة، وعلقة، ومضغة^(٥).

وعلى هذا فإنه لما تليت على ابن مسعود تمنى لو بقي الإنسان غير مذكور، فلم يخلق ولم يوجد، ولم يكلف، قال الزمخشري: «وعن بعضهم: أنها تليت عنده فقال: ليتها تمت، أراد: ليت تلك الحالة تمت، وهي كونه شيئاً غير مذكور ولم يخلق ولم يكلف^(٦). فهذا ليس من باب جواب الآيات، يزيد ذلك وضوحاً أنه روي عن أبي بكر الصديق أنه قال: «ليتها تمت فلا نبتلى^(٧)». قال القرطبي: «أي ليت المدة التي أتت على آدم لم تكن شيئاً مذكوراً تمت على ذلك، فلا يلد ولا يبتلى أولاده^(٨)».

(١) معاني القرآن ٣/٢١٣، وانظر: الكشاف ٤/٦٦٥.

(٢) جامع البيان ٢٤/٨٧.

(٣) زاد المسير ٤/٣٧٤. ورجحه ابن عطية ٥/٤٠٨.

(٤) جامع البيان ٢٤/٨٨.

(٥) زاد المسير ٤/٣٧٤.

(٦) الكشاف ٤/٦٦٥.

(٧) الجامع لأحكام القرآن ١٩/١٢٠.

(٨) الجامع لأحكام القرآن ١٩/١٢٠.

من سورة المرسلات:

١٧- جواب قوله تعالى ﴿فِي أَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿٥٠﴾.

روي عن بعض الصحابة أنه كان يقول جواب هذا الآية: آمنت بالله وما أنزل.
فعن أبي هريرة قال: «وإذا قرأ والمرسلات عرفا فانتهي إلى آخرها أو بلغ
آخرها ﴿فِي أَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿٥٠﴾ فليقل: آمنت بالله وما أنزل»^(١).
والذي يظهر لي:

أنه لا يستحب قول ذلك، لأمرين: الأول: أن هذا الحديث ضعيف، الثاني: أن
الآية واردة في سياق خطاب المشركين، والمعنى: «إن لم يصدقوا بالقرآن الذي هو
المعجز والدلالة على صدق الرسول ﷺ، فبأي شيء يصدقون»^(٢) ولأنها خطاب
للمشركين لا يحسن الجواب عليها.

سورة الأعلى:

١٨- جواب قوله ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ﴿١﴾ [الأعلى: ١].

ورد عن جماعة من الصحابة أنهم قالوا في جوابها: سبحان ربي الأعلى.
فعن علي بن أبي طالب أنه قرأ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ﴿١﴾ فقال: «سبحان
ربي الأعلى»، زاد في بعض الروايات: «في الصلاة»^(٣)، وفي بعض الروايات: فقل له:
له: «أتريد في القرآن قال: لا إنما أمرنا بشيء فقلته»^(٤).

(١) رواه أبو عبيد (٧٢)، ومن طريقه المستغفري (٨٢)، وفي إسناده اختلاف واضطراب، مر ذكر بعضه في
سورة القيامة، ورواه عبدالرزاق في المصنف (٤٠٥٢) عن معمر عن إسماعيل بن أمية أن النبي ﷺ
فذكره، فالحديث مرسل.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٩/١٦٩.

(٣) رواه البيهقي في السنن ٢/٣١١، والمستغفري في الفضائل (٨٥) من طريق المسيب بن عبد خير عن
أبيه عنه، وقد تابع المسيب عن أبيه السدي من رواية سفيان عنه، أخرجه عبدالرزاق (٤٠٤٩)، وأبو
عبيد ص ٧٢، وابن أبي شيبه (٨٦٤١) زاد: وهو في الصلاة.

(٤) نقله القرطبي في التفسير (١٤/٢٠) من كتاب ابن الأباري بإسناده.

وثبت هذا أيضاً عن أبي موسى الأشعري^(١)، وابن الزبير^(٢)، وابن عمر^(٣). وجاء من حديث ابن عباس، واختلف عنه فبعضهم رفعه وبعضهم وقفه^(٤).
ويؤخذ من هذه الروايات استحباب قول: سبحان ربي الأعلى عند قراءة هذه الآية، والقارئ والمستمع في ذلك سواء، قال القرطبي: «يستحب للقارئ إذا قرأ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ أن يقول عقبه: سبحان ربي الأعلى، قاله النبي ﷺ، وقاله جماعة من الصحابة والتابعين»^(٥).

وإنما ناسب هذا الجواب امتثالاً لأمر الله ﷻ، قال الطبري: «أي نزه اسم ربك أن تدعوه بالآلهة والأوثان، لما ذكرت من الأخبار، عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة أنهم كانوا إذا قرءوا ذلك قالوا: سبحان ربي الأعلى، فبين بذلك أن معناه كان عندهم معلوماً: عظم اسم ربك ونزهه»^(٦).

سورة التين:

١٩- جواب قوله ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ [٨]:

يقول في الجواب: بلى وأنا على ذلك من الشاهدين. وقد مر ذكر حديث أبي

- (١) وهو موقوف بإسناد صحيح، رواه عبدالرزاق (٤٠٤٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٨٦٤٠)، والبيهقي في السنن ٢/٣١١، والمستغفري في الفضائل (٨٣)، وعند بعضهم أنه كان في صلاة الجمعة.
(٢) وهو موقوف عليه، رواه ابن أبي شيبة (٨٦٤٢)، والمستغفري (٨٤) وإسناده صحيح أيضاً.
(٣) موقوفاً عليه رواه أبو عبيد (٧٣) والمستغفري (٨٦)، وإسناده صحيح.
(٤) فرواه وكيع نا أبي عن أبي إسحق عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان إذا قرأ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ قال: سبحان ربي الأعلى. وهذا إسناد صحيح، رواه من طريقه المستغفري (٨٧)، وقد رواه وكيع عن إسرائيل مثل ذلك، رواه أبو داود ح ٨٨٣، وأحمد ١/٢٣٢، والبيهقي في السنن ٢/٣١٠، والضياء في المختارة ١٠/٣٦٢، وكذلك رواه شريك عن مخول عن البطين عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس مرفوعاً، وحديثه في المختارة، فهذا يقوي الرفع.
لكن رواه سفيان عن أبي إسحق فلم يذكر فيه عن النبي ﷺ، أخرجه أبو عبيد ص ٧٣ والطبري في التفسير، وتابعه معمر رواه عبدالرزاق ح ٤٠٥١، تابعهما شعبة رواه البيهقي في الشعب ٢/٣٧٧، والله أعلم.
(٥) الجامع لأحكام القرآن ٢٠/١٢.
(٦) تفسير الطبري ٢٤/٣٦٨.

هريرة رضي الله عنه ^(١).

وصح ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفا ^(٢)، وعليه: فيستحب قول هذا الجواب بعد هذه الآية.

وأما مناسبة الجواب للآية، فإن معنى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ ^(٣) أي: أما هو أحكم الحاكمين، الذي لا يجور ولا يظلم أحدا، ومن عدله أن يقيم القيامة فينصف المظلوم في الدنيا ممن ظلمه ^(٤).

قال القرطبي: «وَأَلْفَ الْاسْتِفْهَامِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَ النَّفْيِ وَفِي الْكَلَامِ مَعْنَى التَّوْقِيفِ صَارَ إِجَابًا، -أَيُّ أَنْ الْاسْتِفْهَامَ تَقْرِيرِي ^(٥)- وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنهما إِذَا قَرَأَ: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ ^(٦) قَالَا: بَلَى، وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ، فَيُخْتَارُ ذَلِكَ» ^(٧).

جواب القواقل ^(٨):

٢٠- وهـي ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٩) و﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ ^(١٠) و﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ ^(١١).

قال عمرو بن عثمان: أخبرني من قال له أبو جعفر: «إِذَا قَرَأْتَ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(١٢) فَقُلْ أَنْتَ: هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ^(١٣).

وفي لفظ آخر عنه: «إِذَا قَرَأْتَ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(١٤) فَقُلْ أَنْتَ: اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ. وَإِذَا قَرَأْتَ ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ ^(١٥) فَقُلْ أَنْتَ: أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ. وَإِذَا

(١) في سورة القيامة، وقد رواه أحمد (٧٣٩٢)، وأبو داود (٨٨٧)، والترمذي (٣٣٤٧).

(٢) فضائل القرآن للمستغفري (٧٣).

(٣) تفسير ابن كثير ٨ / ٤٣٥.

(٤) التحرير والتنوير ٣٠ / ٤٣١.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٢٠ / ١١٧.

(٦) سميت القواقل لأنه تبتدئ بقل، وتسمى المعوذات كذلك، (أسرار ترتيب القرآن ص ١٧٣) واخترت

القواقل بدل المعوذات لأن الجواب خرج على كلمة: قل.

(٧) رواه البيهقي في الشعب ٢٠٣٩، ولا يثبت لأن في إسناده رجلا مجهولا.

قرأت ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ١ ﴾ ﴿ فقل أنت: أعوذ برب الناس ﴾^(١).

ولا وجه لهذا الجواب من جهتين:

الأولى: لم يثبت هذا عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه.

الثاني: أنه جاء عن النبي ﷺ أنه قال: « قيل لي قل فقلت»، قال أبي ﷺ: فنحن

نقول كما قال رسول الله ﷺ^(٢). ولم يذكر هذا الجواب الذي قد يفهم منه أن لفظة قل

زائدة، وليس كذلك.



(١) رواه أبو عبيد في الفضائل ص ١٥٢، وفيه عمر بن عطية قال أحمد: لا أعرفه (العلل ١٦٤٩)، وذكره

ابن حبان في الثقات ٧/١٨٢.

(٢) رواه البخاري ٤٩٧٦.

الخاتمة

في نهاية هذا البحث أسجل بعض النتائج:

- ١- جواب الآيات وتصديقها من آداب تلاوة القرآن المنسية، وقد نبه عليها بعض من ألف في آداب القرآن وعلومه، فضلا عن المفسرين.
 - ٢- من جواب الآيات ما هو عام يتكرر عند كل ذكر جنة أو نار أو رغبة أو رهبة، وهو النوع الأول.
 - ٣- من جواب الآيات أجوبة مخصوصة تقال بعد آيات مخصوصة، وقد أحصاها البحث في عشرين موضعا.
 - ٤- ليس كل ما ذكر من أجوبة الآيات صحيح، بل فيها الصحيح والضعيف والموقوف على الصحابة والمقطوع على التابعين.
 - ٥- ظهرت مناسبة جلية بين الأجوبة الواردة الثابتة وبين معنى الآية.
 - ٦- ترجح لدى الباحث أن ما صح من أجوبة الآيات يستحب قوله بعدها في الصلاة وخارجها، سواء كانت الصلاة فرضا أو تطوعا.
- والله الموفق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..



المصادر والمراجع

١. البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦)، صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢.
٢. ابن تيمية: أحمد بن عبد السلام الحرائي (٧٢٨)، مقدمة في أصول التفسير، مكتبة الحياة، بيروت، ١٤٠٠.
٣. ابن الجوزي: جمال الدين أبو الفرج البغدادي (٥٩٧)، زاد المسير في علم التفسير، دار الكتاب العربي-بيروت.
٤. ابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن محمد الرازي (٣٢٧)، تفسير القرآن العظيم، دار الباز، ١٤١٩.
٥. ابن حبان: محمد بن حبان التميمي (٣٥٤)، صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤.
٦. ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢)، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد سوريا، ط ١، ١٤٠٦.
٧. ابن حنبل: أحمد بن محمد بن محمد بن حنبل (٢٤١)، المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١.
٨. ابن خزيمة: محمد بن إسحاق النيسابوري (٣١١)، الصحيح، تحقيق الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
٩. ابن السني: أحمد بن محمد الدينوري (٣٦٤)، عمل اليوم والليلة، تحقيق كوثر البرني، دار القبلة، جدة.
١٠. ابن شاهين: عمر بن أحمد البغدادي (٣٨٥)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، تحقيق عبدالرحيم القشقري، ط ١، ١٤٠٩.
١١. ابن أبي شيبة: عبدالله بن محمد العبسي (٢٣٥)، المصنف، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، جدة.

١٢. ابن قدامة: عبدالله بن أحمد الجماعيلي (٦٢٠)، المغني، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨. د. ط.
١٣. ابن كثير: عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ)، دار هجر، مصر القاهرة.
١٤. ابن عاشور: محمد الطاهر بن محمد التونسي (١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤ م.
١٥. ابن عقيلة، محمد بن أحمد المكي (١١٥٠هـ) الزيادة والإحسان في علوم القرآن، مجموعة محققين، جامعة الشارقة، ط ١، ١٤٢٧.
١٦. ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني (٢٧٣)، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
١٧. أبو حيان: محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٠.
١٨. أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥)، السنن، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت.
١٩. البقاعي: إبراهيم بن عمر بن حسن (٨٨٥هـ) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٢٠. البيهقي: أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، شعب الإيمان، تحقيق عبدالعلي حامد، مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ، السنن الكبير، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٤٢٤.
٢١. الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩)، السنن، تحقيق شاکر عبدالباقي وعطوة، مصطفى البابي، ط ٢، ١٣٩٥.
٢٢. الحلبي: الحسين بن حسن الجرجاني (٤٠٣)، المنهاج في شعب الإيمان، تحقيق حلمي فودة، دار الفكر، ط ١-١٣٩٩.

٢٣. الدارمي: عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (٢٥٥)، مسند الدارمي، تحقيق حسين أسد داراني، دار المغني، ١٤١٢.
٢٤. الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي (٧٤٨)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٣٨٢، تاريخ الإسلام، تحقيق بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٣.
٢٥. الذهبي: محمد حسين الذهبي (١٣٩٨)، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة.
٢٦. الرافعي: عبدالكريم بن محمد القزويني (٦٢٣)، فتح العزيز بشرح الوجيز=الشرح الكبير، دار الفكر، بيروت.
٢٧. الزيلعي: عبدالله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢)، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، تحقيق عبدالله السعد، دار ابن خزيمة، ط ١، ١٤١٤.
٢٨. السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر (٩١١هـ)، الإتيان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٤، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر بيروت، أسرار ترتيب القرآن، دار الفضيلة، القاهرة.
٢٩. الصنعاني: عبدالرزاق بن همام (٢١١)، المصنف، تحقيق الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت، ط ٢، ١٤٠٣.
٣٠. الطبري: أبو جعفر، محمد بن جرير الأملبي (٢٢٤ - ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة.
٣١. العراقي: عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦)، طرح الشريب في شرح التقريب، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٢. الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (٥٥٠هـ)، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت.

٣٣. الفراء: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (٢٠٧هـ)، معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
٣٤. القاسم: أبو عبيد القاسم بن سلام الرومي (٥٢٤هـ) فضائل القرآن، تحقيق مروان عطية، دار القلم، دمشق.
٣٥. القرطبي: محمد بن أحمد القرطبي (٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن: تفسير القرطبي، المحقق: البردوني، واطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ.
٣٦. القطيعي: أحمد بن جعفر البغدادي (٣٦٨)، جزء الألف دينار، تحقيق بدر البدر، دار النفائس، الكويت، ط ١، ١٤١٤.
٣٧. المباركفوري: محمد بن عبدالرحمن (١٣٥٣)، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٨. المحاربي: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام ابن عطية الأندلسي (٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.
٣٩. المزني: يوسف بن عبدالرحمن القضاعي (٧٤٢)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار معروف، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٠.
٤٠. المستغفري: جعفر بن محمد النسفي (٤٣٢هـ) فضائل القرآن، تحقيق: أحمد السلوم، دار ابن حزم بيروت، ط ١، ٢٠٠٨.
٤١. المناوي: محمد عبدالرؤوف المناوي (١٠٣١)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية، مصر، ط ١، ١٣٥٦.
٤٢. النسائي: أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣)، المجتبى من السنن، تحقيق أبو غدة، المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦.

- ٤٣ . النووي: يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، التبيان في آداب حملة القرآن، تحقيق محمد الحجار، دار ابن حزم بيروت، المجموع شرح المذهب: دار الفكر، بيروت، روضة الطالبين وعمدة المفتين: تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤١٢.
- ٤٤ . النيسابوري: مسلم بن الحسين القشيري (٢٦١)، صحيح مسلم: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٤٥ . النيسابوري: أبو عمرو بن يحيى الجوري (٤٢٧)، قوارع القرآن وما يستحب أن لا يُخل بقراءته كل يوم وليلة، تحقيق أحمد السلوم، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٣٢.
- ٤٦ . الهيثمي: علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق حسام القدسي، القاهرة، ١٤١٤.



الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان وعارضه السمين

تصنيف

بدر الدين محمد بن رضي الدين محمد الغزي الدمشقي

المتوفى سنة (٩٨٤ هـ)

دراسة وتحقيق

د . عبد الله بن حمد المنصور

أستاذ القرآن وعلومه المساعد

جامعة المجمعة

ملخص البحث

موضوع البحث : دراسة وتحقيق مخطوط : الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان وعارضه السمين، لمؤلفه : بدر الدين محمد الغزي المتوفى سنة ٩٨٤هـ .
أهداف البحث : إخراج كتاب الغزي (الدر الثمين) بتحقيق علمي يليق به، وهذا سيفيد الباحثين في التعرف على منهجه في التفسير، ومنزلة ردود أبي حيان المتوفى سنة (٧٤٥ هـ) على الزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨ هـ) ومنزلة ردود السمين الحلبي المتوفى سنة (٧٥٦ هـ) على شيخه أبي حيان، ويعين كذلك على معرفة بعض صور الحركة العلمية في دمشق والقاهرة خلال القرن العاشر خصوصاً في علم التفسير.

منهج البحث: اتبعت المنهج العلمي في الدراسة والتحقيق، حيث تم جمع ثلاث مصورات لنسخ خطية متفرقة لهذا الكتاب، ودراستها والتعريف بها، وقمت بضبط نصّ المخطوط بالمقارنة بين المخطوطات الثلاث سعياً لاستخراج النص كما أراد مؤلفه.

أهم النتائج: كشف البحث عن أن تهمة الجمود العلمي التي أوردها بعض الباحثين حول علماء هذه الفترة ليست على إطلاقها. وأظهرت دراسة الرسالة المكانة العلمية لبدر الدين الغزي في التفسير وحرصه على تحرير الأقوال والترجيح بينها. كما تبين للباحث أهمية الاعتناء بمنهج المفسرين وطرائقهم الدقيقة في الترجيح.

أهم التوصيات: الاعتناء بالمؤلفات والرسائل الصغيرة في علم التفسير وتحقيقها، خصوصاً ما يتعلق بالردود والمحاکمات. والسعي لتحقيق تفسير الغزي المنظوم ودراسته علمياً في رسائل جامعية.

الكلمات المفتاحية:

الدر الثمين - بدر الدين الغزي - الزمخشري - أبو حيان - السمين الحلبي - التفسير.

بسم الله الرحمن الرحيم
القسم الأول: الدراسة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد :

فهذه رسالة في التفسير ومناهج المفسرين، كتبها بدر الدين محمد بن رضي الدين محمد الغزي الدمشقي، المتوفى سنة (٩٨٤ هـ)، وسماها (الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان وعارضه السمين) وقصد منها جمع عشر مسائل تعقب فيها أبو حيان المتوفى سنة (٧٤٥ هـ) في تفسيره (البحر المحيط) الزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨ هـ) في تفسيره (الكشاف)، ثم جاء تلميذ أبي حيان المعروف بالسمين الحلبي المتوفى سنة (٧٥٦ هـ) في كتابه (الدر المصون) فدافع عن الزمخشري وانتقد تعقيبات شيخه أبي حيان، وبدر الدين الغزي ينتصر في رسالته هذه (الدر الثمين) لأبي حيان في هذه المسائل كلها .

ولهذا الكتاب قصة علمية سأوردها لاحقاً، وهي تكشف عن شيء من صور الحركة العلمية في علم التفسير في القرن العاشر، كما أنها تبين أهمية الوقوف على دقائق مناهج المفسرين، حتى لا يقع التعقب العلمي دون معرفة المنهج، فقد كشفت هذه الرسالة أن بعض المؤاخذات العلمية على المفسرين ناتجة عن عدم الوقوف على منهج المفسر وطريقته .

وبعد، فهذه رسالة البدر الغزي أقدمها لمحبي علم التفسير بعد الدراسة والتحقيق، سائلاً الله تعالى أن ينفع بها، وأن يوفقنا جميعاً لما فيه رضاه، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين .

الفصل الأول: المؤلف وحياته العلمية

التعريف بمؤلف (الدر الثمين)^(١) :

هو بدر الدين أبو البركات محمد بن القاضي رضي الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن بدر بن عثمان بن جابر الغزي العامري القرشي الشافعي . قال ولده النجم الغزي في (الكواكب السائرة) : ولد في وقت العشاء ليلة الاثنين رابع عشر ذي القعدة سنة أربع وتسعمائة . قرأ القرآن العظيم على عدة مشايخ، منهم : البدر السنهوري بروايات العشرة، ثم لزم في الفقه والعربية والمنطق والده الشيخ رضي الدين، وقرأ في الفقه أيضاً على تقي الدين ابن قاضي عجلون، وكان معجباً به يلقبه شيخ الإسلام، وأكثر انتفاعه بعد والده عليه، وسمع عليه في الحديث، ثم رحل مع والده إلى القاهرة فأخذ عن مشايخ الإسلام بها : القاضي زكريا وأكثر انتفاعه في مصر به، والبرهان بن أبي شريف، والبرهان القلقشندي، والقسطلاني، وغيرهم، وبقي في الاشتغال بمصر مع والده نحو خمس سنوات، واستجاز له والده قبل ذلك من الحافظ جلال الدين السيوطي . تولى عدداً من الوظائف الدينية كمشيخة القراء بالجامع الأموي، وانتفع به الناس طبقة بعد طبقة، ورحلوا إليه من الآفاق، ولزم العزلة عن الناس في أواسط عمره لا يأتي قاضياً، ولا حاكماً، ولا كبيراً، بل هم يقصدون منزله الكريم للعلم، وطلب الدعاء، و مرة قصده نائب الشام مصطفى باشا فلم يجتمع به إلا بعد مرات من الاستئذان، فلما دخل عليه قبل يده، والتمس منه الدعاء فقال له: ألهمك الله العدل، ولم يزد على ذلك، فكرر طلب الدعاء، فلم يزد على قوله: ألهمك الله العدل، وكانت هذه دعوته لكل من قصده من الحكام .

(١) مصادر الترجمة : الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين الغزي ٣/ ٩-٣، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١٠ / ٥٩٣-٥٩٥ . باختصار وتصرف .

وأما تصانيفه في سائر العلوم فبلغت مائة وبضعة عشر مصنفًا، مذكورة في ثنايا ترجمته التي كتبها ابنه نجم الدين الغزي، وذكر بعض من ترجم للبدر أسماء بعضها، فمن أشهرها: التفاسير الثلاثة، المنشور، والمنظومان، وأشهرها: المنظوم الكبير، في مائة وثمانين ألف بيت، وله نسخ ناقصة في دار الكتب الظاهرية والمصرية وغيرها، فلعلها لو جمعت لكمل الكتاب، وقد أورد بعض أبيات هذا التفسير الكبير في ثنايا رسالته هذه التي تقدم لها، وله من التصانيف كذلك: حاشيتان على شرح المنهاج للمحلي، وشرحان على المنهاج كبير وصغير، ساير فيه المحلي، وزاد فيه أكثر من الثلث مع الإشارة فيه إلى نكت الحاشية، وهو في حجم المحلي أو دونه، وكتاب الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد، وآداب العشرة، وآداب المؤاكلة، وثلاثة شروح على الألفية في النحو، منظومان، ومنتشور، وكتاب شرح الصدور بشرح الشذور، وشرح على التوضيح لابن هشام، وشرح شواهد التلخيص في المعاني والبيان، ونظم الأجرومية، وهو أول تأليفه، والعقد الجامع في شرح الدرر اللوامع نظم جمع الجوامع في الأصول لوالده، وغير ذلك، وبعض هذه الكتب مطبوع.

وهو ممن جمع بين العلم والعمل، والسيادة والرئاسة، وحسن السمات، وحسن الخلق، والسخاء، والحياء؛ عاش ثمانين سنة، إلا أيامًا قليلة، وكان مقبول الشفاعة عند القضاة والحكام.

مرض أيامًا، وكان ابتداء مرضه في ثاني شوال سنة أربع وثمانين وتسعمائة، واستمر مريضًا إلى يوم الأربعاء سادس عشري شوال المذكور، فتوفي إلى رحمة الله تعالى عقب أذان العصر، وهو يسمع الأذان جالسًا، وصلى عليه الجمع الغفير من الغد يوم الخميس بعد صلاة الظهر في الجامع الأموي.



الفصل الثاني: قصة الكتاب

قصة الكتاب نقلها صاحب كشف الظنون^(١)، وملخصها: أن المولى الفاضل القاضي علي بن محمد، المعروف بقنالي زاده، القاضي بالشام ثم مصر، والمتوفى سنة (٩٧٩ هـ)، حضر مرة درس الشيخ العلامة بدر الدين الغزي لما ختم التفسير المنظوم الذي صنفه، وذلك في الجامع الأموي بدمشق، وجرى في الدرس أبحاث عديدة، منها اعتراضات السمين على شيخه أبي حيان الأندلسي، فقال الشيخ بدر الدين الغزي: إن أكثرها غير وارد، وقال المولى علي: والذي في اعتقادي إن أكثرها وارد، وأصرَّ على ذلك، ثم إن المولى علي كشف عن ترجمة السمين في كتاب ابن حجر العسقلاني (الدرر الكامنة)، فرأى أن الحافظ ابن حجر وافقه الرأي، حيث قال ابن حجر في الدرر في أثناء ترجمة السمين الحلبي: (صنف في حياة شيخه، وناقشه فيه مناقشات كثيرة غالبها جيدة)، فكتب المولى علي إلى الغزي أبيتاً يسأله أن يكتب حول هذه الاعتراضات، فاستخرج الغزي عشرة منها، ورجَّح فيها كلام أبي حيان، وزيف اعتراضات السمين عليها، وسماها (الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان وعارضه السمين)، وأرسلها إلى القاضي علي، وهي هذه الرسالة التي قمت بدراستها وتحقيقتها.

وأنبه إلى أن المولى الفاضل القاضي علي بن محمد، المعروف بقنالي زاده كتب رداً موسعاً على البدر الغزي في رسالة أخرى أعمل على دراستها وتحقيقتها بعون الله تعالى.



(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ١/٧٣٠-٧٣١.

الفصل الثالث : التعريف بالنسخ الخطية ومنهج التحقيق

بعد البحث وبذل الجهد عثرت على ثلاث نسخ خطية لهذا الكتاب، فسعيت للحصول على مصوراتها، وتيسر ذلك والله الحمد، وهذا تعريف بها :

النسخة الأولى: مصورة عن النسخة المخطوطة المحفوظة في تركيا، مكتبة مغنيسيا، في ثانيا مجموع رقمه (١٧٧)، وعدد أوراقه (١٥١ ق) ويشمل عدداً من الرسائل، وورد اسم الرسالة فيه على الغلاف بخط مغاير لخط المخطوط (المحاكمات بين أبي حيان والفاضل السمين لرضي الدين الغزي) وكتب فوقها أرقام صفحاتها من المجموع (٨٢-٩٢)، ويظهر أن هذه التسمية تقريبية وليست مقصودة، لسببين : الأول: أن النسخ الأصلي للمجموع عندما وصل إلى كتاب الغزي نسبة للبدر وسماه: رسالة الشيخ بدر الدين. الثاني: أن البدر الغزي نص على اسم كتابه (الدر الثمين) في أول المخطوط كما سيأتي.

ويحوي المجموع أيضاً : رسالة في الرد على البدر الغزي لقنالي زاده، والناسخ والمنسوخ لهبة الله البغدادي، ورسالة في مفهوم المخالفة للفاضل عبد الحلیم الشهير بأخي زادة، وحاشية التلويح للسيد الشريف، والكافي في علم العروض والقوافي .

وناسخ المجموع واحد : وهو سليمان بن يوسف السرائي، وقد كتب اسمه بعد انتهاء رسالة الغزي، ثم كتب اسمه مرة أخرى بعد انتهاء حاشية التلويح، وزاد : الشهير بابن معيد، ولم أعثر له على ترجمة .

وقد ذكر تاريخ النسخ فقال (في أوائل شهر شوال المنتظم في سلك سنة عدد النون مع الباء بعد الألف من هجرة من له العز والشرف ...) فبان بذلك أنه كتب المخطوط في سنة ١٠٥٢ هـ، إذ الباء باثنين والنون بخمسين حسب حروف الجمل . وقد رمزت لهذه النسخة أثناء التحقيق برمز (أ) .

النسخة الثانية : مصورة عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية بمصر، تحت رقم (٣٨٥) تفسير تيمور، وعدد أوراق رسالة الغزي (١٣ ق)، وهي

نسخة منقولة من نسخة قديمة، وهذه عادة جرت عليها دار الكتب، حيث يتم نسخ ما يُخشى تلفه أو فقده من المخطوطات، وقد كتب هذه النسخة (محمود صدقي) في يوم الأحد ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤، وقد جاء في آخر رسالة الغزي: (قد تم كتابته على يد الفقير إلى الله المعبود أحقر الوري يوسف بن محمود في أوائل جمادى الآخرة لسنة تسع وألف من الهجرة النبوية على صاحبها الصلاة والتحية) ثم كتب ناسخ دار الكتب (قد وقع الفراغ من نسخ هذا في يوم الأحد ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤ كاتبه محمود صدقي نساخ).

وقد كتب هذا الناسخ في ختام رسالة أخرى ملحقة برسالة الغزي نسبه ووقت كتابته كالآتي: (... الفقير إلى الله المعبود أحوج الوري يوسف بن محمود السرائي) وقد تقرأ: (السراي) عفا عنهما العافي في أواخر جمادى الأولى لسنة تسع وألف من الهجرة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام والتحية وعلى آله الكرام وأصحابه العظام. تمت).

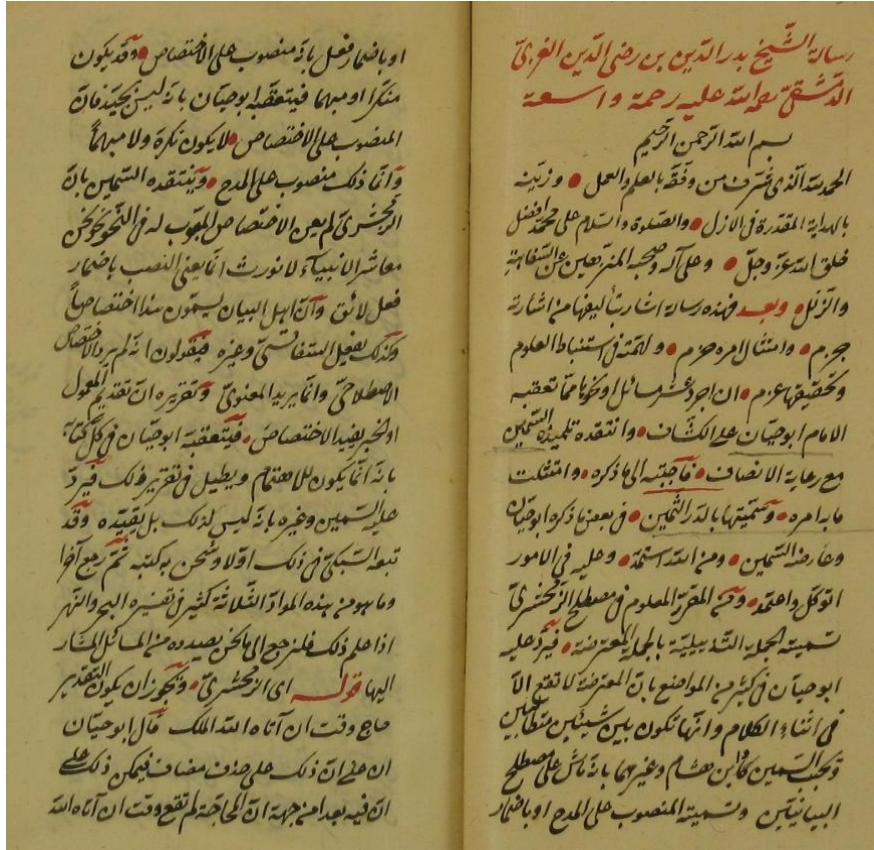
وقد رمزت لهذه النسخة أثناء التحقيق برمز (ب).

النسخة الثالثة: مصورة عن نسخة أصلية موجودة في مكتبة أخي الفاضل الشيخ مشهور حسن سلمان في الأردن، زودني بصورة منها لما علم بتحقيقي للكتاب، فله الشكر والدعاء.

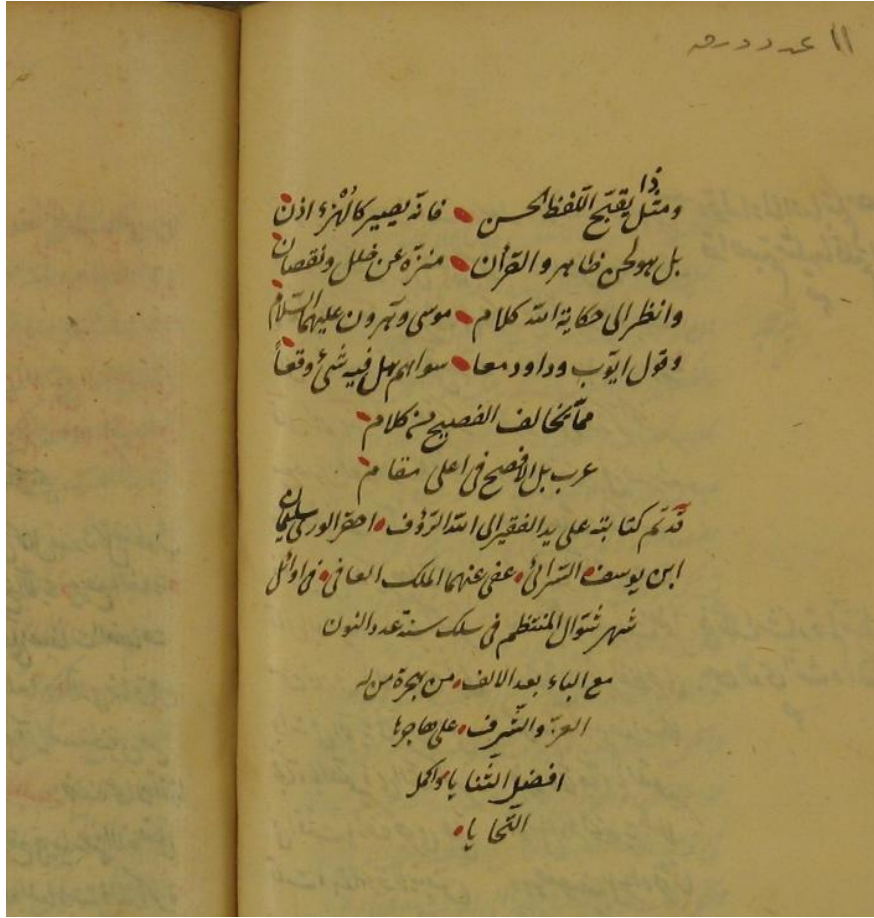
وهي في (١٢ ق) ضمن مجموع، وناسخها هو محمد العجلوني، وتاريخ النسخ هو في السادس والعشرين من شهر صفر سنة ٩٧٢هـ، مما يعني أنها في حياة المؤلف رحم الله الجميع، ولم أعثر على ترجمة للناسخ. ولولا صعوبة القراءة فيها وانطماس بعض الكلمات لاتخذتها أصلاً.

وقد رمزت لهذه النسخة أثناء التحقيق برمز (ج).

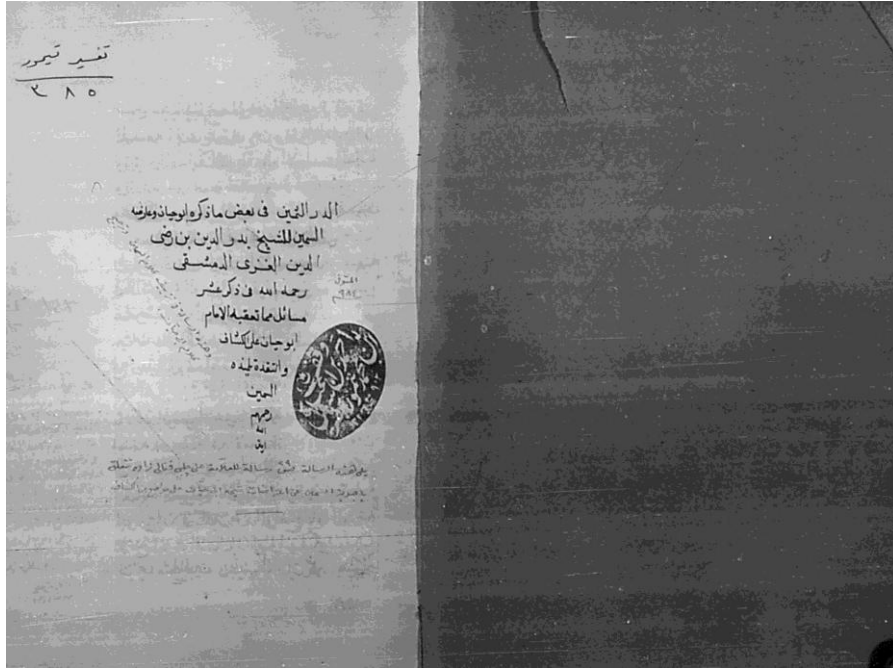
نماذج النسخ الخطية



بداية النسخة أ



خاتمة النسخة أ



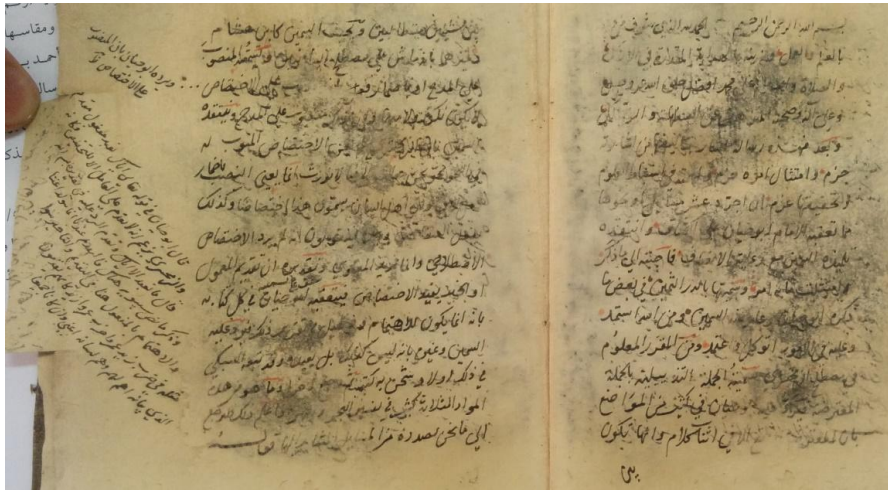
بداية النسخة ب

ما يخالف الفصح من كلام عرب بل الأنفع في العلم مقام

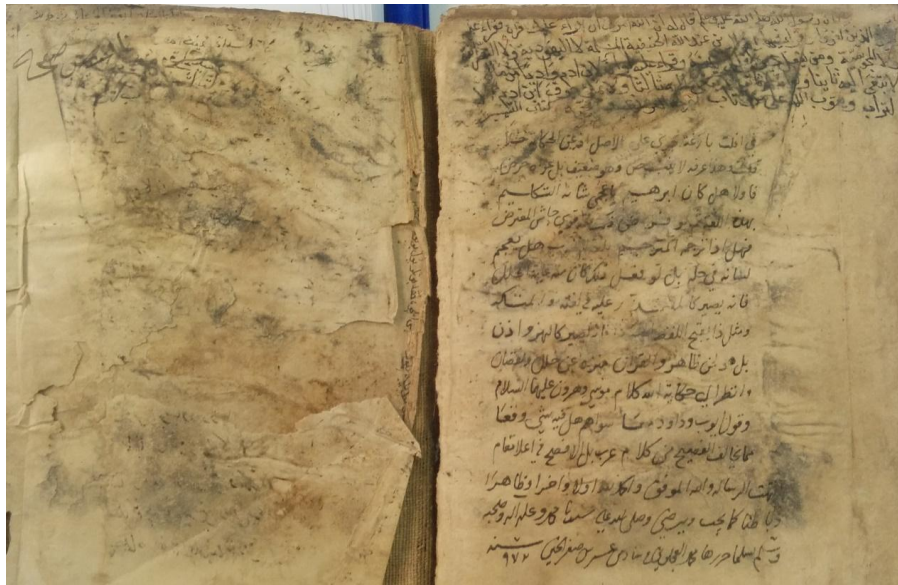
قد تم كتابته على يد النقيب أبي عبد الله الميرزا احتقر الميرزا يوسف
أبو محمود في أوائل جمادى الآخرة سنة تسع وألف منه الجزء
الثاني على صاحبني صلاة وثيقة .

قد وقع الفراغ منه سنة ثمان مائة الف يوم الأمد ، كالتالي كالموجود في
نسخة

خاتمة النسخة ب



بداية النسخة ج



خاتمة النسخة ج

إثبات نسبة الكتاب للمؤلف: الكتاب ثابت النسبة للمؤلف لأسباب كثيرة، منها:

١. وجود اسم المؤلف على النسخ الخطية الثلاث.
٢. أن الكتاب مذكور ضمن مؤلفات بدر الدين الغزي في كتب التراجم.
٣. أن المؤلف نقل في هذا الكتاب عن كتابه (التفسير المنظوم).
٤. صدر رد على هذا الكتاب كما ذكرت سابقاً أثناء حديثي عن قصة الكتاب، وهذا يثبت نسبته للبدر الغزي.

٥. لم ينسب الكتاب لغير مؤلفه بدر الدين الغزي فيما أعلم. منهج التحقيق: لم أتخذ إحدى النسخ أصلاً، وإنما لجأت لطريقة النص المختار، مع الإشارة في الهامش للاختلافات المهمة بين كلمات النص إذا وجدت، إضافة إلى الرجوع إلى المصادر التي نقل عنها المؤلف، حيث اجتهدت في عزو النقول إلى مصادرها الأصلية ما أمكن.

والسبب في عدم اتخاذي لإحدى النسخ أصلاً هو أن النسخة المنسوخة في حياة المؤلف نالها بعض التلف وعدم وضوح بعض الكلمات أو الجمل، مما دعاني لاستبعادها واللجوء لطريقة النص المختار من النسخ الثلاث. وحيث إن الكتاب فيه عدد من المسائل ذكر المؤلف أنها عشر أو نحوها، فقد قمت بترقيمها (١م / ٢م... وهكذا) وكتبت ذلك قبل كل مسألة، فبلغ عدد المسائل (١٣) مسألة.

ثم قمت بعزو الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية، وتخريج الأحاديث على قلتها، وعرفت بالأعلام الذين وردوا في المخطوط، وصنعت فهرس للآيات والأحاديث والأعلام والأشعار، وختمت بفهرس عام للكتاب. وختاماً: أسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في إخراج الكتاب بهذا الشكل الذي بذلت فيه جهداً كبيراً، ولن أعدم ناصحاً محبباً للخير يرشدني ويدلني على مواطن القصور إن شاء الله تعالى.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد خاتم المرسلين.

القسم الثاني: الكتاب محققاً

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرف من وفقه بالعلم والعمل، وزينه بالهداية المقدرة في الأزل، والصلاة والسلام على محمد أفضل خلق الله عز وجل، وعلى آله وصحبه المنزهين عن السفاهة والزلل، وبعد:

فهذه رسالة أشار بتأليفها من إشارته جزم، وامثال أمره حزم، ولهفته في استنباط العلوم وتحقيقها عزم^(١)، أن أجرد عشر مسائل أو نحوها مما تعقبه الإمام أبو حيان^(٢) على الكشاف^(٣) وانتقده تلميذه السمين^(٤)، مع رعاية الإنصاف، فأجبتة إلى ما ذكر، وامثلت ما به أمر، وسميتها بـ (الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان وعارضه السمين)، ومن الله أستمد وعليه في الأمور أتوكل وأعتمد.

ومن المقرر^(٥) المعلوم في مصطلح الزمخشري^(٦) تسميته^(٧) الجملة التذييلية بالجملة المعترضة^(٨)، فيردّ عليه أبو حيان في كثير من المواضع بأن المعترضة لا تقع إلا في أثناء الكلام، وأنها تكون بين شيئين متطالين، ويجب

(١) هو المولى الفاضل القاضي علي بن محمد، المعروف بقنالي زاده، القاضي بالشام ثم مصر، المتوفى سنة (٩٧٩ هـ). وتقدمت قصة تأليف الكتاب.

(٢) محمد بن يوسف، أثير الدين أبو حيان الأندلسي، مفسر ونحوي جليل، له عدد من المؤلفات، منها: البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، وتوفي سنة (٧٤٥ هـ). انظر: بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٢٨٠-٢٨٥.

(٣) تفسير الكشاف للزمخشري، وستأتي ترجمة الزمخشري قريباً.

(٤) أحمد بن يوسف، شهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين، وهو تلميذ أبي حيان، له عدد من المؤلفات، منها: الدر المصون في إعراب القرآن، ناقش فيه شيخه أباحيان في كثير من أعاريبه التي ذكرها في البحر المحيط، وتوفي سنة (٧٥٦ هـ). انظر: بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٤٠٢.

(٥) في "ب": (المقر).

(٦) محمود بن عمر، أبو القاسم، ويعرف بجار الله الزمخشري، كبير المعتزلة، مفسر ولغوي، له مؤلفات من أهمها: تفسير الكشاف، وتوفي سنة (٥٣٨ هـ). انظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٢٧٩-٢٨٠.

(٧) في "ب": (تسمية).

(٨) كما في تفسير الكشاف ١/ ١٩٤، عند تفسيره للآية (١٣٣) من سورة البقرة.

السمين كابن هشام^(١) وغيرهما بأنه ماشٍ على مصطلح البيانين^(٢).
وتسميته المنصوب على المدح أو ياضمار فعل بأنه منصوب على
الاختصاص، وقد يكون منكرًا أو مبهمًا^(٣)، فيتعقبه أبو حيان بأنه ليس بجيد، فإن
المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهمًا، وإنما ذلك منصوب على
المدح، وينتقده السمين بأن الزمخشري لم يعين الاختصاص المبوب له في النحو
نحو: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"^(٤)، إنما يعني النصب ياضمار فعل لائق، وأن
أهل البيان يسمون هذا اختصاصًا، وكذلك يفعل السفاقي^(٥) وغيره، فيقولون: إنه
لم يرد الاختصاص الاصطلاحي وإنما يريد المعنوي.
وتقريره أن تقديم المعمول أو الخبر يفيد الاختصاص^(٦)، فيتعقبه أبو حيان في

- (١) عبد الله بن يوسف، المعروف بابن هشام الأنصاري، نحوي كبير، له عدد من المؤلفات منها: مغني
الليبي عن كتب الأعراب، وتوفي سنة (٧٦١هـ). انظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٦٨-٧٠.
- (٢) يقول ابن هشام في مغني الليبي ٥/ ١٠٤: (للبينيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاحات
النحويين، والزمخشري يستعمل بعضها..... ويردُّ عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان
توهمًا منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبيين). ويقول الدكتور
محمد أبو موسى في كتابه: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري (ص ٣٧٨): (وقد يقع الاعتراض في
آخر الكلام، وهذا مسلك الزمخشري، وهو فيه مخالف لطريقة الجمهور..... وهذا النوع من
الاعتراض يسميه البلاغيون تذييلًا).
- وانظر كلام أبي حيان في البحر المحيط ٣/ ٢١-٢٢، وكلام السمين الحلبي في الدر المنصون
٢/ ١٣٢-١٣٣.
- (٣) كما في تفسير الكشاف ١/ ١٩٣-١٩٤، عند تفسيره للآية (١٣٣) ١/ ٢٢٠، عند الآية (١٧٧) من
سورة البقرة، ١/ ٣٤١ عند تفسير الآية (١٣) من سورة آل عمران.
- (٤) لفظة (نحن) لم ترد في كتب الحديث كما قال السخاوي في الأجوبة المرضية (ص ٧٢٨)، وورد
الحديث بلفظ: (إننا)، ومعناها واحد. أخرجه النسائي في الكبرى (٦٣٠٩). وفي البخاري ٣٠٩٣ ورد
الحديث بلفظ: (لأنورث، ماتركنا صدقة).
- (٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد، للسفاقي (ص ٤٢٢). والسفاقي هو: إبراهيم بن محمد بن
إبراهيم القيسي المالكي، برهان الدين، أحد تلاميذ أبي حيان، وصاحب كتاب: المجيد في إعراب
القرآن المجيد، وتوفي سنة (٧٤٢هـ). انظر: بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٤٢٥.
- (٦) فصل ذلك ووضحه الدكتور محمد أبو موسى في كتابه: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري (ص
٢٦٩) وما بعدها. ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما قاله الزمخشري وناقشه أبو حيان ثم رد عليه
السمين في تفسير الآية الثانية من سورة البقرة في قوله تعالى (لاريب فيه).

كل كتابه بأنه إنما يكون للاهتمام، ويطيل في تقرير ذلك، فيرد عليه السمين وغيره بأنه ليس كذلك^(١) بل يفيد^(٢)،

وقد تبعه السبكي^(٣) في ذلك أولاً وشحن به كتبه^(٤)، ثم رجع آخرًا.

وما هو من هذه المواد الثلاثة كثير في تفسيره "البحر" و "النهر"^(٥).

إذا علم ذلك، فلنرجع إلى ما نحن بصده من المسائل المشار إليها.

م / ١ / قوله - أي الزمخشري - : ويجوز أن يكون التقدير حاج وقت أن آتاه الله الملك^(٦).

قال أبو حيان^(٧) : إن عنى أن ذلك على حذف مضاف فيمكن ذلك، على أن فيه بعداً من جهة أن المحاجة لم تقع وقت أن آتاه الله الملك، إلا أن يتجاوز في الوقت فلا يحمل على ما يقتضيه الظاهر من أنه وقت ابتداء إيتاء الله الملك له، ألا ترى أن إيتاء الله الملك إياه سابق على المحاجة.

وإن عنى أن "أن" والفعل وقعت موقع المصدر الواقع ظرف الزمان، كقولك جئت خفوق النجم، ومقدم الحاج، وصياح الديك، فلا يجوز ذلك؛ لأن النحويين

(١) في "ب" (لذلك).

(٢) في "أ" و "ب" : (يقيده)، ولا وجه لها، لأن الكلام عن الإفادة. وانظر: الدر المصون للسمين الحلبي ٢٠٠ / ٥.

(٣) أحمد بن علي، بهاء الدين السبكي، له مؤلفات منها: عروس الأفراح، وهو تلميذ لأبي حيان، وتوفي سنة (٧٧٣ هـ).

انظر: بغية الوعاة للسيوطي ١ / ٣٤٢-٣٤٣.

(٤) منها: عروس الأفراح ٢ / ١٥٢-١٥٣، كما أنه نقل في هذا الموطن رسالة والده تقي الدين السبكي التي سماها: الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص، ونقلها عن البهاء في عروس الأفراح السيوطي في الإتيان ٤ / ١٥٧٩ وما بعدها.

(٥) يعني كتاب: البحر المحيط، وكتاب: النهر الماد، وكلاهما في التفسير لأبي حيان، وهما مطبوعان.

(٦) تفسير الكشاف للزمخشري ١ / ٣٠٥، البقرة ٢٥٨ وهي قوله تعالى: ﴿الَّذِي تَرَى إِلَى اللَّهِ حَاجًّا يُرِيهِمْ فِي رَيْبِهِ أَنَّ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ يُرِيهِمْ رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ يُرِيهِمْ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِي بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

(٧) البحر المحيط لأبي حيان ٤ / ٤٩٣.

نصوا على أنه لا يقام مقام ظرف الزمان إلا المصدر المصرّح بلفظه، فلا يجوز: أجيء أن يصيخ الديك، ولا: جئت أن صاح الديك. انتهى.

قال السمين^(١): كذا قال الشيخ، وفيه نظر من جهة أنه لا ينوب عن الظرف إلا المصدر الصريح، وهذا معارض بأنهم نصوا على أن ما المصدرية تنوب عن الزمان وليست بمصدر صريح. انتهى.

وأنت تنظر تصريح أبي حيان بأنهم نصوا في المسألة على ما ذكر، وقول السمين أنهم نصوا في نظيرها على ما ذكر، ولا يقوى هذا بردّ هذا، إذ يحتمل الفرق، ويمكن التخريج على ما يصنعه أصحابنا في نصين متعارضين أو مختلفين للشافعي - رضي الله تعالى عنه - في مسألة ونظيرها، إذ بعضهم يخرج قولاً من كل منهما إلى الأخرى، وبعضهم يبقي النصين على ظاهرهما ويستخرج فرقاً.

وقد أشرت إلى هذه المسألة في تفسيري^(٢) بقولي:

قال الزمخشري أو معناه * * * حاج الخليل وقت أن آتاه
قال أبو حيان: إن كان عنى * * * ذاك على حذف مضاف أمكنا
مع التجوز بوقت، أو عنى * * * موقع ظرف أن وفعل ههنا
قما^(٣)، كجئتك خفوق النجم * * * أو مقدم الحاج فذا ذو وهم
فإنه خص بظرف ذكرا * * * بلفظه في الوقت لا ما قُدر
ورده السمين رداً ما اختفى * * * على لبيب أنه قد ضعف^(٤)

م ٢ / قوله^(٥) في آل عمران: ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٣٤) إِذْ قَالَتْ امْرَأَتُ

(١) الدر المصون للسمين الحلبي ٥٥١ / ٢.

(٢) هو تفسير كبير منظوم للمؤلف، له عدد من النسخ الخطية، وقد بحثت عن هذه الأبيات فوجدتها مذكورة في القطعة المخطوطة من التفسير الموجودة في مكتبة جامعة النجاح الوطنية بنابلس (ق ١٠٥ / أ)، والتي تمثل الجزء الأول من التفسير، وأكثر عزوي عند تحقيق أبيات منظومة التفسير في هذه الرسالة هو لهذه النسخة، فإن عزوت لغيرها بينت ذلك.

(٣) في التفسير المنظوم للمؤلف: وقتا كجئتك...، والمثبت من النسخ الخطية للدر الثمين.

(٤) هذا البيت الأخير ليس في التفسير المنظوم للمؤلف.

(٥) يعني الزمخشري في الكشاف ٣٥٥ / ١.

أَمْرًا تُعَمَّرَنَّ ﴿﴾ [آل عمران / ٣٤-٣٥] سميع عليم لقول امرأة عمران، ونيتها و"إذ" منصوب به.

وهو تابع في ذلك الطبري^(١).

قال أبو حيان^(٢): لا يصح^(٣) ذلك؛ لأن (عليم) إما أن يكون خبراً بعد خير، أو وصفاً لقوله (سميع)، فإن كان خبراً فلا يجوز الفصل به بين العامل والمعمول؛ لأنه أجنبي منهما، وإن كان وصفاً فلا يجوز أن يعمل (سميع) في الظرف لأنه قد وصف، واسم الفاعل وما جرى مجراه إذا وصف^(٤) قبل أخذ معموله لا يجوز له إذ ذاك أن يعمل، على خلاف لبعض الكوفيين في ذلك، ولأن اتصافه تعالى بسميع عليم لا يتقيد بذلك الوقت. انتهى.

قال السمين: هذا العذر^(٥) غير مانع؛ لأنه يتسع في الظرف وعديله ما لا يتسع في غيره، ولذلك يقدم على ما في حيز (أل) الموصولة، وما في حيز^(٦) (أن) المصدرية. انتهى.

وقال الشيخ سعد الدين^(٧): "منتصب"^(٨) "إذ" بسميع عليم على التنازع"، وهو أقعد مما قاله السمين.

(١) جامع البيان للطبري ٥ / ٣٣٠.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ٥ / ٣١٩.

(٣) هكذا في "ج" والبحر المحيط، أما "أ" و"ب" ففيهما: لا يصلح.

(٤) في "أ": أخذ قبل أخذ، وكانت كذلك في "ب" ثم تم تصويبها، أما "ج" والبحر فهي كالمثبت أعلاه.

(٥) هكذا في "ج" و"الدر المصون للسمين الحلبي"، وفي "أ" و"ب": القدر.

(٦) في "ب" و"ج": خبر أل الموصولة وما في خبر أل المصدرية، والتصويب من "أ" و"الدر المصون للسمين الحلبي".

(٧) هو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، عالم بالنحو والتصريف والبلاغة، له عدة مؤلفات، منها: شرح العضد، وشرح مطول على التلخيص في البلاغة، وحاشية لم تتم على الكشاف، توفي سنة (٧٩١هـ). انظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٢٨٥.

(٨) هكذا في النسخ الثلاث، وقوله هذا مذكور في حاشيته على الكشاف (ق ١٥٢) من نسخة موقع مجلس الشورى في إيران (رقم ١٥٩٩٨). وعبارة التفتازاني في المخطوط: (وإذ منصوب به، أي: بسميع عليم، على التنازع).

قلت: وقد قال أبو حيان^(١) نفسه في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٣٣) إِذْ هَمَّتْ طَلَيْفَتَانِ مِنْكُمْ ﴿﴾ [آل عمران/ ١٢١-١٢٢]: (قال الزمخشري: أو عَمَلٍ في إِذْ هَمَّتْ معنى سميع عليم، أقول: هذا غير محرّر؛ لأن العامل لا يكون مركباً من وصفين، فتحريه^(٢) أن يقول: أو عمل فيه معنى سميع أو عليم، وتكون المسألة من باب التنازع).

هذه عبارة أبي حيان بحروفها، وربما يكون الشيخ سعد الدين أخذ ما نقله هنا من ثمة كما يقع له ذلك كثيراً.

وهناك قال السمين^(٣): إن التنازع الذي ذكره أبو حيان هو مراد الزمخشري، وجعل ذلك جواباً له عن الزمخشري عن مقالة أبي حيان، فاعلمه.

وغير خاف مع إعمال أحدهما أن يعمل المهمل في ضمير ما تنازعا، فتأمل.

قلت: وقد أشرت إلى هذا البحث في التفسير^(٤) بقولي:

إذ قالت امرأة عمران اذكر ** وزعم الكشاف مثل الطبري
أن انتصابه بقوله سميع ** عليم إما أول أو الجميع
ورد في البحر اتجاه الأول ** للفصل بين عامل والعمل
أن يجعل الفاعل أيضاً خبراً ** فإن يكن وصف سميع لا يرى
إعمال موصوف سوى الأقلين ** ولم يقيدوهما بهذا الحين
وإثان ليس يعملان عملاً ** إلا على قول ضعيف أهمل
والشيخ سعد الدين قال عملاً ** على التنازع ومما نُقِلَ
عن السمين أن قيد الوصف ** والفصل لم يؤثر في الظرف
إذ قد توسعوا به فاعتنيا ** بما إلى الزمخشري نمياً

(١) البحر المحيط ٦/١١٨.

(٢) هكذا في "ج" والبحر المحيط، وفي "أ" و"ب": فتجوزيه.

(٣) الدر المصون للسمين الحلبي ٣/٣٨١-٣٨٢.

(٤) يقصد تفسيره الكبير المنظوم، وللأسف مكان الأبيات صفحة بيضاء في مخطوطة التفسير التي أشرت لها سابقاً.

قلت وما السعد إليه قد أشار * * له أبو حيان من قبله صار
 في مثلها من قوله إذ هممت * * طائفتان إذ إليه ضممت
 ثم قلت في المكان المشار إليه^(١):
 وإذ تعلقت بقوله عليه * * أو بدل من إذ غدوت قد أقيم
 معمول هذا الفعل إذ تبوأ * * وذان^(٢) فائلهما يخطأ
 ومن يعلق بسميع وعليه * * معافما^(٣) مقالته بمستقيم
 إلا إذا أول بالتنـازع * * وما خلا معناه عن تنازع
 نظيره مطابقاً قد مر في * * إذ قالت امرأة عمران وفي
 انتهى. والله الموفق.

م ٣/ قوله^(٤): ﴿قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا﴾ [آل عمران / ١٦٥]: من أين هذا.

قال أبو حيان^(٥): (الظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ لا يُقدَّرُ داخلاً عليه حرف جر غير "في"، أما أن يقدر داخلاً عليه "من" فلا؛ لأنه إنما انتصب على إسقاط "في"، ولذلك إذا أضمر الظرف تعدى إليه الفعل بوساطة "في"، إلا أن يُتَّسَع في الفعل، فينصبه نصب التشبيه بالمفعول به، فتقدير الزمخشري (أنى هذا): من أين هذا، تقدير غير سائغ، وذهول عن القاعدة التي ذكرناها).

قال السمين^(٦): (لم يقدر غير "في" مع "أنى" حتى يلزمه ما قال، إنما جعل

(١) الآية (١٢٢) من سورة آل عمران. وهذه الأبيات غير واضحة في مخطوطة التفسير المنظوم للبدر الغزي، وصفحتها أكثرها بياض.

(٢) في "ب": وزان.

(٣) في "ب": في.

(٤) يعني الزمخشري في الكشاف ٤٣٦/١. وتام الآية ﴿أَوْلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدَّ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٥) في البحر المحيط ٢٦٧-٢٦٨. وقد سقط بعض كلام أبي حيان عند المؤلف، فقد جاءت العبارة في البحر كالتالي: (... غير سائغ، واستدل به على هذا التقدير بقوله: (من عند أنفسكم) وقوله (من عند الله) وقوف مع مطابقة الجواب للسؤال في اللفظ، وذهول عن...).

(٦) في الدر المصون ٤٧٤/٣، والعبارة فيه بدون كلمة (غير)، وكذلك الجملة التالية لها جاءت عند

"أنى" بمنزلة "أين" في المعنى). انتهى.

وقوله: (لم يقدر غير "في")، لم أر تقديرها في كلامه هنا^(١).

وقد أشرت إلى هذا المبحث في التفسير^(٢) بقولي:

ولم يجز تقدير من أين ولا ** يصح أين أو متى هنا بلئ
 يصح^(٣) كيف إذ عن الحال ** ذلك الاستفهام ثم قدرا
 من أين والظرف إذا كان خبر ** مبتدأ لم ينو معه حرف جر
 عليه يدخل سوى "في" أما ** تقدير "من" فلا يصح جزما
 قاله في النهر أبو حيان ** جوزي بالرحمة والغفران
 قال السمين ولم يقدر غير "في" ** فإن "من أين" كـ "أنى" يعني في
 معناه قد أراد ثم ما خفي ** ما في كلامه من التكلف
 م ٤ / قوله^(٤): أو خلقاً آخرين مكان الإنس.

قال أبو حيان^(٥): مدلول آخر في اللغة أن يكون من جنس ما قبله، نحو: رأيت

زيداً وآخر؛ فلا يكون آخر من غير جنس زيد، واشترت فرساً وآخر؛ لم يكن آخر
 إلا من جنس الفرس.

السمين هكذا: (... جعل "أنى" بمنزلة "من أين" في المعنى...).

(١) يبدو أن نسخة الغزي من كتاب الدر المصون أفحم الناسخ فيها كلمة (غير) فتغير المعنى، ولذلك نفى
 الغزي كلام السمين، مع أن السمين لم يقصد المعنى الذي فهمه الغزي، وكل ذلك بسبب إقحام كلمة
 (غير).

(٢) في التفسير المنظوم (ق ١٥٣)، ولم ترد الأبيات كما ذكرها هنا، بل ورد البيت الأول والثاني والخامس
 فقط، مع تغيير بعض الكلمات كذلك. وباعتبار تأليفه للتفسير المنظوم سابق على كتابنا هذا فقد
 أقيمت الأبيات كما وردت في النسخ الخطية الثلاث.

(٣) في "ب": ليصح.

(٤) يعني الزمخشري في الكشاف ١ / ٥٧٤ في أثناء تفسيره للآية (١٣٣) من سورة النساء: ﴿إِنْ يَشَأْ

يُدْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ الْآخِرِينَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا ۝﴾

(٥) في البحر المحيط ٧ / ٤٠٣-٤٠٤. وقد ساقه الغزي بالمعنى.

وأجاز الزمخشري وابن عطية^(١) هنا: أن يكون بأخرين من غير جنس الناس؛ وهو خطأ؛ لأن غير تقع على المغايرة في جنس أو وصف؛ وآخر لا تقع إلا على المغايرة في أبعاض الجنس.

قال السمين^(٢): هذا الفرق الذي ذكره وردّ به غير موافق عليه، ولم يستند فيه إلى نقل، ولكن يُردّ^(٣) من وجه آخر: وهو أن آخرين صفة لموصوف محذوف، والصفة لا تقوم مقام موصوفها إلا إذا كانت خاصة بالموصوف^(٤)، نحو: مررت بكاتب، أو تدل عليه، وهنا ليست بخاصة، فلا بد أن تكون من جنس الأول لتحصل^(٥) بذلك الدلالة على الموصوف المحذوف. انتهى.

وما قاله يصلح تعليلاً لمقال أبي حيان.

وقد أشرت إلى البحث في التفسير بقولي^(٦):

ويأت ربنا بأخرينا ** يوجّد آخرين موقنيننا
مكانكم وذكر الزمخشري ** أو آخرين غير جنس البشر
قال أبو حيان وهو خطأ ** فإن لفظ آخر ينبؤ
بأنه من جنس ما قد ذكرا ** نحو اشترت فرساً وأخرى
فلا يكون ذاك من أجناس ** كل المخاليق سوى الأفراس
والحلبى ما درى الفرق فرد ** عليه إذ لم يأت به بمستند
قال ولكننا نرد من طريق ** آخر أن آخرين لا يليق
إلا بأن يكون نعت محذوف ** ولا تسد صفة عن موصوف

(١) في المحرر الوجيز ٣/ ٤١. وابن عطية هو: عبد الحق بن غالب، مفسر وفقه ولغوي غرناطي، له تفسير مشهور من أجود المؤلفات، توفي سنة (٥٤٢هـ). انظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٧٣.

(٢) في الدر المصون ٤/ ١١٣.

(٣) في "ج": قد يرد.

(٤) سقطت كلمة (بالموصوف) من "ب".

(٥) هكذا في الدر المصون، وما نقله قتالي زاده عن المصنف، أما في "أ" و"ب": فحصل، وفي "ج": فتحصل.

(٦) في التفسير المنظوم (ق ٢٠١).

إلا إذا خصت به أو دلا * * له دليل كاحذف^(١) المعتلا
وهنا ليست بخاصة فلا * * بد وأن يلحق جنساً أو لا
وأبو حيان ثقة لا يحتاج إلى دليل فيما ينقله.

م / ٥ قوله^(٢) في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ﴾
[المائدة / ٣٦]: ويجوز أن تكون الواو في (مثله) بمعنى مع.

قال أبو حيان^(٣): هذا ليس بشيء؛ لأنه يصير التقدير: مع مثله معه، أي: مع مثل
ما في الأرض مع ما في الأرض؛ إن جعلت الضمير في معه عائداً على ما فيكون معه
حالاً من مثله، وإذا كان ما في الأرض مع مثله كان مثله معه ضرورة؛ فلا فائدة في
ذكره معه لملازمة معية كل منهما للآخر. وأجاب الطيبي^(٤): بأن معه على هذا تأكيد.
تأكيد.

وقال السفاقي^(٥): جوابه أن التقدير ليس كالتصريح، والواو مضمنة معنى مع،
مع، وإنما يقبح^(٦) لو صرح بمع، وكثيراً ما يكون التقدير بخلاف التصريح، كرب
شاة وسختها، ولو صرحت بقول ورب سختها لم يجز. قال السمين^(٧): قد يجاب
بأن الضمير في معه عائداً على مثله، ويصير المعنى: مع مثلين، وهو أبلغ من أن يكون
مع مثل واحد.

(١) هكذا في "ج" ومخطوطة التفسير المنظوم وما نقله قتالي زاده عن المصنف، أما "أ" و"ب": فاحذف.

(٢) يعني الزمخشري في الكشاف ١/ ٦٣٠، وتام الآية ٣٦ من سورة المائدة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي
الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ وَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ﴾.

(٣) البحر المحيط ٨/ ١٧٩-١٨٠.

(٤) في حاشيته على الكشاف المسماة: فتوح الغيب ٥/ ٣٤٩. والطيبي هو: الحسن بن محمد، علامة في
التفسير والعربية، له حاشية مشهورة على تفسير الكشاف تسمى فتوح الغيب، وتوفي سنة (٧٤٣هـ).
انظر: بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٥٢٢.

(٥) في كتابه: إعراب القرآن (مخطوط مكتبة الحرم النبوي رقم ٢١١ الجزء الأول - ق ١١٣ / ب)،
ويسمى هذا الكتاب كذلك: المجيد في إعراب القرآن المجيد، ولم يطبع منه إلا مجلد واحد فيما
أعلم، توقف عند الآية (١٤٠) من سورة البقرة.

(٦) هكذا في مخطوطة السفاقي و"أ"، وفي "ب" تفتح، وفي "ج" محتملة للرسمين.

(٧) الدر المصون ٤/ ٢٥٥.

قلت: يحتاج في تفسير كتاب الله تعالى إلى نقل صريح وإلا دخل تحت الوعيد؛ ولا نقل في ذلك.

على أن ما قاله قد أشار إليه أبو حيان نفسه، وعبارته^(١): وإن جعلت الضمير عائداً على مثله؛ أي: مع مثله مع ذلك المثل؛ فيكون المعنى: مع مثلين، فالتعبير عن هذا المعنى بتلك العبارة عيٌّ؛ إذ الكلام المنتظم أن يكون التركيب إذا أريد ذلك المعنى: مع مثليه^(٢). انتهت.

وقد أشرت إلى هذا البحث في التفسير^(٣) بقولي ملخصاً:

وقيل إن الواو في ومثله ** كمع وقالوا ذاك لا وجه له
 هنا إذ التقدير مع مثل الذي ** في الأرض معه ولضعفه انبذ
 هذا إذا كان الضمير واقعا ** لما فإن كان لمثل^(٤) راجعا
 فهو أشد في ركافة في ** معنى وذلك غاية في الضعف
 لكن يجاب باختيار الأول ** ومعه أكد ماله يلي^(٥)
 هو وذا تأكيد لفظي ** ومثل هذا عنهم مروى
 مع أن ما قدر ليس كالصريح ** فقد يكون دونه من الفصيح
 كرب شاة عندنا وسخلها ** مع أن رب سخلها^(٦) لفظ وهي
 م٦ / قوله^(٧): يجوز أن يكون نصباً على: عليكم^(٨) ذلكم فذوقوه، كقولك:

(١) البحر المحيط ٨ / ١٨٠.

(٢) في "أ" و"ب": مثله، أما "ج" فهي محتملة لأن تكون (مثليه)، والتصويب من كتابي: البحر المحيط والدر المصون.

(٣) التفسير المنظوم (ق ٢٢٤ / أ).

(٤) هكذا في "ج" والتفسير المنظوم (ق ٢٢٤ / أ)، وفي "أ" و"ب": مثله.

(٥) في "ب": بلي.

(٦) في "أ" و"ب": سخلتها. في الموضوعين في هذا البيت، والمثبت من "ج" والتفسير المنظوم (ق ٢٢٤ / أ).

(٧) يعني الزمخشري في الكشاف ٢ / ٢٠٥، عند تفسيره للآية (١٤) من سورة الأنفال، وهي قوله تعالى:

﴿ذَلِكَم فذوقوه وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾

(٨) في "ب": عليكم قوله ذلكم. وهي زيادة مقحمة.

زيداً فاضربه.

قال أبو حيان^(١): لا يجوز هذا التقدير؛ لأن عليكم من أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال لا تضم، وتشبيهه له بقولك: زيداً فاضربه، ليس بجيد؛ لأنهم^(٢) لم يقدروه بـ: عليك زيداً فاضربه، وإنما هو^(٣) منصوب على الاشتغال.

قال السمين^(٤): قد يكون المصنف نحاً نحو الكوفيين، فإنهم يجرونه مجرى الفعل مطلقاً، ولذلك يعملونه متأخراً نحو ﴿كُنَّ بَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء / ٢٤]. وقد أشرت إلى ذلك في التفسير^(٥) بقولي:

وغير هذا جاز أن يقدروا * * * كقوله عليكم أو باشروا
لكن عليكم اسم فعل وهو لا * * * يضم مثلما الأثير^(٦) نقلاً
لكن لأهل الكوفة قد وافقوا * * * إذ له مجرى الفعل أجروا مطلقاً

م ٧ / قوله^(٧) في ﴿كَهَيْعَصَ﴾: ﴿وَيَزِيدُ﴾ معطوف على موضع ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾؛ لأنه واقع موقع الخبر، تقديره: من كان في الضلالة مدّاً أو يمد له الرحمن ويزيد؛ أي: يزيد في ضلال الضال^(٨) بخذلانه، ويزيد المهتمدين^(٩) هداية بتوفيقه. انتهى.

قال أبو حيان^(١٠): لا يجوز^(١١) أن يكون ﴿وَيَزِيدُ﴾ معطوفاً على موضع

(١) البحر المحيط ١١ / ٤٤.

(٢) في "ب": لأنه.

(٣) في مطبوعة البحر المحيط: هذا.

(٤) الدر المصون ٥ / ٥٨٢.

(٥) في التفسير المنظوم للمؤلف (ق ٥٠ / أ - ب) من نسخة مكتبة برنستون برقم ٥٦٧.

(٦) جاء في هامش مخطوطة التفسير: يقصد أبا حيان.

(٧) يعني الزمخشري في الكشاف ٣ / ٣٨، عند تفسير الآية (٧٦) من سورة مريم، وهي قوله تعالى:

﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى وَالْبَيْعَتِ الصَّالِحَتِ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَرَدًّا﴾

(٨) في "ب": ضلال الضلالة.

(٩) في "أ" و"ب": المهتمدي، والمثبت من "ج" والكشاف.

(١٠) البحر المحيط ١٤ / ٤٨٢.

(١١) في المطبوع من البحر: لا يصح.

﴿فَلْيَمْدَدْ﴾؛ سواء كان دعاءً أم خبراً بصورة الأمر؛ لأنه في موضع الخبر إن كانت ﴿مَنْ﴾ موصولة؛ أو في موضع الجواب إن كانت ﴿مَنْ﴾ شرطية، وعلى كلا التقديرين فالجملة من قوله: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ عارية من ضمير يعود على ﴿مَنْ لِعِبَادَتِهِ﴾ يربط جملة الخبر بالمتبدأ، أو جملة الشرط بالجزاء الذي هو ﴿فَلْيَمْدَدْ لِعِبَادَتِهِ﴾ وما عطف عليه؛ لأن المعطوف على الخبر خبر، والمعطوف على جملة الجزاء جزاء، وإذا كانت أداة الشرط اسماً لا ظرفاً تعين أن يكون في جملة الجزاء ضمير^(١) أو ما يقوم مقامه، وكذا في الجملة المعطوف عليها.

قال السمين^(٢): ذكر أبو البقاء^(٣) أيضاً كما ذكر الزمخشري، وقد يجاب عما عما قاله بأننا نختار على هذا التقدير أن يكون ﴿مَنْ لِعِبَادَتِهِ﴾ شرطية، وقوله: لا بد من ضمير؛ ممنوع؛ لأن فيه خلافاً^(٤)، فقد يكون الزمخشري وأبو البقاء من القائلين بأنه لا يشترط. انتهى.

وأنت تنظر تهافت هذا الجواب وتناقضه، وشتان بين قوله: ممنوع؛ وقوله: قد يكون من القائلين بأنه لا يشترط، مع أنه مرجوح.

وقال السفاقي^(٥): يمكن أن يكون الزمخشري لاحظ معنى بديعاً، ومراده بعطفه على يمد عطفه عليه مع من كان في الضلالة، وحذف ﴿مَنْ﴾ الثاني^(٦) لدلالة الأول عليه، أي: من كان في الضلالة فليمدد؛ ومن كان على هدى فيزيده الله هدى.

(١) في المطبوع من البحر: ضميره.

(٢) الدر المصون ٧ / ٦٣٤.

(٣) يعني العكبري في كتابه: إعراب القرآن، ويسمى: إملاء ما من به الرحمن ٢ / ١١٦-١١٧. والعكبري هو: أبو البقاء عبدالله بن الحسين، إمام في اللغة، وصاحب مصنفات، توفي سنة (٦١٦هـ). انظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٣٨.

(٤) في المطبوع من الدر المصون زيادة: خلافاً قدمت تحقيقه وما يستدل به عليه في سورة البقرة. فقد... الخ.

(٥) في كتابه: إعراب القرآن (مخطوط مكتبة الحرم النبوي رقم ٢١١ الجزء الثالث - ق ١٧٢ / أ)، ويسمى هذا الكتاب كذلك: المجيد في إعراب القرآن المجيد.

(٦) سقطت كلمة الثاني من "ب".

وهو لطيف.

وقد أشرت إلى ذلك البحث جميعه في التفسير^(١) بقولي:

- ** وقيل ذا عطف على فيمدد
- فهو بمعنى خبر ومعناه ** رب الضلالة يزيد مولاه
- له الضلال ويزيد الله ** من اهتدى بالدين من هداه
- وهو الذي ذكره الزمخشري ** ومثله أبو البقاء العكبري
- قال أبو حيان ما صح لأن ** في موضع الخبر إذ إن كان من
- موصولاً أو في موضع الجزاء إن ** كان لشرط وعليهما فإن
- جملة ما تعطفه من ويزيد ** عارية عن مضمرة له يفيد
- على الذي يربط هذي الجملة ** بالمبتدأ كذا بشرط قبله
- فإن ما تعطفه على الخبر ** أو الجزاء حكمه له استقر
- وإن تكن^(٢) أداة شرط اسما ** ليست بشرط كان ذلك جزماً
- والحلبى قال في الشرط خلاف ** في مضمرة الجزاء يعني في
- فعله يختار من الكشاف ** في نحو ذا جواز الانحذف
- أما السفاقي فقال عله ** لاحظ معنى عالياً محله
- يريد عطفه على مقالة ** يمد مع من كان في الضلالة
- وحذفه في الثاني^(٣) للدلالة ** عليه والتقدير في المقالة
- من كان في ضلالة فليمدد ** له وزاد من هداه من هدى

٨م / قوله^(٤): ﴿هَرُونَ﴾ [طه / ٣٠] عطف بيان للوزير.

(١) لم أعثر على هذا المقطع من المنظومة في المخطوطات الست التي جمعتها للتفسير المنظوم.

(٢) سقطت كلمة تكن من "ب".

(٣) في "ب": في الذي.

(٤) يعني الزمخشري في الكشاف ٣ / ٦١، عند تفسير الآية (٣٠) من سورة طه، وهي قوله تعالى ﴿هَرُونَ﴾

قال السمين^(١): لم يتعقبه أبو حيان بنكير وهو عجب منه، فإن عطف البيان يشترط منه^(٢) التوافق تعريفًا وتنكيرًا، وقد عرفت أن وزيراً نكرة وهارون معرفة. قلت: بل العجب من السمين، فإن المسألة قد ذكرها أبو حيان وتعقبها بالنكير، وعبارته في النهر^(٣): ولا يجوز أن يكون عطف بيان للتخالف لكون وزيراً نكرة وهارون معرفة.

ثم قال: قال الزمخشري: وإن جعل يعني أخي عطف بيان آخر جاز وحسن، انتهى. ثم تعقبه بقوله: يبعد فيه عطف البيان؛ لأن الأكثر أن يكون الأول دونه في الشهرة، والأمر هنا بالعكس، انتهى.

وقد أشرت إلى ذلك في التفسير^(٤) بعد حكاية أقوال في الإعراب:

قيل همالي ووزيراً فيصير * * * هارون ذا عطف بيان للوزير
قلت ولا يصح للخلف فلا * * * يكون عطفًا بل يكون بدلا
كما أبو حيان قد أشار له * * * ويأتي هذا في نظير المسألة
وقيل بل هما وزيراً أول * * * من أهلي الثاني^(٥) وذلك يبدل
وهارون منه ثم لي تبيين * * * وأخي إما بدلا يكون
أو مبتدأ خبره ما يعقبه * * * فانظر على الأوجه ما يناسبه
وإن تقل عطف بيان فحسن * * * ومن يردّ ذا فقوله وهن
م / ٩ قوله^(٦): ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر / ٤٠] بديل من رأيتم بديل

(١) الدر المصون ٨ / ٣٠-٣١.

(٢) هكذا في النسخ الخطية، وفي الدر المصون: فيه.

(٣) النهر الماد لأبي حيان ٤ / ٧١.

(٤) لم أعر على هذا المقطع من المنظومة في المخطوطات الست التي جمعتها للتفسير المنظوم.

(٥) سقطت (في) من "ج".

(٦) في "ب": الذي بدلا من الثاني.

(٧) يعني الزمخشري في الكشاف ٣ / ٦١٧، عند تفسير الآية (٤٠) من سورة فاطر. والمؤلف ساق معنى كلامه لا نصه. وتام الآية: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ نَدَّعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَمْ آتَيْنَهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَاتٍ مِنْهُ بَلْ إِنَّ يَعْدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُودًا﴾.

اشتمال؛ لأنه بمعنى أخبروني.

قال أبو حيان^(١): هذا لا يصح؛ لأنه إذا أبدل مما دخل عليه الاستفهام فلا بد من دخول الأداة على البدل، وأيضاً فإبدال الجملة من الجملة لم يعهد في لسانهم، ثم البدل على نية تكرار العامل، ولا يتأتى ذلك هنا لأنه لا عامل^(٢) في رأيتم فيستحيل^(٣) فيستحيل^(٣) دخوله على أروني، قال: والذي أذهب إليه هنا: أن رأيتم بمعنى أخبروني، وهي تطلب مفعولين؛ أحدهما منصوب والآخر يشتمل على الاستفهام، كقول العرب: رأيت زيدا ما صنع؟ فالأول هنا هو شركاءكم، والثاني ماذا خلقوا، وأروني جملة اعتراضية فيها تأكيد الكلام وتشديد^(٤)، ويحتمل أن يكون ذلك من باب الأعمال؛ لأنه توارد على ماذا خلقوا: رأيتم و أروني؛ لأن أروني قد تعلق عن مفعولها في قولهم: أما ترى أي برق ههنا، ويكون قد أعمل الثاني^(٥) على المختار عند البصريين^(٦).

وقال السمين^(٧): الجواب عن^(٨) الأول: أن الاستفهام فيه غير مراد قطعاً، فلم يعد أداته لعدم إرادته، وأما قوله: فلم يوجد في لسانهم؛ فقد وجد، ومنه:

... تأتانا تلمم بنا^(٩) ... **
 إنَّ عليَّ الله أن تبايعا ** تؤخذ كرهاً^(١٠)

(١) البحر المحيط ١٨ / ٦٠.

(٢) سقطت لا من "أ".

(٣) في البحر المحيط: فينَّخِل. وأشار المحققون لنسخ أخرى لفظها: فيتحمل.

(٤) في "ج" والبحر: تسديد.

(٥) في "أ": قد أعمل الذي على المختار.

(٦) حصل سقط عند نقل المؤلف عن أبي حيان، فتمام العبارة في البحر المحيط: لأن أروني قد تعلق عن مفعولها الثاني كما علق رأيت التي لم تدخل عليها همزة النقل عن مفعولها في قولهم... الخ.

(٧) الدر المصون ٩ / ٢٣٨.

(٨) في "أ" و "ب": من الأول، وفي "ج" والدر المصون: عن الأول.

(٩) تمام البيت: متى تأتانا تلمم بنا في ديارنا ** تجد حطبا جزلا ونارا تأججا.

وقائله هو: الحطبة أو عبید الله بن الحر الجعفي. انظر: الكتاب لسبويه ٣ / ٨٦ وتعليق المحقق عبد السلام هارون.

وقد نص النحويون على أنه متى كانت الجملة في معنى الأولى ومبينة لها أبدلت منها، ولم يجب عن استحالة تكرار العامل هنا. وقد تعرضت لذلك في التفسير^(١) بقولي:

ولم يجز هنا أبو حيان * * * لبـدل وزاد في التبيان
 فإن ما أبدل من ذي استفهام * * * تدخله الأداة للاستفهام
 وانو لتكرار الذي قد عملا * * * في بدل وهو هنا ما قبل
 قال ولا يعهد إبدال الجمل * * * من جمل لهم وإن أتى فقل
 وثم من أجاب عنه والجواب * * * ذو وهن وما خلا عن اعتصاب
 ولكن السمين في الجواب ما * * * أبعد؛ قال ما أتى مستفهما
 به فلم يُرد هنا فلم تُعد * * * أداته قال والإبدال ورد
 بجملة من جملة كتأنا * * * تلمم بنا إذا غدا مينا
 ولم يجب عن أنه قد استحال * * * تكرار عامل بذلك المقال
 ثم ذكرت ما ذهب إليه أبو حيان من الإعراب نصاً واحتمالاً كما مرّ في
 النظم والتفسير، فقلت بعد النقل عنه^(٢):

وقال والذي إليه أذهب * * * في رأيتم أن هذا يطلب
 مفعولا انتصب وهو شركا * * * والثاني ماذا خلقوا وذلكا
 يفهم الاستفهام وأروني * * * معترض مؤكداً التبيين
 قال ومن جائز الاحتمال * * * كون الذي هنا في الأعمال

(١) تمام البيت: إنَّ عليَّ اللهُ أن تبايعا * * * تؤخذ كرها أو تجيء طائعا.

وقائله لا يعرف. انظر: الكتاب لسبويه ١٥٦/١ وتعليق المحقق عبد السلام هارون.

(٢) لم أعثر عليه ضمن مخطوطات التفسير المنظوم التي وقفت على صورها.

(٣) النص في "أ": (كما مر) ثم استدرك في الهامش (فقلت بعد النقل عنه في التفسير) ثم ساق الأبيات، وفي "ب":

(كما مر في التفسير) ثم انتقل للمبحث التالي ولم يورد الأبيات، والمثبت أعلاه من نسخة "ج".

ولم أعثر على هذا النص في مخطوطات التفسير المنظوم التي وقفت على صورها.

م ١٠ / قوله^(١) بعد هذا بقليل ﴿إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا﴾ [فاطر / ٤١]: جواب القسم في ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا﴾ سَدَّ مَسَدَ الْجَوَابِينَ.

قال أبو حيان^(٢): إن أخذ هذا على ظاهره لم يصح؛ لأنها لو سدت مسدهما لكان لها موضع من الإعراب باعتبار جواب الشرط، ولا موضع لها من الإعراب باعتبار جواب القسم، والشيء الواحد لا يكون معمولاً غير معمول. قال السمين^(٣): قول الزمخشري: أنه سادَّ مسدَّ الجوابين، يعني أنه دال على جواب الشرط.

وقال السفاقي^(٤): ينبغي أن يتناول كلام الزمخشري على أنه أراد من حيث المعنى لا من حيث الإعراب.

والشيخ رَحِمَهُ اللهُ فتح لهما باب التأويل، وقد أشرت إلى ذلك في التفسير^(٥) بقولي: بقولي:

وهذه الجملة قد دلت على * * * من حذف الجواب كيف جعلها
أي عن جواب الشرط قد سد * * * قسم أي كما مضى على
فقوله عن الجوابين تسدَّ * * * مؤول إن لم تؤله فرد

م ١١ / قوله^(٦): ﴿وَبَشِّرِ لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأحقاف / ١٢]: في محل نصب معطوف على محل (لينذر) لأنه مفعول له.

(١) يعني الزمخشري في الكشاف ٣ / ٦١٧، عند تفسير الآية (٤١) من سورة فاطر، وتامها: ﴿إِنَّ اللَّهَ

يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾.

(٢) في البحر المحيط ١٨ / ٦٣.

(٣) الدر المصون ٩ / ٢٣٩.

(٤) في كتابه: إعراب القرآن (مخطوط مكتبة الحرم النبوي رقم ٢١١ الجزء الرابع - ق ٦٥/ب)، ويسمى هذا الكتاب كذلك: المجيد في إعراب القرآن المجيد.

(٥) لم أعر عليه ضمن مخطوطات التفسير المنظوم التي وقفت على صورها.

(٦) يعني الزمخشري في الكشاف ٤ / ٣٠١، عند تفسير الآية (١٢) من سورة الأحقاف، وتامها: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ

كُتِبَ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانِ عَرَبِيًّا يُنذِرُ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبَشِّرِ لِلْمُحْسِنِينَ﴾.

قال أبو حيان^(١): تبعه في ذلك أبو البقاء^(٢)، وهو لا يجوز على الصحيح من مذاهب النحويين؛ لأنهم في الحمل على المحل شرطوا أن يكون المحل بحق الأصالة والمحل هنا ليس بحق الأصالة؛ لأن الأصل هو الجر في المفعول له، وإنما النصب ناشئ عن إسقاط الخافض، لكنه لما كثر بالشروط المذكورة في النحو وصل إليه الفعل فنصبه.

قال السمين^(٣): قوله: (الأصل في المفعول له الجر بالحرف): ممنوعٌ؛ بدليل قول النحويين: إنه يَنْصَبُ بشروط؛ ثم يقولون: ويجوز جره باللام، فقولهم: (ويجوز جره) ظاهر في أنه فرعٌ لا أصل^(٤).

قلت: لكنهم يعللونه بقولهم^(٥): رجوعاً للأصل؛ فعدم امتناع جره باللام مع الشروط لأنه الأصل، فما قاله أبو حيان أصح، والله تعالى أعلم.

وقد أشرت إلى ذلك في تفسيري^(٦) بقولي:

قال وبشرى في محل رفع ** أو جر أو نصب بقول مرعي
فالرفع^(٧) ظاهر وجر منعطف ** على الذي من مصدر قد ائتلف
في قوله لينذر أي للإنذار ** والنصب للمحل إذ منه صار
هناك مفعول له قال أبو حيان في الراجح مما ذهبوا
إليه إذ بشرط في الحمل على ** محل التأصيل مع جر ولا
أصالة هنا إذ المفعول له ** الأصل فيه الجر لا ما نقله
فيه السمين فهو لم يحرر ** إذ مع شروط جره لم ينكر
لأنه يرجع بالجر إلى ** أصل كما عن النحاة نقلاً

(١) في البحر المحيط ٢٠٢/١٩.

(٢) يعني العكبري في كتابه: إعراب القرآن، ويسمى: إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٣٤.

(٣) الدر المصون للسمين الحلبي ٦٦٧/٩.

(٤) في "ب": فرع الأصل.

(٥) في "أ": لقولهم.

(٦) لم أعثر عليه ضمن مخطوطات التفسير المنظوم التي وقفت على صورها.

(٧) في "ب": في الرفع.

م ١٢ / قوله^(١): في الطلاق ﴿رَسُولًا﴾ [الطلاق / ١١]: أبدل من ﴿ذَكَرًا﴾ [الطلاق / ١٠].

قال أبو حيان^(٢): لا يصح لتباين المدلولين في الحقيقة^(٣)، ولكونه لا يكون بدل كل^(٤) ولا بعض ولا اشتمال، والزمخشري تبع في ذلك الكلبي^(٥).

وقال السمين^(٦): اعترضه عليه غير لازم؛ لأنه بولغ فيه حتى جعل نفس الذكر. وكذا قال السفاقي^(٧): قد يجاب بأنه جعل الذكر مجازاً. وهو حسن؛ ولذلك لم نعول على انتقاد أبي حيان في التفسير.

م ١٣ / قوله^(٨): ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ ﴿إِلَهِ النَّاسِ﴾ عطف بيان له^(٩). قال أبو حيان^(١٠): عطف البيان إنما يكون بالجوامد^(١١).

قال السمين^(١٢): يجاب عنه بأن هذا جار مجرى الجوامد. وقد أشرت إلى ذلك في تفسيري بقولي^(١):

(١) يعني الزمخشري في الكشاف ٤ / ٥٦٠، عند تفسير الآية (١١) من سورة الطلاق، وتمامها: ﴿رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُمِيزَةً لِيُخْرِجَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾.

(٢) في البحر المحيط ٢٠ / ٣٨٠ بمعناه.

(٣) في البحر المحيط: بالحقيقة.

(٤) لم ترد (بدل كل) عند أبي حيان في البحر المحيط. وإنما ذكر بدل بعض واشتمال فقط.

(٥) الزمخشري تبع الكلبي في كونه فسر الرسول بجبريل عليه السلام، لا في إعراب الآية كما يظهر من مراجعة النكت والعيون للماوردي ٦ / ٣٦. والكلبي هو: محمد بن السائب، مفسر وإخباري مشهور، توفي سنة (١٤٦ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٦ / ٢٤٨.

(٦) الدر المصون للسمين الحلبي ١٠ / ٣٥٩-٣٦٠.

(٧) في كتابه: إعراب القرآن (مخطوط مكتبة الحرم النبوي رقم ٢١١ الجزء الرابع - ق ١٧٠/أ)، ويسمى هذا الكتاب كذلك: المجيد في إعراب القرآن المجيد.

(٨) يعني الزمخشري في الكشاف ٤ / ٨٢٣، عند تفسير الآية (١-٣) من سورة الناس.

(٩) يعني عطف بيان لقوله تعالى: (برب الناس).

(١٠) في البحر المحيط ٢١ / ٥٣٨.

(١١) في "ب": للجوامد.

(١٢) الدر المصون ١١ / ١٦١، وزاد: وقد تقدم في "الرحمن الرحيم" أول الفاتحة تقريره.

وذا نعتان وقيل بدلان ** * ورجحوا أنهما عطفان
 إذ الربويية لا تستلزم ** * ملكاً وأن الملك ليس يلزم
 منه الإلهية فالإله خاص ** * به على نهاية البيان ناص
 لكن أبو حيان قال الأول ** * أظهر فالبيان ليس يحصل^(٢)
 إلا بجامد أجيب نُزلاً ** * كجامد كلاهما فجعلنا
 عطفى بيان ثم أي على سبيل ** * تجوز ونظمه فيه دليل
 أنه جل بالإعادة جدير ** * وهو عليها مع مشيئته قدير

ولنختم الرسالة بتنبية لطيف^(٣): وهو أن أبا حيان^(٤) قال في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى
 الشَّمْسَ بِازْغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام / ٧٨]: المشهور^(٥) في الشمس أنها مؤنثة،
 وقيل تذكر وتؤنث، فأنثت أولاً على المشهور، وذكرت في الإشارة على اللغة القليلة
 مراعاةً ومناسبةً لتذكير الخبر، فرجحت لغة التذكير التي هي أقل على لغة
 التأنيث..... ويمكن أن يقال: إن أكثر لغة الأعاجم^(٦) لا يفرقون في الضمائر ولا في
 الإشارة بين المذكر والمؤنث، ولا علامة عندهم للتأنيث، بل المذكر والمؤنث ولو
 كان بفرج سواء في ذلك عندهم، فأشار إلى المؤنث بما يشار به إلى المذكر حين
 حكى كلام إبراهيم. وحين أخبر تعالى عنها بقوله: (بازغة) و (أفلت) أنت على
 مقتضى العربية إذ ليس ذلك بحكاية. انتهى.
 قلت: لم يتعرض له بنكير السمين^(٧) ولا السفاقي ولا مشايخنا في حواشيهم،

=

- (١) لم أعثر عليه ضمن مخطوطات التفسير المنظوم التي وقفت على صورها.
- (٢) أشار ناسخ نسخة "أ" وناسخ نسخة "ب" في هامش نسختيهما إلى لفظ آخر: يجعل.
- (٣) في "أ": (قوله بتنبية لطيف) بدلا من (ولنختم بتنبية لطيف)، وقد وضع ناسخ "ب" قوله (ولنختم
 الرسالة) على هامش النسخة ووضع كلمة (صح) للإشارة إلى أنها من أصل الكتاب.
- (٤) البحر المحيط ٢٥٧/٩.
- (٥) سقطت كلمة (المشهور) من "ج".
- (٦) في "أ": الأعجام.
- (٧) بل رد عليه السمين في الدر المصون ٥ / ١٥ بقوله: (وهذا إنما يظهر أن لو حكى كلامهم بعينه في

=

وهي زلّةٌ منه عظيمةٌ جديرةٌ بالتعقب، فإنه:

أولاً: يحتاج إلى أن إبراهيم عليه السلام كان يتكلم بهذه اللغة التي بهذه الصفة. وثانياً: لو سلّم ذلك فالمتّرجم لكلام العجمي إنما يترجمه ويحكيه باللغة الفصيحة، وإلا صار كالمتندر عليه والمتعجب من تركيب كلامه، فكيف والمترجم هو رب العالمين بكلام عربي مبین؛ قد بلغ الإعجاز بلاغته؛ وبزّ ذوي اللّسن بفصاحته، ولا شك أن من يأتي في ترجمة كلام بالعربية بتذكير المؤنث والإشارة إلى المؤنث بصيغة المذكر يكون ناطقاً باللحن في كلامه، والقرآن منزّه عن ذلك، وانظر إلى حكايته تعالى كلام موسى وأخيه ويونس ويوسف وإسحاق ويعقوب وأيوب عليهم السلام وغيرهم بأفصح لغة وأمتنها، والقرآن كله على أسلوب واحد. ويكفي ما مرّ في توجيه الإشارة بهذا.

والأحسن أن يقدر هذا المرثي: ربي؛ ونحو ذلك.

والإشارة بهذا إلى المؤنث مع التأويل في القرآن كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿ هَذَا بَلَّغٌ لِلنَّاسِ ﴾ [إبراهيم / ٥٢] فإنه إشارة إلى القرآن أو السورة أو ما فيها من العظة، وقوله: ﴿ هَذَا هُدًى ﴾ [الجاثية / ١١] فإنه إشارة إلى الآيات، فإن بعده ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ ﴾ [الجاثية / ١١] وقبله: ﴿ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا ﴾ [الجاثية / ٩] والمراد ما ذكر من الآيات أو القرآن، وقوله: ﴿ وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ [الأحزاب / ٢٢] والإشارة إلى الأحزاب، وقوله: ﴿ أَوَلَمَّا أَصَبْتُمْ مُمْسِيَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مَثَلِيهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا ﴾ [آل عمران / ١٦٥]^(١)، وقوله: ﴿ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا

لغتهم، أما شيءٌ يُعبّر عنه بلغة العرب ويعطى حكمه في لغة العجم، فهو محل نظر) وهو ردّ لا يقاوم زلّة أبي حيان، فلعل الغزي لم يعتبره. وقد قال محقق الدر المصون الدكتور أحمد الخراط في هامش الصفحة: لا يكفي مثل هذا الرد على الشيخ، ويبقى الإنسان إنساناً ولو كان أبا حيان زمانه. (١) لم ترد آية آل عمران (١٦٥) في نسخة "ب"، بينما استدركها ناسخ "أ" في الهامش ووضع كلمة (صح) للإشارة إلى أنها من أصل الكتاب.

بَطْلًا ﴿ [آل عمران / ١٩١] .

وقد أشرت إلى ذلك في التفسير^(١) بقولي:

- قال ولما أن^(٢) رأى الشمس ** بازغة إذ بضياؤها ارتدت
 قال لهم هذا إشارة الذكر ** لقوله ربي فذكر الخبر
 مع صون لفظ الرب عن تأنيثه ** ولو على التقدير في حديثه
 وجاء في نعت الإله المالك ** علام لا علامة لذلك
 وقيل بل تذكيرها قد سمعا ** فهو بين اللغتين جمعا
 قال أبو حيان إن أكثرا ** لغات عجم إن رأيت مضمرا
 في تلك أو إشارة لم تنظر ** بين الذي أنث والمذكر^(٣)
 من فارق ولا علامة ترى ** فالكل بالتذكير لفظه جرى
 والله في الآية لما أن حكى ** كلام إبراهيم هذا سلكا
 فجاء بالضمير ذي التذكير ** فيها ولما جاء بالضمير
 في أفلت بازغة جرى على ** الأصل إذ عن الحكاية خلا
 قلت وهذا عرقه لا ينبض ** وهو ضعيف بل عراه حرص^(٤)
 فأولا هل كان إبراهيم ** بأعجمي شأنه التكليم
 بهذه اللغة ثم لو فرض ** ذاك فقد قوي جاش المعترض
 فهل إذا ترجمه المترجم ** بلغة العرب^(٥) هل يعجم
 لسانه في حله بل لو فعل ** ذلك كان منه غاية الخلل

(١) في "ج": وقد أشرت إليه بقولي.

وقد وجدت المؤلف أورد الأبيات الثلاثة الأولى في تفسيره المنظوم (ق ١١٦ / أمن النسخة رقم ٤٦٩٨ من مخطوطات دار الكتب المصرية).

(٢) شطب ناسخ "أ" على حرف (أن)، وزاد (قد) بعد كلمة الشمس..

(٣) سقط هذا البيت من "ب"، ولفظه في "أ": في تلك إشارة.

(٤) الحرص: الفساد، كما في القاموس المحيط (ص ٦٣٩).

(٥) كتب ناسخ "أ" فوق كلمة (العرب): الأعراب، كأنه يشير لنسخة.

فإنه يصير كالمندّر ** عليه في^(١) لغته والمنكر
ومثل ذا^(٢) يقبّح اللفظ الحسن ** فإنه يصير كالهزء إذن
بل هو لحن ظاهر والقرآن ** منزّه عن خلل ونقصان
وانظر إلى حكاية الله كلام ** موسى وهارون عليهما السلام
وقول أيوب وداود معاً ** سواهم هل فيه شيء وقعا
مما يخالف الفصيح من كلام ** عرب بل الأفصح في أعلى مقام

تمت الرسالة، والله الموفق. والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً كما يحب
ويرضى، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا^(٣).



(١) سقطت (في) من "ب".

(٢) سقطت (ذا) من "ب".

(٣) هذه خاتمة "ج" وزاد بعد ذلك: (حررها محمد العجلوني في سادس عشر من صفر الخير سنة ٩٧٢).
أما "أ" فجاءت خاتمتها كالتالي: (قد تم كتابته على يد الفقير إلى الله المعبود أحقر الوري يوسف بن
محمود في أوائل جمادى الآخرة لسنة تسع وألف من الهجرة النبوية على صاحبها الصلاة والتحية) ثم
كتب ناسخ دار الكتب المصرية: (قد وقع الفراغ من نسخ هذا في يوم الأحد ٤ أكتوبر سنة ١٩١٤.
كاتبه محمود صدقي. نساخ). أما نسخة "ب" فجاءت خاتمتها مايلي: (قد تم كتابته على يد الفقير إلى
الله الرؤوف أحقر الوري سليمان ابن يوسف السرائي عفا عنهما الملك العافي في أوائل شهر شوال
المنتظم في سلك سنة عد والنون مع الباء بعد الألف من هجرة من له العز والشرف على مهاجرها
أفضل الثنايا وأكمل التحايا).

الخاتمة

الحمد لله تعالى على ما وفق وأعان، وأصلي وأسلم على نبينا محمد، وبعد:
فقد ظهر لي في ختام الدراسة والتحقيق لهذا الأثر العلمي عدد من النتائج
والتوصيات:

١. أظهرت دراسة الرسالة وتحقيقها المكانة العلمية لبدر الدين الغزي في التفسير وحرصه على تحرير الأقوال والترجيح بينها.
٢. تبين للباحث أهمية الاعتناء بمناهج المفسرين وطرائقهم الدقيقة في الترجيح، وأن إغفال ذلك قد يكون سبباً في نقد لا يثبت.
٣. كشف البحث عن أن تهمة الجمود العلمي التي أوردها بعض الباحثين حول علماء هذه الفترة ليست على إطلاقها، فقد رأينا في هذه الرسالة تحقيقات علمية جيدة ونافعة للمتخصصين في التفسير.
٤. أبرزت الرسالة المكانة العلمية الرفيعة لبلاغة الزمخشري في تفسيره، وأن مناقشات أبي حيان وتلميذه السمين الحلبي مكملات مهمة لهذا العلم الأصيل: بلاغة القرآن الكريم.
٥. النقولات التي نقلها المصنف في ثنايا هذه الرسالة عن تفسيره الكبير المنظوم تستدعي سرعة دراسته وتحقيقه لمكانته العلمية وفوائده.
٦. الاعتناء بالمؤلفات والرسائل الصغيرة في علم التفسير وتحقيقها، خصوصاً ما يتعلق بالردود والمحاکمات.



المصادر والمراجع

١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، محمود بن عمر، رتبته وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، ط ٣، ١٤٠٧هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢. البحر المحيط، لأبي حيان، محمد بن يوسف، حققه: جماعة من الباحثين بإشراف مؤسسة الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٦هـ، مؤسسة الرسالة العالمية، دمشق.
٣. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، أحمد بن يوسف، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، ط ١، دار القلم، دمشق.
٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.
٥. الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، للغزي، نجم الدين محمد بن محمد، وضع حواشيه: خليل المنصور، ط ١، ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، ط ١، ١٤٠٦هـ، دار ابن كثير، دمشق.
٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ١٤٠٢هـ، دار الفكر، بيروت.
٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، تحقيق وشرح: عبد اللطيف الخطيب، ط ١، ٢٠٠٠م، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.

٩. البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، للدكتور محمد حسنين أبو موسى، دار الفكر العربي، القاهرة.
١٠. الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، للسخاوي، محمد بن عبد الرحمن، تحقيق: محمد إسحاق إبراهيم، ط ١، ١٤٢٧هـ، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الرياض.
١١. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، بعناية الناشر، ط ١، ١٤٢٣هـ، دار ابن كثير، دمشق.
١٢. سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي بمساعدة محققى الدار، ط ١، ١٤٢١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٣. المجيد في إعراب القرآن المجيد، للسفاسي، إبراهيم بن محمد، تحقيق: موسى ابن محمد زين، ط ١، ١٤٠١هـ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا. واعتمدت كذلك على النسخة الخطية لهذا الكتاب والتي اسمها: إعراب القرآن (مخطوط مكتبة الحرم النبوي رقم ٢١١) وهي في أربعة أجزاء.
١٤. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للبهاء السبكي، أحمد بن علي، تحقيق: عبد الحميد هنداي، ط ١، ١٤٢٣هـ، المكتبة العصرية، بيروت.
١٥. الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، ط ١، ١٤٢٦هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.
١٦. التفسير المنظوم (مخطوط)، لبدر الدين الغزي، محمد بن محمد، نسخة جامعة النجاح الوطنية بنابلس (دون رقم)، ومكتبة برنستون (رقم ٥٦٧)، ودار الكتب الظاهرية (٤٦٩٨ - ٤٩٧٥ - ٦٩٤٢).
١٧. جامع البيان في تأويل آي القرآن، للطبري، محمد بن جرير، تحقيق: عبد الله التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات بدار هجر، ط ١، ١٤٢٢هـ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

- ١٨ . حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف (مخطوط)، نسخة مجلس الشورى في إيران (رقم ١٥٩٩٨).
- ١٩ . المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، عبد الحق ابن عطية، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف إدارة الشؤون الإسلامية، ط ١، ١٤٣٦هـ، وزارة الأوقاف القطرية، الدوحة.
- ٢٠ . فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، للطبيبي، الحسين بن عبد الله، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، ط ١، ١٤٣٤هـ، وحدة البحوث والدراسات في جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي.
- ٢١ . إملاء ما من به الرحمن، ويسمى: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٢ . الكتاب، لسيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط ٣، ١٤٠٨هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٢٣ . النكت والعيون، للماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، تحقيق: السيد بن عبد المقصود، ط ١، دار الكتب العلمية ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.



الردُّ الوافي للقول المُنافي

تأليف

العلامة أبي عبدالله محمد بن أحمد بن داود الدمشقي، ابن النجار

(ت ٨٦٧هـ)

دراسة وتحقيق:

د. عبدالله بن موسى الكثيري

الأستاذ المساعد في قسم القراءات

جامعة أم القرى

ملخص البحث

يحتوي هذا البحث على دراسة وتحقيق لكتاب في علم القراءات، للعلامة المقرئ محمد بن أحمد بن داود الدمشقي، الشهير بابن النجّار (ت ٨٦٧هـ)، بين فيه مؤلفه الجواب الصواب، والقول الراجح بلا ارتياب، فيما ورده من سؤال، وأثير من استشكال، وفصل رده في ستة فصول وخاتمة، وسمّاه "الردّ الوافي للقول المُنافي".

وتتجلّى أهمية إخراج هذا الكتاب في كونه للإمام ابن النجّار، والذي أثنى على كتابه هذا ثلّة من العلماء، من أبرزهم الإمام العلامة ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، وتبرز أهميته كذلك في المسائل الدقيقة، والتحريرات المهمة التي ناقشها المؤلف، وعرضها بأسلوب مفصّل، معتمداً على مصادر أصيلة في هذا الفن.

وقد اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب وإخراجه على نسختين خطيتين، وجعلت

البحث في مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وفهارس



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المصطفى الأمين، وعلى آله وصحبه الأكرمين، وعلى كل من سار على منهاجه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد: فقد اهتمَّ علماء الأُمَّة الأسلاف، ونجباؤها الأخلاف بالتصنيف في أفنان الكتاب، والكشف عن مُبين الخطاب، ولا شك أنَّ علم القراءات القرآنية من العلوم التي نالت حظًّا من الرواية وافرًا، ونصيبيًا من الدراية زاخرًا، فقد تنوّعت فيه المؤلِّفات، وتعدّدت فيه المُصنِّفات، ومرَّ هذا العلم الشريف، والفنُّ المُنيف بمراحلٍ وأطوار؛ حتَّى استقرَّ واضح المعالم والآثار.

وقد قيَّض الله ﷻ لهذا العلم رجالاً أوفياء، وعلماء أجلاء؛ بدءًا من عهد الصحابة رضي الله عنهم وتابعين وتابعين إلى يومنا - هذا -، فحفظوا ألفاظه، وفهموا معانيه، وأمعنوا النَّظر فيه، ورحلوا في طلبه، وأنفوا العُمر في جمعه، وبذلوا جُهدهم في الدفاع عنه، وحماية جنابه، حاديهم في ذلك: أنَّ شرف العلم من شرف المعلوم.

ومن هؤلاء الأعلام: الإمام العالم المقرئ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن داود الدمشقي، الشهير بابن النَّجَّار (ت ٨٦٧هـ)، صاحب المؤلِّفات المفيدة، والرسائل الفريدة، والتي دلَّت على غزارة علمه، ودقَّة فهمه، وثناء العلماء عليه.

وقد تيسَّر لي - بحمد الله - الحُصول على أحد كتب العلامه ابن النَّجَّار، وهو: "الردُّ الوافي للقول المُنافي"، والذي كان ردًّا واضحًا، وجوابًا شافيًا لما أُثير في عصره من أقوال مُنافية للصحة والصواب فيما يتعلَّق ببعض مسائل القراءات وتحريراتها، بيَّن فيه ابن النَّجَّار قول المُخالف، وردَّ عليه بالحجة والبرهان، وبما سطره علماء هذا الفن من بيان.

ومن هنا تبين لي أهمية هذا الكتاب، وقيمة ما يحتويه من تحريرات مفيدة لمسائل دقيقة، يعلمها أهل هذا التخصص، وكان هذا سببًا لاختيار هذا الكتاب. وبعد البحث والاستقراء، والتَّحري والاستفتاء، لم أقف على من سبقني إلى تحقيق هذا الكتاب وإخراجه، فعقدتُ العزم على دراسته، والعمل على تحقيقه.

• خطة البحث:

اقتضت طبيعة العمل في تحقيق هذا الكتاب أن يتكوّن البحث من: مقدّمة، وقسمين، وخاتمة، وفهارس.

• المقدّمة، وتتضمن: أهمية الموضوع وسبب اختياره، وخطة البحث، ومنهج التحقيق.

القسم الأول: قسم الدراسة، وفيه فصلاّن:

الفصل الأول: دراسة المؤلّف، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته وشهرته ومولده ووفاته.

المبحث الثاني: نشأته وشيوخه وتلاميذه.

المبحث الثالث: مؤلفاته وآثاره العلمية.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب، وتوثيق نسبه لمؤلّفه.

المبحث الثاني: مصادر الكتاب، وقيّمته العلميّة.

المبحث الثالث: موضوع الكتاب، وسبب تأليفه.

المبحث الرابع: وصف النسخ الخطية للكتاب، ونماذج منها.

القسم الثاني: النصّ المحقّق.

ثم الخاتمة، وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

والفهارس، ويتضمن: فهرس المصادر والمراجع.

• منهج التحقيق:

اجتهدتُ - قدر الإمكان - في أتباع المنهاج العلمي المتعارف عليه في تحقيق

المخطوطات، وأبرز معالم منهاجي في التحقيق هي:

١- كتابة النصّ المحقّق وفق قواعد الإملاء الحديث، واستخدام علامات

الترقيم اللازمة.

٢- اعتمدتُ نسخة مركز الملك فيصل المصوّرة عن نسخة جامعة برنستون

أصلاً، ورمزتُ لها بـ (الأصل)، وقابلت عليها نسخة مكتبة قونيا، ورمزتُ لها بـ (ق).

٣- أثبتُّ الساقط من النسختين في المتن وجعلته بين معكوفتين []، وأشرت له في الحاشية.

٤- أثبتُّ الفروق بين النسختين، وأشرت لها في الحاشية.

٥- أثبتُّ النصَّ المُقتبس بين علامتي حصر ()، وأشرت له في الحاشية.

٦- راعيتُ ما ورد في هامش النسختين من فوائد وتعليقات وشروح، وأثبتُّه في الحاشية.

٧- أثبتُّ النصَّ المحققَّ الوارد في آخر صفحة من نسخة (ق)، وهو ثناء العلماء وتقريظهم للكتاب ومؤلفه في آخر مبحث وصف النسخ الخطية للكتاب لمناسبة ذلك.

٨- أشرتُ إلى أرقام صفحات نسخة الأصل داخل النصَّ المحققَّ بين معكوفتين [] .

٩- التزمتُ كتابة الآيات القرآنية على الرسم العثماني وفق مصحف المدينة المنورة المطبوع برواية حفص عن عاصم، وأشرت إلى اسم السورة ورقم الآية في الحاشية.

١٠- خرَّجتُ الأحاديث، ووثقتُ النصوص والأقوال والآثار من مصادرها ومظانِّها.

١١- ترجمتُ للأعلام الوارد ذكرهم في المتن في أول مواضع ورودهم.

١٢- علَّقتُ على بعض عبارات النص بما يقتضيه الأمر من بيان وإيضاح.

وفي نهاية هذه المقدمة أسأل الله ﷻ أن يتقبل هذا العمل، ويجعله مباركاً خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لي ما حصل فيه من تقصير وسهوٍ وخطأٍ ونسيان، إنه سميع مجيب.

والحمد لله ربَّ العالمين،،،

القسم الأول: قسم الدراسة

الفصل الأول: دراسة المؤلف

المبحث الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته وشهرته ومولده ووفاته^(١)

هو محمد بن أحمد بن داود، الدمشقي، الشافعي، المقرئ، ولقبه: شمس الدين، وكنيته: أبو عبدالله، وشهرته: ابن النجار. وُلِدَ تقريباً سنة ٧٨٨ هـ، وتوفي قريباً من سنة ٨٧٠ هـ^(٢).

وذهب ابن الحمصي إلى تحديد سنة وفاة ابن النجار؛ بل تحديد الشهر واليوم ومكان دفنه رَحِمَهُ اللهُ فقال في حديثه عن أحداث سنة ٨٦٧ هـ: «وفي خامس عشره أيضاً توفي الشيخ العلامة، شيخ القراءات بدمشق، شمس الدين، أبو عبدالله محمد بن النجار، ودُفِنَ من الغد بمقبرة باب الفرديس رَحِمَهُ اللهُ»^(٣).

المبحث الثاني: نشأته وشيوخه وتلاميذه:

لم ينل ابن النجار حقه من الاهتمام عند المترجمين، فلم يُذكر في كثير منها، وأول من ترجم له الإمام السخاوي، فقال: «محمد بن أحمد بن داود، الشمس، أبو عبدالله، الدمشقي، الشافعي، المقرئ، ويُعرف بابن النجار، وُلِدَ سنة ثمان وثمانين وسبع مئة تقريباً، وأخذ القراءات عن صدقة الضرير تلميذ ابن اللبان، وبرع

(١) ينظر ترجمته في:

الضوء اللامع (٣٠٨/٦)، حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران (٩٧/١)، الأعلام (٣٣٤/٥)، معجم المؤلفين (٦٣/٣)، مقدمة رسالة غاية المراد في معرفة إخراج الضاد للدكتور طه محسن (ص: ٢٥٤-٢٥٦)، مقدمة رسالة غاية المراد في معرفة إخراج الضاد ليحيى البكري (ص: ٤٠٦-٤٠٨)، مقدمة كتاب "ابن النجار الدمشقي وكتابه القواعد الحسان في إعراب أم القرآن" (ص: ٢٩٨-٣٠٩)، مقدمة كتاب الإفهام في شرح باب وقف حمزة وهشام للدكتور أحمد التهانوي (ص: ١٩-٢١)، مقدمة كتاب الإفهام في شرح باب وقف حمزة وهشام للدكتور محمد برهجي (ص: ٤٣-٤٧).

(٢) أكثر المترجمين لابن النجار ذكروا هذا التاريخ لوفاته، ونقلوه عن السخاوي في الضوء اللامع (٣٠٨/٦).

(٣) حوادث الزمان (٩٧/١).

فيها، وتصدَّر لها بجامع بني أمية وغيره، فأخذها عنه الفضلاء كالسيد حمزة الحسيني، وانتفعوا به فيها، وكان مع ذلك ماهراً في الحساب، وله مجلس في مسجد يَلْبَغًا يعظ فيه الناس، وكتبَ شرحاً على باب وقف حمزة وهشام من القصيد، وكذا كتب في الأوجه الواقعة من آخر البقرة وأول آل عمران وعارضه فيها بعض تلامذته وغلَّطه في بعض مقالاته، ومات ظناً قريباً من سنة سبعين^(١).

• نشأته:

ومن خلال ما سبق من ترجمة ابن النجار يتبين لنا أنه عاش رَحْمَةً اللهُ في دمشق، وأخذ عن علمائها، واهتم بعلوم القراءات، وبرع فيها، وتصدَّر للإقراء، ووُصِفَ في كتب التراجم "المُقرئ"، وكان واعظاً، وكذلك كان ماهراً في علم الحساب.

• شيوخه: لم أقف إلا على شيخ واحد لابن النُّجَّار، وهو:

١- صدقة بن سلامة بن حسين أبو محمد المَسْحَرَائِي الضرير (ت ٨٢٥هـ)^(٢)، تلميذ محمد بن أحمد بن علي بن الحسن أبو المعالي، الدمشقي، المشهور بابن اللبَّان (ت ٧٧٦هـ)^(٣).

• تلاميذه: لم أقف إلا على تلميذ واحد لابن النُّجَّار، وهو:

١- السيد حمزة بن أحمد بن علي الحسيني (ت ٨٧٤هـ)^(٤).

المبحث الثالث: مؤلفاته وآثاره العلمية:

كان ابن النجار رَحْمَةً اللهُ من المهتمين في التصنيف والتأليف، وخاصة في علم القراءات، وقد تصدَّر للإقراء في جامع بني أمية وغيره^(٥)، وكان له مجلس في

(١) الضوء اللامع (٣٠٨/٦)، وهي الترجمة المشهورة لابن النجار، والتي اعتمد عليها الزركلي في الأعلام، وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين، ومن جاء بعدهما من المحققين. انظر مصادر ترجمته في الصفحة السابقة.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية (٣٣٦/١)، الضوء اللامع (٣١٧/٣).

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية (٧٢/٢).

(٤) انظر ترجمته في: الضوء اللامع (١٦٣/٣)، الأعلام (٢٧٦/٢).

(٥) الضوء اللامع (٣٠٨/٦).

يَلْبَعَا^(١) يعظ فيه الناس^(٢).

• ومن مؤلفاته في علم القراءات والتجويد والنحو، مرتبةً حسب حروف الهجاء^(٣):

- ١- الإفهام في شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز^(٤).
- ٢- التكبير في ختم القرآن^(٥).
- ٣- التمييز في معرفة أقسام الألفات في كتاب الله العزيز^(٦).
- ٤- جواب مسألة في قراءة قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً﴾^(٧).
- ٥- الرد المستقيم على ما تفعله بعض الأعاجم من تحريك الميم^(٨).
- ٦- الرد الوافي للقول المُنافي^(٩).
- ٧- السكت والغنة^(١٠).

(١) جامع معروف مشهور بدمشق، وهو من أحسن جوامعها، بناه سيف الدين يلغا سنة ٨٤٧ هـ.

انظر: نزهة الأنام في محاسن الشام (ص: ٦٤)، منادمة الأطلال (١/ ٣٩١).

(٢) الضوء اللامع (٦/ ٣٠٨).

(٣) انظر: ابن النجار الدمشقي وكتابه: "القواعد الحسان في إعراب أم القرآن" (ص: ٣٠٦-٣٠٩).

وقد استفدت منه كثيراً في بيانات هذا المبحث، ووقفتُ على بعضها أثناء البحث.

(٤) وهو مطبوع بتحقيق د. أحمد ميان التهانوي، وكذلك مطبوع بتحقيق د. محمد برهجي.

(٥) مخطوط فيما أعلم، ومنه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم (٥٩٨٧)، تقع في ورقتين، ضمن

مجموع، ومنها صورة في مركز جمعة الماجد برقم (٢٤٦١).

(٦) محقق، وهو عبارة عن بحث منشور في مجلة البحوث الإسلامية التابعة للرئاسة العامة للبحوث

العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية، إصدار سنة ١٤٠٧ هـ، العدد ١٨، للدكتور: حسين علي

البواب.

(٧) [الأنبياء: ٧٣]، [القصص: ٤١]. وهي رسالة محققة للدكتور طه محسن - كلية الآداب بجامعة

بغداد -، منشور عن دار السيدة رقية للقرآن الكريم ببغداد.

(٨) محقق للدكتور طه محسن - كلية الآداب بجامعة بغداد -، منشور عن دار السيدة رقية للقرآن الكريم

ببغداد.

(٩) وهو الكتاب الذي نحن بصدد.

(١٠) محقق للدكتور طه محسن - كلية الآداب بجامعة بغداد -، منشور عن دار السيدة رقية للقرآن الكريم

ببغداد.

- ٨- غاية المراد في معرفة إخراج الضاد^(١).
 ٩- القواعد الحسان في إعراب أم القرآن^(٢).
 ١٠- مسألة (تأمناً)^(٣).
 ١١- مسألة (سرايلهم من قطران)^(٤).
 ١٢- نثر الدرر في معرفة مذاهب الأئمة السبعة بين السور^(٥).
 ١٣- وصل الاستعاذة بالبسملة^(٦).



- (١) وهو مطبوع بتحقيق يحيى البكري ضمن كتابه: "العالم الرباني الشيخ المقرئ عبيدالله الأفغاني رحلته وشيوخه وتلاميذه"، وكذلك هو بحث منشور للدكتور طه محسن في مجلة المجمع العلمي العراقي - بغداد - الجزء ٢ - المجلد ٣٩ - ١٤٠٨ هـ.
- (٢) فيما أعلم أنه مخطوط، وقد ذكر د. عمار الددو أنه يحققه، وله كذلك دراسة حوله بعنوان: "ابن النجار الدمشقي وكتابه "القواعد الحسان في إعراب أم القرآن" دراسة منهجية نقدية. بحث منشور في مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد العاشر، ١٤٣١ هـ.
- (٣) مخطوط فيما أعلم، ومنها نسخة في جامعة برنستون برقم (٤٣٤٦)، تقع في ٣ ورقات ضمن مجموع، ومنها نسخة في مركز جمعة الماجد برقم (١٠٨٤٢).
- (٤) مخطوط فيما أعلم، ومنها نسخة في جامعة برنستون برقم (٤٣٤٦) تقع في ٤ ورقات ضمن مجموع، ومنها صورة في مركز جمعة الماجد برقم (١٠٨٤٢).
- (٥) مخطوط فيما أعلم، منه نسخة في جامعة برنستون برقم (٤٣٤٦)، تقع في ٦ ورقات، ضمن مجموع، ومنه نسخة في مركز جمعة الماجد برقم (١٠٨٤٢)، ومنه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق رقم (٥٩٨٧) تقع في ٤ ورقات، ضمن مجموع، ومنه صورة في مركز جمعة الماجد برقم (٢٤٦١)، ومنه نسخة في مكتبة دنيزلي الواقعة ضمن مكتبة قونيا العامة بتركيا ضمن مجموع، ورقم الحفظ (١٢)، وتقع في خمس ورقات.
- (٦) محقق للدكتور طه محسن - كلية الآداب بجامعة بغداد -، منشور عن دار السيدة رقية للقرآن الكريم ببغداد.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب

المبحث الأول: اسم الكتاب، وتوثيق نسبته لمؤلفه:

اسم الكتاب: "الردُّ الوافي للقول المُنافي"، ولا شكَّ في ذلك؛ فقد صرَّح المؤلف بتسميته بقوله: ((وسميته: الردُّ الوافي للقول المُنافي))^(١).

وكذلك أحال إليه المؤلف في موضع من كتابه "نثر الدرر في معرفة مذاهب الأئمة السبعة بين السور" بقوله: ((..فهذا صريح في أن البسمة لأبي عمرو وابن عامر من غير هذه الطرق كما بيَّنا ذلك في كتابنا المسمَّى: بالردُّ الوافي..))^(٢).

وقد ورد عنوان الكتاب بهذا الاسم على غلاف نسختي المخطوط منسوباً لمؤلفه ابن النجار، وكذلك ورد اسم الكتاب منسوباً لمؤلفه في معرض تقرير بعض العلماء وثنائهم على هذا الكتاب^(٣).

وصرَّح المؤلف بنفسه في مقدمة كتابه بقوله: ((..وبعد: يقول العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير، الراجي عفوربه الغفار، محمَّد الشهير بابن النجار..))^(٤).

وقال الإمام السخاوي في ترجمته للعلامة ابن النجار:

((وكتبَ شرحاً على باب وقف حمزة وهشام من القصيد، وكذا كتب في الأوجه الواقعة من آخر البقرة وأول آل عمران، وعارضه فيها بعض تلامذته، وغلَّطه في بعض مقالاته،....))^(٥).

ومن خلال ما سبق يتبين لنا صحة اسم الكتاب، وصحة نسبته لمؤلفه ابن النجار رَحِمَهُ اللهُ.

(١) (ق: ٥ / أ).

(٢) نثر الدرر في معرفة مذاهب الأئمة السبعة بين السور (١٠٤ / أ).

(٣) راجع مبحث: وصف النسخ الخطية للكتاب.

(٤) (ق: ٢ / أ).

(٥) الضوء اللامع (٦ / ٣٠٨).

المبحث الثاني: مصادر الكتاب، وقيمه العلمية

١- تظهر قيمة الكتاب، وأهميته العلمية من تعدد مصادر، ونفيس نقولاته، فقد قام هذا الكتاب على مراجع ومصادر أصيلة في علم القراءات، ومن أهمها منظومة الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ "حرز الأمانى ووجه التهاني" وشروحها الأصيلة المعتمدة عند علماء الفن كشرح الإمام السخاوي "فتح الوصيد"، وشرح الإمام المنتجب الهمداني "الدرة الفريدة"، وشرح الإمام الفاسي "اللآلئ الفريدة"، وشرح الإمام أبي شامة "إبراز المعاني"، وشرح الإمام ابن جبارة "المفيد في شرح القصيد"، وشرح الإمام الجعبري "كنز المعاني" -رحمهم الله-.

وحوى الكتاب نقولات نفيسة للإمام أبي عمرو الداني، والإمام ابن الجزري -رحمهما الله-.

٢- سبب تأليف الكتاب، دفاع مؤلفه رَحِمَهُ اللهُ عن بعض مسائل علم القراءات، وردّه لما أثير في عصره من أقوال مرجوحة وبعضها مغلوطة، وإظهار الصحيح الراجح، وهو ما يُمَيِّزُ الكتاب ويزيده قيمة.

٣- المؤلف ابن النَّجَّار رَحِمَهُ اللهُ وَصِفَ بـ "المُقرئ"^(١) وبـ "شيخ القراءات بدمشق"^(٢)، وعُرِفَ برسوخ قدمه في العلم، وبكثرة مصنّفاته، وبشهرته بين العلماء، وثنائهم عليه، ولا أدلّ على ذلك من ثنائهم على كتابه هذا "الرد الوافي للقول المنافي" وتقريظهم له، ومن أشهرهم الإمام ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ^(٣).

٤- هذا الكتاب من أوائل المصنّفات التي اهتمت وناقشت مسألة الأوجه بين السورتين، الجائز منها والممنوع، وهي مسألة دقيقة من مسائل علم القراءات، ويُعتبر هذا الكتاب مرجعاً متقدماً فيها.

(١) انظر: الضوء اللامع (٦/٣٠٨).

(٢) انظر: حوادث الزمان (١/٩٧).

(٣) انظر: مبحث: وصف النسخ الخطية للكتاب، ونماذج منها.

٥- المسائل التي ناقشها المؤلف في فصول الكتاب، وردَّ فيها على قائلها، مسائل دقيقة لها صلة بعلم تحرير القراءات، وهذا يُظهر أهمية الكتاب وقيّمته العلمية، ويُظهر شخصية المؤلف وتمكُّنه من المسائل الدقيقة في هذا العلم.



المبحث الثالث: موضوع الكتاب، وسبب تأليفه

موضوع الكتاب وسبب تأليفه: إجابة وردُّ على سؤالٍ وُجِّهَ لمؤلفه، فقد افْتَتِحَ الكتاب بسؤال واستشكالٍ وُجِّهَ لابن النجَّار رَحِمَهُ اللهُ عَنْ رَجُلٍ أَعْجَمِيٍّ قَالَ: ((إِنَّ لِلْبُدُورِ السَّبْعَةَ ﷺ بَيْنَ آخِرِ الْبَقْرَةِ وَأَوَّلِ آلِ عِمْرَانَ سَبْعَةَ آلَافٍ وَسَبْعَةَ وَسَبْعِينَ وَجْهًا، ثُمَّ إِنَّهُ أَثْبَتَ الْبِسْمَلَةَ لِلْأُمَّةِ السَّبْعَةِ؛ إِلَّا حَمْزَةً، وَفَضَّلَ مَدَّ (لَامٍ) عَلَى مَدَّ (مِيمٍ)، وَنَقَلَ لِحَمْزَةِ بَيْنِ السُّورَتَيْنِ الْوَصْلَ وَالسَّكْتَ مَعًا، وَاسْتَعْمَلَ الْوَقْفَ وَالسَّكْتَ مَعًا لِلْمُبْسِمِلِينَ، وَالتَّزَمَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِئِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ، ثُمَّ إِنَّهُ رَكَّبَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ لِلْمُبْسِمِلِينَ خَمْسَةَ وَعَشْرِينَ وَجْهًا، فَهَلْ مَا قَالَهُ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟))^(١).

فبدأ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ كتابه بمقدمة افتتحها بالثناء على المولى - جلَّ وعلا - والصلاة والسلام على رسوله المصطفى، ثم شرع في الجواب على ما ورد إليه من أسئلة في ستة فصول وخاتمة، وقال:

((الكلام في الردِّ على ما قاله في ستة فصول وخاتمة:

الفصل الأول: فيما أثبتته من البسملة لكلِّ القراء إلا حمزة.

الثاني: في تفضيل مدَّ (لام) على مدَّ (ميم).

الثالث: فيما أثبتته من السَّكْتِ لِحَمْزَةِ بَيْنِ السُّورَتَيْنِ.

الرابع: فيما استعمله من الوقف والسَّكْتِ مَعًا لِلْمُبْسِمِلِينَ، وَغَيْرِهِمْ.

الخامس: فيما التزمه أن ذلك من طريق الشاطبية والتيسير، وما وافقهما من

المُخْتَصِرَاتِ.

السادس: فيما ركَّبه من الوجوه بين السُّورَتَيْنِ لِلْمُبْسِمِلِينَ وَغَيْرِهِمْ.

فهذه ستة فصول، وأما الخاتمة فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى في آخر

الكتاب))^(٢).

(١) (١/١).أ.

(٢) (٢/٢).أ.

يُورد في بداية كل فصل السؤال الوارد إليه، ثم يُبين ردّه والجواب عليه، مدعماً
جوابه بأراء العلماء المُعتبرين، مقتبساً أقوالهم من كتبهم المعتمدة، ومُناقشاً لِمَا
أثير بفهمه الدقيق، وإطلاعه الواسع، وحجّته البيّنة.



المبحث الرابع: وصف النسخ الخطية للكتاب، ونماذج منها

بعد البحث والمطالعة والنظر والسؤال تمكنتُ - بفضل الله - من الحصول على نسختين لهذا الكتاب، وقد اعتمدتُ عليهما في دراسة هذا الكتاب وتحقيقه، ووصفهما كالتالي:

١ / نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية:

ومصدرها نسخة في جامعة برنستون في أمريكا، ورقم حفظها (٤٣٤٦)، تقع في (١٧) ورقة ضمن مجموع (١٧٠ - ١٨٧)، منسوخة سنة ٩٦١هـ، بخط أحمد بن موسى بن محمد القرشي، منها صورة في مركز جمعة الماجد بديي، ورقم الحفظ (١٠٨٤٢)، ومنها صورة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، ورقم الحفظ (٠٧٧٠ - ١٧ - ف). وهي نسخة كاملة، ومصحَّحة، وخالية من الطمس، وفيها تعليقات، وعدد أوراقها (١٧) ورقة، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة (١٤) سطرًا، وخطها مشرقي واضح.

أُثبِتَ على غلاف النسخة عنوان الكتاب (الردُّ الوافي للقول المُنافي)، واسم مؤلفها.

وقد اعتمدتُ هذه النسخة أصلاً لِقُرْب نسخها من وفاة المؤلف، ولتقدُّم نسخها عن النسخة الثانية.

٢ / نسخة مكتبة قونيا:

تقع هذه النسخة في مكتبة دنيزلي الواقعة ضمن مكتبة قونيا العامة بتركيا ضمن مجموع، ورقم الحفظ (١٢)، وتقع في خمس ورقات (١٠٤ - ١٠٨)، وناسخها: عبدالله بن محرم الجالي، وتاريخ نسخه ١٢٠٦هـ.

وهي نسخة واضحة جداً، وخطها مشرقي جميل، وخالية من الطمس، ومصحَّحة، وعدد أوراقها بدون الغلاف أربعة أوراق، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة (٣٣) سطرًا.

وأُثبتَ على غلافها عنوان الكتاب (الردُّ الوافي للقول المُنافي)، واسم مؤلفها. وتمتاز هذه النسخة باحتوائها على تقریظات نفیسة، وثناء جمیل علی الكتاب ومؤلفه ابن النَّجَّار، وجاءت هذه التقریظات في آخر صفحة من هذه النسخة، وهذا نصُّ التحقيق:

((ووجدتُ على آخر نسخة شيخنا الإمام العالم العلامة الشيخ شمس الدین، المُقرئ، النَّحوي، الفرضي، الشهير بابن النَّجَّار رحمته وأرضاه، وجعل الجنة مثواه، وختم له بخير في عافية ما صورته:

((الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فقد وقف العبد الفقير أحمد بن علي بن حجر العسقلاني^(١) على هذا الردِّ الوافي، فوجدتُ اعتراضه على المُنافي كالشافي للقلب الصافي، وتحقيقه لمحل البحث لا يابأه الصافي ولا المُكافي، فدعوتُ الله أن يديم النفع به في ظلِّ عفوه الصافي، ويزيده من فيض فضله الوافي إن شاء الله تعالى، والله أعلم)).

((الحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد خاتم النَّبِيِّين

والمرسلين والصالحين، وبعد:

فقد تأملتُ هذا الكتاب المبارك، المسمَّى بالردِّ الوافي للقول المُنافي، فوجدتُ مؤلفه الشيخ الإمام العلامة شمس الدین قد نقلَ نقلاً صحيحاً محرراً شافياً ووافياً، لا يجوز العدول عنه إلى غيره؛ لما فيه من البحث الفصيح والنقل الصحيح، نفعه الله ونفع به.

قال ذلك: محمَّد بن عمر المقرئ، الشهير بابن عمَّار^(٢).

(١) أحمد بن علي بن محمد بن محمد العسقلاني، ويُعرف بابن حجر، العالم المشهور وصاحب التصانيف المشهورة، المتوفى سنة ٨٥٢هـ. انظر: البلغة (ص: ٤٠)، الضوء اللامع (٢/٣٦).

(٢) لم أهدِّ إلى ترجمته، ولعل وقع تصحيح من الناسخ، والمقصود محمد بن عمار وليس محمد بن عمر، وهو كذلك يُعرف بابن عمار، وعاش في عصر المؤلف، وهو: محمد بن عمار بن محمد، أبو ياسر، القاهري، المصري، المالكي، ويُعرف بابن عمَّار، كان إماماً عالمياً، فقيهاً، محدثاً، وله مصنفات كثيرة، منها: الكافي في شرح مغني اللبيب، غاية الإلهام في شرح عمدة الأحكام، زوال المانع في شرح جمع الجوامع، توفي بالقاهرة سنة ٨٤٤هـ. انظر: الضوء اللامع (٨/٢٣٢)، البدر الطالع (٢/٢٣٢).

« الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين
والصالحين، وبعد:

فقد وقفتُ على هذه النسخة المباركة، المسمّاة بالردِّ الوافي للقول المُنَافِي،
فوجدتُ مؤلّفها الشيخ الإمام العلامة المحقّق المدقّق الشيخ شمس الدين أبا
عبدالله محمد بن النّجّار نفعه الله ونفع به، فقد نقل نقلاً صحيحاً مقبولاً مرضياً
شافياً وافيّاً، لا يجوز العدول إلى غيره، ومن عدل عنه إلى غيره فهو غير مصيب.
قال ذلك: محمد بن محمد بن عمر المقرئ، الشهير بابن الأحذب^(١)، عفا الله
عنهم وعن جميع المسلمين».

وكذلك على حاشيتها ما صورته:

« الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلّم، وكذلك
أقول بصحة ما نقله وما نقل فيه، وهو الصحيح المُستعمل المنقول المقروء به، نفع
الله به.

قال ذلك: أحمد بن أحمد بن محمود المقدسي^(٢)، عفا الله عنه، آمين».

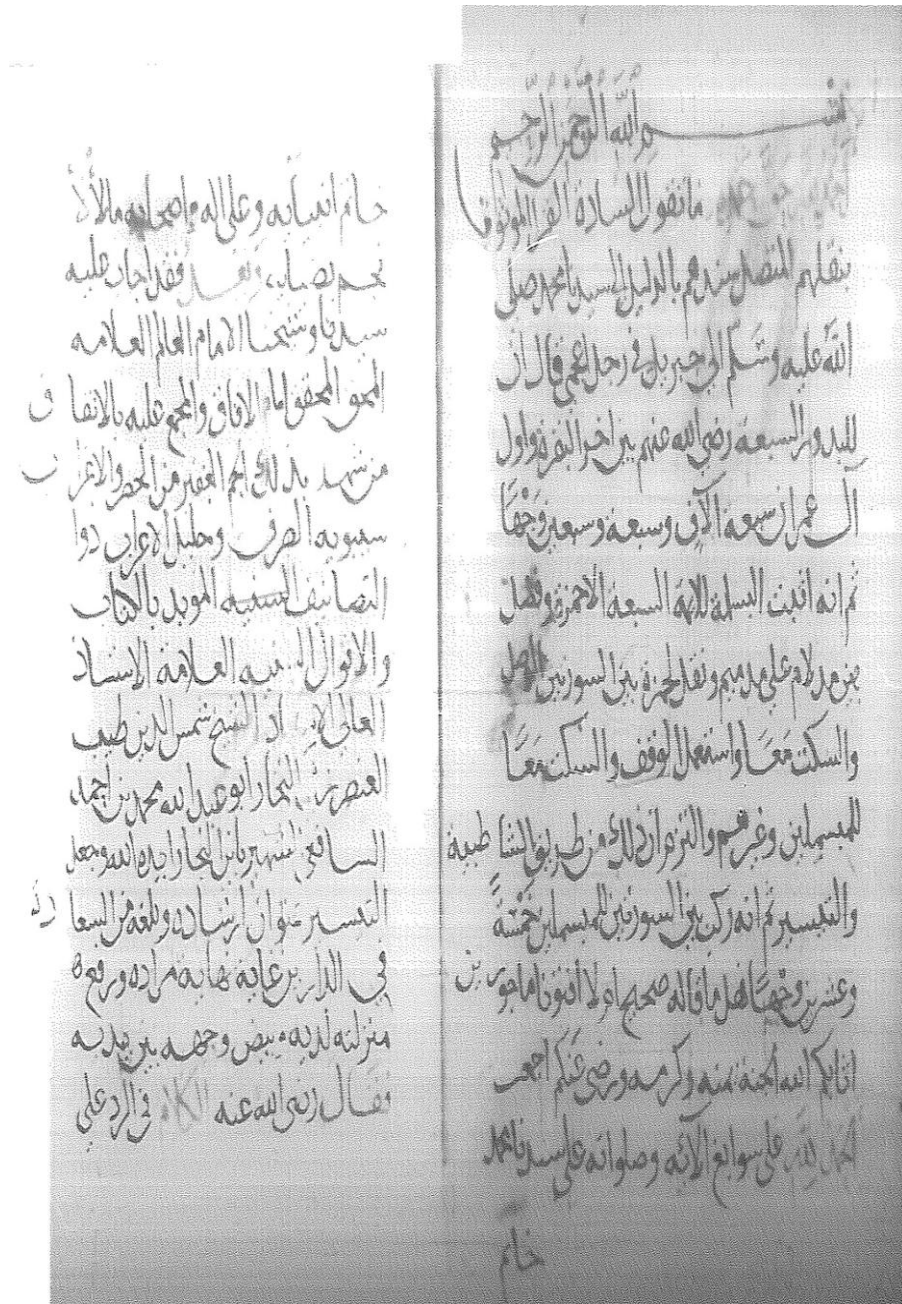
(١) لم أعثر على ترجمته، ولعله (ابن) من سبق في التقييد السابق وهو ابن عمّار.

(٢) أحمد بن أحمد بن محمود بن موسى، الشهاب المقدسي ثم الدمشقي، المقرئ، ويُعرف بالعجمي،
قرأ القراءات على جماعة، وتصدّى للإقراء، وأخذ عنه كثيرون، توفي بدمشق سنة ٨٦٥هـ. انظر: الضوء
اللامع (١/٢٢٤).

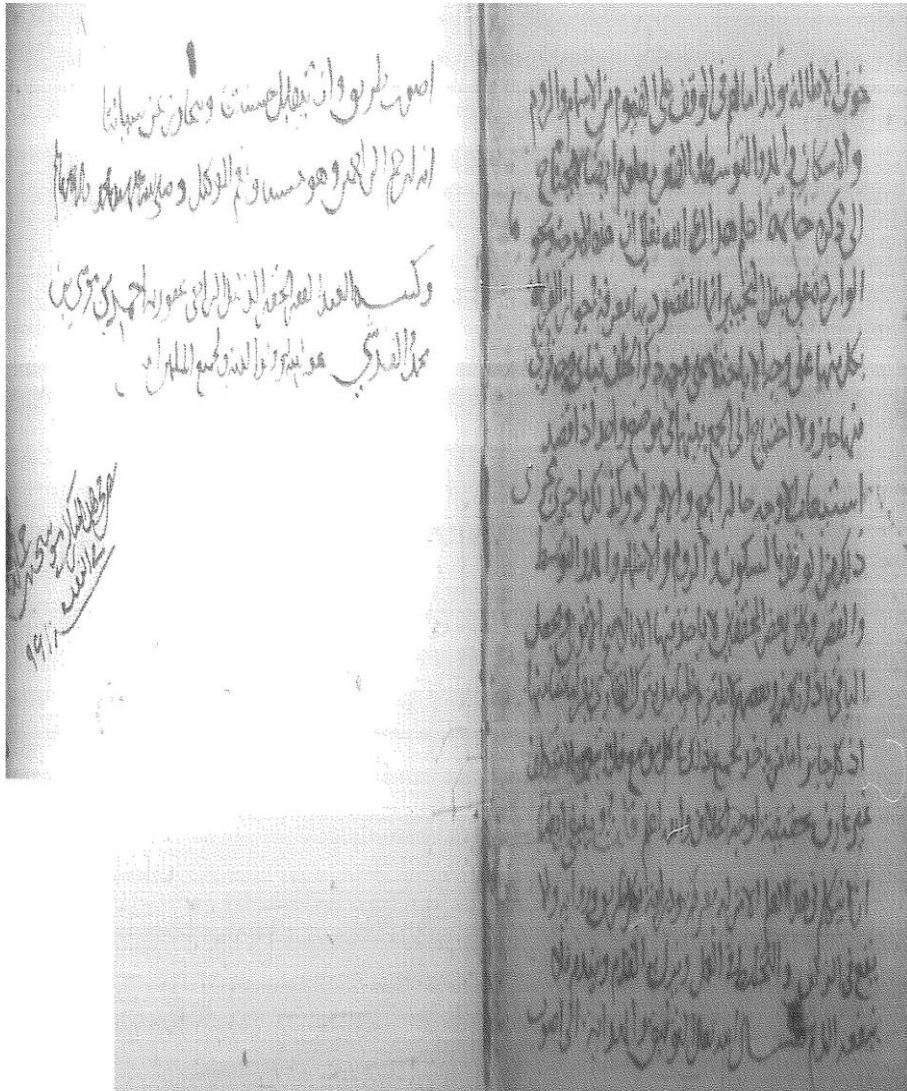
(نماذج من النسخ الخطية)



ورقة العنوان من نسخة "الأصل"



الورقة الأولى من نسخة "الأصل"



الورقة الأخيرة من نسخة "الأصل"

سبوي وجهاً في مال المسلمين اربع مائة وجه وسعوية وجهاً والتم اعلم وأما في حذف السبل بين
 السورين في نسخ في احد وجهيه فله وفيها مع احوال القنوي وعد المنفصل وجد ولا يكتف
 بينهما مع ثلثة اوجه وقد اكا في تفسيره في كسبه ووقف القوم ثلثة ثمانية وعشرين
 وجهاً **ابن عمر** السورين بالكلية مع ومول السورين وقد المنفصل وجه ومع السكت ثلثة
 وقد اكا في تفسيره الصائمون في كسبه ووقف القوم ثلثة ثمانية وعشرين وجهاً **الدوري**
 كذا مع عد المنفصل وقهره فيكون له ستة وعشرون وجهاً **ابن عامر** في اكا في اوله من السكت
 مع ثلثة وقد اكا في عد المنفصل ثمانية وعشرون وجهاً **الحرثي** في اكا في مع ومول السورين
 وهذه وجهه في كسبه ووقف القوم ثمانية مائة وجه كسبه وارضعون
 وجهاً ضمها الى المسلمين يحصل مجموع ذلك ثمانية ووجه كسبه وثلاثون وجهاً والاعلم **واذا**
قلنا بالسبل لا يروى في عام وهو خلاف المشهور عنهما من طريق الشاذلية واليشير
 كما قال صاحب التيسير **واختلفوا** في التسمية بين كل سورين فكانه ابن كثير وقالوا عام و
 اختلفا بسبل بين كل سورين في جريان ما خلا النفاذ وبرأة نامة لاختلاف ترك السبل بينهما
 وكانه الباقون فيما قرأنا لم لا يسبل بين السورتين هذا صريح وان السبل لا يروى وان عامها
 غير هذه الطريقة كما بينا ادلاء في كتابنا المستم بالرد الوافي فيكون لابن عامر في السبل بين السورين
 سبوتين وجهاً وللسورين سبوتين وجهاً والاقوم عد المنفصل وقهره مائة وجه واثنين
 وجهاً فان ادرجت السورين مع قهره لا يروى فيكونه لا يروى ويكن الله مائة وجه واثنين وجهاً
 ضمها الى ما لا يروى في تفسير ما ثلثين وعشرة اوجه فان اختلفوا الى ما تقدم فغير الجمل
 ثمان مائة وجه وكسبه واربعين وجهاً والله اعلم **وان ثبتت** ادرجت ابن كثير مع قولنا
 وادرجت ابن عامر في وجه السبل مع عد القوم وادرجت عامها معه ايضاً وادرجت
 ابالحارث معه ايضاً وادرجت دور في وجه السبل مع دور كلسا وادرجت السورين
 في وجه السبل مع دور في وجه القوم للمسلمين ما يشاء وتجاوزها وجهاً ولم يخذ السبل
 اذا ادرجت السورين مع الدور مائة وجه وعشرون وجهاً في الجليلي ثلثة ثمانية وعشرون
 فاقدم ذلك تمليحاً على الله تعالى في هذا القريب عنده هو شذوذه وعن طريق القنوي
 اطلبه وقد خالف القنوي وقد لا يقبله العقل فغيره بالتميز وانفسده وتينات
 اعلم وهو حسبان ونم الوكيل والحلوة وخذها على التام والاعلم

١٢٠٦

كتاب الرد الوافي للقول المُنافي

تأليف شيخنا الامام العلامة فريد دهره ووجد عمره
 المغربي الخري الوفق الشافعي الرازي عفو رببه الفقار
 الشهير بابي البخار كان الله له عوناً
 ومعيناً
 اميناً
 م

وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

ورقة العنوان من نسخة "ق"

القسم الثاني: النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدُ الله حقَّ حمده^(١)

ما تقول السادة القراء الموثوق بنقلهم، المتصل سندهم بالدليل إلى سيدنا محمد ﷺ إلى جبريل في رجل أعجمي قال: إنَّ للبدور [السبعة]^(٢) بين آخر البقرة وأول آل عمران سبعة آلاف وسبعة وسبعين وجهًا، ثمَّ إنه أثبت البسمة للأئمة السبعة؛ إلا حمزة، وفُضِّلَ مَدَّ لَامِ عَلَى مَدِّ مِيمٍ، ونقلَ لحمزة بين السورتين الوصل والسكت معًا، واستعمل الوقف والسكت معًا للمبسمين، والتزم أن ذلك من طريق الشاطبية والتيسير، ثمَّ إنه ركَبَ بين السورتين للمبسمين خمسة وعشرين وجهًا، فهل ما قاله صحيح أم لا؟

أفتونا مأجورين أثابكم الله الجنة [بمنه وكرمه ورضي عنكم أجمعين]^(٣).

[الحمد لله على سوابغ آلائه، وصلواته على سيِّدنا محمد [١/ب] خاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه ما لألَّا نَجْمُ بضيائه، وبعد:

فقد أجابَ عليه سيِّدنا وشيخنا الإمام العالم العلامة المحقق، إمام الآفاق، والمُجمَع عليه بالاتِّفاق، من شَهِدَ بذلك الجُمُّ الغفير من الحَضَرِ والأعراب، سيبويه^(٤) الصَّرف، وخليل^(٥) الإعراب، ذو التَّصانيف السَّنيَّة، المؤيَّد بالكتاب

(١) في (ق): [الحمد لله وحده].

(٢) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٣) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٤) إشارة إلى سيبويه، وهو: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، ويُقال: أبو الحسن، سيبويه الفارسي، ثم البصري، إمام النحو، صاحب كتاب "الكتاب"، توفي سنة ١٨٠ هـ على الراجح.

انظر: أخبار النحويين البصريين (ص: ٦٣)، بغية الوعاة (٢/٢٢٩، ٢٣٠).

(٥) إشارة إلى الخليل بن أحمد: وهو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، أبو عبد الرحمن الفراهيدي، الأزدي، البصري، النحوي، الإمام المشهور، صاحب العروض، وكتاب العين، توفي سنة ١٧٠ هـ، وقيل: ١٧٥ هـ.

انظر: إنباه الرواة (١/٣٧٦)، إشارة التعيين (ص: ١١٤).

والأقوال السَّنيَّة، العلامَة الأستاذ، العالِي الإسناد، الشَّيخ شمس الدِّين، طيِّب العنصر، زكي النَّجَّار، أبو عبدالله محمد بن أحمد الشافعي، الشَّهير بابن النَّجَّار، أيده الله، وجعل التيسير عنوان إرشاده، وبلَّغه من السعادة في الدَّارين غاية نهاية مراده، ورفع منزلته لديه، ويَبِّض وجهه بين يديه، فقال ﷺ^(١): الكلام في الردِّ على [٢/أ] ما قاله في ستة فصول وخاتمة:

الفصل الأول: فيما أثبتَّه من البسمة لكلِّ القراء إلَّا^(٢) حمزة.

الثاني: في تفضيل مدِّ (لام) على مدِّ (ميم).

الثالث: فيما أثبتَّه من السَّكت لحمزة بين [السورتين]^(٣).

الرابع: فيما استعمله من الوقف والسَّكت معاً [للمبسولين، وغيرهم]^(٤).

الخامس: فيما التزمه أن ذلك من طريق الشاطبية والتيسير، [وما وافقهما من

المُختصرات]^(٥).

السادس: فيما ركَّبه من الوجوه بين السُّورتين [للمبسولين وغيرهم]^(٦).

فهذه ستة فصول، وأما الخاتمة فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى في

آخر الكتاب.

فنشرع الآن في تقرير ما قلناه، وفي الردِّ على ما قاله [هذا القائل]^(٧)، فنقول:

(١) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، وهو من قول تلميذه؛ ولعله كاتب هذه النسخة: أحمد بن

موسى بن محمد القرشي، ووقع في (ق):

[أجاب الشَّيخ الإمام العلامَة المقرئ الشَّهير بابن النَّجَّار ﷺ: الحمد لله على سوابغ الآئه، وصلواته

على سيِّدنا محمد خاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه ما لألَّ نجمٌ بضياؤه، وبعد: يقول العبدُ الفقير،

المعترف بالعجز والتقصير، الرَّاجي عفو ربِّه الغفَّار، محمد الشَّهير بابن النَّجَّار، كان الله له حيث لا

يكون لنفسه، وأنس وحشته إذا وُضعَ في رُمسِه، الكلام في الردِّ على ما قاله في الخ].

(٢) في (ق): [سوى حمزة].

(٣) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٤) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٥) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٦) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٧) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

الفصل الأول: [في الردّ]^(١) على ما أثبتته [٢/ب] من البسملة لأبي عمرو

وابن عامر.

فنقول - وبالله التوفيق - : أما ما أثبتته من البسملة لهما فهو خلاف المشهور عنهما من طريق الشاطبية [كما يأتي بيانه - إن شاء الله تعالى -]^(٢)، ومُخَالَفٌ^(٣) لما لما في التيسير أيضاً، فإن صاحب التيسير^(٤) رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: ((باب ذكر التسمية: اختلفوا في التسمية بين السورتين، فكان ابن كثير وقالون وعاصم والكسائي يُسْمِلُونَ بين كل سورتين في جميع القرآن؛ ما خلا الأنفال وبراءة، فإنه لا خلاف في ترك البسملة بينهما))^(٥)، ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: ((وكان الباقر، فيما قرأنا لهم، لا يُسْمِلُونَ بين السورتين))^(٦).

وأما وليُّ الله أبو القاسم الشاطبي^(٧) - رحمه الله تعالى ورضي عنه - فإنه قال:

((باب البسملة:

وَبَسْمَلٍ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسُنَّةِ رِجَالٍ نَمَوْهَا دَرِيَّةً وَتَحْمَلًا))^(٨).

فنقل البسملة أيضاً لقالون والكسائي وعاصم وابن كثير، كما حكاه صاحب التيسير، فتعيّن للباقرين [٣/أ] ترك البسملة من ضدّ المُسْمِلِينَ؛ لأن هذا من قبيل

(١) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٢) ما بين المعكوفتين: زيادة في (الأصل).

(٣) في (ق): [مصادم].

(٤) عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر، أبو عمرو الداني، الأموي، مولا هم القرطبي، شيخ مشايخ المقرئين، أخذ القراءات عن كثير، منهم: أبو الحسن طاهر بن غلبون، وأبو الفتح فارس بن أحمد، وغيرهم، وله كتاب جامع البيان، والتيسير، والمقنع في رسم المصحف، وغير ذلك كثير، توفي سنة ٤٤٤هـ. انظر: طبقات القراء (١/٤١٨)، غاية النهاية (١/٥٠٣).

(٥) التيسير (ص: ١٠٩).

(٦) التيسير (ص: ١٠٩).

(٧) القاسم بن فيّره بن خلف بن أحمد، أبو القاسم، وأبو محمد، الشاطبي، الرّعيني، الضرير، الإمام العلامة، صاحب المنظومة اللامية (حز الأمان)، والرّائية (عقيلة أتراب القصائد)، قرأ القراءات على أبي عبد الله محمد النَّفْزِي، وأبي الحسن بن هذيل، وغيرهم، وعرض عليه خلق كثير، توفي سنة ٥٩٠هـ. انظر: طبقات القراء (٢/٦٧١)، غاية النهاية (٢/٢٠).

(٨) حرز الأمانى ووجه التهاني (بيت رقم: ١٠١).

الحذف والإثبات^(١).

قال الشيخ الإمام العالم شهاب الدِّين بن جُبَّارَةَ^(٢) رَحِمَهُ اللهُ فِي شرحه لقول الشيخ [رحمه الله]^(٣):

وَبَسْمَلٍ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسُنَّةِ رِجَالٍ نَمَوْهَا دِرْيَةً وَتَحْمَلًا

((أخبر أن قالون والكسائي وعاصمًا وابن كثير يُسْمَلون بين كل سورتين، فتعيَّن أن الباقي لا يُسْمَلون، فهو من قبيل الإثبات والحذف))^(٤). انتهى كلامه.

وقال الشيخ الإمام العالم مُتَّجِبُ الدِّينِ^(٥) رَحِمَهُ اللهُ: ((اعلم - وفقك الله - أنه لا خلاف بين القراء في البسملة في أول فاتحة الكتاب، وفي تركها في أول براءة، وإنما اختلفوا فيما عداهما من السُّور، فَبَسْمَلٌ بين كل سورتين قالون عن نافع، والكسائي، وعاصم، وابن كثير))^(٦).

(١) انظر: التيسير (ص: ١٠٩)، النشر (١/ ٢٥٩).

(٢) أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جُبَّارَةَ، شهاب الدِّين، أبو العباس المقدسي، الإمام، شارح الشاطبية، قرأ على الشيخ حسن الراشدي، وابن النَّحاس، والقَرَّافي، وغيرهم، وقرأ عليه الشريف أحمد القرعي، وعبدالله المراكشي، وغيرهما، توفي سنة ٧٢٨هـ. انظر: طبقات القراء (٢/ ٨٧٤)، غاية النهاية (١/ ١٢٢).

(٣) ما بين المعكوفتين: زيادة في (ق).

(٤) المفيد في شرح القصيد (١/ ٣٣٨).

(٥) في (ق): [متخب]، ووقع اختلاف بين النسختين في جميع مواضعه: في (الأصل): [مُتَّجِبٌ] بالجيم، وفي (ق): [متخب] بالخاء.

وقد وقع الاختلاف في اسمه بين الجيم والخاء في مصادر ترجمته، والراجح أنه بالجيم، والخاء تصحيف، وللاستزادة انظر مصادر ترجمته: الذيل على الروضتين (ص: ١٧٥)، سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢١٩)، العبر (٣/ ٢٤٩)، طبقات القراء (٢/ ٧٦٠)، غاية النهاية (٢/ ٣١٠)، بغية الوعاة (٢/ ٣٠٠)، شذرات الذهب (٧/ ٣٩٣)، كشف الظنون (٢/ ١٢٥٨، ١٧٧٦)، هدية العارفين (٢/ ٤٧٢)، الأعلام (٧/ ٢٩٠)، معجم المؤلفين (٣/ ٩١٠)، وغيرها.

(٦) المُتَّجِبُ بن أبي العز بن رشيد، مُتَّجِبُ الدِّينِ أبو يوسف الهَمْدَانِي، الإمام العَلَّامة، صاحب التصانيف، شَرَحَ الشاطبية، وأعرَب القرآن، وشَرَحَ المُفَصَّل، قرأ على أبي الجود، وأبي اليمن الكندي، وغيره، وقرأ عليه الصائغ الضريز، والنظام التبريزي، وغيرهما، توفي سنة ٦٤٣هـ. انظر: طبقات القراء (٢/ ٧٦٠)، غاية النهاية (٢/ ٣١٠).

(٧) الدرَّة الفريدة (١/ ٢٣٦).

وقال الشيخ الإمام العالم أبو شامة^(١) رَحِمَهُ اللهُ: ((والمُؤْمِنُونَ من [٣/ب] القراء الذين رُمِيَ لهم في هذا البيت من قوله: بِسُنَّةِ رِجَالٍ نَمَوْهَا دِرْيَةً [وتحملاً]^(٢)))^(٣)، وهم: قالون والكسائي وعاصم وابن كثير، فأثبتت البسمة لهؤلاء المذكورين أيضاً دون غيرهم، فعلم من ذلك أن الباقي لا يُسْمَلُونَ.

وقال الشيخ الإمام العلامة برهان الدين الجعبري^(٤) رَحِمَهُ اللهُ: ((أي أثبت ذوباء [بِسُنَّةِ]، وراء [رِجَالٍ]، ونون [نَمَوْهَا]، ودال [دِرْيَةً]: قالون والكسائي وعاصم وابن كثير ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٥) بين كل سورتين؛ إلا المُسْتَثْنَاءُ))^(٦).
أي: براءة.

وقال الشيخ الإمام العالم أبو عبدالله الفاسي^(٧) رَحِمَهُ اللهُ في شرحه لقول الشيخ:
وَبَسْمَلٌ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسُنَّةٍ.... البيت
«أخبر أن رجلاً يُسْمَلُونَ بين السورتين آخذين في ذلك بِسُنَّةٍ»^(٨)،
وَرَمَزَ [٤/أ] أسماءهم بالباء والراء والنون والدال، وهم: قالون والكسائي وعاصم

(١) عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، أبو القاسم المقدسي، ثم الدمشقي، المعروف بأبي شامة، المقرئ، النحوي، الأصولي، صاحب التصانيف، قرأ القراءات على السخاوي، وشرح الشاطبية، وأخذ عنه القراءات شهاب الدين الكفري، وأحمد اللبان، توفي سنة ٦٦٥ هـ. انظر: طبقات القراء (٢/٧٩٥)، غاية النهاية (١/٣٦٥).

(٢) ما بين المعكوفتين: زيادة في (الأصل)، وليست في إبراز المعاني.

(٣) إبراز المعاني (ص: ٦٥).

(٤) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل، أبو إسحاق، الربيعي، الجعبري، الشافعي، قرأ على أبي الحسن الوجوهي، والمستنخب التكريتي، وغيرهما، وقرأ عليه أبو بكر بن الجندي، وأحمد بن نحلة، والقاسم المغربي، وغيرهم، ومصنفاته تزيد من مائة مصنف، توفي سنة ٧٣٢ هـ. انظر: طبقات القراء (٢/٨٦٣)، غاية النهاية (١/٢١).

(٥) [الفاتحة: ١]

(٦) كنز المعاني (١/٣٦٦، ٣٦٧).

(٧) محمد بن حسن بن محمد بن يوسف، أبو عبدالله المغربي الفاسي، شيخ القراء بمدينة حلب، شرح الشاطبية، قرأ على أبي القاسم عبدالرحمن الشافعي، وأبي موسى عيسى بن يوسف، وأخذ عنه خلق كثير، منهم: بهاء الدين بن النحاس، والشيخ يحيى المنبجي، وغيرهما، توفي سنة ٦٥٦ هـ. انظر: طبقات القراء (٢/٧٩٣)، غاية النهاية (٢/١٢٢).

(٨) اللآلئ الفريدة (١/١٥٠).

وابن كثير. انتهى كلامهم في ذلك.

قلتُ: فهذا صريحٌ في أن البسملة ليست لكل القراء^(١) من طريق الشاطبية واليسير، وأما قول الشيخ^(٢) رَحِمَهُ اللهُ: «وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدُهُ وَاضِحُ الطَّلَا»،^(٣).

فالصحيح أن الخلاف المشهور في البسملة إنما هو عن ورش دون ابن عامر وأبي عمرو كما وردت به الرواية عنه وكما هو المُستعمل^(٤)، وبالبسملة قرأنا له دون دون ابن عامر وأبي عمرو، وهذا هو المشهور من طريق الشاطبية.

قال الشيخ الإمام العالم أبو الحسن السَّخَاوِي^(٥) رَحِمَهُ اللهُ: «والخلاف المُشار إليه^(٦) عن ورش أن أبا غانم بن أحمد المُقرئ^(٧) كان يأخذ [ب/٤] بالتسمية بين كل سورتين لورش في جميع القرآن، وتابعه في ذلك الآخذون^(٨) عنه كالأذفوي^(٩)»

(١) [لكل القراء]: مثبت في (الأصل)، وفي (ق): [لأبي عمرو وابن عامر].

(٢) المقصود الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ وهو مقصود المؤلف بـ (الشيخ) في جميع مواضع الكتاب.

(٣) حرز الأمانى ووجه التهاني (بيت رقم: ١٠٣)، وهو عجز بيت، وصدرة:

وَلَا نَصَّ كَلَّا حُبَّ وَجَهَ ذَكَرْتُهُ وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدُهُ وَاضِحُ الطَّلَا

(٤) [وكما هو المُستعمل]، أي: من طريق الشاطبية، وللاستزادة، انظر: النشر (١/ ٢٦٠، ٢٦١)، إتحاف فضلاء البشر (١/ ٣٥٩، ٣٦٠).

(٥) علي بن محمَّد بن عبد الصَّمَد بن عبد الأحد، علَّم الدِّين الهَمْدَانِي السَّخَاوِي، الإمام العَلَّامة، المُقرئ، النَّحْوِي، المُفسِّر، أول من شَرَحَ الشَّاطِبِيَّةَ وَسَمَّاهُ "فتح الصيد"، وشرح الرَّائِيَّةَ وَسَمَّاهُ "الوسيلة إلى كشف العقيلة"، وغيرها من المُصنَّفات، أخذ القراءات عن أبي القاسم الشَّاطِبِي، وتلا عليه خلق كثير بالسبع، كأبي شامة، والزَّوَاوِي، وغيرهما، توفي سنة ٦٤٣هـ. انظر: طبقات القراء (٢/ ٧٤٩)، غاية النهاية (١/ ٥٦٨).

(٦) في (ق): [والخلاف المشهور].

(٧) المُظَفَّر بن أحمد بن حمدان، أبو غانم المصري، المُقرئ، النَّحْوِي، أخذ القراءة عن أحمد بن هلال، وَسَمِعَ الحُرُوفَ من موسى بن أحمد عن ابن مجاهد، روى القراءة عنه أبو بكر محمد بن علي الأذفوي، وعمرو بن عَرَكَ، ومحمد بن خُرَّاسَان، توفي سنة ٣٣٣هـ. انظر: طبقات القراء (١/ ٣٠٤)، غاية النهاية (٢/ ٣٠١).

(٨) في (الأصل): [الآخرون]، وهو تصحيف وقع في بعض نسخ شرح السخاوي. انظر: حاشية مُحَقِّق فتح الصيد (٢/ ٢٠٦).

(٩) محمَّد بن علي بن أحمد بن محمَّد، الإمام أبو بكر الأذفويِّ المصري، المُقرئ، النَّحْوِي، المُفسِّر، قرأ علي أبي غانم المُظَفَّر بن أحمد، وَسَمِعَ من أحمد بن براهيم بن جامع، وسعيد بن السَّكْن، وَكَبَّرَ

وغيره^(١).

فانظر هداك الله كيف حكى الخلاف عن ورش دون أبي عمرو وابن عامر!، [قلتُ: وهو أعرف بكلام الشيخ من غيره؛ لأنه قرأ عليه وأخذ عنه]^(٢).

وقال الشيخ الإمام العالم مُتَّجِب^(٣) الدِّين رَحْمَةُ اللَّهِ قَوْلَهُ: «(وَفِيهَا خِلَافٌ): يعني في البسملة عن ورش»^(٤).

(خِلَافٌ جِيْدُهُ وَاضِحُ الطُّلَا)، فالجيم من (جِيْدُهُ) رمز لورش، فَعَزَى الخِلاف في البسملة لورش أيضاً.

وقال الشيخ الإمام العلامة برهان الدِّين الجَعْبَرِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شرحه لقول الشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ: (وَلَا نَصَّ كَلَّا حُبَّ وَجَهْ ذَكَرْتُهُ وَفِيهَا خِلَافٌ جِيْدُهُ وَاضِحُ الطُّلَا).

((أي: لا رواية لذي كاف (كَلَّا)، وحاء (حُبَّ): ابن عامر وأبي عمرو في البسملة عن شيوخنا، وفي [٥/أ] إثباتها وحذفها لذي جيم (جِيْدُهُ) ورش وجهان مشهوران))^(٥). فَعَزَى الخِلاف في البسملة أيضاً لورش كما عناه غيره.

وقال الشيخ الإمام العالم أبو عبدالله الفاسي رَحْمَةُ اللَّهِ: «أنه لم يأت نَصٌّ في الفصل بالبسملة ولا في تركها عن من أشار إليه بالكاف والحاء في قوله: (كَلَّا حُبَّ)»^(٦). وهو ابن عامر وأبو عمرو.

ثم قال رَحْمَةُ اللَّهِ: «قال أبو الطَّيِّب عبدالمنعم بن عَلْبُون^(٧): وأما ابن عامر وأبو

أبا جعفر النَّحَّاس، روى القراءة عنه محمد بن الحسين بن النِّعمان، وأبو الفضل الخِزاعي، والحسن بن سليمان، وغيرهم، توفي سنة ٣٨٨ هـ. انظر: طبقات القراء (١/٣٦٦)، غاية النهاية (٢/١٩٨).

(١) فتح الوصيد (٢/٢٠٦).

(٢) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٣) في (ق): [منتخب]، وهو تصحيف كما ذُكِرَ بيانه في أول موضع ذُكِرَ.

(٤) الدُّرَّةُ الفريدة (١/٢٤٤).

(٥) كنز المعاني (١/٣٦٩، ٣٧٠).

(٦) اللآلئ الفريدة (١/١٥٤).

(٧) عبدالمنعم بن عبيدالله بن عَلْبُون بن مبارك، أبو الطَّيِّب الحلبي، نزيل مصر المُقَرَّر، المُحَقَّق، مؤلف كتاب "الإرشاد في القراءات"، قرأ على إبراهيم بن عبدالرزاق، والحسين بن خالويه، والحسن

عمرو فلم تأت عنهما رواية منصوطة بفصل ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ بين السورتين^(١)، قال: «وهذا الذي أشار إليه الشيخ بقوله: (وَلَا نَصَّ كَلَّا حُبًّا)»^(٢)، ثم قال: «وباقى البيت يدل على ما ذكرته، وهو قوله: (وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدُهُ وَاضِحُ الطُّلَا)، فأشار بهـ (جَيِّدُهُ) إلى من اختلف عنه فيها [ب/٥] وهو ورش»^(٣). انتهى كلامهم في ذلك.

[قلت]^(٤): فقد ظهر لك من جميع ما نقلناه أن الخلاف المشهور في البسملة من طريق الشاطبية إنما هو عن ورش دون ابن عامر وأبي عمرو^(٥)، وكذا نص عليه الشيخ الإمام العالم فضل المتأخرين شمس الدين ابن الجزري^(٦) رحمه الله [في كتابه النشر في القراءات العشر]^(٧)، وأما ما حكاه أبو شامة من: «أن الخلاف في البسملة مروى عن ابن عامر وأبي عمرو»^(٨)، فليس من طريق الشاطبية واليسير كما تقدم [لك]^(٩) بيانه، ولهذا قال: «وقد ذكرنا عبارة المصنِّفين عنهم في الشرح الكبير»^(١٠)، فدل ذلك على أن الخلاف عن ابن عامر وأبي عمرو ليس من طريق هذين الكتابين كما هو المصريح به فيهما.

-
- الحصائري، وغيرهم، وعرض القراءات عليه ولده أبو الحسن طاهر، ومكي بن أبي طالب، وأحمد بن نفيس، وغيرهم، توفي سنة ٣٨٩هـ. انظر: طبقات القراء (١/٣٦٧)، غاية النهاية (١/٤٧٠).
- (١) اللآلئ الفريدة (١/١٥٥).
- (٢) اللآلئ الفريدة (١/١٥٥). بتصريف يسير من المؤلف.
- (٣) اللآلئ الفريدة (١/١٥٥). بتصريف يسير من المؤلف.
- (٤) ما بين المعكوفتين: ساقط في (الأصل)، مثبت في (ق).
- (٥) في (ق): [دون أبي عمرو وابن عامر]
- (٦) محمّد بن محمّد بن محمّد بن علي بن يوسف بن الجزري، أبو الخير، شمس الدين، الدمشقي، الشافعي، المقرئ، الحافظ، لهج بطلب الحديث والقرآن، وبرز في القراءات، وصنّف فيها التصانيف النافعة، وأشهر مؤلفاته كتابه العظيم "النشر في القراءات العشر" قرأ على جماعة منهم: عبد الوهاب السّالار، وإبراهيم الحموي، ومحمد بن الصائغ، وغيرهم، وقرأ عليه خلق كثير من منهم: ابنه أحمد، ومحمود الشيرازي، وأبو بكر الحموي، وغيرهم، توفي سنة ٨٣٣هـ. انظر: غاية النهاية (٢/٢٤٧)، إنباء الغمر (٣/٤٦٦).
- (٧) انظر: النشر (١/٢٥٩، ٢٦٠)، وما بين المعكوفتين: ساقط في (الأصل)، مثبت في (ق).
- (٨) إبراز المعاني (ص: ٦٦).
- (٩) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).
- (١٠) إبراز المعاني (ص: ٦٦).

ونحن بحمد الله تعالى ما نُنْكِرُ ورود الخلاف في البسمة عن ابن عامر وأبي عمرو؛ ولكن ليس من طريق الشَّاطِيبِيَّةِ والتَّيْسِيرِ [٦/ أ] كما تقدَّم النَّقْلُ في ذلك، وكما نصَّ عليه الشيخ الإمام العالم [العلامة]^(١) بقية الأفاضل شمس الدِّين ابن الجزري رحمه الله تعالى^(٢).

قلتُ: وقد جَرَتْ عادة الشُّرَّاحِ من الفقهاء والقراء والنُّحاة وغيرهم أن يشرحوا أولاً كلام الماتن، ثم يذكروا أبحاثاً ووجوهاً [أخر]^(٣) ضعيفة وشاذة، فلا يجوز إدخالها في كلام^(٤) الماتن، وليس كلُّ ما يُقال يُعمَلُ به في غير محله، فافهم ذلك تُصَبِّبُ إن شاء الله تعالى.

الفصل الثاني: في الردِّ على ما قاله من تفضيل مدِّ (لام) على مدِّ (ميم)^(٥).
فنقول: أمَّا ما ذَكَرَهُ من تفضيل مدِّ (لام) على مدِّ (ميم)، فهو أيضاً مُخَالَفٌ لِمَا في الشَّاطِيبِيَّةِ والتَّيْسِيرِ، أمَّا التَّيْسِيرُ فلم يذكر فيه شيء من ذلك، وأمَّا الشَّاطِيبِيَّةُ فقال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ [٦/ ب] الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا)^(٦)، أي: مُدٌّ لِلسَّاكِنِ اللَّاظِمِ عِنْدَ فَوَاتِحِ السُّورِ مَدًّا مُشْبِعًا، فَأَطْلَقَ [الْمَدَّ رَحِمَهُ اللهُ]^(٧) وَلَمْ يُفَضِّلْ مَدَّ بَعْضِ الْحُرُوفِ عَلَى بَعْضٍ.

قلتُ: ولو أَرَادَ تَفْضِيلَ مَدِّ لَامٍ عَلَى مَدِّ مِيمٍ لَقَالَ: وَفِي [مَدِّ]^(٨) لَامِ الْوَجْهَانِ، أَوْ: وَفِي الْمُدْغَمِ الْوَجْهَانِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْخِلَافُ فِي الْيَاءِ مِنْ هِجَاءِ عَيْنٍ فِي

(١) ما بين المعكوفتين: زيادة في (ق).

(٢) انظر: النشر (١/٢٥٩، ٢٦٠)، تقريب النشر (١/٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢).

(٣) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٤) في (ق): [في قول].

(٥) أي في: ﴿اللَّ﴾.

(٦) حرز الأمانى ووجه التهاني (بيت رقم: ١٧٨)، وهو صدر بيت، وعجزه:

وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلُ فَضْلًا

(٧) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٨) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

قوله عز وجل: ﴿كَهَيْعَصَ﴾^(١)، ﴿حَمَّ [١] عَسَقَ﴾^(٢) من طُرُقِهِ حَكَاهُ؟! فقال:
 ((وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلُ فُضْلًا))^(٣)، وهكذا عادته رَحْمَةُ اللَّهِ إِذَا كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ
 مِنْ طُرُقِهِ خِلَافٌ ذَكَرَهُ [وَنَبَّهَ عَلَيْهِ]^(٤).

ألا ترى إلى قوله في باب المدِّ والقصر:

((فَإِنْ يَنْفَصِلُ فَالْقَصْرَ بَادِرُهُ طَالِبًا بِخُلْفِهِمَا))^(٥)، كيف حكى الخلاف عن
 قالون والدُّوري في المدِّ المنفصل مع أنه وَرَدَ المدُّ عنهما فيه بلا
 خلاف؟! [لكن]^(٦) من غير طُرُقِهِ^(٧)، [٧/أ] ونظائر هذا كثير جداً.

فإذا تقرَّر ما قلناه، فنذكر ما قاله الشُّراح في قول الشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ:

((وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا))، فقال [الشيخ عَلَمُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ]^(٨)
 السَّخَاوِي: ((وَمُدَّ لَهُ): أَي [وَمُدَّ]^(٩) لِلْسَّاكِنِ))^(١٠)، ثم قال: ((وحروف الفواتح على
 على أربعة أقسام: فالمد المشع في نحو: لام وميم وسين))^(١١).

وقال أبو شامة رَحْمَةُ اللَّهِ: ((وَمُدَّ لَهُ): أَي: لِلْسَّاكِنِ الْإِلَازِمِ؛ وَلِأَنَّ كَلَامَهُ فِي الْبَيْتِ
 السَّابِقِ فِيمَا يُمَدُّ [قَبْلَ]^(١٢) السَّاكِنِ))^(١٣)، ثم قال: ((نحو: صاد قاف

(١) [مريم: ١].

(٢) [الشورى: ٢].

(٣) حرز الأمانى ووجه التهاني (بيت رقم: ١٧٨)، وهو عجز بيت، وصدرة:

وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلُ فُضْلًا

(٤) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٥) حرز الأمانى ووجه التهاني (بيت رقم: ١٧٠)، وهو صدر بيت، وعجزه:

فَإِنْ يَنْفَصِلُ فَالْقَصْرَ بَادِرُهُ طَالِبًا بِخُلْفِهِمَا يُرْوِيكَ دَرًّا وَمُخْضَلًا

(٦) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٧) انظر: القراءات الثمانية للعماني (ص: ١٤٦)، النشر (١/٣٢٠).

(٨) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٩) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل)، وهي ليست في "فتح الوصيد للسَّخَاوِي".

(١٠) فتح الوصيد (٢/٢٨٠).

(١١) فتح الوصيد (٢/٢٨٠).

(١٢) ما بين المعكوفتين: ساقط في (الأصل)، و(ق)، وهي مثبتة في شرح أبي شامة، والكلام يقتضيها.

(١٣) إبراز المعاني (ص: ١٢٢).

نون لام ميم^(١)، ثم قال: «وهذا المدُّ أيضاً لازم لجميع القراء^(٢)؛ لأن السكون لازم كمدَّ ﴿دَابَّتْ﴾^(٣)»^(٤).

قلتُ: ومدَّ ﴿دَابَّتْ﴾: القراء [كلهم]^(٥) فيه على مرتبة واحدة، وهذا معلوم^(٦) من قول الشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ: «وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ»^(٧)، أي: وعن كل القراء مقروء بمدِّ حرف المدِّ الواقع قبل الساكن اللازم، فكذا في فواتح السور لا [٧/ب] نفصل مدَّ لام على [مدَّ]^(٨) ميم؛ لأن سكونها لازم أيضاً.

وأما قول أبي شامة: «ومنهم من اختار تفضيل المدغم على غيره»^(٩)، فهو حكاية^(١٠) عن ما ذهب إليه بعض أهل الأداء من غير طريق الشاطبية واليسير كما يأتي بيانه بحمد الله وعونه^(١١).

وقال ابن جُبَارَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ: «قول الشيخ: (وَمُدُّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا) أَمَرَ بِالْمَدِّ لِأَجْلِ السَّاكِنِ فِي فَوَاتِحِ السُّورِ، وَأَرَادَ بِهَا الْحُرُوفَ الْمُقَطَّعَةَ»^(١٢)، نحو: صاد، وقاف، وكاف، ولام، وميم، ثم قال رَحْمَةُ اللَّهِ: «وهذا القسم ممدود لكلِّ القراء وجهًا واحدًا»^(١٣).

(١) إبراز المعاني (ص: ١٢٢)، بتصرف يسير.

(٢) في (ق): [وهذا المد اللازم لجميع القراء].

(٣) [أول مواضعها، البقرة: ١٦٤].

(٤) إبراز المعاني (ص: ١٢٢)، بتصرف يسير.

(٥) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٦) في (ق): [عَلِمَ هَذَا].

(٧) حرز الأمانى ووجه التهاني (بيت رقم: ١٧٧)، وهو صدر بيت، وعجزه:

وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أُصِّلَ

(٨) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٩) إبراز المعاني (ص: ١٢٢).

(١٠) في (ق): [إنما هو حكاية].

(١١) في (ق): [كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى].

(١٢) المفيد في شرح القصيد (٤٠/ب).

(١٣) المفيد في شرح القصيد (٤٠/ب).

وقال مُتَّجِبٌ^(١) الدِّين: ((وَمُدَّ لَهُ) يعني للساكن، وقوله: عند الفواتح يعني فواتح السور))^(٢)، ثم قال^(٣): ((نحو: ﴿آت﴾^(٤)، و﴿آص﴾^(٥)، و﴿حَم﴾^(٦)، ولم يُفْضَلْ مَدَّ بعض الحروف على بعض.

وقال أبو عبدالله الفاسي رَحِمَهُ اللهُ: قول الشيخ: ((وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا))، أي: ومُدَّ لأجل الساكن، (عِنْدَ [٨/أ] الْفَوَاتِحِ)^(٧)، يعني: فواتح السور نحو: ميم، ولام، ونون)^(٨)، ثم قال: ((ولا خلاف في إشباع مدّه؛^(٩) لوجود الموجب لذلك وهو السكون^(١٠)))^(١١).

قلتُ: وهذا صريح أيضاً في أنه لا خلاف في مدِّ لام من طريق الشاطبية والتهسير كما تقدّم النقل في ذلك، ومن حكى الخلاف فيه من هذين الكتابين فهو مخطئ، وليس له تحقيق بهذا العلم، فاعرف ذلك.

ونحن - بحمد الله تعالى - لا نجهل أن بعض أهل الأداء قال بتفضيل مدِّ المُدْغَمِ على المُظْهِرِ؛ لكن ليس من طريق الشاطبية والتهسير^(١٢) كما تقدّم بيانه.

قلتُ: وبعض أهل الأداء أيضاً فضّل [مدّ]^(١٣) المُظْهِرِ على المُدْغَمِ؛ لضعف

(١) في (ق): [منتخب].

(٢) الدرّة الفريدة (١/٣٦١).

(٣) في (ق): [ثم مثل].

(٤) [البقرة: ١]، [آل عمران: ١]، [العنكبوت: ١]، [الروم: ١]، [لقمان: ١]، [السجدة: ١].

(٥) [الأعراف: ١].

(٦) [غافر: ١]، [فصلت: ١]، [الشورى: ١]، [الزخرف: ١]، [الدخان: ١]، [الجاثية: ١]، [الأحقاف: ١].

(٧) الدرّة الفريدة (١/٣٦١).

(٨) في (ق): [عند فواتح السور].

(٩) اللآلئ الفريدة (١/٢٣٢).

(١٠) في (ق): [في إشباع مدّه لجميع القراء]، ولم تُبَيَّنْ الزيادة في المتن؛ لعدم اتفاقها مع نصّ الفاسي.

(١١) في (ق): [وهو الساكن].

(١٢) اللآلئ الفريدة (١/٢٣٣).

(١٣) في (ق): [لكن ليس من طريق هذين الكتابين].

(١٤) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

سببه بالإدغام، وهو السكون، حكى الوجهين أبو العزّ الواسطي^(١) في كفايته^(٢) الكبرى^(٣).

قال الشيخ العلامة برهان الدين الجعبري رَحِمَهُ اللهُ: ((والحقُّ أنهما سيَّان))^(٤) [٨/ب] - يعني: المُدغم والمُظهر - قال: ((لأن سكونهما واحد، وعليه الجمهور))^(٥).

وقال الشيخ الإمام أفضل المتأخرين شمس الدين ابن الجزري رَحِمَهُ اللهُ: ((ذهب الجمهور إلى التسوية بين المُدغم والمُظهر في ذلك كله؛ إذ المُوجب للمدّ هو التقاء الساكنين، والتقاءهما موجود، فلا معنى للتفضيل بين ذلك))^(٦)، قال: ((وهذا الذي عليه الجمهور وعامة العراقيين، ولا نعلم نصّاً عن أحد من مؤلّفيهم باختيار خلافه، قال أبو عمرو الداني: ((وهذا مذهب أكثر شيوخنا، وبه قرأتُ - أي: بالتسوية في مدّ لام وميم - على شيوخنا^(٧) البغداديين والمصريين))^(٨). انتهى كلامهم في ذلك^(٩).

(١) محمد بن الحسين بن بُندار، أبو العزّ الواسطي القلّانسي، المقرئ، صاحب التصانيف، ومُقرئ العراق، ألّف كتاب الإرشاد في العشر، وكتاب الكفاية الكبرى، قرأ على أبي علي الهَرّاس، وأبي القاسم الهدلي، ومحمد الأواني، وغيرهم، وتلا عليه أبو محمد سبط الخياط، وأبو العلاء الهمداني، وغيرهما، توفي سنة ٥٢١ هـ. انظر: طبقات القراء (٢/٥٦٩)، غاية النهاية (٢/١٢٨).

(٢) في (ق): [الكفاية].

(٣) لم أقف عليه في "الكفاية الكبرى" لأبي العزّ، وكذلك كتابه "إرشاد المبتدي"، وقد ذكّر هذا النصّ الجعبري، وابن الجزري، وأخذَه المؤلفُ منهما. انظر: كنز المعاني (٢/٥٥)، النشر (١/٣١٨).

(٤) كنز المعاني (٥١/أ)، وقد رسمها محقق الكتاب (سببان)، وهو وهم وخطأ. انظر: كنز المعاني (٢/٥٥٩).

(٥) كنز المعاني (٢/٥٥٩).

(٦) النشر (١/٣١٨).

(٧) في (ق): [على أصحابنا].

(٨) النشر (١/٣١٨)، وانظر: جامع البيان (ص: ٢٠٧).

(٩) في (ق): [انتهى ماله].

فقد ظَهَرَ لك أن [تفضيل] ^(١) مدَّ لامٍ على مدِّ ميمٍ ليس من طريق الشاطبية والتيسير، ويكفي في [ذلك] ^(٢) قول الشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ: «مُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا»، فلم يحكٍ خلافًا في ذلك.

قال الجَعْبَرِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ: «قوله: [٩/أ] (مُشْبِعًا): تنصيص على المدِّ التام، ونفي لاحتمال التوسط» ^(٣). انتهى كلامهم في ذلك، والله أعلم.

الفصل الثالث: في الردِّ على ما أثبتته من السَّكْتِ لحمزة بين السُّورَتَيْنِ.

فنقول: وأما ما أثبتته من السَّكْتِ لحمزة فهو خلاف المشهور عنه، ومُخَالَفٍ لِمَا فِي الشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ أَيْضًا، وَلِمَا قَالَه الشَّارِحُونَ لكلام الشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ، أما صاحب التيسير رَحْمَةُ اللَّهِ فإنه قال: «كان أصحاب حمزة يصلون آخر السورة بأول الأخرى» ^(٤)، فلم يحكٍ عن حمزة غير الوصل، وكذا نُقِلَ الوصل لحمزة بين السُّورَتَيْنِ ابن الجزري رَحْمَةُ اللَّهِ في كتابه المسمَّى: بالنشر في القراءات العشر، وقد ذَكَرَ فيه كتبًا كثيرة - [نيفًا على خمسين كتابًا] ^(٥) -، [و طرقًا عديدة ولم يحكٍ] ^(٦) عن حمزة سوى ذلك ^(٧).

وقال الشاطبي رَحْمَةُ اللَّهِ: «وَوَضَّلَكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةً» ^(٨)، فالفاء من [فَصَاحَةً] ^(٩) لحمزة، [٩/ب] فلم يحكٍ عنه ^(١٠) غير الوصل.

(١) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٢) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٣) كنز المعاني (٢/٥٥٩).

(٤) التيسير (ص: ١٠٩).

(٥) وهي (٥٦) كتابًا ذكرها ابن الجزري في مقدِّمة كتابه "النشر". انظر: النشر (١/٥٨ - ٩٨).

وما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٦) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٧) انظر: النشر (١/٢٥٩).

(٨) حرز الأمانى ووجه التهاني (بيت رقم: ١٠٢)، وهو صدر بيت، وعجزه:

وَوَضَّلَكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةً وَصَلَّ وَأَسْكُنْتُ كُلَّ جَلَايَاهُ حَصَلًا

(٩) ما بين المعكوفتين: ساقط في (الأصل)، و(ق)، وسياق الكلام يقتضيه.

(١٠) في (ق): [فلم يحكٍ أيضًا].

قال السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي شَرْحِهِ لِهَذَا الْبَيْتِ: ((قَوْلُهُ: (فَصَاحَةٌ))، أَي: لِمَا فِيهِ مِنْ تَبْيِينِ الْإِعْرَابِ))^(١)، قَالَ: ((وَحِجَّتُهُ فِي ذَلِكَ مَا قَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ عِنْدَهُ فِي حُكْمِ سُورَةٍ وَاحِدَةٍ))^(٢).

قَالَ أَبُو شَامَةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي شَرْحِهِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللهُ: ((وَوَضَّلَكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ [فَصَاحَةٌ]^(٣)))، قَالَ: ((بَيْنَ فِي صَدْرِ [هَذَا]^(٤) الْبَيْتِ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ - وَهِيَ الْوَصْلُ^(٥) - وَرَمَزَ لَهُ بِقَوْلِهِ: (فَصَاحَةٌ))^(٦)، فَنَصَّ لَهُ عَلَى الْوَصْلِ أَيْضًا، وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي شَامَةَ^(٧): ((وَقَدْ رُوِيَ السَّكْتُ عَنْ حَمْزَةٍ))^(٨)، أَي: مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الطَّرِيقِ كَمَا تَقَدَّمَ لَكَ مِنْ أَنَّ الشُّرَاحَ يَحْكُونَ وَجُوهًا مُخَالَفَةً لِمَا فِي الْمَتُونِ، فَلَا يَجُوزُ إِدْخَالُهَا فِيهَا، فَاعْرِفْ ذَلِكَ.

وَقَالَ مُتَّجَبٌ^(٩) الدِّينِ فِي شَرْحِهِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ: ((وَوَضَّلَكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ [فَصَاحَةٌ])):

((رُوي عن حمزة أنه كان يصل آخر السورة بأول الأخرى؛ لما فيه من رفع أو نصب أو جر أو غير ذلك))^(١٠)، لَمْ يَحْكُ عَنْهُ [١٠/أ] غَيْرَ الْوَصْلِ أَيْضًا. وَقَالَ الْجَعْفَرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: ((أَي: صِلَ السُّورَتَيْنِ لِذِي فَاءٍ (فَصَاحَةٌ))^(١١)، وَهُوَ حَمْزَةٌ، فَأَمَرَ رَحِمَهُ اللهُ بِوَصْلِ السُّورَةِ بِالسُّورَةِ مِنْ غَيْرِ سَكْتٍ بَيْنَهُمَا. وَقَالَ ابْنُ جُبَّارَةَ رَحِمَهُ اللهُ: ((أَخْبَرَ وَلِيُّ اللَّهِ [أَبِي الْقَاسِمِ

(١) فتح الوصيد (٢/٢٠٤).

(٢) فتح الوصيد (٢/٢٠٤).

(٣) ما بين المعكوفتين: ساقط في (الأصل)، مثبت في (ق).

(٤) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل)، وهي مثبتة في شرح أبي شامة.

(٥) قوله: [وهي الوصل]، من شرح المؤلف، وليس من قول أبي شامة.

(٦) إيراد المعاني (ص: ٦٥).

(٧) في (ق): [وأما قوله..].

(٨) إيراد المعاني (ص: ٦٦).

(٩) في (ق): [وقال الشيخ منتخب].

(١٠) الدررة الفريدة (١/٢٤٣).

(١١) كنز المعاني (١/٣٦٨).

الشاطبي] ^(١) أن حمزة يَصِلُ السورة بالسورة من غير بسملة ^(٢).

وقال أبو عبدالله الفاسي رَحِمَهُ اللهُ في شرحه لقول الشيخ: ((وَوَصَلَكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةً)): ((أَخْبَرَ أَنَّ الْوَصْلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ مِنْ بَابِ الْفَصَاحَةِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ بَيَانِ الْإِعْرَابِ، وَأَشَارَ بِالْفَاءِ إِلَى مَنْ رُوِيَ عَنْهُ ذَلِكَ، وَهُوَ حَمْزَةٌ)) ^(٣)، قَالَ: ((كَانَ رَحِمَهُ اللهُ لَا يُبَسِّمِلُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ، وَيَصِلُ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، وَيَقُولُ: الْقُرْآنُ كُلُّهُ عِنْدِي ^(٤) كَسُورَةٍ وَاحِدَةٍ)) ^(٥). انتهى كلامهم في ذلك.

قلتُ: انظر هداك الله - تعالى - كيف أثنى الشيخ رَحِمَهُ اللهُ على قراءة حمزة بقوله: ((فَصَاحَةً))؛ لِمَا فِيهِ مِنْ بَيَانِ الْإِعْرَابِ مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَجَرٍّ، وَمِنْ بَيَانِ هَمْزِ الْوَصْلِ [١٠/ب] والقَطْعِ، [وكسر التنوين لالتقاء الساكنين] ^(٦)، وغير ذلك، فلو قرأنا له بالسكت لزال هذا المعنى، وكان غير فصاحة، فكيف يجوز لهذا القائل أن يحكي السكت بين السورتين لحمزة ^(٧) من هذه الطرق؟!، [أو أن يدخل في هذه الطرق ما ليس منها؟!، وهذا من قلة معرفته بهذا العلم، فإنا لله وإنا إليه راجعون] ^(٨).

الفصل الرابع: في الردِّ على ما استعمله من الوقف والسكت معاً.

فنقول: وأما استعمال الوقف والسكت معاً للمبسملين وغيرهم، فغير جائز أيضاً، ولم نجد في ذلك نقلاً عن أحد من الشُّراح، ولا سمعنا أحداً ممن أدركنا أنه فعل ذلك، وإنما يُستعمل الوقف بين السورتين للمبسملين كما صرح به

(١) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق). وقوله: [وليُّ الله أبي القاسم الشاطبي] لم أقف عليها في شرح ابن جبارة؛ فلعلها من زيادات المؤلف.

(٢) المفيد في شرح القصيد (١/٣٤٠).

(٣) اللآلئ الفريدة (١/١٥٢).

(٤) في (ق): [عندي كله..].

(٥) اللآلئ الفريدة (١/١٥٢).

(٦) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٧) في (ق): [فكيف يجوز لهذا القائل أن يحكي السكت لحمزة بين السورتين من هذه الطرق، والله سبحانه أعلم].

(٨) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

[الإمام] ^(١) الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ في قوله: «وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعَ أَوَاخِرِ سُورَةٍ فَلَا تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقَلَا» ^(٢)، فجعل الوقف للمبسمين والسكت لغيرهم؛ ما خلا حمزة حمزة كما تقدم، وعلم هذا من قوله:

«وَصِلْ وَاسْكُتَنَّ كُلُّ جَلَايَاهُ حَصَلًا» ^(٣)، ولم يقل: [١١/أ] وَصِلْ وَقِفَنَّ، ثم قال أيضاً:

«وَسَكَّتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنَفُّسٍ» ^(٤)، ولم يقل: وَوَقَفُّهُمْ الْمُخْتَارُ، فعلم من هذا أن السكت مخصوص لهم ومنسوب إليهم، لا للمبسمين، ومن جعله للمبسمين فقد أخطأ في ذلك.

قال الجعبري رَحِمَهُ اللهُ في شرحه لهذا البيت: قوله: «وَسَكَّتُهُمُ الْمُخْتَارُ، أَي: وَسَكَّتُ السُّكَّاتِ» ^(٥)، فأضاف السكت إليهم أيضاً ^(٦).

وقال ابن جبارة في شرحه: «قلت: الضمير في (سَكَّتُهُمُ) يعود إلى الثلاثة المُخَيَّرَ لَهُمْ بين الوصل والسكت، وهم: ابن عامر، وورش، وأبو عمرو» ^(٧).
وقال السخاوي: «(وَسَكَّتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنَفُّسٍ): إنما اختار أهل الأداء لِمَنْ تَرَكَ البِسْمَلَةَ تَقْلِيلَ السَّكْتِ مِنْ غَيْرِ تَنَفُّسٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَكْفِي فِي الإِشْعَارِ بِانْقِضَاءِ السُّورَةِ» ^(٨)، فصرح أيضاً بالسكت لِمَنْ تَرَكَ البِسْمَلَةَ، [فكيف يجوز استعماله للمبسمين]؟! ^(٩).

(١) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٢) حرز الأمانى ووجه التهاني (بيت رقم: ١٠٨).

(٣) حرز الأمانى ووجه التهاني (بيت رقم: ١٠٢)، وهو عجز بيت، وصدرة:

وَوَصَلْتُكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةٌ وَصِلْ وَاسْكُتَنَّ كُلُّ جَلَايَاهُ حَصَلًا

(٤) حرز الأمانى ووجه التهاني (بيت رقم: ١٠٤)، وهو صدر بيت، وعجزه:

وَسَكَّتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنَفُّسٍ وَبَعْضُهُمْ فِي الأَرْبَعِ الزُّهْرُ بَسْمَلًا

(٥) كنز المعاني (٢٧/أ)، وقد رسمها محقق الكتاب: "أسكت الساكت"، وهو وهم. انظر: كنز المعاني (٣٧٣/١).

(٦) في (ق): [فأضاف السكت إلى أبي عمرو وابن عامر وورش دون المبسمين].

(٧) المفيد في شرح القصيد (١/٣٤٥).

(٨) فتح الوصيد (٢/٢٠٧).

(٩) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

وقال أبو شامة [في شرحه]^(١): «بَيِّنَ قِرَاءَةَ غَيْرِ حَمْزَةِ مَمْنٍ لَمْ يُبَسِّمِلْ، فَقَالَ: (وَصِلْ وَاسْكُتْ كُلَّ جَلَايَاهُ حَصَلًا)»^(٢)، فَنَسَبَ السَّكْتَ إِلَيْهِمْ أَيْضًا، وَكَذَا قَالَهُ مُتَّجِبُ الدِّينِ^(٣) فِي شَرْحِهِ^(٤).

وقال أبو عبدالله الفاسي: [١١ / ب] «(ضَمِير) سَكَّتُهُمْ) يَعُودُ عَلَى الثَّلَاثَةِ الْمُخَيَّرِ لَهُمْ بَيْنَ الْوَصْلِ وَالسَّكْتِ»^(٥)، فَأَضَافَ [السَّكْتَ]^(٦) إِلَيْهِمْ أَيْضًا. وَقَالَ فِي التَّيْسِيرِ: «(وَيُخْتَارُ فِي مَذْهَبِ وَرْشٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ: السَّكْتُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ)»^(٧)، وَلَمْ يَقُلْ: الْوَقْفُ، ثُمَّ قَالَ: «(وَكَانَ ابْنُ مَجَاهِدٍ يَرَى وَصْلَ السُّورَةِ بِالسُّورَةِ، وَيَرَى السَّكْتَ)»^(٨)، وَلَمْ يَقُلْ: وَيَرَى الْوَقْفَ. وَكَذَلِكَ صَرَّحَ بِالسَّكْتِ لِغَيْرِ الْمُبَسِّمِلِينَ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الْجَزْرِيِّ، وَلَمْ يَحْكُ غَيْرَهُ^(٩).

فكيف يستعمل لهم هذا القائل^(١٠) الوقف والسكت معاً؟! وفيه مخالفة للمنقول عنهم.

هذا يحكم من غير دليل، وليس إلى ذلك [من]^(١١) سبيل، فإذا أراد المُقرئ مثلاً أن يُعرِّف الطالب مذاهب الأئمة [السبعة]^(١٢) بين السُّورتين في البسمة وتركها، استعمل الوقف للمُبَسِّمِلِينَ وَالسَّكْتَ لِغَيْرِهِمْ كَمَا تَقَدَّمَ النَّقْلُ فِي ذَلِكَ، وَكَمَا هُوَ

(١) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٢) إبراز المعاني (ص: ٦٦).

(٣) في (ق): [منتخب الهمداني].

(٤) انظر: الدررة الفريدة (٢/ ٢٤٣).

(٥) اللآلئ الفريدة (١/ ١٥٦).

(٦) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٧) التيسير (ص: ١٠٩).

(٨) التيسير (ص: ١٠٩).

(٩) انظر: النشر (١/ ٢٦٠).

(١٠) في (ق): [فكيف يجوز لهذا القائل أن يستعمل...].

(١١) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(١٢) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

المعمول به في جميع الأمصار، وكما فعله علامة هذا الفن ومحققه برهان الدّين الجعبري^(١) رَحِمَهُ اللهُ فلا يحيد عنه إلى غيره، فإنه غير جائز. والله أعلم.

فإذا علمت هذا وتصوّرتَه [فإننا نقول وبالله التوفيق]^(٢):

[١٢/أ] أعلم أنه لا يجوز عند القراء خَلَطُ الطُّرُق بعضها ببعض^(٣)، كما لا

يجوز عند الفقهاء - ﷺ - خلط المذاهب بعضها ببعض^(٤)، [فكذا عند القراء لا يجوز خَلَطُ الرواية والطُّرُق بعضها ببعض]^(٥).

ألا ترى إلى قول الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، ورضي عنه - [كيف قال]^(٦):

((لَهُمْ طُرُقٌ يُهْدَى بِهَا كُلُّ طَارِقٍ))^(٧)، [يعني: الأئمة السبعة ﷺ]^(٨)، والمراد

بالطُّرُق: مذاهبهم المنسوبة إليهم من التَّسهيل، والتَّحقيق، وإشباع الحركات، واستيفاء المَدَّات، ومراعاة تشديد المُشَدِّد، وتخفيف المُخَفَّف، [وإخراج الحروف من مخارجها، وإعطاء كل ذي حقَّ حَقَّهُ من الإظهار والإدغام والإخفاء]^(٩)، ونحو ذلك [مما يطول الكلام بذكره]^(١٠).

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: ((وَهُنَّ اللَّوَاتِي لِلْمَوَاتِي نَصَبْتُهُا))^(١١)، [أي: وَصَفْتُهُا]^(١٢)،

(١) انظر: كنز المعاني (١/٣٨١)، وانظر تعليق ابن الجزري في النشر (١/٢٦٧).

(٢) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٣) انظر: جمال القراء (ص: ٦٤٢)، وفي المسألة تفصيل وتأصيل ذكره ابن الجزري في النشر (١/١٩).

(٤) وهو ما يُسمَّى "التلفيق بين المذاهب"، وفي حكمه تفصيل طويل عند الأصوليين والفقهاء. انظر: التلفيق بين المذاهب الفقهية (ص: ١٩).

(٥) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٦) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٧) حرز الأمانى ووجه التهاني (بيت رقم: ٤٢)، وهو صدر بيت، وعجزه: لَهُمْ طُرُقٌ يُهْدَى بِهَا كُلُّ طَارِقٍ وَلَا طَارِقٌ يُخَشَى بِهَا مُتَمَحِّلًا

(٨) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٩) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(١٠) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

وانظر: الدرّة الفريدة (١/١٦٣)، شرح شعلة (ص: ٣٠)، سراج القارئ (ص: ١٧).

(١١) حرز الأمانى ووجه التهاني (بيت رقم: ٤٣)، وهو صدر بيت، وعجزه:

وَهُنَّ اللَّوَاتِي لِلْمَوَاتِي نَصَبْتُهُا مَنَاصِبٌ فَأَنْصَبُ فِي نَصَابِكُ مُفْضَلًا

(١٢) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

فـ(هُنَّ): ضمير الطُّرُق، يعني: الطُّرُق المذكورة في هذا الكتاب^(١)، (لِلْمَوَاتِي نَصَبْتُهَا): أي: وَصَفْتُهَا وَبَيَّنْتُهَا [في هذه القصيدة]^(٢) لَمَنْ يوافقني عليها وعلى ما اصطلحته فيها^(٣)، ونقلته وقرأتُ به، ومن أراد غير هذه الطُّرُق فليطلبها من غير هذا الكتاب^(٤).

فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُدْخَلَ فِي هَذِهِ الطُّرُقِ غَيْرَهَا.

[قُلْتُ: وَهُوَ كَذَلِكَ]^(٥)، وقد ورد في الحديث أن: (القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، فاقروا كما علمتموه)^(٦).

وقال علي بن أبي طالب^(٧) - عليه السلام -: (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [ب] / ١٢) يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَقْرَءُوا كَمَا عَلَّمْتُمْ^(٨)، أي: وَلَا تَقْرَءُوهُ عَلَىٰ مَرَادِكُمْ، وَلَا تَخْتَارُوا فِيهِ شَيْئًا بِرَأْيِكُمْ. **الفصل الخامس: في نقض ما التزمه أن ذلك من طريق الشاطبية والتيسير، وما وافقهما من المختصرات.**

فنقول: وأما ما التزمه هذا القائل من أن هذه الوجوه التي ركبها من طريق الشاطبية والتيسير، فغير مستقيم^(٩)؛ لأن ما قاله من أن البسملة لكل القراء ما خلا

(١) في (ق): [في هذا النظم].

(٢) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٣) في (ق): [لمن يوافقني على ما اصطلحته فيها].

(٤) انظر: الدررة الفريدة (١/١٦٦)، كنز المعاني (١/٢٧٢).

(٥) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٦) ورد هذا الأثر بصيغ وطرق متعددة موقوفاً عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، وعن عروة بن الزبير ومحمد بن المنكدر وعمر بن عبدالعزيز وعامر الشعبي من التابعين. انظر: السبعة (ص: ٤٩، ٥٠)، النشر (١/١٧).

(٧) علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب بن هاشم، أبو الحسن الهاشمي القرشي، أمير المؤمنين، وأحد السابقين الأولين، عرّض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم، عرّض عليه أبو عبد الرحمن السلمي، وأبو الأسود الدؤلي، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، قُتِلَ شهيداً سنة ٤٠ هـ. انظر: طبقات القراء (١/٥٢)، غاية النهاية (١/٥٤٦).

(٨) أخرجه أحمد في مسنده ٢/٢٠٠ (٨٣٢)، والبخاري ٩٩/٢ (٤٤٩)، والطبري في تفسيره (١/٢٣)، وابن مجاهد في السبعة (ص: ٤٧)، وابن حبان ٣/٢٢ (٧٤٦).

(٩) في (ق): [غير صحيح].

حمزة، مُخَالَفَ لِمَا فِي الشَّاطِيبَةِ وَالتَّيْسِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ بِيَانِهِ^(١)، [وكذا ما قاله من تفضيل مدِّ لَامٍ عَلَى مَدِّ مِيمٍ مُخَالَفَ أَيْضًا لِمَا فِي الشَّاطِيبَةِ وَالتَّيْسِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ بِيَانِهِ]^(٢)، وكذا ما قاله من السَّكْتِ لِحَمْزَةِ بَيْنِ السُّورَتَيْنِ مُخَالَفَ أَيْضًا لِمَا فِي الشَّاطِيبَةِ وَالتَّيْسِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ بِيَانِهِ^(٣)، وكذا ما اسْتَعْمَلَهُ مِنَ الْوَقْفِ وَالسَّكْتِ لِلْمُبْسُومِينَ وَغَيْرِهِمْ مُخَالَفَ لِمَا فِي الشَّاطِيبَةِ وَالتَّيْسِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ بِيَانِهِ^(٤).
فكيف يقول [هذا القائل: أن ما قاله]^(٥) من طريق الشَّاطِيبَةِ وَالتَّيْسِيرِ؟! وهذا لسوء فَهْمِهِ، وَقَلَّةِ عِلْمِهِ، فَيَا لَيْتَهُ أَمْسَكَ عَنْ هَذَا الْإِتْرَامِ.

وأما قوله: [١٣/أ] وما وافقهما من المُخْتَصِرَاتِ وَغَيْرِهِ، فليس بمستقيم أيضاً؛ لأن ما قاله مما تقدم [ذكره]^(٦) غير موافق للشَّاطِيبَةِ وَالتَّيْسِيرِ، فكيف يقول: وما وافقهما؟! فليته قال: وما خالفهما، ولو قال ذلك لم يصح [له]^(٧) أيضاً؛ لِمَا فِيهِ مِنْ خَلْطِ الطُّرُقِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ؛ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ كُلَّ طَرِيقٍ عَلَى انْفِرَادِهَا كَمَا فَعَلَهُ الْعَلَامَةُ بَرَهَانَ الدِّينِ الْجَعْفَرِيُّ^(٨)، وكما هو المنقول في الكتب من أن كل مصنف له له طرق [قرأ بها، و]^(٩) وضعها في كتابه، فلا يخلط بغيرها، وكما هو المأخوذ من كلام الشَّاطِيبِيِّ^(١٠) رَحِمَهُ اللَّهُ:

[«وَهُنَّ اللَّوَاتِي لِلْمَوَاتِي نَصَبْتُهُا»]^(١١)، فإذا علمت جميع ما قلناه ونقلناه وحررناه فنشرع الآن في ردِّ غالب ما ركبته من الوجوه بين السُّورَتَيْنِ، وهو:

- (١) انظر: الفصل الأول.
- (٢) انظر: الفصل الثاني، وما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).
- (٣) انظر: الفصل الثالث.
- (٤) انظر: الفصل الرابع.
- (٥) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).
- (٦) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).
- (٧) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).
- (٨) انظر: كنز المعاني (١/٢٦٧، ٢٦٨).
- (٩) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).
- (١٠) في (ق): [الشيخ].
- (١١) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

الفصل السادس^(١):

فقال: الأول:

وصل آخر السورة المنقضية بالبسملة، ووصل البسملة بأول السورة الآتية،
فهذا الوجه مُسَلَّم.

الثاني:

السكت على آخر السورة المنقضية، ووصل البسملة بأول السورة الآتية، هذا
[الوجه]^(٢) غير جائز؛ لِمَا تقدّم من أن السكت لا يُستعمل للمُبَسِّمِلين، وإنما
يُستعمل لهم الوقف كما قاله الشيخ [الشاطبي]^(٣) رحمه [١٣/ب] الله تعالى^(٤).

الثالث:

الوقف على آخر السورة المنقضية قصراً، ووصل البسملة بأول السورة الآتية، مُسَلَّم.

الرابع:

الوقف على آخر السورة المنقضية توسطاً، ووصل البسملة بأول السورة
الآتية، مُسَلَّم أيضاً.

(١) هذا الفصل من أهم فصول الكتاب، وهذه المسألة من المسائل المهمّة في علم تحريرات القراءات، وقد أفردها بعض العلماء بالتأليف، وهي الأوجه المقروء بها بين السورتين، وللعلماء فيها أقوال وتحريرات، وفي هذا الفصل بين المؤلف رَحِمَهُ اللهُ جزءاً من الأوجه التي ذكرها من قام المؤلف بالردّ عليه في فصول الكتاب الستة، وفي هذا الفصل أيضاً تعقبه في بعض الأوجه ووافقها في بعضها، وهذا الاختلاف قد وقع فيه أهل الأداء، واختلافهم في تحرير العوارض مجتمعة، فبعضهم سَوَّاهَا (مذهب التسوية)، وبعضهم فرَّقَ بينها وجعلها أبواباً مختلفة (مذهب التفرقة)، وهاتان الطريقتان هما طريقة الجمهور، وبعض أهل الأداء استخدم طريقة التلفيق بين الطريقتين، والمسألة التي معنا في هذا الفصل: اجتماع عارض منصوب وآخر مجرور، فمن سَوَّى بينهما ساوَى مَدَّهما ورامَ في المجرور بالقصر مع قصر المنصوب، ومن فرَّقَ بينهما ساوَى مَدَّهما ورامَ المجرور بالقصر مع تثليث المنصوب.

وخشية للإطالة في التعليق على كل وجه فإنني اكتفي بهذا التعليق في بداية هذا الفصل، وفيه بيان لسبب تعقب المؤلف وموافقته.

وللاستزادة، ينظر: كنز المعاني (٣/١٣٠٠)، العدد المعتمر (ص: ٢١، ٢٢)، المكرر (ص: ٦٥)، البدور الزاهرة للنشر (١/٢١٥)، غيث النفع (ص: ٦٤)، قرّة العين (ص: ٣٢، ٣٥، ٤٥)، حل المشكلات (ص: ٤٧، ٦٠، ٦٣)، القول المعتمر (ص: ٣٧-٤٤).

(٢) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٣) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٤) انظر: الفصل الرابع.

الخامس:

الوقف على آخر السورة المنقضية طويلاً، ووصل البسملة بأول السورة الآتية، مُسَلِّمًا.
السادس: السكت على السورة المنقضية، وعلى البسملة، والابتداء بأول
السورة الآتية، غير جائز لِمَا تقدم لك [من^(١)] أن السكت يكون لغير المُبْسَمِلِينَ
[بين السورتين]^(٢) كما صرَّح به وليُّ الله أبو القاسم الشاطبي^(٣)، [وأبو عمرو الداني
صاحب التيسير^(٤)].

السابع:

الوقف على آخر السورة المنقضية قصراً، والسكت على البسملة، والابتداء
بأول السورة الآتية، غير جائز؛ لِمَا فيه من الجمع بين الوقف والسكت.

الثامن:

الوقف على آخر السورة المنقضية توسطاً، والسكت على البسملة، والابتداء
بأول السورة الآتية، غير جائز.

التاسع:

الوقف على آخر السورة المنقضية طويلاً، والسكت على البسملة، والابتداء
بأول السورة الآتية، [١٤ / أ] غير جائز [أيضاً]^(٥).

العاشر:

السكت على آخر السورة المنقضية [طويلاً]^(٦)، والوقف على البسملة قصراً،
والابتداء بأول السورة الآتية، غير جائز.

(١) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٢) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٣) في (ق): [كما نبّه عليه الشيخ رحمه الله تعالى بقوله: «وَصِلْ وَاسْكُتْ كُلُّ جَلَايَاهُ حَصَّالًا»، وبقوله: «وَسَكَّتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنْفُسٍ»]. وانظر: الفصل الرابع.

(٤) انظر: التيسير (ص: ١٠٩)، وما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٥) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٦) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

الحادي عشر:

الوقف على آخر السورة المنقضية قصراً، وعلى البسمة قصراً، والابتداء بأول السورة [الآية]^(١)، جائز.

الثاني عشر:

الوقف على آخر السورة المنقضية توسطاً، وعلى البسمة قصراً، والابتداء بأول السورة الآتية، غير جائز؛ لِمَا فِيهِ مِنْ عَطْفِ قَصْرِ عَلِيٍّ مَدًّا [توسط]^(٢).

الثالث عشر:

الوقف على آخر السورة المنقضية طولاً، وعلى البسمة قصراً، والابتداء بأول السورة الآتية، غير جائز؛ لِمَا فِيهِ مِنْ عَطْفِ قَصْرِ عَلِيٍّ مَدًّا^(٣).

الرابع عشر:

السكت على آخر السورة المنقضية قصراً، والوقف على البسمة توسطاً، والابتداء بأول السورة الآتية، غير جائز.

الخامس عشر:

الوقف على آخر السورة المنقضية قصراً، وعلى البسمة توسطاً، والابتداء بأول السورة الآتية، غير جائز.

(١) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

(٢) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

وفي هذا الموضع تحشية في المخطوط: [أقول: بل هو جائز سائغ، ولا مانع منه، وليس هو من عطف قصر على مدٍّ؛ للوقف على الأول، وإنما يمتنع لو وصل الممدود بالمقصور، كمنفصلين في آية نحو: ﴿يَا أَنْزِلْ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزِلْ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]، لا يجوز مد الأول مع قصر الثاني ولا العكس لأحد من القراء حتى ولا لقالون والدوري عن أبي عمرو؛ لأن طريق المد غير طريق القصر، وهذا بخلاف ما إذا وقف على الأول، ويجوز للقارئ أن يقف على الكلمة في المدِّ العارض بالمدِّ، وعلى الأخرى بالقصر، وعلى الأخرى بالتوسط وبالروم والإشمام حيث يسوغان، ولو كان الأمر كما زعمه ابن النَّجَّار للزم القارئ إذا وقف على كلمة عارض المدِّ أو غيره أن يقف ذاته بمثله في جميع ما يقع بعده من الممدود العارضة، وهذا مما لم يقل به أحد، فاعلم].

(٣) في (ق): [غير جائز لما ذكرنا].

[١٤/ب] السادس عشر^(١):

الوقف على آخر السورة المنقضية توسطاً، وعلى البسمة توسطاً، والابتداء بأول السورة الآتية، جائز.

السابع عشر:

الوقف على آخر السورة المنقضية طولاً، وعلى البسمة توسطاً، والابتداء بأول السورة الآتية، غير جائز.

الثامن عشر:

السكت على آخر السورة المنقضية قصراً، والوقف على البسمة طولاً، والابتداء بأول السورة الآتية، غير جائز.

التاسع عشر:

الوقف على آخر السورة المنقضية قصراً، والوقف على البسمة طولاً، والابتداء بأول السورة الآتية، غير جائز.

العشرون:

الوقف على آخر السورة المنقضية توسطاً، وعلى البسمة طولاً، والابتداء بأول السورة [الآتية]^(٢)، غير جائز.

الحادي والعشرون:

الوقف على آخر السورة المنقضية طولاً، وعلى البسمة طولاً، والابتداء بأول السورة الآتية، جائز.

الثاني والعشرون:

السكت على آخر السورة المنقضية [طولاً]^(٣)، والوقف على البسمة روماً، والابتداء بأول السورة الآتية، غير جائز.

(١) في (ق): سقط هذا النوع، وكُرِّر مع ما بعده (السابع عشر).

(٢) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٣) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

الثالث والعشرون:

الوقف على آخر السورة المنقضية [١٥/أ] قصراً، وعلى البسمة روماً، والابتداء بأول السورة الآتية، جائز.

الرابع والعشرون:

الوقف على آخر السورة المنقضية توسطاً، وعلى البسمة روماً، والابتداء بأول السورة الآتية، جائز.

الخامس والعشرون:

الوقف على آخر السورة المنقضية طويلاً، وعلى البسمة روماً، والابتداء بأول السورة الآتية، جائز.

انتهى ما ركبه للمُسلمين [بين السورتين] ^(١).

قلتُ: وهذا تركيب عسيرٌ لا يكاد الإنسان يَنْتَقِشُهُ على صحيفة الخاطر؛ وذلك لِمَا فيه من عدم الجواز، ثم إن هذا القائل ما يخلوا إما أن يجعل الوقف والسكت شيئين مختلفين، أو شيئاً واحداً.

فإن جعلهما مختلفين - [وهو كذلك] ^(٢) - فلا يجوز استعمالهما للمُسلمين معاً وغيرهم؛ بل يستعمل الوقف للمُسلمين، والسكت لغيرهم كما تقدم النقل في ذلك. وإن جعل معناهما واحداً فهو تكرار، فافهم ذلك.

قلتُ: وفي هذا التركيب من التخليطات ما لا يخفى على ذي لبٍّ من عطف سكتٍ على وقفٍ، ووقفٍ على سكتٍ، ومدٌّ على قصرٍ، وقصرٍ على مدٍّ، وغير ذلك، وهذا غير جائز.

وحاصله: أنه لا يجوز من هذا التركيب سوى عشرة أوجه التي أشرنا إليها بالجواز كما قاله الشيخ الإمام العلامة برهان الدين الجعبري رَحِمَهُ اللهُ [١٥/ب] وناهيك به قدوة وإماماً، وقد قال رَحِمَهُ اللهُ بعد أن ذكر هذه الوجوه العشرة للمُسلمين:

(١) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٢) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

«عرَّفَتك السبيل، وأريتك التمثيل»^(١)، فكيف يجوز حينئذ العدول عن منهجه والسلوك في غير مدرجه؟! .
قلتُ:

وهذه العشرة أوجه هي المقروء بها في جميع الأمصار، والمأخوذة من كلام وليِّ الله [أبي القاسم]^(٢) الشاطبي، وها أنا أركبها تركيباً حسناً واضحاً، وأشير إلى ذلك بالحُمرّة مع التمثيل يتضح لك السبيل، فأقول وبالله المستعان:
للمُبَسِّمِينَ في البسملة بين السورتين ثلاثة أوجه: وصلها بالسورتين، وقطعها عن السورتين، وقطعها عن الأولى ووصلها بالثانية، وعكسه لا يجوز.
فإذا علمتَ هذا فينتج لنا من هذه الثلاثة: عشرة أوجه:
واحدٌ مع وصلها بالسورتين - أعني الماضية والآتية -، وستة مع قطعها عن السورتين^(٣)، وثلاثة مع قطعها عن الأولى ووصلها بالثانية.
أمثلة ذلك:

الأول: وصلها بالسورتين، وصفته أن تقول:

﴿فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾^(٤) ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٥) ﴿الْعَمَّ﴾^(٦) بوصل الجميع.

(١) كنز المعاني (٣/ ١٣٠١).

(٢) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٣) في هذا الموضوع تحشية في المخطوط: [قوله: (وستة مع قطعها عن السورتين) غير مُسَلَّم؛ بل يجوز على هذا التقدير اثنا عشر وجهاً حاصلة من ضرب ثلاثة في الأربعة، أي: الثلاثة التي في آخر السورة في الأوجه التي في البسملة، وفيها على التقدير الأول وهو وصلها بالسورتين وجه واحد كما قال، وعلى التقدير الثالث وهو: وقطعها عن الأولى ووصلها بالآتية ثلاثة كذلك كما قال، فجملة الأوجه ستة عشر وجهاً يُقرأ بها، ولا وجه للمنع من هذه الأوجه الزائدة على العشرة، ولا تعتبر بمنعه من ذلك، ولا بما نقله عن الجعبري، ولا بمن قرّض له على مصنّفه من الأئمة وشهدوا له بالإتقان، فلعلّهم لم يُمعنوا النظر في ذلك، وبيان جواز هذه الأوجه الستة التي زدتها على الأوجه العشرة التي ذكرتها يُؤخذ من الحاشية في آخر الورقة التي قبل هذه المكتوبة بـ [أقول: بل هو جائز سائ... فراجعها، والحقُّ أحقُّ أن يُتَّبَع، وبالله التوفيق].

(٤) [البقرة: ٢٨٦].

(٥) [الفاتحة: ١].

(٦) [آل عمران: ١].

الثاني: أن تقف على آخر السورة الماضية بالمدِّ، ثم على البسمة بالمدِّ [أيضاً]^(١) - أعني: مدَّ الياء - ثم تبتدئ بالآتية، وصفته أن تقول:

﴿فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [١٦ / أ] ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْعَمَّ﴾

الثالث: أن تقف على الماضية بالتوسط، ثم على البسمة بالتوسط أيضاً - أعني: في الياء^(٢) - ثم تبتدئ بالآتية، وصفته أن تقول:

﴿فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْعَمَّ﴾

الرابع: أن تقف على الماضية بالقصر - أي: بقصر الياء -، ثم على البسمة بالقصر أيضاً^(٣)، ثم تبتدئ الآتية، وصفته أن تقول:

﴿فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْعَمَّ﴾

الخامس: أن تقف على الماضية بالمدِّ، ثم على البسمة بالروم - وهو الإتيان ببعض الحركة^(٤) - ولا يتأتى معه إلا القصر لا غير^(٥)، ثم تبتدئ بالآتية، وصفته أن تقول:

﴿فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْعَمَّ﴾

السادس: أن تقف على الماضية بالتوسط، ثم على البسمة بالروم، ثم تبتدئ بالآتية، وصفته أن تقول:

﴿فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْعَمَّ﴾

السابع: أن تقف على الماضية بالقصر، ثم على البسمة بالروم، ثم تبتدئ بالآتية، وصفته أن تقول:

﴿فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [١٦ / ب] ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْعَمَّ﴾

الثامن: أن تقف على الماضية بالمدِّ، ثم تصل البسمة بأول السورة الآتية،

(١) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٢) في (ق): [الثالث: أن تقف على الماضية بالتوسط، أعني في الياء، ثم على البسمة كذلك، ثم تبتدئ...].

(٣) في (ق): [ثم على البسمة كذلك...].

(٤) انظر: التحديد (ص: ١٦٥)، التمهيد (ص: ٥٨).

(٥) انظر: قرّة العين (ص: ٣٤).

وصفته أن تقول:

﴿فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْعَمَّ﴾
 التاسع: أن تقف على الماضيّة بالتوسط، ثم تصل البسملة بأول الآتية، وصفته
 أن تقول:

﴿فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْعَمَّ﴾
 العاشر: أن تقف على الماضيّة بالقصر، ثم تصل البسملة بأول الآتية، وصفته
 أن تقول:

﴿فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْعَمَّ﴾
 فهذه عشرة أوجه للمُبَسِّمِين لا يجوز غيرها، ومن قال غير ذلك فقد خالف
 النقل، وأتى بما لا يقبله العقل، والاعتماد على ما نقلناه، والله أعلم.
 وأما غير المُبَسِّمِين فلهم بين السورتين الوصل والسكت؛ ما خلا حمزة، فإن
 له الوصل، وليس لهم الوقف كما تقدّم هنالك^(١) فاعرف ذلك.
 وأما اختلاف مذاهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين، ومد المنفصل وقصره
 فهو معروف [عند القراء]^(٢) فلا يُحتاج الكلام عليه [١٧/أ] خوف الإطالة، وكذا
 ما لهم في الوقف على ﴿الْقِيَوْمِ﴾^(٣) من الإشمام والروم والإسكان، [والمدة]^(٤)
 والتوسط والقصر معلوم أيضاً فلا يُحتاج إلى ذكره.

خاتمة:

اعلم هداك الله تعالى [إلى الصواب]^(٥): أن هذه الأوجه ونحوها الواردة على
 سبيل التخيير إنما المقصود بها معرفة جواز القراءة بكل منها على وجه الإباحة لا
 على وجه ذكر الخلف، فبأي وجه قُرئ منها جاز، ولا احتياج إلى الجمع بينها في

(١) انظر: الفصل الرابع.

(٢) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٣) [البقرة: ٢٥٥]، [آل عمران: ٢]، وموضع آل عمران هو المقصود هنا.

(٤) ما بين المعكوفتين مثبت في (الأصل)، ساقط في (ق).

(٥) ما بين المعكوفتين: مثبت في (ق)، ساقط في (الأصل).

موضع واحد إذا قصد استيعاب الأوجه حالة الجمع والإفراد، وكذلك ما جرى مجرى ذلك من الوقف بالسكون والروم والإشمام، والمدّ والتوسط والقصر، وكان بعض المحققين لا يأخذ فيها إلا بالأصح الأقوى، ويجعل الباقي مأذوناً فيه، وبعضهم لا يلتزم شيئاً؛ بل يترك القارئ يقرأ ما شاء منها؛ إذ كلُّ جائز، أما من يأخذ بجميع ذلك في كل موضع فلا يتعمده إلا متكلّف غير عارف بحقيقة أوجه الخلاف^(١)، والله أعلم.

قلتُ: وينبغي أيضاً أن لا يتكلّم في هذا العلم إلا من له معرفة ودراية بكل طريق ورواية، وألا يقع في الزلل والتخليط في العمل، وتزلّ به القدم، ويندم فلا ينفعه الندم. فنسأل الله التوفيق والهداية إلى [١٧/ب] أصوب طريق، [وأن يتقبل حسناتنا، ويتجاوز عن سيئاتنا، إنه أرحم الراحمين، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم].

وكتبه: العبد الفقير الحقير الذليل الراجي عفوره أحمده بن موسى بن محمد القرشي، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين^(٢).



(١) انظر: إتحاف فضلاء البشر (١/١٠٢، ١٠٣)، غنية الطلبة بشرح الطيبة (١/٥٩٦).

(٢) ما بين المعكوفتين: مثبت في (الأصل).

ووقع في (ق): [وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه الغفور الرحيم، وهذا ما يسّر الله الكريم الوهاب من النقل الصواب، وسمّيته: (الردّ الوافي للقول المُنافي)، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين].

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، وعلى من سار على منهاجه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد أكرمني الله بدراسة وتحقيق كتاب "الردّ الوافي للقول المُنافي للإمام ابن النَّجَّار، والذي أورد فيه الجواب الشافي، والرد الكافي، والبيان الوافي على ما ورد من سؤال، وأثير من استشكالٍ في بعض مسائل القراءات وتحريراتها، وكان ردُّ ابن النَّجَّار مُبيناً مفصلاً في ستة فصول وخاتمة.

وقد اجتهدتُ في دراسة وتحقيق النص، وإخراجه على وجه قريب مما أراه مؤلفه، وأرجو أن أكون قد وفَّقتُ لهذا.

• ومن أبرز نتائج تحقيق هذا الكتاب:

- ١/ اعتماد المؤلف في رده وبيانه على متن الشاطبية، وشروحها الأصيلة المعتمدة كشروح الأئمة: السخاوي، والمنتجب الهمداني، والفاشي، وأبي شامة، وابن جبارة، والجعبري، رحمهم الله.
- ٢/ إحاطة المؤلف بطرق القراءات المتعددة، وتحريراتها المختلفة، وذلك من خلال تعليقاته وإحالاته.
- ٣/ عناية المؤلف بما يورده الإمام الداني في التيسير، والإمام ابن الجزري في النشر، والإمام الجعبري في شرحه للشاطبية.

• وأوصي في ختام بحثي هذا بما يلي:

- ١/ العمل على تحقيق كتاب "العدد المعتمر من الأوجه بين السور"، لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، في رسالة علمية.
- ٢/ تتبُّع وجمع جميع ما كُتِبَ في مسألة الأوجه بين السور قديماً وحديثاً، وإخراجه في كتاب مستقل.

٣/ إقرار مقرر دراسي يُعنى بتحريرات القراءات ومسائلها التفصيلية في برامج الدراسات العليا بأقسام القراءات.

والله أسأل أن يوفقنا لصالح العمل، ويغفر لنا الخطأ والزلل، ويكرمنا بنيل المرام، وحسن الختام.

آمين.. آمين..



المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطة:

١. كنز المعاني في شرح حرز الأمان، لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢هـ)، نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة الأزهر بالقاهرة، ورقم حفظها (٣٠٠٨٩٧ / قراءات).
٢. المفيد في شرح القصيد، لابن جُبارة أحمد بن محمد بن عبد الولي (ت ٧٢٨هـ)، نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة البلدية بالإسكندرية، ورقم حفظها (١٥٢٩ / ب).
٣. نثر الدرر في معرفة مذاهب الأئمة السبعة بين السور، لشمس الدين محمد ابن أحمد بن النَّجَّار (ت ٨٧٠هـ)، نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة دنيزلي الواقعة ضمن مكتبة قونيا ضمن مجموع، ورقم حفظها (١٢).

ثانياً: المطبوعة:

٤. إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، لأبي شامة عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية.
٥. ابن النجار الدمشقي وكتابه "القواعد الحسان في إعراب أم القرآن"، للدكتور/ عمَّار بن أمين الددو، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد ١٠، ذو الحجة ١٤٣١هـ.
٦. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البنا (ت ١١١٧هـ)، تحقيق: د/ شعبان محمد إسماعيل، دار عالم الكتب، بيروت، (ط: ١)، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٧. أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، (ط: ١)، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٨. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت ٧٤٣هـ)، تحقيق: د/ عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، (ط: ١)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٩. الأعلام تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، (ط: ١٥)، ٢٠٠٢م.
١٠. الإفهام في شرح باب وقف حمزة وهشام، لشمس الدين محمد بن أحمد ابن النَّجَّار (ت ٨٧٠هـ)، تحقيق: د/ محمد أحمد برهجي، دار عمار، الأردن، (ط: ١)، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.
١١. الإفهام في شرح باب وقف حمزة وهشام، لشمس الدين محمد بن أحمد ابن النَّجَّار (ت ٨٧٠هـ)، تحقيق: أحمد ميان التهانوي، إدارة تعليم القرآن والسنة، كراتشي، باكستان، بدون تاريخ.
١٢. إنباء الغمر بأبناء العمر، لشهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د/ حسن حبشي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، بإشراف: محمد توفيق عويضة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
١٣. انباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، (ط: ١)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٤. البحر الزخار، المعروف بمسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، (ط: ١)، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
١٥. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط: ١)، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٦. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، لأبي حفص عمر بن قاسم الأنصاري المعروف بـ«النشَّار» (ت ٩٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
١٧. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، دمشق، (ط: ٢)، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٨. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، دار سعد الدين، دمشق، (ط: ١)، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٩. التحديد في الإتيان والتجويد، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: أ.د/ غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، (ط: ١)، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٠. تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، القاهرة، (ط: ١)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢١. تقريب النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: د. عادل بن إبراهيم رفاعي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، (ط: ١)، ١٤٣٣هـ.
٢٢. التلفيق بين المذاهب الفقهية وعلاقته بتيسير الفتوى، للدكتور: غازي بن مرشد العتيبي، مجلة المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، العدد (٢٥)، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٢٣. التمهيد في علم التجويد، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: أ.د/ غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط: ١)، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٢٤. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق: أ.د/ حاتم صالح الضامن (ت ١٤٣٤ هـ)، مكتبة الرشد، الرياض، (ط: ١)، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٢٥. جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط: ١)، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٢٦. جمال القراء وكمال الإقراء، لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، دار المأمون، دمشق - بيروت، (ط: ١)، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٢٧. حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع «متن الشاطبية»، للقاسم بن فيرة الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ)، ضبطه: محمد تميم الزعبي، دار ابن الجزري، المدينة المنورة، (ط: ٦)، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
٢٨. حلُّ المشكلات وتوضيح التحريات في القراءات، لمحمد بن عبدالرحمن الخليجي (١٣٨٩ هـ)، تحقيق: أبو الخير عمر المراطي، أضواء السلف، الرياض، (ط: ١)، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٢٩. حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، لابن الحمصي أحمد بن محمد ابن عمر الأنصاري (ت ٩٣٤ هـ)، تحقيق: د/ عبدالعزيز فياض حرفوش، دار النفائس، بيروت، (ط: ١)، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٣٠. الدرّة الفريدة في شرح القصيدة، لابن النّجيين الهمداني (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: د/ جمال محمد طلبة السيد، مكتبة المعارف، الرياض، (ط: ١)، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
٣١. الذيل على الروضتين، لأبي شامة محمد بن عبدالرحمن المقدسي (ت ٦٦٥ هـ)، تصحيح: محمد زاهد الكوثري، عني بنشره: السيد عزت الحسيني، دار الجيل، بيروت، لبنان، (ط: ٢)، ١٩٧٤ م.

٣٢. السبعة في القراءات، لأحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: د/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، (ط: ٢).
٣٣. سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، لابن القاصح علي بن عثمان بن محمد البغدادي (ت ٨٠١هـ)، صححه وضبطه: محمد عبدالقادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط: ٢)، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٣٤. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط: ٣)، ١٤٠٥هـ.
٣٥. شذرات الذهب، لابن العماد عبدالحفي بن أحمد بن محمد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، (ط: ١)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣٦. شرح شعلة علي الشاطبية، المسمّى «كنز المعاني شرح حرز الأمانى»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الموصلي (ت ٦٥٦هـ)، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٧. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، للأمير علاء الدين علي بن بلبان (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط: ٢)، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٣٨. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار الجيل، بيروت، (ط: ١)، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٣٩. طبقات القراء، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د/ أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، (ط: ٢)، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٤٠. العبر في خبر من غير، للحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط: ١)، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- ٤١ . العدد المعتبر من الأوجه بين السور، لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، تحقيق: جمال السيد رفاعي الشايب، مكتبة أولاد الشيخ، الجيزة، (ط: ١)، ٢٠٠٦م.
- ٤٢ . غاية المراد في معرفة إخراج الضاد، لشمس الدين محمد بن أحمد بن النَّجَّار (ت ٨٧٠هـ)، تحقيق: د / طه محسن، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، الجزء ٢، المجلد ٣٩، ذو القعدة ١٤٠٨هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤٣ . غاية المراد في معرفة إخراج الضاد، لمحمد بن أحمد بن النَّجَّار (ت ٨٧٠هـ)، تحقيق: يحيى بن عبدالله البكري الشهري، ضمن كتابه "العالم الرباني الشيخ المقرئ عبيدالله الأفغاني رحلاته وشيوخه وتلاميذه"، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، (ط: ١)، ١٤٢٤هـ.
- ٤٤ . غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط: ١)، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
- ٤٥ . غنية الطلبة بشرح الطيبة، لمحمد بن محفوظ بن عبدالله الترمسي (ت ١٣٣٨هـ)، تحقيق: د / عبدالله بن محمد الجار الله، دار التدمرية، الرياض، (ط: ١)، ١٤٣٩هـ.
- ٤٦ . غيث النفع في القراءات السبع، لسيدي علي النُّوري الصَّفَّاقسي (ت ١١١٨هـ)، ضبطه وصححه: محمد عبدالقادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط: ١)، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٤٧ . فتح الوصيد في شرح القصيد، لأبي الحسن علي بن محمد السَّخاوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د / مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض، (ط: ٢)، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٤٨ . القراءات الثماني للقرآن الكريم، للحسن بن علي بن سعيد العُماني (ت ٥٠٠هـ)، تحقيق: محمد بن عيد الشعباني، دار الصحابة، طنطا، (ط: ١)، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٤٩. قرة العين بتحرير ما بين السورتين بطريقتين، لمحمد بن عبدالرحمن الخليجي (١٣٨٩هـ)، تحقيق: أبو الخير عمر المراطي، أضواء السلف، الرياض، (ط:١)، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٥٠. القول المعتبر في الأوجه التي بين السور، لعلي بن محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.
٥١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٢. كنز المعاني في شرح حرز الأمان، لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ، الجيزة، (ط:١)، ٢٠١١م.
٥٣. اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، لمحمد بن الحسن بن محمد الفاسي (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: عبدالرزاق علي إبراهيم موسى (ت ١٤٢٩هـ)، مكتبة الرشد، الرياض، (ط:٢)، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٥٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط:١)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٥٥. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة.
٥٦. المفيد في شرح القصيد، لابن جُبارة أحمد بن محمد بن عبدالولي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: خير الله الشريف، دار الغوثاني، دمشق، سورية، (ط:١)، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٥٧. المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر، لأبي حفص عمر بن قاسم الأنصاري، المعروف بـ"النشأ" (ت ٩٣٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط:١)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- ٥٨ . منادمة الأطلال ومسامرة الخيال، لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران (ت ١٣٤٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، (ط:٢)، ١٩٨٥م.
- ٥٩ . نزهة الأنام في محاسن الشام، لأبي البقاء عبدالله البدري، من علماء القرن التاسع، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، (ط:١)، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٦٠ . النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، إشراف: العلامة علي محمد الضبّاع، دار الفكر.
- ٦١ . هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصورة من طبعة اسطنبول.



إمتاع البررة
لشرح نظم المُصدِّرة
في اختلاف القراء السبعة
للشيخ أبي العلاء إدريس بن محمَّد بن أحمد المنجرة
١٠٧٦هـ / ١١٣٧هـ

إعداد

د. مشاعل بنت سالم عبد الله باجابر
عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى - قسم القراءات

ملخص البحث

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:
بعد الإطلاع على منظومة "المصدرة في اختلاف القراء السبعة"، رأيت أن
أشرحها بما يفتح الله به عليّ لتكون عوناً للقارئ ومرجعاً للباحث، وتضمن البحث
مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة:

المقدمة: وفيها أهمية النظم والدراسات السابقة ومنهج البحث وخطته.

الفصل الأول: حقيقة المقدم في الأداء والمؤلفات فيه، وفيه مبحثان:

الأول: المقدم في الأداء وأسباب التقديم وفوائد معرفته، الثاني: المؤلفات في
المقدم في الأداء

الفصل الثاني: التعريف بالمؤلف والمؤلف، وفيه ثلاثة مباحث:

الأول: ترجمة المؤلف، الثاني: نسبة النظم إلى مؤلفه، الثالث: وصف النسخ
الخطية ونماذج منها

الفصل الثالث: شرح النظم، ثم الخاتمة والفهارس العامة.



المقدمة

الحمد لله عدد ما خلق وأنعم، وتفضل على خلقه بالعلم وبه أقسم، وأجزل المثوبة لأهل العلم ذوي الهمم، وجعلهم هم خيار الأمم، وخص أهل القرآن بالأجر الأعظم، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، المعلم الأول لأمته أجمعين، خير الخلق وخاتم المرسلين، إمام الأولين والآخرين، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد:

فقد اختص الله سبحانه وتعالى كتابه الكريم بعنايته الربانية من بين الكتب السماوية التي أنزلت، فتكفل سبحانه بحفظه إلى يوم الدين، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (الحجر: ٩)، فحفظه من التحريف والتبديل والتغيير بالزيادة أو النقصان وغير ذلك، وقد وصلت إلينا قراءاته المتواترة من عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا، فتعلمناها وحفظناها، وكان لبعض قراءات الأئمة الفضلاء وجهان أو أكثر وكلاهما متواتر صحيح، فيتعين على طالب علم القراءات والقارئ به المتقن فيه، أن يميز بين المقدم والمؤخر في الأداء أثناء القراءة، ويعلم أسباب التقديم والتأخير، ولكون المراجع المختصة بهذا الباب قليلة جداً؛ فقد رأيت أن أسهم بما يفتح الله به عليّ في شرح منظومة "المصدرة في اختلاف القراء السبعة" للشيخ أبي العلاء إدريس بن محمد المنجرة (ت ١٣٧ هـ)، وأسमितه بـ "إمتاع البررة"، وهو شرح مختصر يبين عن ألفاظها، ويرشد إلى أحكامها، ليكون عوناً للقارئ ومرجعاً للباحث، هذا وأسأل الله السداد والقبول إنه جواد كريم.

أهمية المنظومة:

يُعدُّ النظم من أعظم أسباب حفظ العلوم وضبطها، ويُسر استحضارها، وفهمها، وقد عوّل عليه العلماء المتقنون له في تأليفهم كلٌّ في فنّه وبابه، ولمّا كان علم القراءات من العلوم المهمة التي يتقن التأليف فيها ذوو التخصص والدراية بها،

فقد عمد أرباب هذا العلم إلى وضع مؤلفات منظومة في القراءات وعلومها، ومن هؤلاء الأعلام: أبي العلاء إدريس المنجرة، إذ عمد إلى علم القراءات فجادت قريحته بنظم عُدَّ من نواذر النظم في هذا العلم، وهو نظم سلس وسهل في بابه، امتاز بالإيجاز والإيضاح، وكذلك فيه بعض الكلمات التي لم تذكر في الكتب التي تكلمت عن المقدم في الأداء، وبيّن الوجه المقدم في الكلمات المختلف فيها، مع جلاله قدر مؤلفه وعلو كعبه وسعة علمه في اللغة والقراءات، كما يعتبر من المتقدمين في هذا الباب، ولا يعني ذلك أنه لم يسبقه إليه أحد، ولكن هو ممن خص الكلام والنظم في إيراد المواضع التي فيها الخلاف مع بيان المقدم في الأداء منها، وهذا العلم ليس عامًّا لكل من قرأ القرآن، وإنما للمتخصصين في علم القراءات.

الدراسات السابقة للمنظومة:

بعد البحث والتحري لم أقف على من تصدّى لشرح هذه المنظومة مع يقيني بأهميتها، وهو ما شجعني وحظّ همتي لتناولها بالشرح والإيضاح؛ بغية تيسير ألفاظها وشرح مبانيها، وإيضاح معانيها، وجلاء غامضها، وبيان الأوجه التي يجب تقديمها في الأداء، والأوجه التي تكون أولى من غيرها في التقديم.

عمدت إلى رسم منهجي في الدراسة وشرح هذه المنظومة في ما يلي:

- لخصت قسم الدراسة قدر المستطاع؛ حيث لم يكن هو أساس البحث.
- بيّنت معنى المقدم في الأداء، والمؤلفات فيه، وعددت أسباب التقديم.
- ترجمت حياة المؤلف، وشيوخه، وتلاميذه، وغير ذلك، وكتبت لهم تاريخ الوفاة فقط، ولم أترجم لكل من ورد ذكره تخفيفاً على قسم الدراسة؛ حيث لم يكن هو الأساس في البحث.
- بيّنت عنوان المنظومة، وأثبتت نسبتها لمؤلفها، ومنهج الناظم فيها، ثم وصفت النسخ الثلاث، وقارنت بينها في أثناء عرض المنظومة في الشرح.
- اتخذت النسخة (أ) أصلاً، وأكملت ما سقط منها من الأبيات من النسختين الأخرى.

- عزوت الآيات الواردة في النص عقب الآية مباشرة؛ تخفيفاً على الهوامش.
- خرَّجت الأحاديث التي ذكرتها واستشهدت بها.
- كتبت أرقام أبيات الشاطبية، أو الطيبة عند الاستشهاد بها قبل البيت نفسه، حيث يرد؛ توثيقاً للبيت، وتخفيفاً على الهوامش.
- ترجمت للأعلام غير المعروفين، وتركت ترجمة القراء والرواة المعثرين، وكذلك المؤلفين المشهورين؛ تجنباً للإطالة.
- بينت معاني بعض المصطلحات التي وردت في هذا البحث، ولم أتعرض لها كلها مما هو معروف لأهل هذا الفن؛ لأنني قصدت ببحثي هذا المتخصصين في علم القراءات.
- حيث يرد المرجع أكتب اسم الكتاب مختصراً والجزء والصفحة فقط، بهذا الشكل (١ / ٢٣٤)، ولو كان من جزء واحد حتى تكون الهوامش بنفس التنسيق، ولا أكتب معلومات الكتاب كاملة إلا في فهرس المراجع.
- عندما يكون هناك أكثر من مرجع ورد ذكرهم على التوالي فأجمع المراجع في هامش واحد حتى لا أثقل البحث بالهوامش.
- اعتمدت الاختصار وتلمَّستُ في بيان الأبيات شرح ألفاظها بإيجاز مع بيان المعنى الكلِّي للبيت، وما يرد فيه من استدراقات، واستنتاجات، واستثناءات، وتعديل الأخطاء، وبيان الوجه الأولي في التقديم إذا كان خلاف البيت.
- شرحت الوجه المُقدِّم في الأداء في البيت بذكر الأوجه المختلف فيها للقارئ، ثم أذكر الوجه المُقدِّم في النظم، ثم أُبين إذا كان هذا الوجه موافقاً للداني أو لا، وهل تقديمه راجح أم هناك وجه أرجح في التقديم.
- عملت ملحوظة يتضمن المنظومة في نهاية البحث؛ ليسهل على القارئ معرفة الكلمات وأرقام الأبيات.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، على التفصيل التالي:

المقدمة: وفيها أهمية النظم والدراسات السابقة ومنهج البحث وخطته.

الفصل الأول: حقيقة المقدم في الأداء والمؤلفات فيه، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المقدم في الأداء وأسباب التقديم وفوائده معرفته.

المبحث الثاني: المؤلفات في المقدم في الأداء.

الفصل الثاني: التعريف بالمؤلف والمؤلف، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة المؤلف.

المبحث الثاني: عنوان المنظومة وإثبات نسبتها لمؤلفها، ومنهج الناظم فيها.

المبحث الثالث: وصف النسخ الخطية، ونماذج منها.

الفصل الثالث: شرح نظم المصدرة في اختلاف القراء السبعة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس العامة: فهرس المراجع، وفهرس الموضوعات.



الفصل الأول: حقيقة المقدم في الأداء والمؤلفات فيه

المبحث الأول: المقدم في الأداء وأسباب التقديم وفوائده معرفته:

بعد النظر والفحص في الكتب المتخصصة في هذا الفن لم أقف على تعريف للمقدم في الأداء، فاستنتجت مما قرأت، وعرفته بالتعريف التالي:

المقدم في الأداء هو: تقديم وجه على وجه في القراءة، إذا كان للقارئ وجهان أو أكثر، وذلك لسبب معين أو عدة أسباب، منها: أن يكون المقدم ما عليه جمهور القراء، أو الأكثر شهرة، أو الأصح رواية.

يعد المقدم في الأداء من التحسينات والتكميلات في هذا العلم الشريف وهو من زيادة الضبط، ويدخل تحت الخلاف الجائز، ولا يُمنع البحث فيه، والأخذ برأي محدد ثابت، ولكن الذي يُمنع هو أن توضع قواعد غير دقيقة للمقدم في الأداء، تؤدي إلى رد بعض اختيارات القراء الصحيحة والمتواترة كما فعل بعض المتأخرين، أو تأخير قراءة وجه ممنوع أو مردود، وذلك مثل قول ابن الجزري أو الداني: "لا يصح": فهذا يعني: أنه خطأ من الطريق المحدد لا أنه مؤخر في الأداء، و"لا يجوز": بالطبع لا تفيد أنه مؤخر في الأداء بل ممنوع في الأداء، وقولهم: "لا نأخذ له": لا يعني بالطبع نؤخره في الأداء، وهكذا، فالوجه غير الصحيح لا يُقرأ به، والأوجه الصحيحة ننظر فيها من حيث أيهما نقدم، فيقدم وجه على آخر لسبب معين^(١).

أما خلط الأوجه والتلفيق لقارئ معين بوجه ليس له، فهذا خلط وتلفيق لا يجوز، كما قال السخاوي: "وخلط بعض القراءات ببعض عندنا خطأ"^(٢)، وقال القسطلاني في لطائفه: "ومن لم يميز بين الطرق والروايات لا منهاج له إلى السلامة من التركيب في القراءات"^(٣)، وفصل ابن الجزري في التركيب واتخذ منهجاً وسطاً فذكر أنه: ١ - إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع

(١) ينظر: أجوبة القراء الفضلاء (١/ ٩٧)، والرسالة الغراء (١/ ٥).

(٢) جمال القراء وكمال الإقراء (١/ ٦٤٢).

(٣) لطائف الإشارات (١/ ٣٣٧).

تحريم، كمن يقرأ: ﴿فَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ (البقرة: ٣٧) بالرفع فيهما، أو بالنصب، أخذاً رفع ﴿آدَمَ﴾ من قراءة غير ابن كثير ورفع (كَلِمَاتٍ) من قراءة ابن كثير، وشبهه ممَّا يركَّب بما لا تجيزه العربية ولا يصحُّ في اللغة.

٢- وأمَّا ما لم يكن كذلك فإننا نفرِّق فيه بين مقام الرواية وغيرها على أمرين:
أ- فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية، فإنه لا يجوز أيضاً من حيث إنه كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية.

ب- وإن لم يكن على سبيل النقل، بل على سبيل القراءة والتلاوة، فإنه جائز صحيح مقبول لا منع منه ولا حظر، وإن كنا نعيبه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات من وجه تساوي العلماء بالعوام لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام؛ إذ كلُّ من عند الله نزل تخفيفاً على الأمة، فلو أوجبنا عليهم قراءة كلِّ رواية على حدة لشقَّ عليهم تمييز القراءة الواحدة وانعكس المقصود من التخفيف وعاد بالسهولة إلى التكليف^(١).

هذا بالنسبة لخلط القراءات أو الروايات أو الطرق، وأمَّا الأوجه المقدمية في الأداء، فقد جمع الشيخ د. بشير دعبس على سبيل التعداد الأوجه التي ورد فيها الخلاف من طرق القراء العشرة وقام بحصرها فوجدتها تصل إلى (٤٥٥) موضعاً أصولاً وفرشاً، وقد يأتي في الموضوع الواحد أكثر من خلاف لأكثر من قارئ، وبذلك تصل أوجه الخلاف إلى (٧١٥) وجهاً، كما في هاء الضمير نحو: (يؤده، نؤته، نصله) اختلفت الطرق فيها عن هشام وابن ذكوان وأبي جعفر، فخلاف هشام يدور بين الإسكان والاختلاس والصلة، وابن ذكوان يدور بين الإشباع والاختلاس، وأمَّا أبو جعفر فيدور بين الإسكان والاختلاس^(٢).

أهم أسباب التقديم:

هناك أسباب يُعتدُّ بها لتقديم وجه على آخر في الأداء، وبها يستقيم ترجيح وجه

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ١٩).

(٢) ينظر: اختلاف وجوه طرق النشر (١/ ٥٥).

على آخر فيختار، فكان لكل وجه مقدم مختار منهجٌ للتقديم والاعتبار، وقد يجتمع في الاختيار الواحد سببان أو ثلاثة، وقد لا يرى للتصدير إلا موجب واحد كالاختصار أو التقديم في الذكر، غير أنه قد يُخرج عن سنن التصدير، فيقدم غير المصدر، ويُثنى بالراجع المصدر، وذلك لداعي الاختصار خلال القراءة بالجمع للسبعة الأختار، ومن خلال تتبع مصنفات أهل العلم في مبحث المقدم في الأداء فإنه يمكن استخلاص أهم أسباب التقديم؛ وهي على النحو التالي:

- ١- أن يكون الوجه المراد تقديمه هو الذي عليه الجمهور، أو عليه أكثر الرواة، مثل: تقديم الخبر على الاستفهام لابن ذكوان في قوله: ﴿أَيُّ ذَا مَأْمَتْ﴾ (مريم: ٦٦)^(١).
- ٢- أن يكون المقدم هو الوجه الأشهر في القراءة، مثل: تقديم الياء على التاء لابن ذكوان في قوله: ﴿قَلِيلًا مَّا نَذْكُرُونَ﴾ (الحاقة: ٤٢)، لكونها أكثر شهرةً عن الأخفش عن ابن ذكوان^(٢).
- ٣- أن يُنصَّ على أن أحد الوجهين أوجه قياساً، مثل: إدغام الواو في الواو لأبي عمرو في (هو) إذا انضمت الهاء قبلها ولقيت الواو مثلها، نحو: ﴿هُوَ وَالْمَلَكَةُ﴾ (آل عمران: ١٨)^(٣).
- ٤- أن يُنصَّ على أن وجه أقوى من وجه، من ناحية الرواية أو العربية، مثل: قوله: ﴿أَنْزَاهُ أَسْتَعَى﴾ (العلق: ٧)، لقبيل قصر الهمزة ومدّها، والقصر أثبت من طريق الأداء، والمدُّ أقوى من طريق النص^(٤).
- ٥- أن يُنصَّ على أن وجه أرجح من الآخر، مثل: إذا سبق الحرف المدغم بحرف مد، فيجوز فيه المد والتوسط والقصر، والمدُّ أرجح، كما ذكر ابن الجزري^(٥).

(١) ينظر: البيت رقم: ٥٩ في هذا النظم وشرحه.

(٢) ينظر: البيت رقم: ٨٢ في هذا النظم وشرحه.

(٣) ينظر: التيسير (١ / ١٧).

(٤) ينظر: البيت رقم: ٨٨ في هذا النظم وشرحه.

(٥) ينظر: النشر (١ / ٣٤١).

٦- النصُّ بأن الوجه المقدم هو الأولي، أو ذكر الوجهين مع تفضيل أحدهما، مثل: تصدير الفتح على الضم لحفص في ضاد ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ (الروم: ٥٤) ^(١).
٧- أن ينص بعض الأئمة على أنَّ الحدَّاق على غير هذا الوجه، فيكون غيره هو المقدم.

٨- أن يكون الوجه المقدم من الوجهين المختلف فيهما هو الوجه الموافق لأصل مذهبه في الباب، وما عداه فرعاً له، مثل: تقديم الإدغام على الإظهار للدوري عن أبي عمرو في كل راء مجزومة قبل اللام نحو: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ﴾ (الطور: ٤٨) ^(٢).

٩- أن يكون موافقاً لرسم المصحف الذي يقرأ عليه الراوي، مثل: تقديم الحذف على الإثبات لقبيل في قوله: ﴿يَرْتَع وَيَلْعَبُ﴾ (يوسف: ١٢)، لموافقة الرسم ^(٣).

١٠- الوجه المقدم ما كان عليه القدماء فيكون أعلى إسناداً، مثل تقديم وجه التحقيق بدون إدخال لهشام في الهمزتين من كلمة ^(٤).

١١- أن يكون موافقاً لما في التيسير والشاطبية، وذلك في معظم أوجه الخلاف، فإذا كان القارئ يقرأ من الشاطبية وللراوي وجهان فالمقدم هو الوجه الموافق لما في التيسير، وإذا كان يقرأ من الطيبة فالمقدم هو الوجه الذي يوافق ما في الشاطبية، ويمكن أن يطرد هذا الأصل كذلك ليشمل الدرّة فتقدم ما في الدرّة على ما في غيرها.

١٢- إذا كان الوجهان من التيسير فالمقدم ما في طريق التيسير على ما ليس في طريقه، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْشْهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾ (الزخرف: ١٩) لقالون، فإن الإدخال بين

(١) ينظر: التيسير (١/ ١١٦).

(٢) ينظر: البيت رقم: ١٧ في هذا النظم وشرحه.

(٣) ينظر: البيت رقم: ٤٩ في هذا النظم وشرحه.

(٤) ينظر: البيت رقم: ٣٤ في هذا النظم وشرحه.

الهمزتين وعدمه وجهان من التيسير، فيقدّم أصحاب هذا الرأي الإدخال على القصر؛ لأن الإدخال رواه الداني من طريق أبي الفتح وهو الذي أسند منه رواية قالون، والقصر رواه الداني من طريق أبي الحسن بن غلبون، ولم يسند رواية قالون من طريقه.

١٣ - يقدّم الوجه الذي يوافق فيه الراوي عن شيخه الراوي الآخر عنه، وهذه الطريقة لها تأييد من كلام الإمام ابن الجزري والإمام مكي بن أبي طالب كما ذكر ذلك في النشر: "وَحَمَلُ رِوَايَةِ الرَّوَايَةِ الرَّوَايَةَ عَلَى مَنْ شَارَكَهُ فِي تِلْكَ الرَّوَايَةِ، أَوْ وَافَقَهُ فِي أَصْلِ تِلْكَ الْقِرَاءَةِ أَصْلٌ مَعْتَمَدٌ عَلَيْهِ وَلَا سِيَّما عِنْدَ التَّشْكِيكِ وَالْإِشْكَالِ"^(١)، مثل: تقديم القراءة بالألف لابن ذكوان في: (إبراهيم) في المواضع الخمسة عشر التي في سورة البقرة لا غير لموافقته فيه لشيخه ابن عامر^(٢).

١٤ - يقدم اختيار القارئ، فقد يروي وجهين أو أكثر في الحرف ثم يقول وأختار كذا أو أخذ بكذا ونحو ذلك، فهذا يعني أنه يجوز الوجهين لكنه يقدم ما يختار أو يأخذ به، وهذا مشهور في كلامهم كثير، وقد اختار الداني والشاطبي وابن الجزري في مؤلفاتهم، فأقرهم العلماء بعدهم على ما اختاروه واعتمده.

١٥ - تقديم الوجه المصدر في الذكر في التيسير، مثل: تصدير الاختلاس على الإسكان لأبي عمر في ﴿يُسْعِرْكُمْ﴾ (الأنعام: ١٠٩)^(٣).

١٦ - نصّ الداني على الأخذ بأحد الوجهين، مثل: تقديم إسكان الياء على الفتح للبرزي في قوله تعالى: ﴿وَلِي دِينٍ﴾ (الكافرون: ٦)، وتصريح الداني بقوله: "وبه أخذ"^(٤).

١٧ - التصريح بالوجه المصدر، وإدراج الآخر في عموم الكلام، مثل: تصدير

(١) النشر (١/ ٤١٨ - ٤١٩).

(٢) ينظر: البيت رقم: ١٩ في هذا النظم وشرحه.

(٣) ينظر: التيسير (١/ ٦٠).

(٤) ينظر: التيسير (١/ ٢٢٥)، وشرح البيت رقم: ٨٩ في هذا النظم.

التشديد على التخفيف للبيزي في ﴿فَطَلَّتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ (الواقعة: ٦٥)، و﴿كُنْتُمْ تَمَنُونَ﴾ (آل عمران: ١٤٣)^(١).

١٨ - اقتصار الداني في التيسير على الوجه المصدر وعدم ذكر غيره^(٢)، مثل: تصدير الكسر مع الإشباع لابن ذكوان في هاء: ﴿أَقْتَدَةَ﴾ (الأنعام: ٩٠)، على الكسر من غير إشباع^(٣).

فائدة معرفة أسباب التقديم:

لم أقف على فائدة محددة في كتب القراءات على معرفة أسباب التقديم، واستنتجت من قراءتي في هذا الباب أنه لا بد للمتخصص في علم القراءات أن يعي ويميز الوجه المقدم المصدر في الأداء من الوجه المتأخر، ولا يستطيع تمييز المقدم إلا بمعرفة أسباب التقديم، فالعلم بها ضرورة للمتخصصين في هذا الفن، ويعينهم في بيان وإيضاح الوجه المقدم، وبالتالي تكون قراءته أصح وأضبط.



(١) ينظر: التيسير (١ / ٦٦).

(٢) ينظر لهذه الأسباب جميعاً: إبراز الضمير (١ / ٨٠ - ٨٢)، واختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (١ / ٨٣ - ٨٨)، وأجوبة القراء الفضلاء (١ / ٩٧ - ١٠٢)، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع (١ / ١٩٦ وما بعدها).

(٣) ينظر: البيت رقم: ٤١ في هذا النظم وشرحه.

المبحث الثاني: المؤلفات في المقدم في الأداء

عرض العلماء لموضوع المقدم في الأداء ضمن مباحث في كتب علوم القراءات رواية، وكتب التحريات في القراءات، ومنهم من تناول الحديث عنها في مصنفات مفردة، ومن ذلك ما يلي:

- ١- إبراز الضمير من أسرار التصدير، تأليف: محمد بن عبد السلام الفاسي ت(١٢١٤هـ)، ط: ١، وزارة الأوقاف والشؤون بالمغرب.
- ٢- الرسالة المتضمنة لبيان ما هو مقدم أداء من أوجه الخلاف بالنسبة لرواة البدور السبعة، تأليف: الشيخ محمد بن علي بن يالوشة ت(١٣١٤هـ).
- ٣- الرسالة الغراء في الأوجه المقدم في الأداء عن العشرة القراء، تأليف: د. علي محمد توفيق النحاس، ومعها القصيدة الحسنة في الأوجه المقدم في الأداء عن العشرة القراء تلخيصاً للرسالة، لنفس المؤلف، مصر مكتبة الآداب، ط: ١، ١٤١٢هـ.
- ٤- فيض الآلاء في الأوجه المقدمة لورش في الأداء، تأليف: علي محمد النحاس، دار الصحابة للتراث - مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.
ومن الكتب التي ذكر في ثناياها المقدم في الأداء بصريح العبارة أو الإشارة:
- ١- المفردات، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ).
- ٢- التيسير في القراءات السبع للداني (ت ٤٤٤هـ)، ط: ٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ٣- جامع البيان، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الطرهوني ويحيى مراد، ط: ١، دار الحديث القاهرة، ط: ١، ١٤٢٧هـ.
- ٤- المفردات، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: حاتم الضامن، ط: ١، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٨هـ.
- ٥- الدر الثير والعذب النمير، لعبد الواحد المالقي (ت ٧٠٥هـ)، تحقيق: أحمد المقرري.

- ٦- كنز المعاني في شرح الشاطبية، للجعبري (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: أحمد الزبيدي، ط: ١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤١٩هـ.
- ٧- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، خرج آياته: زكريا عميرات، ط: ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.
- ٨- القواعد المقررة والفوائد المحررة المسمّى بمتن البقرية في القراءات السبع، لمحمد بن قاسم البقري (ت ١١١١هـ)، تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة مصر، ١٤٢٧هـ.
- ٩- غيث النفع في القراءات السبع، لعلي بن محمد الصفاقسي (ت ١١١٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١٤٢٥هـ.
- ١٠- الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير، للمتولي (ت ١٣١٣هـ)، تحقيق: خالد أبو الجود، ط: ١، ١٤٢٥هـ.
- ١١- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع، للعلامة سيدي إبراهيم المارغني (ت ١٣٤٩هـ)، دار الفكر، ط: ١.
- ١٢- شرح تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم، لأحمد عبد العزيز الزيات (ت ١٤٢٤هـ)، دار الصحابة بطنطا مصر، ط: ١، ١٤٣٧هـ.
- ١٣- اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء، للدكتور بشير دعبس، دار الصحابة للتراث، مصر، ط: ١، ١٤٣٠هـ.



الفصل الثاني: التعريف بالمؤلف والمؤلف

المبحث الأول: ترجمة المؤلف:

اسمه:

هو الشيخ إدريس بن محمَّد بن أحمد بن علي بن أبي بكر الشريف الملقب بالمنجرة الكبير^(١)، ويكنى بأبي العلاء، تلمساني الأصل. والمنجريون أصلهم من تلمسان، قدموا إلى المغرب في أواسط المائة التاسعة، من الهجرة واستوطنوا فاساً، وهم بيت علم ودين وفضل يتصل نسبهم بعبد الله ابن إدريس^(٢).

مولده:

ولد في مدينة فاس، في أواسط ذي القعدة عام ١٠٧٦هـ^(٣).

نشأته وحياته العلمية:

الشيخ أبو العلاء المنجرة من العلماء القراء، حفظ القرآن الكريم وأتقنه، ارتحل إلى بلاد المشرق، وأدى فريضة الحج، ولقي جماعة من أهل العلم وشيوخ القراءات، فأخذ عنهم وأجازوه، وقد ضمَّن ذلك فهرسته، وتلقى القراءات والروايات والعلوم الشرعية والعربية، حتى أصبح متفناً فيها، فهو من القراء المهرة، جيد التلاوة فصيح العبارة، تخرج على يده كثير من القراء، من سوس الأقصى إلى طرابلس، بل كانوا يعدون من لم يقرأ عليه أو على طريقته لا يعدُّ قارئاً، وألَّف المؤلفات العظيمة والمفيدة، فله تآليف وتقايد في علم القراءات نظماً ونشراً، مع مشاركة في سائر العلوم الشرعية والفنون، قضى الشطر الأكبر من حياته في تعليم كتاب الله، يجلس بعزّة القرويين يستقبل وفود القراء والمتعلمين ما بين شاد ومنتته،

(١) لُقِّب بالمنجرة الكبير؛ تمييزاً له عن ابنه الذي لُقِّب بالمنجرة الصغير.

(٢) ينظر: إمتاع الفضلاء بتراجم القراء (٢/ ٩٠)، وفهرس الفهارس والأبواب (٣٢٤، ٢/ ٥٦٨)، والقراءات بالمغرب (١/ ١١٧).

(٣) ينظر: الأعلام (١/ ٢٨٠)، وسلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس (٧٢٦ - ٢/ ٣٦٥).

وعاش مُعَظَّمًا لكتاب الله وسنة نبيه، قويًا على الظلمة والمبتدعة، لا تأخذه في الله لومة لائم، وهو والد عبد الرحمن الإدريسي المنجري، وحفيده العلامة المفتي: أبي بكر بن عبد الرحمن بن إدريس المنجرة، فهو إمام القراء بفاس، وشيخ المقرئين في المغرب كله، وإليه المرجع في ذلك^(١).

مذهبه الفقهي:

كان أبو العلاء إدريس المنجرة قد تمذهب بفقهِ الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة، وهذا المذهب انتشر في المغرب الأدنى والأقصى^(٢)، وكان أهل هذه البلاد أكثرهم على التمذهب به، بل يرجع الفضل بعد الله إلى علمائهم في الاعتناء بمذهب مالك أصولاً وفروعاً، ومما يؤكد أن المنجرة كان على مذهب مالك أنه معدود في طبقات المالكية^(٣).

شيوخه:

تلمذ إدريس المنجرة على عدد من علماء مصر والمغرب، ومن شيوخه في المغرب:

١- الشيخ المجوّد أبو زيد عبد الرحمن بن عمران السّلاسي، (ت ١١١٨ هـ)^(٤).

٢- أحمد ابن ناصر الدّرعي، (ت ١١٢٩ هـ)^(٥).

ومن شيوخه في مصر:

٣- محمد ابن قاسم البّقرّي، (ت ١١١١ هـ)^(٦).

(١) ينظر: فهرس الفهارس والأثبتات (٣٢٤، ٢ / ٥٦٨)، والأعلام (١ / ٢٨٠)، وتاريخ القراءات في المشرق والمغرب (١ / ٥٥٣)، والقراء والقراءات بالمغرب (١ / ١١٧)، وإمتاع الفضلاء بتراجم القراء (٢ / ٩٠)، وسلوة الأنفاس ومحاذئة الأكياس (٧٢٦ - ٢ / ٣٦٤).

(٢) المغرب الأدنى: تشمل حالياً جمهورية تونس وبعض الأجزاء الشرقية من الجزائر. المغرب الأقصى: هي ما يعرف الآن بالمملكة المغربية. ينظر: التعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية (١ / ٢٦٠).

(٣) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (١٣٢٧ - ١ / ٤٨٢).

(٤) ينظر: معجم المؤلفين (٥ / ١٧٧).

(٥) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (١ / ٤٧٩).

(٦) ينظر: معجم المؤلفين (١١ / ١٣٦)، فهرس الفهارس والأثبتات ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات (٢ / ٣٢٤، ٥٦٨)، وإمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري (٢ / ٩١).

٤- المعمر صالح بن حسن الفَرَضِي المصري، (ت ١١٢١هـ)^(١).

تلاميذه:

١- أبو القاسم بن علي الشَّوَي المعروف بابن دُرِّي (ت ١١٥٠هـ)^(٢).

٢- ابنه أبو زيد عبد الرحمن المَنْجَرَة، خلفه في كرسي الإقراء بجامع القرويين، (ت ١١٧٩هـ)^(٣).

٣- أبو عبد الله مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد بن أحمد المُرَابِط، جلس إلى الشيخ المنجرة طويلاً، فقرأ عليه ست ختمات بالروايات السبع عرضاً من صدره، وأجازته إجازة عامة ووصفه بالفقيه النبيه الوجيه، كما أجازته في "حرز الأمانى" منظومة الشاطبي، و"الدرر اللوامع" لابن بري، و"مورد الظمان" للخراز، و"إنشاد الشريد" لابن غازي، وشرح المجيز على دالية ابن المبارك، و"النهج المتدراك"^(٤).

مؤلفاته:

له تأليف شتى وتقايد في علم القراءة نظماً ونثراً منها:

١- أرجوزة في تشهير ما لنافع في طرقة العشر، مخطوط بالخانة الحسنية بالمغرب، برقم: ١٣٨٩١٣٢٨٦١٦٢٥١٣٨٩^(٥).

٢- أرجوزة في رسم القراء السبعة - ما عدا نافعاً - أسماها "كفاية الطلاب"، وهي مخطوط، نسخت بتاريخ ١١٨٦هـ بخط محمد بن عبد الكريم الزوادي^(٦).

٣- تعليق على المنظومة السابقة يحل مضامينها ويشرح مسائلها.

٤- تقريب الكلام في تخفيف الهمز لحمزة وهشام، مخطوط له نسخ بالخزانة

(١) ينظر: الأعلام (٣/ ١٩٠).

(٢) ينظر: معجم المؤلفين (٨/ ٩٩).

(٣) ينظر: معجم المؤلفين (٥/ ١٢٣).

(٤) ينظر: موقع ن للقرآن وعلومه.

(٥) ينظر: موقع الباحث العلمي، قسم المخطوطات.

(٦) ينظر: إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري (٢/ ٩١).

- الحسنية بالمغرب، أرقامها: ٨٠٠ و ١٣٣٨٥ و ١٠٤١٦^(١).
- ٥ - منظومة الإرشاد في وقف السبعة ووصلهم، مخطوط بالخزانة الحسنية بالمغرب، برقم: ١٠٥١^(٢).
- ٦ - منظومة التكميل في وقف الثلاثة، مخطوط بالخزانة الحسنية بالمغرب، برقم: ١٠٥١، ١٣٣٨٩١٥٩٦١٠٥١^(٣)، وقد ذُكرت هذه المنظومتان للمنجرة في كتاب تقييد وقف القرآن الكريم^(٤).
- ٧ - طرّر على الجعبري، وأدرجها ولده أبو زيد في حاشيته الكبرى على "كنز المعاني في شرح حرز الأمانى".
- ٨ - عذب الموارد في رفع الأسانيد، وهو ثبت صغير في نحو ثلاثة كراريس، قال في أوله: "أريد أن أسطرّ ذكر بعض أشياخي في التعليم والتربية، وبعض من اجتمعت به من السادات بالمغرب حضوراً وغيبة، وبالمشرق في رحلتي إليه مكة وطيبة، تبركاً لا دعوى أني منهم"، ثم عدد مشايخه في العلم والقراءات بالمشرق والمغرب وسوس والصحراء، وهو مخطوط بالخزانة الحسنية بالمغرب، برقم: ١١٤٦٣٦٧٧٨^(٥).
- ٩ - فتح المجيد المرشد لضوال القصيد، وهو شرح على منظومة الدرّة المضية في قراءة الأئمة المرضية لابن الجزري، مخطوط، بالخزانة الحسنية بالمغرب، برقم: ١١٥٥١^(٦).
- ١٠ - قصيدة ضمنها السور المكية والمدنية^(٧).
- ١١ - منظومة فيما اشتهر عن القراء تصديره من وجوه الروايات^(٨) واسمها

(١) ينظر: كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية، ٩٨، عمر عمور.

(٢) ينظر: موقع الباحث العلمي، قسم المخطوطات.

(٣) ينظر: موقع الباحث العلمي، قسم المخطوطات.

(٤) ينظر: تقييد وقف القرآن الكريم (١/ ٧٢ - ٣١٦).

(٥) ينظر: موقع الباحث العلمي، قسم المخطوطات.

(٦) ينظر: موقع الباحث العلمي، قسم المخطوطات.

(٧) ينظر: فهرس الفهارس والأثبات (٣٢٤، ٢/ ٥٦٨)، وإمتاع الفضلاء (٢/ ٩٢) ولم .

(٨) وهذا الاسم هو الذي كتب في كتاب القراء والقراءات بالمغرب (١/ ١٢٣).

"المصَدِّرة في اختلاف القراء السبعة"، مخطوط بالمكتبة الحسينية، برقم: ٩٨-٢٣١٠١ وهي المنظومة التي نحن بصدد شرحها^(١).

١٢- نزهة الناظر والسامع في إتقان الأداء والإرداف للجامع، مخطوط، بالخزانة الحسينية بالمغرب، برقم: ١٣٩٣٢٧٦٩٢٦٩٤٨^(٢).

١٣- قصيدة لامية في الإدغام والإظهار علي مذهب أبي عمرو البصري، مخطوط بالخزانة الحسينية بالمغرب، برقم: ٨٨٥٢^(٣).

١٤- النهج المتدارك في شرح دالية ابن المبارك، مخطوط بالخزانة الحسينية بالمغرب، برقم: ١١٤٧٤٢٢٥٥١٣٠٠١٠٦٤٦٤٤^(٤).

وفاته:

توفي رَحْمَةُ اللَّهِ بعد صلاة الظهر من يوم الثلاثاء الثاني والعشرين من محرم عام ١١٣٧هـ^(٥)، وقد عاش إحدى وستون سنة، مليئةً بالعلم والجدِّ والمثابرة في طلب العلم وتعليمه.



(١) ينظر: موقع مخطوطات وكتب إسلامية وعربية، فهرس مخطوطات القراءات والتجويد.

(٢) ينظر: موقع الباحث العلمي، قسم المخطوطات.

(٣) ينظر: موقع الباحث العلمي، قسم المخطوطات.

(٤) ينظر: موقع الباحث العلمي، قسم المخطوطات، وقد ذكرت أكثر هذه المؤلفات للمنجرة في: فهرس الفهارس والأثبات (٣٢٤، ٢ / ٥٦٨)، وإمتاع الفضلاء (٩٢ / ٢).

(٥) ينظر: الأعلام (٢٨٠ / ١)، وسلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس (٧٢٦ - ٢ / ٣٦٥).

المبحث الثاني

عنوان المنظومة وإثبات نسبتها لمؤلفها، ومنهج الناظم فيها

عنوان المنظومة وإثبات نسبتها لمؤلفها:

ورد ذكر عنوان هذه المنظومة معزوةً لمؤلفها في النسخة (ج)، وفي فهرس مخطوطات القراءات والتجويد بعنوان: (رسالة الشيخ إدريس في اختلاف القراء السبعة)، وكذلك في كتاب "القراءات والقراءات بالمغرب"^(١)، وكتاب "إمتاع الفضلاء بتراجم القراء"^(٢) بعنوان: (منظومة فيما اشتهر عن القراء تصديره من وجوه الروايات)، وذكر الفاسي هذا النظم في كتابه "إبراز الضمير" بقوله: "مصدرة المنجرة"^(٣)، فتبين ما ذكر أن اسم المنظومة "المصدرة" لتسمية ابن عبد السلام الفاسي لها بذلك، وأنها في اختلاف القراء السبعة؛ لما ورد في فهرس المخطوطات وفي النسخة (ج)، فتبين أن اسم النظم: (المصدرة في اختلاف القراء السبعة)، وأسميت الشرح بـ (إمتاع البررة بشرح المصدرة في اختلاف القراء السبعة)، أما ما يتعلّق بنسبة المنظومة للعلامة المنجرة فقد ثبتت نسبتها له فيما سبق، بالإضافة لذكرها في بداية المخطوط في النسختين (ب) و(ج)، وما ذكره محمد مخلوف في شجرة النور الزكية^(٤)، والزركلي في الأعلام^(٥) من أن له نظماً في علم القراءات.

منهج الناظم في نظمه:

اتخذ المؤلف منهج النظم وليس النثر، وسلك فيه بحر الرجز، وهو الذي عليه أكثر المنظومات العلمية، ونظم المؤلف مواطن التصدير مبيّناً الوجه المقدم منسوباً إلى قارئه من غير أن يعرض لذكر الوجه المؤخر إلا ما ندر، كقوله: وضمُّها مؤخرٌ

(١) ينظر: (١/ ١٢٣).

(٢) ينظر: (٢/ ٩٢).

(٣) ينظر: (١/ ٥٧).

(٤) ينظر: (١/ ٤٨٢).

(٥) ينظر: (١/ ٢٨٠).

نلت المَرام، ولم يُبيِّن سبب التصدير، واتخذ أحياناً في تقديمه مذهب المغاربة، والخلاف المذكور من طريق الشاطبية، ويذكر أحياناً من طرق الطيبة، وبدأ بالأصول، ثمَّ الفرش، ثم باب التكبير وخاتمة الأبيات، ولم يلتزم بالترتيب في ذكر الأصول والفرش، وعدد أبياتها تسعة وتسعون بيتاً.

مصادر المؤلف للمنظومة:

اتخذ المؤلف عدَّة مصادر منها: السبعة لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، والتيسير، والجامع للداني (ت ٤٤٤هـ)، وكنز المعاني للجعبري (ت ٧٣٢هـ)، والنشر لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ).



المبحث الثالث: وصف النسخ الخطية ونماذج منها

النسخة (أ):

فيها خمسة ألواح، في كل لوح عشرون بيتاً تقريباً، وخطها واضح، وعليها بعض التعليقات، والتصحيحات، وموقعة في آخرها، وهي موجودة في المكتبة الحسنية برقم (٩٨-٢٣١٠١)، ورمزت لها بالنسخة (أ)، وجعلتها الأصل لي؛ حيث لم يكتب في النسخ الثلاث تاريخ النسخ أو اسم الناسخ، وهذه النسخة ليس بها طمس أو نقص إلا أربعة أبيات أكملته من النسختين الأخرى، وكُتبت بخط مغربي قديم، وتقع في خمس صفحات، وتحوي كل صفحة على واحد وعشرين بيتاً تقريباً، ما عدا الصفحة الأخيرة.

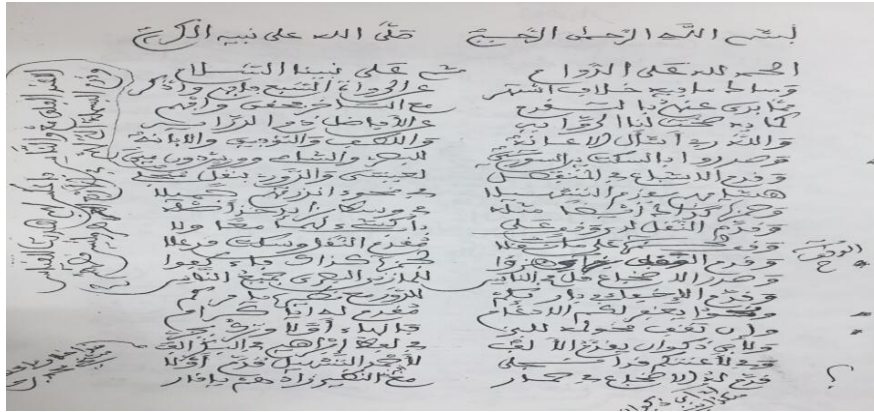
النسخة (ب):

فيها خمسة ألواح، في كل لوح عشرون بيتاً تقريباً وقد تزيد أو تنقص، وخطها أوضح من (أ)، ومُشكّلة، وذكر في أولها بعد البسملة: "قال مؤلفه عبيد ربه وخادم كتابه العزيز وأهله أبو العلاء إدريس بن محمد الشريف الحسني، كان الله له، آمين، والحمد لله رب العالمين"، وجاءتني من المغرب العربي وليس عليها رقم المخطوط ولا اسم المكتبة، ويظهر أنها بيد أحد الأفراد المعنيين بحفظ المخطوطات، وتقع في خمس صفحات، وتحوي كل صفحة على واحد وعشرين بيتاً تقريباً.

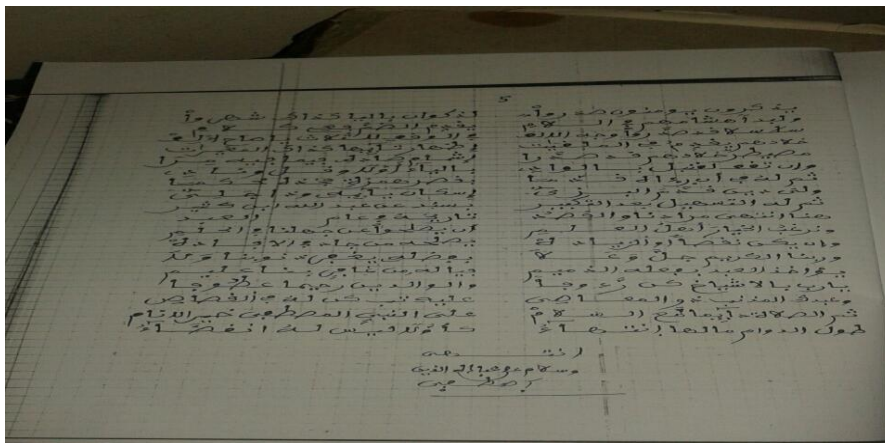
النسخة (ج):

هي كذلك خمسة ألواح، وخطها واضح لا بأس به غير مضبوط بالشكل، وهي محفوظة في المكتبة الأزهرية، بعنوان: "رسالة الشيخ إدريس في اختلاف القراء السبعة"، وكتب في آخره: "وقف بخزانة الدمهوري، وتقع في خمس صفحات، وتحوي كل صفحة على واحد وعشرين بيتاً تقريباً. وسأورد بعض النماذج.

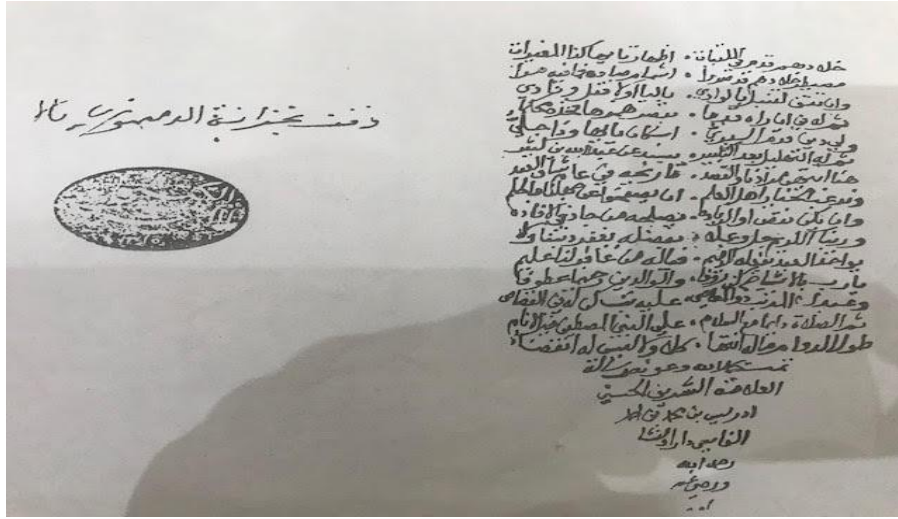
النماذج



اللوحة الأولى من النسخة (أ)



اللوحة الأخيرة من النسخة (ب)



اللوح الأخير من النسخة (ج)

*

*

*

الفصل الثالث

شرح نظم المصدرة^(١) في اختلاف القراء السبعة

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على نبيه الكريم^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ بعد البسمة والصلاة على النبي الكريم:

١- الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الدَّوَامِ * * * ثُمَّ عَلَيَّ نَبِيْنَا السَّلَامِ

تأسيًا بالكتاب العزيز، وإتباعًا لسنة الرسول ﷺ، فقد أخرج ابن ماجه في سننه من طريق أبي هريرة، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ، فَهُوَ أَقْطَعُ"^(٣)، ثُمَّ تَنَى بِالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى ﷺ إِتْبَاعًا لِأَمْرِ اللَّهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٦)، وهو ما جرت عليه عادة كتّاب النظم، أن يبدؤوا نظمهم بالحمد، والحمد هو الثناء بجميل الصفات، واقتصر الناظم على السلام دون الصلاة لمقتضى النظم، ولا كراهة في ذلك، خلافًا لمن ذكر الكراهة، إلا من التزم على اقتصارها دون غيرها^(٤).

٢- وَهَآكَمَا فِيهِ خِلَافٌ مُشْتَهَرٌ * * * عَنِ الرَّوَاةِ السَّبْعِ فَافْهَمُوا مَا ذُكِرَ

وهاك: أي: خذ الكلمات التي اشتهر فيها خلاف عن بعض رواة القراء السبعة، ويقصد بالمشتهر هنا: ما ذاع وانتشر عن القراء السبعة وهم: (نافع، وابن كثير،

(١) [الصدر]: أَعْلَى مُقَدِّمِ كُلِّ شَيْءٍ وَأَوَّلُهُ، وصدر الكتاب: عنوانه وأوله، والمُصَدَّرُ كَمُعْظَمِ: القَوِيَّة، والسابق من الخيل. ينظر: القاموس المحيط (١/ ٥٤٣)، وكتاب الكليات (١/ ٥٤٤)، وتاج العروس (١٢/ ٢٩٨).

(٢) ذُكِرَتِ الْبِسْمَلَةُ فِي النِّسْخَةِ (أ)، وَهِيَ غَيْرُ مُثَبَّتَةٍ فِي (ب) وَ(ج).

(٣) قَالَ شُعَيْبُ الأَرْنَؤُوط: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ فِي الإِحْسَانِ فِي تَقْرِيبِ صَحِيحِ ابْنِ حِبَانَ (١، ١/ ١٧٣)، وَقَدْ ارْتَقَى لِمَرْتَبَةِ الْحَسَنِ لغيره لكثرة طرقة، وقال ابن عثيمين حديث حسن في شرح رياض الصالحين (٣/ ٤٨٦)، ورواه ابن ماجه في سننه (١٨٩٤، ٣/ ٨٩)، والنسائي في سننه (١٠٣٢٨، ٦/ ١٢٧).

(٤) يَنْظُرُ: الْقَوْلُ الْبَدِيعُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْحَبِيبِ الشَّفِيعِ (١/ ٢٦-٢٩).

وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي^(١).

٣- مِمَّا بَدَأَ عَنْهُمْ فِي التَّقَدُّمِ * * مَعَ التَّأَخُّرِ فَحَقَّقُوا وَافْهَمُوا

٤- كَمَا بِهِ صَحَّتْ لَنَا الرَّوَايَةُ * * عَنِ الْأَفْضَلِ ذَوِي الدَّرَايَةِ^(٢)

يذكر الناظم الكلمات التي فيها خلاف للقارئ أو الراوي، من حيث التقديم أو التأخير لبعض الأوجه على بعض، وهذا التقديم أو التأخير مأخوذ عن الأئمة الفضلاء ذوي الخبرة والعلم اليقين، أصحاب الروايات الصحيحة المتصلة.

٥- وَاللَّهُ رَبِّي أَسْأَلُ الْإِعَانَةَ * * وَاللِّطْفَ وَالتَّوْفِيقَ فِي الْإِبَانَةِ

لابد لطالب العلم ومعلمه سؤال الله الإعانة والتوفيق في طلب العلم؛ لمعرفة الصحيح من العلم وتسهيله على طالبه، فهو فضل الله يؤتيه من يشاء، وهذا ديدن العلماء الصادقين، ولعل الناظم هنا قدّم لفظ الجلالة (والله ربي) على قوله: (أسأل) لإفادة الاهتمام بذكر الله تعالى؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: ٥).

٦- وَصَدَّرُوا بِالسَّكْتِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ * * لِلْبَصْرِ وَالشَّامِ وَوَرَشٍ دُونَ مَيْنِ

يشير الناظم إلى الوجه المقدم بين السورتين، لأبي عمرو وابن عامر وورش في البسمة^(٣): فقد اختلف عن ورش من طريق الأزرق وأبي عمرو وابن عامر بين السورتين، إمّا بالوصل^(٤)، أو بالسكت^(٥)، أو بالبسمة، ووردت الثلاثة الأوجه في

(١) ينظر: التيسير (١/ ٢).

(٢) الرواية: ما رواه الخلف عن السلف، من القراءة بإسناد صحيح متواتر. والدراية: المعرفة بأصول علم القرآن، والقراءات، والعربية. ينظر: السبعة (١/ ٤٥-٤٦)، ونظرات فقهية وتربوية في أمثال الحديث (١١ و ٣١).

(٣) البسمة: إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم، كما يقال: حمدل إذا قال: الحمد لله. ينظر: لسان العرب (٢/ ٤٠٢).

(٤) الوصل: هو الاتصال وعدم الانقطاع، واصطلاحاً: هو أن يصل القارئ آخر كل سورة بأول الأخرى. ينظر: كنز المعاني (١/ ٦٤).

(٥) السكت: القطع، واصطلاحاً: قطع الصوت زمنًا هو دون الوقف عادةً من غير تنفس. ينظر: النشر (١/ ٢٤٠).

الشاطبية في قول ناظمها:

١٠١ - ** وَصِلْ وَاسْكُتَنَّ كُلَّ جَلَايَاَهُ

١٠٢ - وَلَا نَصَّ كَلَّا حُبَّ وَجْهٍ ذَكَرْتُهُ ** وَفِيهَا خِلَافٌ جِيْدُهُ وَاضِحُ الطَّلَا

ووجه السكت هو المقدم لهم في القراءة، وصرح به صاحب التيسير أنه الوجه المختار لهم^(١)، وابن مجاهد يرى لهم الوصل والسكت بلا بسملة^(٢)، وليس في ذلك أثر يروى عنهم بالفصل بين السورتين بالبسملة أو بغير فصل وإنما هو استحباب من الشيوخ^(٣)، دون ميين: أي: دون كذب^(٤).

٧- إِلَّا عِنْدَ الْفَلَقِ مَعَ وَالنَّاسِ ** بِالْعَكْسِ لَهُمْ هُدَيْتَ لِلْقِيَّاسِ

إلا بين سورة الفلق والناس فالوجه المقدم لهم الوصل على عكس الحكم الأول، فمن يقرأ منهم بالسكت يأتي بين الفلق والناس بتقديم الوصل، ومن يقرأ بالوصل يأتي بين الفلق والناس بتقديم السكت، وهذا ما عليه عمل المغاربة في القراءة، وما سُمِّيَ عيباً في القراءة عندهم قد لا يسمَّى كذلك عند غيرهم، وعَلَّلَ ابن عبد السلام الفاسي هذا الحكم بأنَّ القارئ حينما خرج من سورة الإخلاص بالوصل فحكمه باقٍ بيده لم يرتفع إلى آخر سورة هي سورة الناس^(٥)، وقد ذكر ابن عبد السلام في كتابه إبراز الضمير هذا التعليل مطوَّلاً، وقال في آخره: "وهذا من الأسباب الداعية لتقديم غير المقدم"^(٦).

٨- وَقَدَّمَ الْبَسْمَلَةَ الَّتِي لَهُمْ ** فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ وَلَيْسَ عَصْرُهُمْ^(٧)

سميت الأربع الزهر بذلك لشهرتها وهي التي تبدأ بـ(ويل) أو (لا أقسم)، وتُقدَّم

(١) ينظر: التيسير (١/ ١٤).

(٢) ينظر: مفردة أبي عمرو بن العلاء (١/ ٤٦)، الدر الثبير والعذب النмир (١/ ١١٧).

(٣) ينظر: الإرشاد في القراءات (١/ ٢٤٧).

(٤) ينظر: لسان العرب (١٣/ ٤٢٥).

(٥) ينظر: غيث النفع (١/ ٦٦٣)، وإبراز الضمير من أسرار التصدير (١/ ٩٦-٩٧).

(٦) إبراز الضمير من أسرار التصدير (١/ ٩٨).

(٧) في النسخة (ج): في الدهر لا العصر وليس حالهم، والمثبت من (أ) و (ب).

البسملة في مذهب من سكت وهم ورش وأبو عمرو وابن عامر، بين السور الأربع الزهر وهي: بين (المدثر والقيامة)، وبين (الانفطار والمطففين)، وبين (الفجر والبلد)، وبين (العصر والهمزة)، وهو استحباب الشيوخ، فأما من فصل بين السورتين بالبسملة فإن شاء وصل آخر السورة بالبسملة بالسورة التي تليها، وإن شاء وقف على آخر السورة وعلى البسملة، وإن شاء وقف على آخر السورة ووصل البسملة بأول السورة، أما الوجه الرابع فممتنع وهو: وصل آخر السورة بالبسملة والوقف عليها، فمن يقرأ بين السور بالوصل عندما يأتي إلى هذه السور يقرأ بالسكت، ومن يقرأ بالسكت يقرأ بين الأربع الزهر بالبسملة، والراجح ومذهب الأكثرية هو التسوية بين هذه السور وغيرها^(١)، وقوله: وليس عصرهم لعله إشارة من الناظم أن الحكم ينطبق على السور الأربع وليس فقط سورة العصر.

ولم يُشر الناظم هنا إلى التسمية في أجزاء السور، والمقدم فيها عدم التسمية^(٢).

٩- وَقَدَّمَ الإِشْبَاعَ^(٣) فِي المُنْفَصِلِ * * لِعَيْسَى^(٤) وَالدُّورِي بِنَقْلِ مُنْجَلٍ

ذكر الناظم أن المد المنفصل لقالون ودوري أبي عمرو ويُقدّم فيه وجه التوسط على وجه القصر، وذكر ثبوت ذلك بالنقل الصحيح^(٥)، وقد روى الداني عن قالون والدوري الخلاف في المنفصل ولكن قصر المنفصل لقالون هو ما قرأ به الداني على أبي الفتح وهو طريقه في رواية قالون، بينما روى مد المنفصل للدوري في روايته على أبي عمرو من طريق الفارسي، وهو طريق التيسير، واختيار ابن مجاهد وأبي طاهر، وروى القصر عن الدوري من طريق أبي الفتح وهو ليس طريقه في التيسير،

(١) ينظر: الإرشاد في القراءات (١/ ٢٤٧-٢٥٠)، والتيسير (١/ ١٤).

(٢) قال الداني: "وبغير تسمية ابتدأت رءوس الأجزاء على شيوخ الذين قرأت عليهم في مذهب الكل، وهو الذي أختار، ولا أمنع من التسمية". جامع البيان (١/ ٢٤٩).

(٣) الإشباع هو: إتمام الحكم المطلوب من تضعيف الصيغة لمن له ذلك. ينظر: التمهيد في علم التجويد (١/ ٥٥).

(٤) عيسى هو: قالون راوي نافع.

(٥) ينظر: جامع البيان (١/ ٢٩١).

فالراجح أن يقدّم وجه قصر المنفصل لقالون، ويقدم وجه التوسط لدوري أبي عمرو، وهذا خلاف ما اختاره الناظم^(١).

١٠ - هَشَامُهُمْ يُقَدِّمُ التَّسْهِيلَا * * فِي نَحْوِءَ أَنْذَرَتْهُمْ جَمِيَلَا

لهشام في الهمزتين المفتوحتين من كلمة: التسهيل^(٢) والتحقيق وكلاهما مع الإدخال، ووجه التسهيل مقدّم عنده في الأداء على التحقيق، وليس في التيسير عن هشام سوى تسهيل الهمزة الثانية مع الإدخال، وهو طريق ابن عبدان عن الحلواني عن هشام، وهو طريق التيسير^(٣).

١١ - وَحَمَزَةٌ كَذَلِكَ أَيْضًا مِثْلُهُ * * فِي وَسْطِ زَائِدٍ خُذْ أَصْلَهُ

اختلف عن حمزة وقفًا على الهمز المتوسط بدخول حرف زائد وهي: هاء التنبيه وياء النداء واللام والباء والفاء والواو والكاف والسين وهمزة الاستفهام ولام التعريف^(٤)، فله التسهيل والتحقيق، ووجه التسهيل مقدّم، لقوله: مثله، أي: قدّم له التسهيل مثل ما قدّم لهشام في البيت السابق، والراجح أن يكون التحقيق مقدمًا لخلف على مذهب أبي الحسن حيث له فيها التحقيق وإجراؤه مجرى المبتدأ، ويقدم التسهيل لخلاّد على مذهب أبي الفتح فله التخفيف بالتسهيل أو الإبدال^(٥).

١٢ - وَقَدِّمِ النَّقْلَ لَدَى وَقْفٍ عَلَى * * بَابِ كَشَيْءٍ لَهَمًا مَعًا، وَلَا

١٣ - وَقَفَ لِحَمَزَةٍ عَلَى مَا نُقِلَا * * وَقَدِّمِ النَّقْلَ وَسَكْتًا قَدْ عَلَا

لهما معًا: أي: حمزة وهشام وهما أقرب مذكورين، فلهما في الوقف على الهمز المتطرف المسبوق بساكن أصلي غير الألف، نحو: (شَيْءٍ) و(المُسِيءِ)

(١) ينظر: مفردة أبي عمر بن العلاء (١/ ٤٧-٤٨)، وجامع البيان (١/ ٢٩٠-٢٩٤)، والرسالة الغراء (١/ ٢٦).

(٢) التسهيل هو: جعل الهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، فتجعل الهمزة المفتوحة بين الهمزة المحققة والألف، وهكذا في المكسورة والمضمومة. ينظر: مختصر العبارات (١/ ٤٧).

(٣) ينظر: التيسير (١/ ٢٧).

(٤) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأمانى (١/ ٢٤٩).

(٥) ينظر: جامع البيان (١/ ٣٨٤-٣٨٥)، والرسالة الغراء (١/ ٤٠).

و(المَرء) و(دِفءٌ) النقل، وإذا كان الساكن قبل الهمز واو أو ياء أصليتان فأجاز بعض العلماء فيهما وجه الإبدال مع الإدغام، والنقل مقدّم حيث هو طريق التيسير ولم يُذكر فيه غيره^(١)، فمذهب أبي الحسن النقل؛ لذلك هو المقدّم من رواية خلف، ومذهب أبي الفتح الإبدال مع الإدغام؛ فهو المقدّم من رواية خلاد، ما ذكر ذلك صاحب الرسالة الغراء^(٢).

وقول الناظم: (ولا وقف لحمزة على ما نقلا) أي: لا يجتمع الوقف مع النقل، فلا يكون الوقف على متحرك؛ وإنما يوقف على الحرف المنقول إليه الحركة بالسكون العارض لأجل الوقف، ولا نقل في ميم الجمع أبداً، قال الجمزوري في منظومته:

وحركٌ لورشٍ كلّ ساكنٍ آخرٍ * صحيحٍ بشكل الهمز واحذفهُ مُسهلاً
وعن حمزة في الوقفِ خُلفٌ ولم * تُحرِّك ميمُ الجمعِ بالنقلِ عن كِلا^(٣)

وإذا اجتمع حكمي النقل والسكت لحمزة وقفاً، مثل لام التعريف التي تليها همزة، نحو: (الأرض) و(الإنسان) فيقدّم النقل على السكت؛ لأنه مذهب الجمهور من أهل الأداء، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد وبه قرأ عليه الداني، وهو اختياره^(٤).

١٤ - وَقَدِّمِ الْوَقْفَ بِزَايِ هُزْؤًا * لِحَمَزَةٍ كَذَلِكَ فَاءَ كُفْؤًا

لحمزة في الوقف على كلمتي (هزؤا) و(كفؤا) وجهان: أحدهما: النقل على القياس المطّرد، فيوقف بالزاي المفتوحة والفاء المفتوحة وبعدهما ألف المد (هُزَا -و- كُفَا)، وهو الوجه المقدم كما أشار إليه الناظم، وهو مذهب أبي الحسن بن

(١) ينظر: التيسير (١/ ٣٢)، وجامع البيان (١/ ٣٦٨-٣٦٩)، وفريدة الدهر (١/ ٥٠٦).

(٢) ينظر: الرسالة الغراء (١/ ٤٠).

(٣) كنز المعاني بتحرير حرز الأمان (١/ ١١٠).

(٤) ينظر: جامع البيان (١/ ٣٩٨-٤٠١)، والنشر (١/ ٤٩٣)، وذكر صاحب الرسالة الغراء في ذلك تفصيلاً. ينظر: الرسالة الغراء (١/ ٣٩-٤٠).

غلبون حيث قال: "وهو الأجود والأفيس"^(١).

والثاني: إبدال الهمزة واواً مع إسكان الزاي (هُزُوا - و - كُفُوا) على أتباع رسم المصحف، وهو ظاهر التيسير والشاطبية وطريق أبي الفتح، وقال الداني في جامعه: "وهذا مذهب عامة أهل الأداء من أصحاب حمزة وغيرهم، وهو مذهب شيخنا أبي الفتح، وكذا رواه منصوصاً"^(٢).

فعلى هذا يكون النقل مقدماً في رواية خلف؛ لأنه مذهب أبي الحسن، والإبدال مقدماً في رواية خلاد؛ لأنه مذهب أبي الفتح.

١٥ - وَصَدَّرَ الإِضْجَاعَ^(٣) قُلْ فِي النَّاسِ * لِلْمَازِنِي البَصْرِيِّ جَمِيعِ النَّاسِ

ذكر الناظم أن لأبي عمرو البصري الخلاف في (الناس) المجرورة بين الإمالة والفتح، والوجه المقدم الإمالة، وهذا ما في ظاهر الشاطبية، والصحيح أنه خلاف مورع بين راوي أبي عمرو، فصرح الداني في التيسير: أن إمالة (الناس) المجرورة من قراءته على الفارسي عن أبي طاهر، وهذا سند قراءته عن الدوري، فعلى هذا لا يصح للدوري فيها إلا الإمالة، ولا يصح للسوسي إلا الفتح، كما ذكر في المفردات من إخلاص الفتح لغير من ذكر، وكذلك أسانيده في التيسير^(٤).

وقال الجمزوري: وخلفهم في الناس في الجرّ حصلاً. .: فيفتحه السوسئي والدور ميلاً^(٥)، وهذا من طريق الشاطبية، أما من طريق الطيبة فللدوري الإمالة والفتح، وعليه يكون له تقديم الإمالة، وقال ابن الجزري في الطيبة: ٣١٥ - النَّاسِ بِجَرَ .: طَيْبٌ خُلْفًا.

١٦ - وَقَدَّمَ الإِخْفَاءَ^(٦) فِي بَارئِكُمْ * لِلدُّورِيِّ مَعَ نَظِيرِهِ يَأْمُرُكُمْ

(١) التذكرة (١/ ١٠٨)، وينظر: النشر (١/ ٥٤٥).

(٢) جامع البيان (١/ ٣٧٩)، وينظر: النشر (١/ ٥٤٥).

(٣) الإضجاع: هو الإمالة الكبرى. ينظر: مختصر العبارات (١/ ٢٨).

(٤) ينظر: جامع البيان (١/ ٤٧٢)، ومفردة أبي عمرو (١/ ١٦٤)، والتيسير (١/ ٤٤)، و.

(٥) ينظر: كثر المعاني بتحرير حرز الأمان (١/ ١١٢).

(٦) الإخفاء: يراد به الاختلاس، وهو: الإتيان ببعض الحركة في الوصل، وهو يدخل جميع أنواع الحركات من فتح وضم وكسر. ينظر: مختصر العبارات (١/ ١٤).

قرأ دوري أبو عمرو: بالإسكان والاختلاس في همزة (بارئكم) وفي الراء في نظائرها وهي: (يأمركم) و(يأمرهم) و(تأمرهم) و(ينصركم) و(يشعركم)، والمقدم عند الناظم هو: وجه الاختلاس الذي أشار إليه بالإخفاء، وقد ورد الوجهان في الشاطبية والتهذيب^(١)، ولكن الداني صرح في التيسير أن المروي عن أبي عمرو هو الإسكان دون غيره، وهذا هو طريق التيسير في رواية الدوري، حيث قرأ به الداني على الفارسي عن أبي طاهر، وصرح كذلك في المفردات أن الاختلاس من قراءته على أبي الحسن وهو مذهب سيبويه^(٢)، وعلى هذا فالأرجح تقديم الإسكان على الاختلاس؛ لأنه اختيار الداني في التيسير والمفردات.

١٧- وَنَحْوِ يَغْفِرُ لَكُمْ الإِدْغَامُ * مُقَدَّمٌ لَهُ أَيَا كِرَامٌ

قرأ الدوري عن أبي عمرو بالإدغام والإظهار في كل راء مجزومة قبل اللام نحو: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ﴾ (الطور: ٤٨)، و﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾ (البقرة: ٥٨)، كما أطلق ذلك الخلاف الشاطبي والداني في التيسير^(٣)، والمقدم له الإدغام، وهو ما روي عن ابن مجاهد عن أصحابه عن الزبيدي عن أبي عمرو، وقال الداني عن ابن مجاهد: "ولم يذكر خلافا ولا اختيارا"^(٤).

١٨- وَإِنْ تَقِفْ بِنَحْوِ لِمَةٍ لِلْبَزِيِّ * فَالْهَاءُ أَوْلَى وَتَرَكَ يُجْزِي

يقف البزي بزيادة هاء السكت بخلف عنه على (ما) التي للاستفهام، إذا دخل عليها حرف جر، وهي في خمس كلمات: (لم - بم - فيم - عم - مم)، والوقف له بالهاء هو المقدم عند الناظم، وقد أطلق الداني في التيسير الوقف له بالهاء، وذكر الشاطبي الخلاف^(٥)، ولكن الداني فصل ذلك في المفردات، فذكر أن الوقف بالهاء للبيزي من قراءته على أبي الحسن، والوقف بغير هاء من قراءته على الفارسي وعلى

(١) ينظر: التيسير (٦٠/١)، ومتن الشاطبية البيتين (٤٥٤ - ٤٥٥).

(٢) ينظر: مفردة أبي عمرو بن العلاء (٧٥-٧٦)، والرسالة الغراء (٦٥/١).

(٣) ينظر: التيسير (٣٧/١)، ومتن الشاطبية البيت (٢٨٠).

(٤) التيسير (٣٧/١).

(٥) ينظر: التيسير (٥٣/١)، ومتن الشاطبية البيت (٣٨٦).

أبي الفتح^(١)، فالأولى أن يُقدِّم ترك الهاء؛ لأنها من قراءة الداني على الفارسي في رواية البزِّي، وهي طريق التيسير.

١٩- وَلَا بِنِ ذَكْوَانَ يُقَدِّمُ الْأَلِفَ * * فِي لَفْظِ إِبْرَاهِيمَ فِي الذِّكْرِ أَلِفٌ

قرأ ابن ذكوان لفظ: (إبراهيم) بالألف (إبراهام)، وله الخلاف في المواضع الخمسة عشر التي في سورة البقرة لا غير^(٢)، والوجه المقدم له بالألف؛ حيث هو موافق فيه لشيخه ابن عامر، والأصح أن يقدم له وجه الياء؛ حيث قرأ به الداني على أبي الحسن وهو طريق التيسير، وذكر تفصيل هذه الأوجه لابن ذكوان وعدد طرق كل وجه في اختلاف وجوه طرق النشر^(٣).

٢٠- وَفِي لَأَعْنَتِكُمْ قَدْ أَنْجَلَا * * لِأَحْمَدَ التَّسْهِيلُ قَدَّمَ أَوْ لَا

قرأ أحمد البزِّي: بالتسهيل والتحقيق في ﴿لَأَعْنَتِكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٠)، والوجه المقدم له في الأداء: التسهيل؛ لأنه مذهب الجمهور عنه، وهو ما روي عنه من طريق التيسير^(٤).

٢١- وَبِضْطَةً يَبْضُطُ قُلُّ بِالصَّادِ * * قَدَّمَ لِخَلَادٍ الرَّضَى الْجَوَادِ^(٥)

ورد الخلاف في قوله: ﴿وَيَبْضُطُ﴾ في (البقرة: ٢٤٥)، و﴿بِضْطَةً﴾ في (الأعراف: ٦٩)، عن ابن ذكوان وخلاد.

فخلاد: ذكر له الداني الخلاف في الحرفين وتبعه الشاطبي^(٦)، وقدم له وجه الصاد على السين في الموضوعين؛ حيث إن طريق التيسير عن خلاد هو من قراءة

(١) ينظر: مفردة عبد الله بن كثير (١/ ١٣١).

(٢) ينظر: السبعة (١/ ١٦٩)، والكنز في القراءات العشر (٢/ ٤١٦).

(٣) ينظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (١/ ٥٣٧-٥٣٨).

(٤) ينظر: التيسير (١/ ٦٤).

(٥) هذا البيت ساقط من النسخة (أ)، ومثبت من (ب) و (ج).

(٦) ينظر: التيسير (١/ ٦٥)، وقال الشاطبي:

٥١٤ - جَرْمِيَهُ رَضَى * * وَيَبْضُطُ عَنْهُمْ غَيْرَ قُنْبَلٍ اعْتَلَا
٥١٥ - وَبِالسَّيْنِ بِأَقْبِهِمْ وَفِي الْحَلْقِ بِضْطَةً * * وَقُلُّ فِيهِمَا الْوَجْهَانِ قَوْلًا مُوَصَّلًا

الداني على أبي الفتح من طريق ابن شاذان عن خلاد وهي بالصاد في الحرفين معاً^(١).

وذكر الناظم ابن ذكوان في البيت التالي فقال:

٢٢- كَذَا ابْنُ ذَكْوَانَ لَدَى الْأَعْرَافِ * وَيَصُطُّ اعْكِسَهُ بِأَلَا خِلَافٍ^(٢)

يعني أن ابن ذكوان يقرأ في (بصطة) في الأعراف بالصاد، و(يسط) في البقرة بالسين بلا خلاف في الحرفين، وهذا ما ذكره الداني في التيسير^(٣)، ولا عبرة للخلاف المذكور له في الشاطبية في موضع الأعراف حيث ليس له فيه إلا الصاد، وأمّا السين؛ فليست من طريق الشاطبي ولا من طريق النقاش التي لم يُذكر في التيسير سواها، وقد نوّه ابن الجزري على ذلك في النشر^(٤).

٢٣- قَدَّمَ لَهُ الْإِضْجَاعَ فِي الْحِمَارِ * مَعَ النَّصِيرِ زَادَهُمْ يَا قَارِ [١]

الضمير في "له" يعود على ابن ذكوان فله الإمالة والفتح في ألف (الحمار) ونظائرها وهي: ﴿حِمَارِكَ﴾ (البقرة: ٢٥٩)، و﴿الْحِمَارِ﴾ (الجمعة: ٥)، و﴿الْمِحْرَابِ﴾ المنصوبة في (آل عمران: ٣٧ و ص: ٢١)، و﴿إِكْرَاهِيَنَّ﴾ (النور: ٣٣)، و﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن: ٢٧ - ٧٨)، و﴿عِمْرَانَ﴾ (آل عمران: ٣٣ - ٣٥) والتحريم: ١٢)، وقُدِّمَ له وجه الإمالة؛ لأنه هو الوجه الوحيد الذي ذكره الداني في التيسير عن ابن ذكوان^(٥)، وقول الناظم: يا قار: منادى مرخم ل(يا قاري).

وَرَوَى عن ابن ذكوان الإمالة قولاً واحداً في ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ (البقرة: ١٠) الموضوع الأول من البقرة، وهذه رواية ابن الأخرم عن الأخفش عنه، وَرَوَى غَيْرُهُ عن ابن ذكوان بالإمالة في جميع القرآن، فله الوجهين الفتح والإمالة في بقية

(١) ينظر: الرسالة الغراء (١ / ٦٦).

(٢) البيت ساقط من النسخة (أ)، ومثبت من (ب) و (ج).

(٣) ينظر: التيسير (١ / ٦٥).

(٤) ينظر: النشر (٢ / ٢٦١).

(٥) ينظر: التيسير (١ / ٤٣-٤٤).

المواضع، والوجه المُقدَّم هو الإمالة حيث إنه من طريق التيسير، وقرأ به ابن ذكوان على عبد العزيز وفارس كما ذكر ابن الجزري في التحبير^(١).

٢٤- يُعَذَّبُ مَنْ لِابْنِ كَثِيرِهِمْ رَوَوْا * * يُقَدِّمُ الْإِظْهَارُ حَقَّقَ مَا حَكَوْا

في قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ﴾ (البقرة: ٢٨٤)، نصَّ الداني في التيسير على إدغامه عن ابن كثير بالخلاف^(٢)، وتبعه الشاطبي بقوله: ٢٨٥-..... يُعَذَّبُ دَنَا بِالْخُلْفِ ..

والوجه المُقدَّم هو الإظهار؛ مع أن الخلاف ذُكر في التيسير والشاطبية إلا أن طريق التيسير يقتضي الإظهار فيه للبزي وقنبل^(٣).

٢٥- هِشَامُهُمْ صَدَّرَ بِالْإِدْخَالِ * * فِي أَوْئِيءٍ بِأَلَا إِشْكَالِ

٢٦- كَذَلِكَ أَوْلَقِي مَعَ أَعْزِلَا^(٤) * * لَكِنَّ فِيهِمَا أَحْيِرًا سَهَّلَا

جاءت الهمزتين المختلفتين وثانيهما مضموم من كلمة في ثلاثة مواضع في القرآن وهي: ﴿أَوْئِيءُكُمْ﴾ (آل عمران: ١٥)، و﴿أَنْزِلَ﴾ (ص: ٨)، و﴿أَوْلَقِي﴾ (القمر: ٢٥)، ولهشام فيها الخلاف على أربعة أوجه:

الأول: تحقيق الهمزتين مع الإدخال في المواضع الثلاثة، وهو الوجه المُقدَّم؛ وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد يعني من طريق ابن عبدان عن الحلواني، وفي التجريد من طريق أبي عبد الله الجمال عن الحلواني وقطع به ابن سوار وغيره^(٥).

الثاني: التحقيق بدون إدخال في المواضع الثلاثة، وهذا من زيادات الشاطبي عن

(١) ينظر: التيسير (١/ ٤٣)، وتحبير التيسير (١/ ٢٤٦).

(٢) ينظر: التيسير (١/ ٣٧).

(٣) ينظر: الرسالة الغراء (١/ ٤٤).

(٤) المثبت من النسخة (أ)، وهو الأصحُّ وزنًا، وجميعها موزونة، وفي (ب): في أولقي مع أنزلا، وفي (ج): في أولقي أنزلا.

(٥) ينظر: التيسير (١/ ٣٢)، وجامع البيان (١/ ٣٢٦)، والمستنير (١/ ٥٥٣)، والتجريد (١/ ١٢٢)، والنشر (١/ ٤٢٦)، والرسالة الغراء (١/ ٣٢).

أصله، وهو الوجه الذي قطع به الجمهور له من طريق الداجوني عن أصحابه عن هشام كابن سوار وصاحب الروضة وصاحب التجريد وغيرهم^(١).

الثالث: تحقيق الهمزتين من غير ألف بينهما في آل عمران، وتسهيل الثانية مع الإدخال في الباقيتين، وهذا من قراءة الداني على أبي الحسن وليست من طريق التيسير.

الرابع: تسهيل الهمزة الثانية مع الإدخال في المواضع الثلاثة، وهذا ما انفرد به الداني عن هشام، ولم يذكره الشاطبي، ولم يُشر له الناظم في الأبيات، وهو ما قرأه الداني على أبي الفتح من طريق الحلواني، وهو وجه التخيير بين التسهيل والتحقيق مع الإدخال في المواضع الثلاثة، وقد ذكر الداني تفصيل ذلك في جامعه^(٢).

٢٧- يُؤدِّه مَعَ النَّظَائِرِ هِشَامٌ * بِالْقَصْرِ أَوْلَا هُدَيْتُمْ يَا كِرَامَ^(٣)

اختلفت الطرق عن هشام في هاء الضمير في لفظ ﴿يُؤدِّه﴾ الموضعان في (آل عمران: ٧٥) ونظائرها وهي: ﴿نُؤْتِيهِ﴾ الموضعان في (آل عمران: ١٤٥) وفي (الشورى: ٢٠)، ونُوَلِّه ونُصَلِّه في ﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ﴾ (النساء: ١١٥) على ثلاثة أوجه:

الأول: كسر الهاء مع القصر، وهو: الاختلاس، وهذا الوجه المقدم؛ حيث لم يذكر في التيسير سواه^(٤)، وهو أحد وجهي الشاطبية والإعلان^(٥)، وكذلك ورد عن الحلواني عن هشام في السبعة^(٦).

الثاني: إشباع كسرة الهاء ووصلها بياء، وهذا هو الوجه الثاني عن هشام من

(١) ينظر: المستنير (١/ ٥٥٣-٥٥٤)، والتجريد (١/ ١٢٢)، والنشر (١/ ٤٢٦).

(٢) ينظر: جامع البيان (١/ ٣٢٦-٣٢٧).

(٣) هذا البيت ساقط من النسخة (أ)، ومثبت في (ب) و (ج)، ومنهجي أي اعتمدت (أ) الأصل، ولكنني ذكرت البيت هنا لأهمية الكلمة وإيضاحها، ولعل سقوطه من النسخة أ، سهواً من الناسخ، فألحقته هنا استدراكاً على الناسخ.

(٤) ينظر: التيسير (١/ ٨٩).

(٥) ينظر: متن الشاطبية البيت: ١٦٣، والإعلان (١/ ١٤٣).

(٦) ينظر: السبعة (١/ ٢١٠).

الشاطبية والإعلان، وبه قرأ ابن الفحام على المالكي والفراسي عن الحلواني^(١)، وكذلك تلخيص ابن بليمة، والكافي، والعنوان^(٢) وغيرهم، وهذا الوجه الذي لم يذكر سائر المؤلفين عن الحلواني عن هشام سواه على ما ذكر ابن الجزري^(٣).

الثالث: الإسكان وقد ورد عنه من طريق الداجوني عنه وذلك من المستنير، وغاية أبي العلاء^(٤)، والتجريد من قراءة ابن الفحام على الفراسي^(٥)، وغيرهم، ولم يذکر في التيسير ولا الشاطبية.

٢٨- وَالشَّدُّ لِلْبَزِيِّ قَدَّمَ أَوَّلًا * * فِي كُنْتُمْ وَظَلْتُمْ كَمَا أَنْجَلًا^(٦)

للبيزي في قوله: ﴿كُنْتُمْ تَمْتَوْنَ﴾ (آل عمران: ١٤٣)، و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ (الواقعة: ٦٥) تشديد التاء وتخفيفها وصلاً في الموضعين، والمقدّم التشديد، حيث إن التشديد من طريق أبي الفرج النجاد المقرئ عن قراءته على أبي الفتح بن بدهن عن أبي بكر الزينبي عن أبي ربيعة عن البيزي، وهو ليس من طريق التيسير والشاطبية ولكنه ذكر فيهما، وهذا الاختيار من الناظم مخالف لما اختاره غيره، والأرجح أن يقدم للبيزي وجه التخفيف حيث هو طريق التيسير^(٧)، وقال ابن الجزري: "لم أعلم أحداً ذكر هذين الحرفين سوى الداني من هذه الطريق، وأمّا النجاد فهو من أئمة القراء المبرزين الضابطين؛ ولولا ذلك لما اعتمد الداني على نقله وانفراده بهما مع أن الداني لم يقرأ بهما على أحد من شيوخه"^(٨).

٢٩- وَلِهَشَامٍ تَحَسَّبَنَّ التَّاءَ * * بِهَا ابْتَدَيْ وَأَخَّرَنَ الْيَاءَ

(١) ينظر: التجريد (١/ ٢٠٣ - ٢٠٤).

(٢) ينظر: تلخيص العبارات (١/ ٧٦)، والكافي (١/ ٧٧)، والعنوان (١/ ٨٠).

(٣) ينظر: النشر (١/ ٣٤٨).

(٤) ينظر: المستنير (٢/ ٨٤)، وغاية الاختصار (١/ ٣٨٣).

(٥) ينظر: التجريد (١/ ٢٠٣ - ٢٠٤).

(٦) هذا البيت ساقط من النسخة أو مثبت في ب وج.

(٧) ينظر: التيسير (١/ ٨٤)، ومتن الشاطبية البيت (٥٣٥).

(٨) النشر (٢/ ٢٦٨).

في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ (آل عمران: ١٦٩)، اختلف فيه عن هشام بين التاء والياء، والمقدم في الأداء هو التاء؛ حيث هو رواية الجماعة، وقراءة الياء هي رواية الداني على أبي الفتح وهو طريق التيسير والأولى بالتقديم، وقد ذكر الخلاف في الشاطبية^(١).

٣٠- خَلَادُهُمْ يُؤَخِّرُ الْإِمَالََةَ * ضِعَافًا آتِيكَ بِلَا مَحَالَةَ

ورد الخلاف لخلاّد بين الفتح والإمالة في كلمتي ﴿ضِعَافًا﴾ (النساء: ٩)، و﴿آتِيكَ﴾ موضعي (النمل: ٣٩ - ٤٠)، وقد أطلق الخلاف فيهما الداني في التيسير وتبعه الشاطبي^(٢)، والفتح مقدّم في الأداء؛ لأنّ الداني قرأ في الموضوعين بالفتح على أبي الفتح في رواية خلاّد، وقال ابن غلبون: "ولم يُذكر عن خلاّد اختلافًا فدَلَّ على أنه بالإمالة، وروى غيره عن خلاّد بالفتح، وأنا آخذ بالوجهين جميعاً، وأختار الفتح؛ لأجل إمساك ابن مجاهد عنه"^(٣)، وصرّح الداني في التيسير بأنه يأخذ لخلاّد فيهما بالفتح^(٤).

٣١- وَمَالٍ لِلْكَسَائِيِّ قَدَّمَ أَوْلَا * وَفَقًا عَلَى الْمِيمِ وَلَا مَهُ تَلَا

ذكر الخلاف عن الكسائي في الوقف على (ما) وعلى (اللام) في قوله (مال) في المواضع الأربعة: ﴿فَمَالٍ هَتُولَاءِ﴾ (النساء: ٧٨)، و﴿مَالٍ هَذَا أَلْكَتَبِ﴾ (الكهف: ٤٩)، و﴿مَالٍ هَذَا الرُّسُولِ﴾ (الفرقان: ٧)، و﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (المعارج: ٣٦)، عند الداني وابن شريح والشاطبي^(٥)، ولم أقف على تقديم وجه على آخر في هذه الكلمة للكسائي؛ بل ورد عنه في التذكرة الخلاف والترجيح بالوقف على اللام؛ اتّباعاً لخط المصحف^(٦)، بينما ذكر ابن الفخّام في "التجريد" وأبي العز في "الكفاية" وغيرهم الوقف على (ما) لأبي

(١) ينظر: التيسير (١/ ٩١)، وجامع البيان (٢/ ١٤٨)، و متن الشاطبية البيت (٥٧٧).

(٢) ينظر: التيسير (١/ ٥١)، و متن الشاطبية البيتين (٣٢٩-٣٣٠).

(٣) ينظر: الإرشاد (٢/ ٥٩٣)، والسبعة (١/ ٢٢٧).

(٤) ينظر: التيسير (١/ ٥١)، والرسالة الغراء (١/ ٥٤).

(٥) ينظر: التيسير (١/ ٥٦)، وابن شريح صاحب الكافي (١/ ٨٤)، ونظم الشاطبية البيت (٣٨١).

(٦) ينظر: التذكرة (١/ ٢٤١-٢٤٢).

عمرو والكسائي قولاً واحداً^(١)، فيكون الناظم رجح تقديم الوقف على الميم له من هذا الباب، حيث إنه الوجه المذكور له عند البعض بلا خلاف.
ومن وقَفَ على (ما) يتدئ باللام متصلة بما بعدها فيهن؛ لأنها حرف جر فلا يجوز أن تنفصل عما بعدها^(٢).

٣٢- بَلْ طَبَعَ اللَّهُ لِحَلَادٍ بَدَا * * * بِيَدِ الْإِدْغَامِ وَقِيَتَ مِنْ رَدَا^(٣)

ورد الخلاف لخلاّد في قوله: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ﴾ (النساء: ١٥٥)، والوجه المقدم له هو الإدغام؛ حيث إنه الوجه المختار عند جماعة من أهل الأداء عن حمزة، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس في رواية خلاّد، وكذا روى ابن الفحام صاحب التجريد عن أبي الحسن الفارسي عن خلاّد الإدغام قولاً واحداً^(٤).

٣٣- وَصَدَّرَ الْإِضْجَاعَ فِي يُوَارِي * * * تَمِيمُهُمْ كَذَلِكَ فِي أُوَارِي

ورد الخلاف عن المشار إليه بتميمهم وهو: دوري الكسائي بين الفتح والإمالة في كلمتي ﴿يُوَارِي﴾ (المائدة: ٣١، والأعراف: ٢٦)، و﴿فَأُوَارِي﴾ (المائدة: ٣١)، وصرّح الداني في التيسير بأنه يأخذ بالإمالة من رواية الفارسي عن أبي طاهر عن أبي عثمان سعيد بن عبد الرّحيم الصّريّ عن أبي عمر عن الكسائي، ولم يروه غيره، وهو ليس من طريق التيسير، وتبعه الشاطبي في ذلك^(٥)، وقرأ الداني له بالفتح من طريق التيسير^(٦). والوجه المقدم له الإمالة، وهي المقصود بقوله: الإضجاع، لأنه الأكثر طرقاً عنه، والوجهان صحيحان وقرأ بهما ابن الجزري^(٧).

(١) ينظر: التجريد (١/ ٢١١)، والكفاية الكبرى (١/ ١٥٢-١٥٣).

(٢) ينظر: مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد المروية عن الثقات (١/ ٢٠٦).

(٣) وقّيت من ردا: دعاء من الناظم لمن عمل بهذا التقديم أن ينجيه الله من الهلاك، فردى الشيء بالحجر: (كسره). ينظر: تاج العروس (٣٨/ ١٤٢).

(٤) ينظر: التجريد (١/ ١٥٩)، والنشر (٢/ ٦).

(٥) ينظر: متن الشاطبية البيت رقم: (٣٢١ و ٣٢٩).

(٦) ينظر: التيسير (١/ ٥٠).

(٧) ينظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداءً (١/ ٤١٧).

٣٤- أُنِّنَكُمْ وَبَابُهُ الإِدْخَالُ * * بِهِ ابْتَدَا هِشَامٌ لَا مُحَالَ

كلمة: ﴿أَيْنَكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ (فصلت: ٩)، وبابه: أي ما مثلها، والمراد كل همزتين من كلمة الثانية منهما مكسورة، اختلف فيها عن هشام على ثلاثة أوجه:
الأول: التحقيق مع الإدخال، وذلك من طريق ابن عبدان والجمال كلاهما عن الحلواني، ومن طريق الشذائي عن الداجوني، وهذا هو الوجه المقدم؛ حيث هو أحد وجهي الشاطبية، وقرأ به الداني على أبي الفتح وهو طريق التيسير^(١).
الثاني: التسهيل ولا يكون إلا مع الإدخال، وذلك من الكافي وورد في النشر لجمهور المغاربة^(٢)، وهو أحد وجهي الشاطبية، وغيرهم، وهذا الوجه خاص بموضع فصلت السابق.

الثالث: التحقيق بدون إدخال، وقرأ به هشام من طريق الداجوني، ومن طريق الجمال عن الحلواني^(٣)، وجاء في السبعة والتجريد^(٤) وغيرهم، وعدد طرق هذا الوجه أكثر من السابق وهو الذي ينبغي أن يقدم عن الثاني لأنه أكثرها رواية وأعلها إسناداً^(٥)؛ فهو من كتاب السبعة.

لهشام كذلك الإدخال من قراءة الداني على أبي الحسن في سبعة مواضع في ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ في (الأعراف: ٨١)، و﴿إِنَّا لَنَاجِرًا﴾ في (الأعراف: ١١٣)، و﴿أَيُّ ذَا مَأْتٍ﴾ في (مريم: ٦٦)، و﴿أَيْنَ لَنَا لَاجِرًا﴾ في (الشعراء: ٤١)، و﴿أَيُّ نَكَ لَيْنَ﴾ في (الصافات: ٥٢)، و﴿أَيُّفَا﴾ في (الصافات: ٨٦)، و﴿أَيْنَكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ في (فصلت: ٩)^(٦).

٣٥- لَفْظٌ رَأَى لِلْسُّوسِ إِنْ أَتَى بِلَا * * سُكُونٍ بَعْدَهُ فِي الرِّاءِ انْجَلَا

(١) ينظر: التيسير (١/ ٣٢)، ومتن الشاطبية البيت رقم: (١٩٧-١٩٨).

(٢) ينظر: الكافي (١/ ٢٦)، والنشر (١/ ٤١٩).

(٣) ينظر: إتحاف فضلاء البشر (١/ ٢٦١)، اختلاف وجوه طرق النشر (١/ ٣٠١).

(٤) ينظر: السبعة (١/ ١٤٠)، والتجريد (١/ ١٢٢).

(٥) ينظر: اختلاف وجوه طرق النشر (١/ ٣٠١).

(٦) ينظر: التيسير (١/ ٣٢).

٣٦- خُلِفَ، وَلَكِنْ أَحْرَ الإِمَالَةَ * * قَالَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْجَزَالَةَ^(١)

٣٧- وَشُعْبَةُ فِيمَا السُّكُونُ بَعْدَهُ * * يُقَدِّمُ الْفَتْحَ فَحَصَّلَ^(٢) رُشْدَهُ

٣٨- وَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهِ ضَمِيرٌ * * فَلَابْنِ ذَكْوَانَ خُلِفَ شَهِيرٌ

٣٩- يُقَدِّمُ الإِضْجَاعَ فِي الْحَرْفَيْنِ * * وَأَخْرَ الْفَتْحَ بِدُونِ مَيِّنٍ

جاءت كلمة: ﴿رَأَى﴾ في القرآن فعلاً ماضياً ويكون بعدها إمماً متحرك ظاهر مثل: ﴿رَأَى كَوَكَبًا﴾ (الأنعام: ٧٦)، أو متحرك مضممر مثل: ﴿وَإِذَا رَأَى الْكَلَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنبياء: ٣٦)، أو ساكن مثل: ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ (الأنعام: ٧٧).

فالتّي أتى بعدها متحرك ظاهر سبعة مواضع: لورش فيهن التقليل في الراء والهمزة، وأمالهما: حمزة والكسائي وابن ذكوان، واختلف عن هشام بين فتح الراء والهمزة وبين إمالتهما، والوجهان صحيحان عنه^(٣)، ووافقهم شعبة في ﴿رَأَى كَوَكَبًا﴾ (الأنعام: ٧٦)، واختلف عنه في الستة الباقية، وقرأ أبو عمرو بالإمالة المحضّة في الهمزة مع فتح الراء، وذكر الشاطبي الخلاف في إمالة الراء عن السوسي^(٤) بقوله:

٦٤٦- وَحَرْفِي رَأَى كَلًّا أَمِلَ مُزْنَ صُحْبَةٍ * * وَفِي هَمْزِهِ حُسْنٌ وَفِي الرَّاءِ يُجْتَلَا

٦٤٧- بِخُلْفٍ وَخُلْفٍ فِيهِمَا مَعَ مُضْمِرٍ * * مُصِيبٌ وَعَنْ عُثْمَانَ فِي الْكُلِّ قَلَّلاً

ولا يُقرأ بالخلاف وإمالة الراء للسوسي؛ لأنه ليس من طريق الشاطبية والتيسير ولا من طريق النشر كما بيّن ذلك ابن الجزري^(٥)، وقد ذكره صاحب التجريد من رواية عبد الباقي عن السوسي من طريق الخراساني^(٦).

(١) في النسخة (ب): "قاله أهل الثبت والجزاء له" لعلّه تصحيف من الناسخ، وفي النسخة (ج): "قاله أهل الثبت والجزالة"، وأهل الثبت هم: أهل العلم.

(٢) في النسخة (ب): "فحقق، والمثبت" فحصل "من (أ) و(ج)".

(٣) الخلاف لهشام من طرق النشر، أما التيسير فليس له فيه إلا الفتح. ينظر: التيسير (١/ ٧٧)، والنشر (٢/ ٥٣).

(٤) ينظر: التيسير (١/ ٧٧)، والنشر (٢/ ٥٣)، وإتحاف فضلاء البشر (١/ ٤٣١).

(٥) ينظر: النشر (٢/ ٥٤).

(٦) ينظر: التجريد (١/ ١٦٧).

والتي أتى بعدها متحرك مضمّر ثلاث كلمات في تسعة مواضع وهي: ﴿وَلِذَا رَأَىٰكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنبياء: ٣٦)، و﴿رَأَاهَا تَهْتَزُّ﴾ (النمل: ١٠ - والقصص: ٣١)، و﴿رَأَاهُ﴾ (النمل: ٤٠)، و﴿بفاطر: ٨، والصفات: ٥٥، والنجم: ١٣، والتكوير: ٢٣، والعلق: ٧) .

أمال فيهن الراء والهمزة: شعبة وحمزة والكسائي وورد الخلاف عن ابن ذكوان، وفتح الراء وأمال الهمزة أبو عمرو، وللسوسي الخلاف في إمالة الراء، ولا يُقرأ به لخروجه عن طريق التيسير والنشر، وقد ذكرت سابقاً تفصيل هذا الخلاف له، ولورش التقليل فيهما^(١).

وذكر الناظم أن المقدم في خلاف ابن ذكوان الإمالة، والصواب تقديم الفتح له في الحرفين؛ حيث هو طريق التيسير وقطع به الداني لابن ذكوان وعزاه للنقاش عن الأخفش وقال: إنه قرأ بالفتح على الفارسي وعلى أبي الفتح^(٢)، وما ذكره الشاطبي من الخلاف فيه لابن ذكوان فليس من طريقه.

أما التي بعدها ساكن "الـ التعريف" ففي ستة مواضع وهي: ﴿رَأَىٰ الْقَمَرَ﴾ (الأنعام: ٧٧)، ﴿رَأَىٰ الشَّمْسَ﴾ (الأنعام: ٧٨)، ﴿رَأَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (النحل: ٨٥)، ﴿رَأَىٰ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ (النحل: ٨٦)، ﴿وَرَأَىٰ الْمُجْرِمُونَ﴾ (الكهف: ٥٣)، ﴿رَأَىٰ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (الأحزاب: ٢٢).

قرأ فيهن بإمالة الراء وفتح الهمزة: شعبة وحمزة، وأما الخلاف الذي ذكره الشاطبي في إمالة الهمزة عن شعبة، وفي إمالة الراء والهمزة معاً عن السوسي بقوله:

٦٤٨ - وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّاءُ أَمِلَ فِي صَفَا * بِخُلْفٍ وَقُلْ فِي الهمزِ خُلْفٌ يَبْقَىٰ صِلَاً

٦٤٩ - وَقَفَ فِيهِ كَالأُولَىٰ

فقد ذكر الناظم أنه يُقدّم الفتح في الهمزة لشعبة، والخلاف لشعبة هنا في الهمز

(١) ينظر: الشاطبية البيتين رقم (٦٤٦-٦٤٧)، والنشر (٢/ ٥٥)، وإتحاف فضلاء البشر (١/ ٤٣١).

(٢) ينظر: التيسير (١/ ١٠٣).

انفرد به الشاطبي، وكذلك خلاف السوسي، فهذا ليس من طرق النشر بما في ذلك التيسير والشاطبية، والصواب الاقتصار على إمالة الرء دون الهمزة من جميع طرق النشر، وأما من غير هذه الطرق فإن إمالتها لم تصح إلا من طريق خلف حسبما حكاه الداني وابن مجاهد فقط^(١).

وأما إمالة الرء والهمزة عن السوسي: فهو مما قرأ به الداني عن شيخه أبي الفتح، وقد قرأ عليه بذلك من غير طريق أبي عمران موسى بن جرير ولهذا هو ليس من طرق النشر أصلاً، قال ابن الجزري في النشر: "وبعض أصحابنا ممن يعمل بظاهر الشاطبية يأخذ للسوسي في ذلك بأربعة أوجه وهي: فتحهما، وإمالتها، وفتح الرء وإمالة الهمزة، وبعكسه وهو إمالة الرء وفتح الهمزة، ولا يصح منها من طريق الشاطبية والتيسير سوى الأول"^(٢)، والناظم في نهاية الكلام عن لفظ: (رأى) قال: دون مئين، أي: بالصدق دون كذب وافتراء في قولي على القراء بهذه الأوجه^(٣).

٤٠ - وَلِهَشَامٍ قَدِّمِ التَّخْفِيفَ^(٤) فِي * * نُونِ تَحَاوِي فَحَقُّ كَيْ تَفِي

اختلف عن هشام بين التخفيف والتثقيب في نون: ﴿أَتَحَاوِي﴾ (الأنعام: ٨٠)، وورد هذا الخلاف عن الداني في التيسير وتبعه الشاطبي، والمقدم هو التخفيف؛ حيث بين الداني أن التخفيف هو من قراءته على أبي الفتح من طريق عبد الله أي: السامري عن الحلواني، وهذا هو طريق التيسير الذي يُقرأ لهشام منه، ورواية التشديد من طريق الجمال عن الحلواني^(٥).

٤١ - وَقَدِّمِ الصَّلَةَ فِي هَاءِ اقْتِدِهِ * * لِنَجْلِ^(٦) ذَكَوَانَ فَحَقُّ^(٧) وَأَنْتَبِهِ

(١) ينظر: متن الشاطبية البيت رقم (٦٤٨-٦٤٩)، والنشر (٢/ ٥٦).

(٢) النشر: (٢/ ٥٧).

(٣) ينظر: تاج العروس (٣٦/ ٢٢١)، والصحاح في اللغة (٢/ ١٨٧).

(٤) ورد في النسخة (ج): "التحقيق"، والمثبت من (أ) و(ب) وهو الصواب.

(٥) ينظر: التيسير (١/ ١٠٤)، و متن الشاطبية البيت (٦٥٠)، والرسالة الغراء (١/ ٨٩).

(٦) أي: ابن ذكوان، والتَّجَلُّ: التَّسَلُّ والولد، وقد تَجَلَّ به أبوه يُنْجَلُ تَجَلًّا وَتَجَلَّهَ أَي: وُلِّدَهُ، والناجِلُ:

الكريم النَّجَلُ. ينظر: لسان العرب (١١/ ٦٤٦).

(٧) المثبت من النسخة (أ)، وفي النسخة (ب) و(ج): "لذكوان فحققته وانتبه".

لابن ذكوان الخلاف في هاء ﴿أَقْتَدِهْ﴾ (الأنعام: ٩٠)، فروي عنه الكسر مع الإشباع وذلك في سائر الكتب إلا اليسير منها، وروى بعضهم عنه الكسر من غير إشباع، وذكر الشاطبي له الخلاف^(١)، ومنع المحررون له وجه القصر، والمقدم له الصلة وهو الكسر مع الإشباع؛ حيث هو الوجه الوحيد الذي ذكره الداني في التيسير ولم يذكر غيره، وهو موافق لما ذكره الشاطبي، وهو أكثر الطرق رواية عن ابن ذكوان^(٢).

٤٢ - وَشُعْبَةٌ فِي أَنَّهَا إِذَا قَرَأَ * * يُقَدِّمُ الْكَسْرَ حَقِيقًا قَدْ جَرَا

ورد الخلاف لشعبة بين كسر الهمزة وفتحها في قوله: ﴿أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ﴾ (الأنعام: ١٠٩)، وذكر ذلك الخلاف الشاطبي والداني^(٣) والوجهان صحيحان وجيدان، والكسر هو المقدم على ما ذكر في الآيات، وذكر في كتاب "اختلاف وجوه طرق النشر": أن الفتح هو المقدم حيث أن طريقه أكثر وهو على رواية جمهور العراقيين، كما ورد في النشر^(٤)، وقول الناظم: حقيقاً قد جراً، أي: هذا الفن درج وجرى على حقيقة من الأمر، أو أن شعبة في الحقيقة يجري تقديم الكسر، وقد يطلق على الدوام^(٥).

٤٣ - بِرَحْمَةٍ مَعَ النَّظِيرِ قَدِّمِ * * لِنَجْلِ ذُكْوَانَ بِكَسْرِ فَافْهَمِ^(٦)

لابن ذكوان كسر نون التنوين في نحو قوله: ﴿فَتَيْلًا﴾^(٧) أَنْظُرْ ﴿(النساء: ٤٩ - ٥٠) وشبهه إذا كان بعد الساكن الثاني ضمة لازمة، ما عدا كلمتين له فيها الخلاف

(١) ينظر: متن الشاطبية البيت (٦٥٣).

(٢) ينظر: التيسير (١/ ١٠٥)، والنشر (٢/ ١٦١)، واختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (١/ ٢٥٠).

(٣) في النسخة (أ): "أنه إذا"، والصواب ما أثبتته من النسختين (ب) و(ج).

(٤) ينظر: التيسير (١/ ١٠٦)، و متن الشاطبية البيت (٦٥٨).

(٥) ينظر: النشر (٢/ ٢٩٥)، واختلاف وجوه طرق النشر (١/ ٥٧٩).

(٦) ينظر: تاج العروس (٣٧/ ٣٥٠).

(٧) في النسخة (ب): برحمة مع أخيه قدم * * لذكوان كسر تنوينه فافهم، وهذا أوضح الأساليب الثلاثة، وفي (ج): برحمة مع أخيه قدم * * لذكوان كسراً ونوناً وأفهم.

بين الكسر والضم وهما: ﴿رَحْمَةً أَدْخُلُوا﴾ (الأعراف: ٤٩) و﴿خَيْبَةً أَجْتُنَّتْ﴾ (إبراهيم: ٢٦)^(١)، وقال ابن الجزري: "والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان من طريقه رواهما عنه غير واحد"^(٢)، والمقدَّم الكسر حيث هو الأصل والقاعدة مثل نظائرها.

٤٤ - وَأَخْرِيَا شُعْبَةً فِي بَيْسٍ * * وَجْهَ الَّذِي فِي وَزْنِهِ رَيْسٍ^(٣)

ورد عن شعبة في قوله: ﴿بَعْدَابٍ بَيْسٍ﴾ (الأعراف: ١٦٥)، الوجهان فله: ﴿بَيْسٍ﴾ مثل قَيْبٍ، وله: ﴿بَيْسٍ﴾ مثل رَيْسٍ، والوجهان صحيحان وذكرهما الداني في التيسير والشاطبي، والوجه الثاني هو المقدم؛ حيث هو الأكثر رواية عنه، وهو من طريق التيسير^(٤).

٤٥ - هِشَامُهُمْ قَدَمٌ كِيدُونٍ فَلَا * * يُثْبِتُ يَاءً وَاقْفًا وَمَوْصِلًا

لهشام إثبات الياء الزائدة وحذفها في الحالين في قوله: ﴿ثُمَّ كِيدُونٍ فَلَا تُنْظَرُونَ﴾ (الأعراف: ١٩٥)، وأورد له هذا الخلاف الداني والشاطبي^(٥)، والوجه المقدم إثبات إثبات الياء في الحالين؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، وهو من طريق التيسير الذي قرأ به على شيخه أبي الفتح من طريق الحلواني، كما نص عليه الداني في جامع البيان^(٦).

٤٦ - هَارٍ وَأَذْرَاكُمْ لِذُكْوَانَ حَكْوَا * * يُقَدِّمُ الإِضْجَاعُ حَصْلٌ مَارَوْا [٢]

عن ابن ذكوان في كلمة ﴿هَكَارٍ﴾ (التوبة: ١٠٩) الوجهان الفتح والإمالة، وهذا

(١) ينظر: التيسير (١/ ٧٨).

(٢) النشر (٢/ ٢٥٧).

(٣) في النسخة (ج): وأحرف لشعبة في بيس * * وجه الذي في وزنه بيس، والمثبت من (أ) و(ب) وهو الصواب.

(٤) ينظر: التيسير (١/ ١١٤)، و متن الشاطبية البيت رقم (٧٠٥)، والنشر (٢/ ٣٠٧)، واختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (١/ ٥٨٩).

(٥) ينظر: التيسير (١/ ١١٥)، و متن الشاطبية البيتين (٤٣١-٤٣٢).

(٦) ينظر: جامع البيان (٢/ ٢٦٩).

ما نص عليه الداني في جامع البيان والشاطبي وظاهر التيسير^(١)، والوجه المقدم هو الإمالة؛ حيث هو من طريق الصوري عن ابن ذكوان، وهو الوجه الذي قطع به الجمهور، وأكثر الطرق رواية^(٢).

وكذلك كلمة ﴿أَدْرَبْتُمْ﴾ (يونس: ١٦) و﴿أَدْرَبَكَ﴾ (الحاقة: ٣) حيثما وقعت لابن ذكوان فيها الوجهان كما في الشاطبية وظاهر التيسير^(٣)، والوجه المقدم هو الإمالة.

٤٧- لِأَحْمَدَ الْبَزِّيِّ فِي أَدْرَاكُمُ * * يُقَدِّمُ الْمَدَّ كَذَا لَا أُقْسِمُ

في قوله: ﴿وَلَا أَدْرَبْتُمْ بِهِ﴾ (يونس: ١٦)، و﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (القيامة: ١)، قرأ قبل بحذف الألف بعد اللام في الموضوعين، فتصير لام توكيد، وللبزي الخلاف بين حذف الألف وإثباتها، وإثبات الألف فيهما على أنها "لا" النافية، وهو الوجه المقدم للبيزي؛ حيث قرأ به الداني على شيخه أبي الحسن بن غلبون وأبي الفتح فارس^(٤).

٤٨- وَقَدَّمَنَ فِي النَّونِ مِنْ تَبَعَانِ * * تَخْفِيفَهَا لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ ذَكْوَانَ

لابن ذكوان في ﴿وَلَا تَبَعَانِ﴾ (يونس: ٨٩)، فتح التاء وتشديدها وكسر الباء وتخفيف النون، وهذا الوجه المقدم والذي هو من طرق التيسير والطيبة، ولم يذكر الداني غيره في التيسير، وانفرد ابن مجاهد عن ابن ذكوان: بتخفيف التاء الثانية وإسكانها وفتح الباء مع تشديد النون، ورواه سلامة بن هارون أداء عن الأخفش عن ابن ذكوان، والوجهان في الشاطبية، ولكن الشاطبي أشار إلى الوجه الثاني بأنه مضطرب بقوله: ماج^(٥)، وجاء في النشر نقلا عن الداني: أنه غلط من أصحاب ابن

(١) ينظر: التيسير (١/ ١٢٠)، وجامع البيان (٢/ ٢٩٢-٢٩٣)، و متن الشاطبية البيت (٣٢٣).

(٢) ينظر: النشر (٢/ ٦٧)، اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (١/ ٣٧٤).

(٣) ينظر: التيسير (١/ ١٢١)، و متن الشاطبية البيت (٧٤٠).

(٤) ينظر: النشر (٢/ ٣١٧).

(٥) ينظر: متن الشاطبية البيت (٧٥٢).

مجاهد ومن سلامة؛ لأن جميع الشاميين رَووا عن ابن ذكوان بتخفيف النون وتشديد التاء، ثم ذكر أنها صحت من طرق أخرى وبينها، وبين ابن الجزري أنَّ ذلك كله ليس من طرق النشر ولذا لم يعرِّج عليها في الطيبة^(١).

٤٩ - وَقُبِّلَ فِي تَرْتَعِ الْوَجْهَانِ * * الْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ^(٢) خُذْ بَيَانَ

يقرأ قبيل كلمة ﴿تَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾ (يوسف: ١٢)، بالنون فيهما وكسر العين وجزم الباء، وأثبت الياء في (نرتعي) من طريق ابن شنبوذ وصلاً ووقفًا، وحذفها من طريق ابن مجاهد، وبين الناظم هنا صحة العمل بالوجهين لقبيل، ولم يبين الناظم هنا الوجه المقدم خلافًا لمنهجه في النظم، وأثبت الوجهان ابن الجزري، وكذلك هما مثبتان في الشاطبية والتهيسير، إلا أنَّ الإثبات ليس من طريق الشاطبية والتهيسير لأن طريقهما عن قبيل هو طريق ابن مجاهد^(٣)، فعلى هذا يكون الحذف هو المقدم؛ لأنه الأكثر طرقًا وروايةً، والموافق لرسم المصحف، والوجهان صحيحان.

٥٠ - هَيْتَ بَفَتْحِ التَّاءِ صَدَّرَ هِشَامٌ * * وَضَمُّهَا مُؤَخَّرٌ نَلَّتِ الْمَرَامَ

لهشام في قوله: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ (يوسف: ٢٣)، كسر الهاء مع الهمز وله في التاء وجهان: الفتح والضم، وذكر هذا الخلاف الداني وتبعه الشاطبي^(٤)، ورواية الفتح مقدَّمة على رواية الضم؛ حيث هي من طريق التهيسير، وكلا الروايتين صحيح، ووجه الضم ليس من طريق التهيسير، قال ابن الجزري: "لذلك جمع الشاطبي بين هذين الوجهين عن هشام في قصيدته فخرج بذلك عن طريق كتابه لتحري الصواب"^(٥)، ولذلك منعه بعض المحرون، وذكر الناظم بعد ذلك أنك بمعرفتك للوجه المقدم في الأداء حققت هدفك ونلت مرادك.

(١) ينظر: التهيسير (١/ ١٢٣)، والنشر (٢/ ٣٢٣).

(٢) المثبت من (أ) و(ب)، وفي النسخة (ج): مؤخَّرُ الإثبات.

(٣) ينظر: السبعة (١/ ٣٤٥)، والتهيسير (١/ ١٣١)، و متن الشاطبية البيت (٤٤١)، والنشر (٢/ ٣٠)، وإتحاف فضلاء البشر (١/ ٣٢٩).

(٤) ينظر: التهيسير (١/ ١٢٨)، و متن الشاطبية البيت (٧٧٧).

(٥) النشر (٢/ ٣٣١).

٥١- لِأَحْمَدَ الْبَزِّيِّ فِي يَأْيُسٍ^(١) الْبَدَلُ * مُقَدَّمٌ لَهُ فَحَقَّقِ الْعَمَلَ

في قوله: ﴿أَسْتَيْسُوا﴾ (يوسف: ٨٠)، و﴿وَلَا تَأْتِسُوا﴾ (يوسف: ٨٧)، و﴿لَا يَأْيُسُ﴾ (يوسف: ٨٧)، و﴿إِذَا أَسْتَيْسَ﴾ (يوسف: ١١٠)، و﴿أَفَلَمْ يَأْيُسْ﴾ (الرعد: ٣١) قرأ البزي من عامة طرق أبي ربيعة بتقديم الهمزة إلى موضع الياء وتأخير الياء إلى موضع الهمزة ثم يبدل الهمزة ألفاً، وروى الآخرون عن أبي ربيعة وابن الحباب عنه بالهمز بعد الياء بلا تأخير كالجماعة، ووجه البديل هو المقدم له؛ لأنه طريق التيسير ولم يذكر الداني غيره للبزي^(٢)، فأمرنا الناظم أن نحقق عملياً ما تعلمناه في الأوجه المقدمّة في التلاوة.

٥٢- أَفِيدَةُ بِالْيَاءِ صَدَرَ هِشَامٌ * بِهِذَا قَدْ صَحَّحَتْ رِوَايَةُ الْأَنَامِ

في قوله تعالى: ﴿أَفِيدَةُ﴾ (إبراهيم: ٣٧)، الخلاف عن هشام بين إثبات الياء بعد الهمزة وحذفها، والمقدم له وجه إثبات الياء، وهذا الخلاف مثبت في الشاطبية والتيسير، ونصّ الداني أنه قرأ على أبي الفتح بياء بعد الهمزة، وقال: "هكذا نص عليه الحلواني عنه"^(٣).

٥٣- وَقَدَّمَنَ فِي شُرَكَائِي الْحَذْفُ * وَالْبَزِّيُّ فِي الْهَمْزَةِ بَعْدُ يَقِفُ^(٤)

في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي﴾ (النحل: ٢٧)، ورد الخلاف عن البزي في التيسير والشاطبية بين إثبات الهمزة وحذفها، والمقدم له عند الناظم هو حذف الهمزة، والصواب الذي عليه العمل: أن البزي ليس له إلا إثبات الهمز مثل الباقيين، كما أشار ابن الجزري إلى أن رواية الداني بالخلف للبزي على سبيل الحكاية لا الرواية، وأنه لا يجوز له إلا إثبات الهمز، وقال: "الحق: أن هذه القراءة ثبتت عن

(١) في النسخة (أ): لم تتضح الكلمة، وفي (ج) كتبت: "يا بيس"، والصواب ما أثبتته من (ب) ومن سياق الكلام حيث هي الكلمة المختلف فيها للبزي بعد كلمة "هيت".

(٢) ينظر: التيسير (١/ ١٢٩)، وإتحاف فضلاء البشر (١/ ٣٣٤).

(٣) ينظر: التيسير (١/ ٩٥)، ومتن الشاطبية البيت (٨٠٠).

(٤) المثبت من النسخة (أ)، وفي النسخة (ب) و(ج): "لِلْبَزِّيِّ وَالْهَمْزُ بَعْدُ يَقِفُ".

البزي من الطرق المتقدمة لا من طرق التيسير ولا الشاطبية ولا من طرقنا"^(١)، وقوله: بعد يقف، أي: أن وجه الهمز للبي هو الوجه الذي يقف عنده ويعتمده مثل الباقيين، أو المراد أنه إذا قرأ بالهمز وقف بعد الكلمة ويُعتَبَر من الوقف الكافي.

٥٤- يَجْزِيَنَّ الذِّينَ لِابْنِ ذَكْوَانَ * مُقَدَّمِ الْيَاءِ تَفْزُ بِالرِّضْوَانِ

في قوله: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ﴾ (النحل: ٩٦)، لابن ذكوان الخلاف بين النون والياء، والوجه المقدم له الياء، ولم يذكر له ابن مجاهد إلا هذا الوجه^(٢)، وورد الخلاف له في الشاطبية، وقد بين الداني في التيسير أن رواية النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بالنون وهم؛ لأن الأخفش ذكر ذلك في كتابه عنه بالياء^(٣)، والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان، وعليهما العمل، بل إن رواية النون عن ابن ذكوان أكثر طرقا من رواية الياء عنه^(٤).

وقيد الناظم كلمة (نجزين) بـ(الذين)؛ لأن الموضع الذي يليه متفق عليه بالنون.

٥٥- حَرْفِي نَتَا^(٥) لِلْسُّوسِي بِالِاضْجَاعِ * قَبِيلَ فَتَحَةٍ بِأَلَا نِزَاعِ

في قوله: ﴿وَنَتَا بِحَايَةِ﴾ في الموضعين (الإسراء: ٨٣ و فصلت: ٥١)، للوسوسي الخلاف بين الإمالة والفتح في الهمزة، ودُكر الخلاف في الشاطبية وأشار إليه الداني في التيسير^(٦)، والوجه المقدم للوسوسي بلا نزاع أو خلاف هو وجه الإمالة، هذا ما ذكره الناظم، والصواب والذي عليه العمل الفتح للوسوسي بلا خلاف، حيث قال ابن الجزري: "أجمع الرواة عن السوسوي من جميع الطرق على الفتح لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً"^(٧).

(١) ينظر: التيسير (١/ ٩٦)، ومتن الشاطبية البيت (٨٠٨)، والنشر (٢/ ٣٤١).

(٢) ينظر: السبعة (١/ ٣٧٥).

(٣) ينظر: التيسير (١/ ٩٦)، ومتن الشاطبية البيت (٨١٣-٨١٤).

(٤) ينظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (١/ ٦١١).

(٥) في النسخة (ج): "رأى"، والصواب ما أثبتته من (أ) و(ب).

(٦) ينظر: التيسير (١/ ٩٨)، ومتن الشاطبية البيت (٣١٢).

(٧) النشر (٢/ ٥٢).

- ٥٦- تَسْأَلُنِي الْإِثْبَاتُ فِيهِ قَدَّمُوا * * لِتَجَلِ ذُكْوَانَ بِذَلِكَ حَكْمُوا^(١)
- قرأ ابن ذكوان: ﴿فَلَا تَسْأَلُنِي﴾ (الكهف: ٧٠) بفتح اللام وتشديد النون، وله الخلاف بين إثبات الياء وحذفها، والوجه المقدم له الإثبات؛ لأنه الوجه الموافق قراءة الجماعة، والوجهان في الكافي والتلخيص والشاطبية والتيسير^(٢)، والحذف والإثبات كلاهما صحيح عن ابن ذكوان نصًّا وأداءً، كما أخبر ابن الجزري^(٣).
- ٥٧- وَهَمْزَةُ الْقَطْعِ لَشُعْبَةٍ قَدَّمُوا * * مَعَ مَدِّهَا فِي قَالٍ أَتُونِي أَعْلَمُوا^(٤)
- لشعبة بخلاف عنه في: ﴿قَالَ أَتُونِي﴾ (الكهف: ٩٦) بهمزة ساكنة بعد اللام من المجيء، وإذا ابتداء كسر همزة الوصل وأبدل الهمزة الساكنة ياء، والوجه الآخر له: قطع الهمزة ومدة بعدها في الحالين من الإعطاء مثل الباقيين، وهو الوجه المقدم له؛ حيث هو قراءة الجماعة، والوجهان صحيحان، والخلاف له في هذا الموضع والذي قبله وهو: ﴿رَدَمًا ٩٥ أَتُونِي﴾ (الكهف: ٩٥ - ٩٦)، وقد ذكر ابن الجزري تفصيل الخلاف فيهما^(٥).
- ٥٨- وَأَخْرَجَ لِلسُّوسِيِّ الْإِضْجَاعَا * * بِيَاءٍ مَرِيمَ تَكُنْ مُطَاعَا
- ورد الخلاف عن السوسيين في (الياء) في قوله: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ (مريم: ١)، فله الفتح والإمالة، وهي المراد بقوله: الإضجاعا، والوجه المقدم له الفتح، والرواية بالفتح هي المشهورة والصحيحة عن أبي عمرو، وجاء الخلاف في التجريد، وأما الإمالة في الشاطبية فهي تبعاً لما في التيسير وهمًّا^(٦)، وقال عنها ابن الجزري: "وليس ذلك في طريق التيسير والشاطبية، بل ولا في طُرُقِ كتابنا، ونحن لا نأخذ من
-
- (١) في النسخة (ب) و(ج): "تَسْأَلُنِي الْإِثْبَاتُ فِيهِ يُعْلَمُ --- مَقْدَمٌ لَذُكْوَانَ مُحْتَمٌ"، والمثبت من (أ).
- (٢) ينظر: التيسير (١/ ٥٩)، والكافي (١/ ١٣١)، وتلخيص العبارات (١/ ١١٦)، ومتن الشاطبية البيت (٤٤٠).
- (٣) ينظر: النشر (٢/ ٣١٣).
- (٤) في النسخة (ب) و(ج): ".... قَدَّمُوا --- عُلِمَ"، والمثبت من (أ).
- (٥) ينظر: التيسير (١/ ١٠١)، ومتن الشاطبية البيت (٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧)، والنشر (٢/ ٣١٥).
- (٦) ينظر: التيسير (١/ ١٠١)، والتجريد (١/ ١٧٢)، ومتن الشاطبية البيت (٧٣٩)، والنشر (٢/ ٧١).

غير طريق من ذكرنا"^(١)، فمَنع المحررون الإمالة هنا للسوسي، ولا يؤيخذ بها.

٥٩- وَلَا بِنِ ذُكْوَانَ يُقَدِّمُ الْخَبَرَ * * فِي أُنْذَا مَا مِتُّ عِنْدَهُ اشْتَهَرَ^(٢)

قرأ ابن ذكوان بالخبر والاستفهام في قوله: ﴿أَيْ ذَا مَا مِتُّ﴾ (مريم: ٦٦)، والوجه المقدم له الخبر، حيث هو الوجه الذي من طريق التيسير وعليه الجمهور^(٣).

٦٠- رِئِيًّا لِحُمْزَةٍ بَدَأَ فِي الْوَقْفِ * * تَأَخَّرَ الْإِدْغَامَ نَقْلًا يَشْفِ

لحمزة وقفاً على كلمة: ﴿وَرِيًّا﴾ (مريم: ٧٤)، إبدال الهمزة ياء وله فيها بعد الإبدال وجهان: الإظهار والإدغام، والوجهان صحيحان، وذكر الناظم تقديم وجه الإظهار، والأولى تقديم الإدغام؛ حيث جاء منصوباً عليه، ولموافقته لرسم المصحف كما ذكر ابن الجزري^(٤).

٦١- وَيَتَّقَهُ إِسْكَانُهُ مَقْدَمٌ * * لِخَلَادٍ وَالْوَصْلِ بَعْدُ يَعْلَمُ

في قوله: ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ (النور: ٥٢)، لخلاد كسر القاف وله في الهاء الخلاف بين الإسكان والكسر مع الصلة، ووجه الإسكان مقدم لأنه طريق التيسير فقرأ به الداني على أبي الفتح، مع ذكر الخلاف في التيسير والشاطبية^(٥).

٦٢- وَإِنْ تَقَفَ آتَانِي الْإِثْبَاتُ * * قَدَّمَهُ لِلثَّلَاثِ هُمْ وَلَا تُ^(٦)

في قوله: ﴿فَمَا آتَنِي اللَّهُ﴾ (النمل: ٣٦)، أثبتتها مفتوحة في الوصل نافع وأبو عمرو وحفص، وأما في حالة الوقف فورد الخلاف عن قالون وأبو عمرو وحفص بين الإثبات والحذف، وأطلق لهم الخلاف في التيسير، والشاطبية، والتجريد وغيرها^(٧)، والمقدم لهم وجه الإثبات؛ حيث هو مذهب ابن مجاهد وغيره، والأكثر رواية^(٨).

(١) النشر (٢/ ٨١).

(٢) في النسخة (ب) و(ج): "لذكوان أخي فقدّم الخبر". في قوله أُنْذَا مَا مِتُّ اشْتَهَرَ"، والمثبت من (أ).

(٣) ينظر: النشر (١/ ٣٧٢).

(٤) ينظر: التيسير (١/ ٣٣)، والنشر (١/ ٥٢٣).

(٥) ينظر: التيسير (١/ ١٠٩)، ومتن الشاطبية البيت (١٦١)، والنشر (١/ ٣٠٧).

(٦) في النسخة (ب): "مقدم صح عنهم ثلاث"، والمثبت من (أ) و(ج)، وكلاهما بمعنى واحد.

(٧) ينظر: التيسير (١/ ١١٣)، والتجريد (١/ ٢٨١-٢٨٢)، ومتن الشاطبية البيت (٤٣٠).

(٨) ينظر: السبعة (١/ ٤٨٢)، والنشر (٢/ ١٨٨، ٣٤٠).

٦٣- وَتُخْرِجُونَ الضَّمَّ فِي التَّاءِ جَرًا * * مُقَدَّمٌ كَذَا ابْنُ ذَكْوَانَ قَرَأَ

ورد الخلاف عن ابن ذكوان بين ضم التاء وفتحها في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرِجُونَ﴾ (الروم: ١٩)، وهو الموضع الأول من سورة الروم، وأورد هذا الخلاف الشاطبي وأشار إليه صاحب التيسير^(١)، والمقدم له ضمُّ التاء وفتح الراء؛ حيث هو رواية الأكثر عنه من سائر الطرق، إلا أن الداني قرأ على شيخه عبد العزيز الفارسي عن النقَّاش بفتح التاء عن ابن ذكوان، ولم يصرِّح به هكذا في التيسير، ولا ينبغي أن يؤخذ من التيسير بسواه، كما قال ابن الجزري^(٢)، وعلى هذا فالمقدم هو فتح التاء؛ لأنه طريق التيسير، ولا يؤخذ بغيره؛ ولذا منع المحرِّرون ما قدَّمه الناظم.

٦٤- وَكَسَفًا هِشَامُهُمْ قَدْ صَدَّرَا * * سُكُونٌ سِينِهِ وَلَيْسَ مُنْكَرًا^(٣)

في قوله: ﴿كَسَفًا﴾ (الروم: ٤٨)، في موضع الروم خاصة لهشام الخلاف بين إسكان السين وفتحها، والمقدم له الإسكان، وهذا أمر غير منكر عنه، فهو ما عليه أكثر الرواة والطرق عن هشام ومنهم ابن مجاهد فلم يذكر غير هذا الوجه عنه^(٤).

٦٥- ضَعْفًا لَدَى الثَّلَاثِ حَفْصٌ قَدَّمَا * * بِالْفَتْحِ فِيهِنَّ فَحَقَّقُوا وَعَلَّمَا

لحفص الخلاف بين الفتح والضم في (الضاد) لكلمة (ضعف) في مواضعها الثلاثة في قوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ (الروم: ٥٤)، والوجهان صحيحان عنه^(٥)، والفتح مقدم لموافقته لشيخه عاصم، ولكونه أيضاً هو الوجه الذي قرأ به على شيخه عاصم، واختار حفص الضم؛ لحديث عطية العوفي عن ابن عمر أن النبي ﷺ أقرأه بالضم وردَّ عليه الفتح، وهو حديث حسن رواه الترمذي وأبو داود^(٦).

(١) ينظر: التيسير (١/ ١١٥)، ومتن الشاطبية البيت (٦٨٢-٦٨٣).

(٢) ينظر: النشر (٢/ ٢٦٨).

(٣) في النسخة (ج): "فما فيه مرًا"، والمثبت من (أ) و(ب).

(٤) ينظر: السبعة (١/ ٥٠٧-٥٠٨)، والتيسير (١/ ١١٥)، والنشر (٢/ ٣٠٨-٣٠٩).

(٥) ينظر: النشر (٢/ ٣٤٥).

(٦) ينظر: النشر (٢/ ٣٨٦)، وسنن الترمذي (٣١٨٧-١١/ ١٤٣)، وسنن أبي داود (٣٩٧٨-٤/ ٣٢).

٦٦- وَقَدَّمِ الْإِسْكَانَ لِلْبَزِيِّ * * فِي يَاءٍ وَاللَّائِي مَعَ الْبَصْرِيِّ
 للبزي وأبي عمرو حذف الياء التي بعد الهمزة في كلمة ﴿الَّتِي﴾ (الأحزاب: ٤،
 والمجادلة: ٢، والطلاق: ٤)، ولهما بعد ذلك في الهمزة وجهان: إبدالها ياء ساكنة
 وتمد لالتقاء الساكنين، أو تسهيلها، وذلك في الحالين، والإبدال مع السكون هو
 المقدم؛ فهو طريق التيسير ولم يذكر الداني غيره، والوجهان صحيحان ذكرهما
 الداني في جامعه^(١).

٦٧- وَصَدَّرَ ابْنُ ذَكْوَانَ فِي إِيَّاسٍ * * بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ بِلَا إِبَّاسٍ [٣]
 ورد عن ابن ذكوان الخلف في كلمة: ﴿وَأَنَّ إِيَّاسَ﴾ (الصفات: ١٢٣)، فيقرأها
 بهمزة وصل أو بهمزة قطع مثل الباقيين، والمقدم له وجه همزة الوصل؛ حيث هو
 طريق التيسير عنه، وذكر الشاطبي هذا الخلاف، فالوجهان صحيحان كما ذكر ابن
 الجزري^(٢).

٦٨- وَقُنْبُلٌ فِي السُّوقِ هَمْزُ الْوَاوِ * * مُقَدَّمٌ لَهُ فَخُذْ يَارَاوِ
 لقبيل في قوله: ﴿يَالسُّوقِ﴾ (ص: ٣٣) و﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾ (الفتح: ٢٩)، وجهان
 الأول وهو المقدم: همز الواو (بالسُّوق) وهو طريق التيسير، والثاني: الإتيان بواو
 بعد همزة مضمومة (بالسُّوق)، وهو من زيادات الشاطبية على التيسير، وقيل:
 الوجه الثاني مما انفرد به الشاطبي فيهما، وليس كذلك بل نصَّ الهذلي على أن ذلك
 فيهما طريق بكار عن ابن مجاهد^(٣).

٦٩- وَيَرْضَهُ لِلدُّورِيِّ بِالْإِسْكَانِ * * مُقَدَّمٌ كَذَا هِشَامٌ ثَّانٍ
 قوله تعالى: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ (الزمر: ٧)، للدوري في الهاء: الإشباع والإسكان،
 والمقدم وجه الإسكان عند الناظم، والأولى أن يُقدم الإشباع له إذ أنها قراءة الداني
 بطريق أبي الزعراء وهي طريق التيسير.

(١) ينظر: التيسير (١/ ١١٧)، وجامع البيان (٣/ ٦٥-٦٩)، والنشر (١/ ٤٠٤).

(٢) ينظر: التيسير (١/ ١٢٢)، و متن الشاطبية البيت (٩٩٨)، والنشر (٢/ ٣٥٨-٣٥٩).

(٣) ينظر: الكامل (١/ ٣٩٦)، والتيسير (١/ ١٢٢)، و متن الشاطبية البيت (٩٣٨)، والمفردات (١/ ٨٢).

وأما هشام فله الاختلاس والإسكان، والاختلاس هو المقدم له، والوجه الثاني الإسكان كما ذكر الناظم؛ لأنه ليس من طريق التيسير، ولا يقرأ به عند المحررون^(١).
 ٧٠- ثُمَّ لَهُ التَّسْهِيلُ فِي أَيْتِنَاكُمْ * * * بُعِيْدَهُ التَّحْقِيْقُ فِيهِ رُشْدُكُمْ
 قرأ هشام بالتحقيق مع الإدخال في الهمزتين المختلفتين من كلمة ثانيهما مكسور، وله في موضع ﴿قُلْ أَيْتِنَاكُمْ﴾ في (فصلت: ٩)، وجه آخر وهو التسهيل مع الإدخال وهو المقدم أداء؛ حيث ليس له من طريق الداني إلا هذا الوجه، وأما ما ذكره الشاطبي من الخلاف هنا فهو من زياداته^(٢)، وقد أشار الناظم إلى الإدخال في البيت رقم: (٣٤).

٧١- وَقَدَّمَ التَّشْدِيْدَ فِي مِيْمٍ لَدَى * * * لَمَّا مَتَّعَ لِهِشَامٍ مُرْشِدًا
 قرأ هشام: ﴿لَمَّا مَتَّعَ﴾ (الزخرف: ٣٥) بتشديد الميم وتخفيفها، والمقدم وجه التشديد؛ حيث هو الأكثر طرقاً وروايةً عنه، والوجهان صحيحان كما ذكر ابن الجزري^(٣).

٧٢- بَزَّرِيْهِمْ قَدَّمَ وَجْهَ التَّاءِ * * * فِي تَنْذِرِ الذِّئْنِ قَبْلَ الْيَاءِ
 قرأ البزري بالتاء والياء بخلف عنه في قوله: ﴿لِيُنْذِرَ الَّذِينَ﴾ (الأحقاف: ١٢)، والوجه المقدم التاء؛ لأنه طريق التيسير، والخلاف الذي أطلقه الشاطبي والداني صحيح إلا إنه لا يقرأ به من طريقه، قال ابن الجزري: "إِطْلَاقُهُ الْخِلَافَ فِي التَّيْسِيْرِ خُرُوجٌ عَنِ طَرِيْقِهِ"^(٤)، وقد منع المحررون القراءة به.

٧٣- وَقَدَّمَ الْقَصْرَ يَا صَاحٍ لَهُ * * * فِي ءَانْفَاغٍ نَقْلًا صَاحِيْحًا يَأَلَهُ
 "يا صاح" أي: يا صاحبي^(٥)، والضمير "له" يشير إلى البزري، فكأن الناظم يقول

(١) ينظر: التيسير (١/ ١٢٣)، والمفردات (١/ ١٥٦)، والنشر (١/ ٣٠٧-٣٠٨).

(٢) ينظر: التيسير (١/ ٢٧)، وجامع البيان (١/ ٣٢٢-٣٢٣)، والنشر (١/ ٣٧١).

(٣) ينظر: النشر (٢/ ٢٩١).

(٤) ينظر: التيسير (١/ ١٢٨)، والنشر (٢/ ٣٧٣)، والرسالة الغراء (١/ ٩٩).

(٥) كتبت في النسخ الثلاث كأنها (الصفة) أو (الصقطة)، اضطراب من النسخ، والصواب ما أثبتته من السياق.

(٦) ينظر: المعجم الوسيط (١/ ٥٠٧).

يا صاحبي قدم القصر للبزي في كلمة "ءانفاً" ويا له من نقل صحيح، فقرأ البزي في كلمة ﴿ءانفاً﴾ (محمد: ١٦) بالخلاف بين القصر والمد، والمقدّم عند الناظم القصر، والأولى أن يُقدّم المد؛ لأن الذين روى عنهم الداني القصر عن البزي ليسوا من طرق التيسير، فلا وجه لإدخال هذا الوجه في طرق الشاطبية والتيسير، وقرأ الداني بالمد كالجماعة برواية البزي على الفارسي عن النقاش^(١)، ولذا منع بعض المحررون قراءة القصر.

٧٤- مَنْ لَمْ يَتَّبِ يُقَدِّمِ الإِدْغَامَ * * خَلَادُهُمْ فَاتَّبِعِ الأَعْلَامَ

قرأ خلاد: ﴿وَمَنْ لَمْ يَتَّبِ فَأُولَئِكَ﴾ (الحجرات: ١١)، بالإدغام والإظهار عند الباء في التاء، ووجه الإدغام مقدّم عند الناظم، على ما في النشر لجمهور المغاربة، وأمّا جمهور العراقيين فلهم تقديم الإظهار، وذكر الداني الوجهين لخلاد على سبيل التخيير، وكلاهما صحيح عن خلاد وبهما قرأ ابن الجزري^(٢).

٧٥- وَقَدِّمِ الإِثْبَاتَ فِي الوَقْفِ عَلَى * * يُنَادِي لِلْمَكِّي فَخُذْهُ مُسْجَلًا

في قوله تعالى: ﴿يُنَادِ الْمُنَادِ﴾ (ق: ٤١)، كلمة (يناد): تقرأ بغير ياء في مذهب الجميع وصلاً ووقفاً؛ إتباعاً للرسم حيث رسمت في المصاحف بغير ياء، إلا ما ورد عن ابن كثير من الخلاف ووقفاً كما في الشاطبية، والمقدّم له الإثبات، وهو ما أثبتته الداني في التيسير عن ابن كثير ولم يذكر غيره^(٣).

٧٦- وَصَدَّرُوا بِالصَّادِ فِي المُصَيِّرُونَ * * لِحَفْصٍ لآ خَلَادَ فَافْهَمِ^(٤) الفُنُونَ

ورد الخلاف لحفص في كلمة: ﴿المُصَيِّرُونَ﴾ (الطور: ٣٧) بين السين والصاد، ويُقدّم له وجه الصاد، حيث هي رواية الداني على أبي الحسن وهي طريق التيسير. أما خلاد فالخلاف عنده دائر بين الصاد الخالصة والإشمام، ويقدم له الإشمام

(١) ينظر: التيسير (١/ ١٢٩)، والنشر (٢/ ٣٧٤).

(٢) ينظر: التيسير (١/ ٣٧)، والنشر (٢/ ٩)، واختلاف وجوه طرق النشر (١/ ٢١٣).

(٣) ينظر: التيسير (١/ ٢٠٢)، وجامع البيان (٣/ ١٨٠)، ومتن الشاطبية البيت (١٠٤٥).

(٤) في (ب) و(ج) "حَصَّلَ"، والمثبت من (أ).

لأنه قراءة الداني على أبي الفتح، ونوّه ابن الجزري في النشر بأنه لا يوجد نص بخلاف ذلك إلا ما في التيسير والشاطبية^(١)، وقول الناظم: فافهم الفنون، أي: افهم واستوعب وعي يا قارئ فنون علم القراءات، ومنها الأوجه المقدّمة في الأداء.

٧٧- وَالْمُنَشَّاتُ الشَّيْنُ قَدَّمْ كَسْرَهُ * * لِشُعْبَةٍ بِهِ الرُّوَايَةُ لَهُ^(٢)

في قوله تعالى: ﴿الْمُنَشَّاتُ﴾ (الرحمن: ٢٤)، قرأ شعبة بالخلاف بين كسر الشين وفتحها ويُقدّم له الكسر؛ لأنه طريق التيسير وبه قرأ الداني على أبي الفتح^(٣).

٧٨- وَمِيمٌ يَطْمِثُ صَدْرُنْ لِعَلِي * * بِكَسْرِهِ فِي الثَّانِ عَكْسُ الْأَوَّلِ

اختلف عن الكسائي وهو المراد بقوله هنا: "العلي" في ميم ﴿لَمْ يَطْمِثُنْ﴾ في الموضوعين (الرحمن: ٥٦ و ٧٤)، فروى عنه أبو عمرو أنه إذا كسر الأولى ضمّ الثانية وإذا ضمّ الأولى كسر الثانية، والوجه الأخير هو الوجه المقدّم في الأداء، وهو ما رواه عنه كثير من الأئمة، ولم يقرأ الداني على أبي الفتح بغير هذا الوجه للكسائي، ونصّ على ذلك في جامعه^(٤).

٧٩- وَشُعْبَةٌ فِي قَوْلِهِ أَنْشُرُوا مَعَا * * يُقَدِّمُ الضَّمَّ حَكَاهُ مَنْ وَعَا

قرأ شعبة بالخلاف بين ضم الشين وكسرها في الكلمتين من قوله: ﴿وَأِذَا قِيلَ أُذْشُرُوا فَأَنْشُرُوا﴾ (المجادلة: ١١)، والمقدّم وجه الضم عند الناظم، والأولى أن يقدّم الكسر لأنه رواية الداني على أبي الفتح وهو طريقه في التيسير، ومن يقرأ بضم الشين فيهما يبتدئ بضم الألف، ومن يقرأ بكسر الشين فيهما يبتدئ بكسر الألف^(٥).

٨٠- كَيْ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بِالتَّاءِ * * هَشَامُهُمْ قَرَأَ قَبْلَ الْيَاءِ

(١) ينظر: التيسير (١/ ٢٠٤)، وجامع البيان (٣/ ١٨٦-١٨٩)، و متن الشاطبية البيت (١٠٤٨)، والنشر (٢/ ٢٨٢-٢٨٣).

(٢) في (ج): "الشعبة لدنيا ضاع نشره"، والمثبت من (أ) و(ب).

(٣) ينظر: جامع البيان (٣/ ٢٠٠).

(٤) ينظر: جامع البيان (٣/ ٢٠٢-٢٠٣)، والنشر (٢/ ٢٨٥).

(٥) ينظر: التيسير (١/ ٢٠٩)، وجامع البيان (٣/ ٢١٤-٢١٦)، والرسالة الغراء (١/ ٧٧-٧٨).

في قوله تعالى: ﴿كَانَ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَعْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (الحشر: ٧)، لهشام فيها الخلاف بين التاء والياء، وذلك في التيسير والشاطبية، والوجه المقدم التاء فهو ما قرأ به الداني على أبي الفتح وهو طريق التيسير، ولا يجوز نصب (دولة) مع تأنيث (تكون)^(١).

٨١- وَقَدَّمَ الْإِدْغَامَ لِابْنِ ذَكْوَانَ * * فِي لَقَدْ زَيَّنَّا تَفْزُ بِالرُّضْوَانَ

عن ابن ذكوان الخلاف بين الإظهار والإدغام في قوله: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ (الملك: ٥)، والمقدم وجه الإدغام عند الناظم، والأولى أن يُقدَّم الإظهار حيث هو رواية الجمهور عن الأخفش عنه، وصرح الداني بذكر قراءته من طريق النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بالإظهار، وهو طريق التيسير^(٢).

٨٢- يَذْكُرُونَ يُؤْمِنُونَ صَدْرًا * * لِنَجْلِ ذَكْوَانَ بِيَا وَاشْتَهَرَا^(٣)

في قوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تُوْمِنُونَ﴾ (الحاقة: ٤١) و﴿قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ﴾ (الحاقة: ٤٢)، روى الداني عن ابن ذكوان الوجهين فيهما بالتاء والياء، ورواية التاء هي طريق التيسير الذي قرأ به الداني من طريق النقاش، ولكن الناظم هنا قدَّم الياء فيهما لكونها أكثر روايةً وشهرةً عن الأخفش عن ابن ذكوان، وبذلك نوّه الناظم بقوله: "واشتهرا"^(٤).

٨٣- فِي لُبْدًا هِشَامُهُمْ فِي اللَّامِ * * يَقْدَمُ الضَّمَّةُ فِي الْكَلَامِ

قرأ هشام بالخلف في اللام بين الضم والكسر في كلمة: ﴿عَلَيْهِ لَيْدًا﴾ (الجن: ١٩)، والمقدم له الضم، حيث هو طريق التيسير من رواية ابن عبدان عن الحلواني ولم يُذكر في التيسير غيره، وزاد الشاطبي الخلاف فخرج عن طريقه^(٥).

(١) ينظر: التيسير (١/ ٢٠٩)، وجامع البيان (٣/ ٢١٨)، والعنوان (١/ ١٨٨)، و متن الشاطبية البيت (١٠٦٧).

(٢) ينظر: التيسير (١/ ٤٢)، وإتحاف فضلاء البشر (١/ ٤١).

(٣) في النسخة (ب) و(ج): "... صدروا...". لذكوان بالياء كذاك شَهْرًا"، والمثبت من (أ).

(٤) ينظر: التيسير (١/ ٢١٤)، والنشر (٢/ ٢٩١).

(٥) ينظر: التيسير (١/ ٢١٥)، و متن الشاطبية البيت (١٠٨٧).

٨٤- سَلَسِلَا قَدْ صَدَّرُوا وَجْهَ الْأَلْفِ * فِي الْوَقْفِ لِلثَّلَاثِ يَا صَاحِ أَلْفٍ
قرأ البزري وابن ذكوان وحفص بإثبات الألف وحذفها وقفاً في قوله:
﴿سَلَسِلَا﴾ (الإنسان: ٤)، والوقف لحفص بإثبات الألف، وللبزري وابن ذكوان
بحذف الألف، هو المقدم أداءً من طريق التيسير، وقدم الناظم وجه الوقف بالألف
لهم؛ صلةً للفتحة في اللام بالألف، ولتعدد رواياته^(١).

٨٥- خَلَادُهُمْ يُقَدِّمَنَّ فِي الْمُثَقِّبَاتِ * * إِظْهَارَ تَائِهَاتِهَا كَذَا الْمُغِيرَاتِ
قرأ خلاد بالإظهار والإدغام في قوله تعالى: ﴿فَالْمُثَقِّبَاتِ ذَكْرًا﴾ (المرسلات: ٥)
و﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ (العاديات: ٣)، ورواية الإدغام قرأها الداني على أبي الفتح، فهو
المقدم من طريق التيسير، والناظم هنا قدم الإظهار حيث صرح الداني بأنه لم يجد
الإدغام مسطوراً عن خلاد^(٢).

٨٦- مُصَيِّرٌ خَلَادُهُمْ قَدْ صَدَّرَا * * إِشْمَامٌ صَادِهِ فَمَا فِيهِ مِرَا
قرأ خلاد بالوجهين: بالصاد الخالصة والإشمام في قوله تعالى: ﴿بِمُصَيِّرٍ﴾
(الغاشية: ٢٢)، والوجه المقدم هو الإشمام؛ حيث هو طريق التيسير من قراءة الداني
على أبي الفتح، وقال في النشر: "ولا يوجد نص عنه بخلافه، وأثبت له الخلاف
فيهما صاحب التيسير... وتبعه الشاطبي"^(٣)، فقد ورد فيهما الخلاف^(٤)، وقول
الناظم: فما فيه مرا، أي: لا شك ولا جدال في تقديم وجه الإشمام لخلاد.

٨٧- وَإِنْ تَقِفْ لِقُنْبُلٍ^(٥) بِالْوَادِ * * فَالْيَاءُ أَوْلَا وَقُلْ ذَا كَيْنَادٍ^(٦)

(١) ينظر: التيسير (١/ ٢١٧)، وجامع البيان (٣/ ٢٥٧-٢٥٩)، والنشر (٢/ ٢٩٥-٢٩٦)، والرسالة
الغراء (١/ ٧٩).

(٢) ينظر: التيسير (١/ ١٨٥)، وجامع البيان (٣/ ١٠٢).

(٣) النشر: (٢/ ٢٨٣)

(٤) ينظر: التيسير (١/ ٢٢٢)، وجامع البيان (٣/ ١٨٦-١٨٩).

(٥) في نسخة (أ) كتب: "لابن كثير"؛ وهذا خلاف الصواب، وقد يكون سهواً من الناسخ؛ حيث الخلاف
لقنبل وليس لابن كثير، والمثبت من (ب) و(ج).

(٦) المثبت من النسخة (أ)، وهو أكثر وزناً وأدل معنى، وفي النسخة (ب) و(ج): "... بالياء أولاً وقل وناد".

في قوله تعالى: ﴿بِالْوَادِ﴾ (الفجر: ٩)، أثبت الياء في الحالين البزي، ولقنبل الخلاف بين إثباتها وصللاً فقط كورش أو إثباتها في الحالين كالبزي، وهو ما قرأ به الداني على أبي الفتح؛ ولذلك فإنَّ إثبات الياء لقنبل في الوقف هو المقدم؛ لكونه طريق التيسير^(١)، وهذا الخلاف في إثبات الياء في الوقف يشبه الخلاف الذي تقدم ذكره في البيت رقم: (٧٥) بكلمة: (يناد).

٨٨- ثُمَّ رَوَوْا فِي أَنْ رَأَاهُ قَدَمًا * * بِقَصْرِ هَمْزِهِ فَخُذْهُ مُحَكَّمًا [٤] ^(٢)

في قوله تعالى: ﴿أَنْ رَأَاهُ اسْتَعَى﴾ (العلق: ٧)، قرأ قنبل بقصر الهمزة وبمدّها مثل الباقيين، والوجه المقدم له القصر، ولم يُذكر في التيسير غيره، وانفرد الزينبي برواية المدّ عنه مخالفاً للجماعة^(٣)، والوجهان صحيحان، وقال ابن الجزري: "ولا شك أن القصر أثبت وأصح عنه من طريق الأداء، والمدُّ أقوى من طريق النص، وبهما أخذ من طريقه؛ جمعاً بين النص والأداء"^(٤).

٨٩- وَلِي دِينِي قَدَمَ الْبَزِيِّ * * إِسْكَانُ يَأْيِهِ وَدَا جَلِيِّي

للبزي في قوله تعالى: ﴿وَلِي دِينَ﴾ (الكافرون: ٦)، الخلاف بين فتح الياء وإسكانها في (لي)، والمقدم له وجه الإسكان؛ لكونه المشهور عن البزي، وقال الداني: "وبه أخذ"^(٥).

٩٠- سَمَّ لَهُ التَّهْلِيلَ بَعْدَ التَّكْبِيرِ * * بِسِنْدٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ كَثِيرٍ

التكبير مروي عن البزي وبه قرأ الداني على شيخه الفارسي، وما أطلقه البعض لابن كثير بروايته فليس من طريق التيسير، وروايته لقنبل من زيادات الشاطبي، ولفظ "الله أكبر" هو ما ورد في التيسير، وزيادة التهليل هي من طريق ابن حباب،

(١) ينظر: جامع البيان (٣/ ٢٨٤).

(٢) في النسخة (ب) و(ج): "ثمَّ له في أن....." وهو الأصوب حيث الضمير في له يعود على قنبل، وهو من له الخلاف فيها.

(٣) ينظر: التيسير (١/ ٢٢٤)، وجامع البيان (٣/ ٢٨٩).

(٤) النشر (٢/ ٤٤٣).

(٥) ينظر: التيسير (١/ ٢٢٥).

وموضعه: آخر كل سورة بدأً من آخر سورة الضحى، وعلى ذلك لا يجوز القطع على البسملة إذا وصلت بالتكبير قبلها، والأولى وصل التكبير بآخر السورة، وإن شاء قطع عليه وابتدأ بالبسملة موصولة بأول السورة بعدها، هذا ما رجّحه الداني في التيسير، وأما قول الشاطبي: "وبعض له من آخر الليل وصلاً"، محمولٌ على التكبير لأوائل السور، وليس ذلك من طريق التيسير^(١)، ومراد الناظم: بأن التهليل يأتي بعده التكبير لابن كثير، بسند صحيح، وله فيه أربعة أوجه:

الأول: التكبير وحده، من الشاطبية والطيبة، للبزي وقنبل.

الثاني: التهليل مع التكبير، من الشاطبية على ما حققه المتولي ومن الطيبة، للبزي وقنبل.

الثالث: التهليل مع التكبير والتحميد، من الطيبة للبزي، ومن غير طرق الشاطبية والطيبة لقنبل.

الرابع: ترك التكبير فقط لقنبل وحده، من طرق الشاطبية ومن الطيبة^(٢).

٩١ - هُنَا انْتَهَى مُرَادُنَا وَالْقَصْدُ * * * تَارِيخُهُ فِي عَامِ شَاقٍ يَبْدُ^(٣)

أراد الناظم أن يبين في هذا البيت سنة تأليف النظم، على حساب الجمّل، وحساب الجمّل هذا كان العلماء يحفظون به التاريخ حيث يشير كل حرف إلى رقم معين فتجمع الأرقام ويكون التاريخ، وله عددان: عدٌّ مشرقّي، وعدٌّ مغربي، وقد اعتمد الناظم طريقة أهل المغرب في حساب الجمّل.

وحسابها كالتالي: (شاق بيد) ش: ١٠٠٠، أ: ١، ق: ١٠٠، ي: ١٠، ب: ٢، د: ٤

المجموع = ١١١٧هـ، وهو متوافق مع حياة المؤلف الذي توفي عام ١١٣٧هـ.

(شاق العبد) = ١١٠١هـ، كما ذُكر هذا اللفظ والعدد في كتاب

(١) ينظر: التيسير (١/ ٢٢٦ - ٢٢٨)، ومتن الشاطبية البيت (١١٣٣).

(٢) ينظر: رسالة في التكبير للسور القرآنية (١/ ٥٤ - ٥٥).

(٣) في النسخة (ج) (تاريخه في عام شاق العبد)، وفي (ب) (تاريخه في عام العبد)، والمثبت من (أ) وهو الصواب الموافق لعصر الناظم ووزن البيت.

القراء والقراءات^(١).

٩٢- وَتَرَعَبُ الْخِيَارَ أَهْلَ الْعِلْمِ * * * أَنْ يَصْفَحُوا عَنْ جَهْلِنَا بِالْحِلْمِ^(٢)

٩٣- وَإِنْ يَكُنْ نَقْصٌ أَوْ الزِّيَادَةُ * * * يُصْلِحُهُ مَنْ جَادَ فِي الْإِفَادَةِ

رغب الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ فِي نهاية قصيده بأن يصفح عنه أهل العلم والدراية والمعرفة، وأن يتصفوا بالحلم حال جهله أو خطأه في هذا القصيد، فإن كان هناك نقص أو زيادة أو خطأ، طلب أن يصلحه من يجيد ويتقن هذا الفن والعلم الجليل، ولا يبخل عليه بالفائدة.

٩٤- وَرَبُّنَا الْكَرِيمُ جَلٌّ وَعَالًا * * * بِفَضْلِهِ يَغْفِرُ ذُنُوبَنَا وَلَا

٩٥- يُؤَاخِذُ الْعَبْدَ بِفِعْلِهِ الذَّمِيمِ * * * فَيَأَلُّهُ مِنْ غَافِرٍ بَدَأَ عَلِيمٌ

فيقول إنكم إن تصفحوا وتغفروا فربنا سبحانه وتعالى كريم عظيم يحبُّ الصِّفْحَ عن عباده، ويغفر بفضلِهِ وجوده عن التائبين، ولا يؤاخذ العبد بفعله القبيح بعد التوبة، فهي تمحو ما قبلها، وهو سبحانه من صفاته أنه غفور رحيم عليم بكل شيء.

٩٦- رَبِّ بِي وَبِالْأَشْيَاخِ كُنْ رَوْوْفًا * * * وَالْوَالِدَيْنِ رَحِيمًا عَطُوفًا

٩٧- وَعَبْدُكَ الْمُذْنِبُ ذُو الْمَعَاصِي * * * عَلَيْهِ تَبُّ كُنْ لَهُ فِي الْقِصَاصِ

بدأ في الدعاء بقوله: "رب" وهذه الكلمة هي بداية دعاء الأنبياء عليهم السلام، فهي مناجاة لله سبحانه وبعدها طلب من الله أن يرأف به وبحاله وبالشيوخ كبار السن، لتعب الإنسان في ذلك الوقت وضعف بدنه، وقد يقصد الناظم شيوخه الذين تلقى عنهم العلم، ولهم الفضل عليه بعد الله، وأن يرحم والديه ويعطف سبحانه عليهما كما كانا يعطفان على وليدهما صغيرا، وطلب من الله أن يغفر ويتوب عن العبد العاصي، ويكون معه في حال القصاص يوم القيامة، والله سبحانه أرحم بالإنسان من أمه.

(١) ينظر: القراء والقراءات بالمغرب (١/ ١٢٣).

(٢) كتبت في النسختين (أ) و(ب): "في الحلم"، وفي (ج): "والحلم"، وما أثبتته أقرب للمعنى.

٩٨- ثُمَّ الصَّلَاةُ دَائِمًا مَعَ السَّلَامِ ** عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى خَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ
٩٩- طُورَ الدَّوَامِ مَالَهُ انْتِهَاءٌ ** كَلًّا وَلَا لَيْسَ لَهُ انْقِصَاءٌ
وفي نهاية الكلام كما في بدايته تستحب الصلاة والسلام على خير الأنام،
محمد رفيع المقام، شفيعنا يوم الزحام، صلاة دائمة لا تنقطع ولا تنتهي، فخير
الكلام ما يبدأ ويختم بالصلاة على النبي المصطفى بدر التمام، عليه أفضل الصلاة
وأتم السلام.

١٠٠- وَجُمْلَةُ الْأَيَّاتِ خُذْ يَا قَارِ ** مَائَةً غَيْرَ وَاحِدٍ مُمَارٍ [٥]

هذا البيت الأخير قد يكون من زيادة الناسخ في النسخة (أ)؛ حيث عدد الآيات
تسعة وتسعون بيتًا، كما ذكر هو في هذا البيت أنها مائة غير واحد، وهي في النسخة
(أ) مائة مع هذا البيت، وعدد الآيات في النسخة (أ) خمسة وتسعون بيتًا بدون
الأخير، وقد أكملت الآيات الأربعة الساقطة من هذه النسخة من النسختين
الأخرى، ولم يثبت هذا البيت الأخير في النسختين (ب) و(ج)، وعدد آيات النسخة
(ب) سبعة وتسعون بيتًا، وعدد آيات النسخة (ج) تسعة وتسعون بيتًا.

* * *

الخاتمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ملئ السموات والأرض، وملئ ما بينهما وملئ ما شاء سبحانه، على تمام هذا البحث المتواضع، والصلاة والسلام على خير الورى، نبي الهدى، المعلم الأول، والرسول الأكمل، القدوة الأتقى، والقلب الأتقى، وبعد:

فقد ظهر لي بعد الاطلاع والشرح لهذه المنظومة أنها تميّزت بسهولة اللفظ وسلاسته، وجريها على اللسان بيسر من غير كلفة ولا مشقة، وخرجت بعدة نتائج أهمها:

- ١- علو كعب كاتب المنظومة وطرقه لفنّ النظم وإجاده له.
- ٢- منهجه في تقديم الأوجه في القراءة، لم يطرد على نسق واحد حيث يقدم أحيانا الوجه الموافق للتيسير، وأحيانا يؤخره.
- ٣- يقدم الناظم أحياناً ما عليه العمل عند قراء المغرب، وهذا ظاهر من تقديمه لأوجه ممنوعة عند قراء المشاركة.
- ٤- لم يلتزم الناظم بترتيب أبواب الأصول، ولا ترتيب السور في ذكر المسائل.
- ٥- اعتمد طريق التيسير والشاطبية غالباً.

التوصيات:

أوصي الباحثين بالتوسع والتبحر في فروع فنون القراءات التي تفتقر للمراجع كالمقدم في الأداء، والتحريرات، والمسائل الفرعية في كلمات مخصوصة، والتوسع في باب معين من أبواب الأصول وإعطائه حقه في البحث والتلخيص والترتيب. وقد قضيت مع هذا النظم وقتاً واسعاً متعاً في شرح ألفاظه وتقريب معانيه، وتلخيص مسائله بما يفيد القارئ وينفع المتعلم، كذا أحسب والله المسئول أن ينفع به ناظمه، وشارحه، ومحكمه، وقارئه، وأن يجزل به الثواب، إنه وليّ ذلك والقادر عليه، وأطلب ممن يقرأ بحثي ويقيّمه أن ينظر إليه بعين العالم المتفاني والمقرئ الحاني، الذي هدفه الإصلاح والتيسير لا التشديد والتعسير، فكل عمل بشري لا يخلو من الخطأ والنسيان، والمؤمن مرآة أخيه، والحمد لله رب العالمين.

ملحق المنظومة التي تم شرحها وهي المصدرة في اختلاف القراء السبعة للشيخ إدريس المنجرة

- ١ - الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الدَّوَامِ ** ثُمَّ عَلَى نَبِيِّنَا السَّلَامِ
- ٢ - وَهَذَا مَا فِيهِ خِلَافٌ مُشْتَهَرٌ ** عَنِ الرَّوَاةِ السَّبْعِ فَافْتَهُمَ مَا ذُكِرَ
- ٣ - مِمَّا بَدَأَ عَنْهُمْ فِي التَّقَدُّمِ ** مَعَ التَّأَخُّرِ فَحَقِّقُوا وَافْتَهُمِ
- ٤ - كَمَا بِهِ صَحَّتْ لَنَا الرَّوَايَةُ ** عَنِ الْأَفْضَلِ ذَوِي الدَّرَايَةِ
- ٥ - وَاللَّهُ رَبِّي أَسْأَلُ الْإِعَانَةَ ** وَاللَّطْفَ وَالتَّوْفِيقَ فِي الْإِبَانَةِ
- ٦ - وَصَدَّرُوا بِالسُّكُوتِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ ** لِلْبَصْرِ وَالشَّامِ وَوَرَشِ دُونَ مَيْنِ
- ٧ - إِلَّا عِنْدَ الْفَلَقِ مَعَ وَالنَّاسِ ** بِالْعَكْسِ لَهُمْ هُدَيْتَ لِلْقِيَّاسِ
- ٨ - وَقَدَّمَ الْبَسْمَلَةَ الَّتِي لَهُمْ ** فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ وَلَيْسَ عَصْرُهُمْ
- ٩ - وَقَدَّمَ الْإِشْبَاعَ فِي الْمُنْفَصِلِ ** لِعَيْسَى وَالدُّورِي بِنَقْلِ مُنْجَلِ
- ١٠ - هِشَامُهُمْ يُقَدِّمُ التَّسْهِيلًا ** فِي نَحْوِ أَنْذَرْتَهُمْ جَمِيلًا
- ١١ - وَحَمْزَةُ كَذَاكَ أَيْضًا مِثْلَهُ ** فِي وَسْطِ زَائِدٍ خُذْ أَصْلَهُ
- ١٢ - وَقَدَّمَ النِّقْلَ لَدَى وَقْفٍ عَلَى ** بَابِ كَشْيِءٍ لَهُمَا مَعًا، وَلَا
- ١٣ - وَقَفَ لِحَمْزَةِ عَلَى مَا نُقِلَا ** وَقَدَّمَ النِّقْلَ وَسَكْتًا قَدْ عَلَا
- ١٤ - وَقَدَّمَ الْوَقْفَ بِزَايِ هُزُؤًا ** لِحَمْزَةِ كَذَاكَ فَاءِ كُفُؤًا
- ١٥ - وَصَدَّرَ الْإِضْجَاعَ قُلِّ فِي النَّاسِ ** لِلْمَازِنِيِّ الْبَصْرِيِّ جَمِيعِ النَّاسِ
- ١٦ - وَقَدَّمَ الْإِخْفَاءَ فِي بَارِئِكُمْ ** لِلدُّورِيِّ مَعَ نَظِيرِهِ يَأْمُرُكُمْ
- ١٧ - وَنَحْوِ يَغْفِرُ لَكُمْ الْإِدْغَامَ ** مُقَدِّمًا لَهُ أَيَا كِرَامَ
- ١٨ - وَإِنْ تَقِفْ بِنَحْوِ لِمَهُ لِلْبَزِيِّ ** فَالْهَاءُ أَوْلَى وَتَرَكَ يُجْزِي
- ١٩ - وَلَا بِنِ ذَكْوَانَ يُقَدِّمُ الْأَلْفَ ** فِي لَفْظِ إِبْرَاهِيمَ فِي الذِّكْرِ الْإِلْفِ

- ٢٠- وَفِي لَأَعْنَتِكُمْ قَدِ انْجَلَا ** لِأَحْمَدَ التَّسْهِيلُ قَدَّمَ أَوْلَا
- ٢١- وَبِصْطَةَ يَبْصُطُ قُلُوبًا بِالصَّادِ ** قَدَّمَ لِخَلَادِ الرُّضَى الْجَوَادِ
- ٢٢- كَذَا ابْنُ ذَكْوَانَ لَدَى الْأَعْرَافِ ** وَيَبْصُطُ اعْكِسَهُ بِبِلَا خِلَافِ
- ٢٣- قَدَّمَ لَهُ الْإِضْجَاعَ فِي الْحِمَارِ ** مَعَ النَّصِيرِ زَادَهُمْ يَا قَارِ [١]
- ٢٤- يُعَدُّبُ مَنْ لِابْنِ كَثِيرِهِمْ رَوَا ** يُقَدِّمُ الْإِظْهَارُ حَقَّقَ مَا حَكَّوَا
- ٢٥- هِشَامُهُمْ صَدَّرَ بِالْإِذْخَالِ ** فِي أَوْبَيْئِ بِلَا إِشْكَالِ
- ٢٦- كَذَاكَ أَلْقَيْتُ مَعَ أُنْزِلَا ** لَكِنَّ فِيهِمَا أَخِيرًا سَهْلَا
- ٢٧- يُؤَدِّهِ مَعَ النَّظَائِرِ هِشَامُ ** بِالْقَضْرِ أَوْلَا هُدَيْتُمْ يَا كِرَامُ
- ٢٨- وَالشَّدُّ لِلْبَرْزِيِّ قَدَّمَ أَوْلَا ** فِي كُنْتُمْ وَظَلْتُمْ كَمَا انْجَلَا
- ٢٩- وَلِهِشَامٍ تَحَسَّبَنَّ التَّاءُ ** بِهَا ابْتَدَى وَأَخْرَجَ الْيَاءُ
- ٣٠- خَلَادَهُمْ يُؤَخِّرُ الْإِمَالَهَ ** ضِعَافًا آتَيْكَ بِبِلَا مَحَالَهَ
- ٣١- وَمَالٍ لِلْكَسَائِي قَدَّمَ أَوْلَا ** وَقَفَا عَلَى الْمِيمِ وَلَا مَهْ تَلَا
- ٣٢- بَلْ طَبَعَ اللَّهُ لِخَلَادٍ بَدَا ** بِبِدْءِ الْإِدْغَامِ وَقِيَّتَ مَنْ رَدَا
- ٣٣- وَصَدَّرَ الْإِضْجَاعَ فِي يُوَارِي ** تَمِيمُهُمْ كَذَاكَ فِي أُوَارِي
- ٣٤- أَيْنَكُمْ وَيَابَهُ الْإِذْخَالُ ** بِهِ ابْتَدَا هِشَامُ لَا مُحَالُ
- ٣٥- لَفْظُ رَأَى لِلْسُّوسِ إِنْ أَتَى بِبِلَا ** سُكُونٍ بَعْدَهُ فِي الرِّاءِ انْجَلَا
- ٣٦- خُلْفٌ، وَلَكِنْ آخِرَ الْإِمَالَهَ ** قَالَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْجَزَالَهَ
- ٣٧- وَشُعْبَةُ فِيمَا السُّكُونُ بَعْدَهُ ** يُقَدِّمُ الْفَتْحَ فَحَصَّلَ رُشْدَهَ
- ٣٨- وَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهِ ضَمِيرٌ ** فَلَا بِنِ ذَكْوَانَ خُلْفٌ شَهِيرٌ
- ٣٩- يُقَدِّمُ الْإِضْجَاعَ فِي الْحَرْفَيْنِ ** وَأَخْرَجَ الْفَتْحَ بِدُونِ مَيْنِ
- ٤٠- وَلِهِشَامٍ قَدَّمَ التَّخْفِيفَ فِي ** نُونِ تُحَاوِنِي فَحَقَّقَ كَيْ تَفِي

- ٤١ - وَقَدِّمِ الصَّلَاةَ فِي هَاءِ افْتِدِهِ ** لِنَجْلِ ذَكْوَانَ فَحَقَّقْ وَانْتِبِهْ
- ٤٢ - وَشُعْبَةُ فِي أَنَهَا إِذَا قَرَا ** يُقَدِّمُ الكَسْرَ حَقِيقًا قَدْ جَرَا
- ٤٣ - بِرَحْمَةٍ مَعَ النَّظِيرِ قَدِّمِ ** لِنَجْلِ ذَكْوَانَ بِكَسْرِ فَافْهَمِ
- ٤٤ - وَأَخْرِيَا شُعْبَةً فِي بَتَّيسِ ** وَجَهْهُ الذِّي فِي وَزْنِهِ رَرَّيسِ
- ٤٥ - هِشَامُهُمْ قَدِّمَ كِيدُونَ فَلَا ** يَثْبُتُ يَاءٌ وَاقِفًا وَمَوْصِلًا
- ٤٦ - هَارٍ وَأَدْرَاكُمُ لِدَكْوَانَ حَكْوَا ** يُقَدِّمُ الإِضْجَاعَ حَصَّلَ مَا رَوَوْا [٢]
- ٤٧ - لِأَحْمَدَ البَزِّيِّ فِي أَدْرَاكُمُ ** يُقَدِّمُ المَدَّ كَذَا لَا أَفْسِمُ
- ٤٨ - وَقَدِّمَنَّ فِي التُّونِ مِنْ تَتَّعَانُ ** تَخْفِيفَهَا لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ ذَكْوَانَ
- ٤٩ - وَقُنْبُلٍ فِي تَرْتَعِ الوَجْهَانِ ** الحَذْفِ وَالإِثْبَاتِ خُذْ بَيَانَ
- ٥٠ - هَيْتَ بَفَتْحِ التَّاءِ صَدَّرَ هِشَامُ ** وَصَمُّهَا مُؤَخَّرٌ نَلَتْ المَرَامُ
- ٥١ - لِأَحْمَدَ البَزِّيِّ فِي يَائِسِ البَدَلِ ** مُقَدِّمٌ لَهُ فَحَقَّقِ العَمَلَ
- ٥٢ - أَفْتِدَةٌ بِأَلْيَاءِ صَدَّرَ هِشَامُ ** بِهِذَا قَدْ صَحَّتْ رِوَايَةُ الأَنَامِ
- ٥٣ - وَقَدِّمَنَّ فِي شُرَكَائِي الحَذْفُ ** وَالبَزُّ فِي الهَمْزَةِ بَعْدَ يَقْفُ
- ٥٤ - يَجْزِينَ الذِّينَ لِابْنِ ذَكْوَانَ ** مُقَدِّمٌ أَلْيَاءِ تَفْزُ بِالرِّضْوَانَ
- ٥٥ - حَرْفِي نَنَا لِلسُّوسِيِّ بِالإِضْجَاعِ ** قُبَيْلَ فَتَحْتَهُ بِأَلَا نِزَاعِ
- ٥٦ - تَسْأَلُنِي الإِثْبَاتِ فِيهِ قَدَّمُوا ** لِنَجْلِ ذَكْوَانَ بِذَلِكَ حَكَّمُوا
- ٥٧ - وَهَمْزَةُ القَطْعِ لِشُعْبَةَ قَدَّمُوا ** مَعَ مَدِّهَا فِي قَالِ عَاتُونِي اعْلَمُوا
- ٥٨ - وَأَخْرَنَ لِلسُّوسِيِّ الإِضْجَاعَا ** بِيَاءِ مَرِيمَ تَكُنْ مُطَاعَا
- ٥٩ - وَلِابْنِ ذَكْوَانَ يُقَدِّمُ الخَبْرُ ** فِي أَئَذَا مَا مِتُّ عِنْدَهُ اشْتَهَرُ
- ٦٠ - رِئِيًّا لِحَمْزَةِ بَدَا فِي الوَقْفِ ** تَأَخَّرَ الإِدْغَامَ نَقْلًا يَشْفِ
- ٦١ - وَيَتَّقَهُ إِسْكَانُهُ مُقَدِّمٌ ** لِخَالِدٍ وَالْوَضْلُ بَعْدَ يُعْلَمُ

- ٦٢- وَإِنْ تَقِفْ أَتَانِي الْإِثْبَاتُ ** قَدَّمَهُ لِلثَّلَاثِ هُمْ وَلَا تِ
 ٦٣- وَتُخْرِجُونَ الضَّمُّ فِي التَّاءِ جَرًا ** مُقَدَّمٌ كَذَا ابْنُ ذَكْوَانَ قَرَا
 ٦٤- وَكَسَفًا هَشَامُهُمْ قَدْ صَدَّرَا ** سُكُونٌ سَيِّئُهُ وَلَيْسَ مُنْكَرًا
 ٦٥- ضَعْفًا لَدَى الثَّلَاثِ حَفْصٌ قَدَمًا ** بِالْفَتْحِ فِيهِنَّ فَحَقَّقُوا وَعَلَّمَا
 ٦٦- وَقَدَّمَ الْإِسْكَانَ لِلْبَزِيِّ ** فِي يَاءٍ وَاللَّائِي مَعَ الْبَصْرِيِّ
 ٦٧- وَصَدَّرَ ابْنُ ذَكْوَانَ فِي الْيَاسِ ** بِهِمْزَةَ الْوَصْلِ بِأَلِ الْبَاسِ [٣]
 ٦٨- وَقُنْبُلٌ فِي السُّوقِ هَمْزُ الْوَاوِ ** مُقَدَّمٌ لَهُ فَخُذُوا رَاوِ
 ٦٩- وَيَرْضَهُ لِلدُّورِيِّ بِالْإِسْكَانِ ** مُقَدَّمٌ كَذَا هِشَامٌ ثَانِ
 ٧٠- ثُمَّ لَهُ التَّسْهِيلُ فِي أَيْتِكُمْ ** بُعِيدَهُ التَّحْقِيقُ فِيهِ رُشْدُكُمْ
 ٧١- وَقَدَّمَ التَّشْدِيدَ فِي مِيمٍ لَدَى ** لَمَّا مَتَاعٌ لِهَشَامٍ مُرْشِدًا
 ٧٢- بَزِيَّتُهُمْ قَدَمٌ وَجَهَ التَّاءِ ** فِي تَنْذِرِ الدِّينِ قَبْلَ الْيَاءِ
 ٧٣- وَقَدَّمَ الْقَضْرِيَا صَاحٍ لَهُ ** فِي آئِنًا نَقْلًا صَحِيحًا يَأَلَهُ
 ٧٤- مَنْ لَمْ يَنْبُ يُقَدِّمِ الْإِدْغَامَا ** خَلَّادُهُمْ فَاتَّبِعِ الْأَعْلَامَا
 ٧٥- وَقَدَّمَ الْإِثْبَاتَ فِي الْوَقْفِ عَلَى ** يُنَادِي لِلْمَكِّي فَخُذْهُ مُسْجَلَا
 ٧٦- وَصَدَّرُوا بِالصَّادِ فِي ** لِحْفُصٍ لَا خَلَّادَ فَافْهَمِ الْفُنُونَ
 ٧٧- وَالْمُنْشَأَتُ الشَّيْنُ قَدَمٌ كَسْرُهُ ** لِشُعْبَةَ بِهِ الرَّوَايَةُ لَهُ
 ٧٨- وَمِيمٌ يَطْمِثُ صَدْرُنَ لِعَلِي ** بِكَسْرِهِ فِي الثَّانِ عَكْسُ الْأَوَّلِ
 ٧٩- وَشُعْبَةُ فِي قَوْلِهِ انْشُرُوا مَعَا ** يُقَدِّمُ الضَّمَّ حَكَاهُ مَنْ وَعَا
 ٨٠- كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً بِالتَّاءِ ** هِشَامُهُمْ قَرَأَ قَبْلَ الْيَاءِ
 ٨١- وَقَدَّمَ الْإِدْغَامَ لِابْنِ ذَكْوَانَ ** فِي لَقْدَ زَيْنًا تَفْزُ بِالرُّضْوَانَ
 ٨٢- يَذَكَّرُونَ يُؤْمِنُونَ صَدَّرَا ** لِنَجْلِ ذَكْوَانَ يَبَا وَاشْتَهَرَا

- ٨٣- فِي لُبْدًا هِسَامُهُمْ فِي اللَّامِ ** يُقَدِّمُ الضَّمَّةَ فِي الْكَلَامِ
- ٨٤- سَلَا سَلَا قَدْ صَدَّرُوا وَجْهَ الْأَلْفِ ** فِي الْوَقْفِ لِلثَّلَاثِ يَا صَاحِ الْأَلْفِ
- ٨٥- خَلَّادُهُمْ يُقَدِّمْنَ فِي الْمُلقِيَاتِ ** إِطْهَارَ تَائِهَاتِهَا كَذَا الْمُغِيرَاتِ
- ٨٦- مُصَيِّرٌ خَلَّادُهُمْ قَدْ صَدَّرَا ** إِشْمَامٌ صَادِهِ فَمَا فِيهِ مِرَا
- ٨٧- وَإِنْ تَقِفْ لِقُبُلِ بِالْوَادِ ** فَالِيَاءُ أَوْلَا وَقُلْ ذَا كَيْنَادِ
- ٨٨- ثُمَّ رَوَوْا فِي أَنْ رَاءَهُ قَدَّمَا ** بِقَصْرِ هَمَزِهِ فَخُذْهُ مُحْكَمَا [٤]
- ٨٩- وَلِي دِينِي قَدَّمَ الْبَرْزِيُّ ** إِسْكَانُ يَأِيهِ وَذَا جَلِيُّ
- ٩٠- سَمَّ لَهُ التَّهْلِيلَ بَعْدَ التَّكْبِيرِ ** بِسِنْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ كَثِيرٍ
- ٩١- هُنَا انْتَهَى مُرَادُنَا وَالْقَصْدُ ** تَارِيخُهُ فِي عَامِ شَاقٍ يَبْدُ
- ٩٢- وَتَرَعَبُ الْخِيَارَ أَهْلَ الْعِلْمِ ** أَنْ يَصْفَحُوا عَنْ جَهْلِنَا بِالْحِلْمِ
- ٩٣- وَإِنْ يَكُنْ نَقْصٌ أَوْ الزِّيَادَةُ ** يُصْلِحُهُ مَنْ جَادَ فِي الْإِفَادَةِ
- ٩٤- وَرَبَّنَا الْكَرِيمُ جَلٌّ وَعَالًا ** بِفَضْلِهِ يُغْفِرُ ذُنُوبَنَا وَلَا
- ٩٥- يُؤَاخِذُ الْعَبْدَ بِفِعْلِهِ الذَّمِيمِ ** فَيَأَلُّهُ مِنْ غَافِرٍ بِذَا عَلِيمِ
- ٩٦- رَبِّ بِي وَبِالْأَشْيَاخِ كُنْ رَوْوْفًا ** وَالْوَالِدَيْنِ رَحِيمًا عَطُوفًا
- ٩٧- وَعَبْدُكَ الْمُذْنِبُ ذُو الْمَعَاصِي ** عَلَيْهِ تَبُّ كُنْ لَهُ فِي الْقِصَاصِ
- ٩٨- ثُمَّ الصَّلَاةُ دَائِمًا مَعَ السَّلَامِ ** عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى خَيْرِ الْأَنْبَاءِ
- ٩٩- طُولُ الدَّوَامِ مَا لَهُ انْتِهَاءٌ ** كَالَّذِي لَا لَيْسَ لَهُ انْقِضَاءٌ
- ١٠٠- وَجُمْلَةُ الْأَبْيَاتِ خُذْ يَا قَارِ ** مَائَةٌ غَيْرَ وَاحِدٍ مُمَارٍ [٥]



المصادر والمراجع

- ١- إبراز الضمير من أسرار التصدير، تأليف: محمد بن عبد السلام الفاسي ت(١٢١٤هـ)، تحقيق: د. بوشتا أزييط، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، الطبعة: الأولى ١٤٣٣هـ.
- ٢- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، تأليف: القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي (ت ٥٩٠هـ).
- ٣- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تأليف: أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت ١١٧هـ)، المحقق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ، عدد الأجزاء: ١.
- ٤- أجوبة القراء الفضلاء، تأليف: د إيهاب فكري، مدرّس القراءات بالمسجد النبوي، الناشر: المكتبة الإسلامية بالقاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٩هـ.
- ٥- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، عدد الأجزاء: ١٨.
- ٦- اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداءً، تأليف: د. بشير أحمد دعبس، الناشر: دار الصحابة بطنطا، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٧- الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة، تأليف: أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون (ت ٣٨٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. باسم بن حمدي السيد، جائزة الأمير سلطان الدولية، الطبعة: الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ٨- الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس،

- الزركلي دمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين،
الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
- ٩- إمتاعُ الفُصلاء بتراجُم القراء فيما بعدَ القرن الثامن الهجري، المؤلف:
إلياس بن أحمد حسين - الشهير بالساعاتي - بن سليمان بن مقبول علي
البرماوي، تقديم: فضيلة المقرئ الشيخ محمد تميم الزعبي، الناشر: دار
الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ -
٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ٢.
- ١٠- تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد
الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي، تحقيق:
مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، عدد الأجزاء: ٤٠.
- ١١- تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، تأليف: د. محمد المختار ولد أباه،
الناشر: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو، سنة الطبع:
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٢- التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، تأليف: أبي القاسم عبد الرحمن بن
عتيق المعروف بابن الفحام الصقلي (ت ٥١٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. ضاري
إبراهيم الدوري، الناشر: دار عمار، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ١٣- تحبير التيسير في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن
الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، المحقق: د.
أحمد محمد مفلح القضاة، الناشر: دار الفرقان - الأردن / عمان، الطبعة:
الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ١.
- ١٤- التذكرة في القراءات، المؤلف/ الشيخ أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن
غلبون، (المتوفى: ٣٩٩هـ)، المحقق: د/ سعيد صالح زعيمة، الناشر: دار ابن
خلدون - الإسكندرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ١.

- ١٥ - تقييد وقف القرآن الكريم، تأليف: محمد بن أبي جمعة الهبطي، تحقيق: د. الحسن بن أحمد وكاك، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء - ١٤١١هـ.
- ١٦ - تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، تأليف: أبي علي الحسن بن خلف بن عبدالله ابن بليمة (ت ٥١٤هـ)، تحقيق: سُبَيْع حمزة حاكمي، الناشر: دار القبلة - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ١٧ - التمهيد في علم التجويد، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، تحقيق: الدكتور على حسين البواب، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، عدد الأجزاء: ١.
- ١٨ - التيسير في القراءات السبع، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: اوتو تریزل، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ١.
- ١٩ - جامع البيان في القراءات السبع، تأليف: أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: أ. عبد الرحيم الطهروني و د. يحيى مراد، الناشر: دار الحديث - القاهرة، سنة الطبع: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، عدد المجلدات: ٣.
- ٢٠ - الدر الثبير والعذب النمير «في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (المتوفى ٤٤٤هـ)»، المؤلف: عبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي المالقي (المتوفى: ٧٠٥هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراه للمحقق، الناشر: دار الفنون للطباعة والنشر - جدة، عام النشر: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ٤.

- ٢١- الرسالة الغراء في الأوجه المقدمّة في الأداء، المؤلف: د. علي محمد النحاس، راجعها: عبد الرزاق السيد البكري، الناشر: الآداب ٤٢ ميدان الأوبرا، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- ٢٢- رسالة في التكبير للصور القرآنية، تأليف: محمد أبو الخير، الناشر: دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة: الأولى.
- ٢٣- السبعة في القراءات، المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر ابن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ، عدد الأجزاء: ١.
- ٢٤- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، تأليف: أبي عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، تحقيق: د. محمد حمزة علي الكتاني، الناشر: الموسوعة الكتانية لتاريخ فاس (٤)، عدد الأجزاء: ٣.
- ٢٥- سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (توفي: ٢٧٣هـ)، كتب حواشيه: محمود خليل، الناشر: مكتبة أبي المعاطي، عدد الأجزاء: ٥.
- ٢٦- سنن النسائي الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ - ١٩٩١، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، عدد الأجزاء: ٦.
- ٢٧- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المؤلف: محمد بن محمد بن عمر ابن علي ابن سالم مخلوف (المتوفى: ١٣٦٠هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ٢.

- ٢٨- شرح التحريرات المرضية على متن الشاطبية، المؤلف: محمد بن عيد الشعباني، مراجعة: جمال الدين شرف، الناشر: دار الصحابة بطنطا، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٢٩- شرح رياض الصالحين، للإمام النووي (ت ٦٧٦هـ)، شرحه: الشيخ محمد ابن صالح العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، حققه وخرج أحاديثه: د. عبد الرحمن الهاشمي، الناشر: مؤسسة المختار، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ، عدد الأجزاء: ٤.
- ٣٠- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تأليف: شهاب الدين أبي بكر أحمد بن محمد بن محمد "ابن الناظم" (ت ٨٥٣هـ)، تحقيق: الشيخ جمال الدين محمد شرف، الناشر: دار الصحابة للتراث بطنطا، سنة الطبع: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٣١- الصحاح في اللغة، تأليف: أبي نصر إسماعيل الجوهري الفراء، بترقيم المكتبة الشاملة.
- ٣٢- العنوان في القراءات السبع، المؤلف: أبو طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري السرقسطي (المتوفى: ٤٥٥هـ)، المحقق: (د. زهير زاهد - د. خليل العطية) (كلية الآداب - جامعة البصرة)، الناشر: عالم الكتب، بيروت، عام: ١٤٠٥هـ، عدد الأجزاء: ١.
- ٣٣- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، تأليف: أبي العلاء الحسن ابن أحمد الهمذاني (ت ٥٦٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. أشرف محمد طلعت، الناشر: الجماعة الخيرية بجدة، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، المجلدات: اثنان.
- ٣٤- غيث النفع في القراءات السبع، المؤلف: علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (المتوفى: ١١١٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ١.

- ٣٥- فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات، المؤلف: محمد إبراهيم محمد سالم (المتوفى: ١٤٣٠هـ)، الناشر: دار البيان العربي-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ٤.
- ٣٦- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات، المؤلف: عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ص. ب: ١١٣ / ٥٧٨٧، الطبعة: الثانية، ١٩٨٢م، عدد الأجزاء: ٢.
- ٣٧- القاموس المحيط، المؤلف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، عدد الأجزاء: ١.
- ٣٨- القراء والقراءات بالمغرب، تأليف: سعيد اعراب، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- ٣٩- القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيق، تأليف: محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ.
- ٤٠- الكافي في القراءات السبع، تأليف: أبي عبد الله محمد بن شريح بن أحمد الرعيني الأشبيلي المقرئ، (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: الشيخ جمال الدين محمد شرف، الناشر: دار الصحابة للتراث بطنطا، سنة الطبع: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٤١- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، المؤلف: يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهذلي الشكري المغربي (المتوفى: ٤٦٥هـ)، المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، الناشر: مؤسسة سما، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، عدد الأجزاء: ١.
- ٤٢- الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، تحقيق: عدنان درويش - محمد

- المصري، عدد الأجزاء : ١، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت -
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٤٣- كنز المعاني بشرح حرز الأمانى المعروف بشرح شعلة، تأليف: أبي عبد الله محمد
ابن أحمد الموصلى المعروف بشعلة (ت ٦٥٦هـ)، المكتبة الأزهرية، مصر.
- ٤٤- كنز المعاني بتحرير حرز الأمانى، نظم الشيخ: سليمان بن حسين بن
الجمزوري، دراسة وتحقيق: عبد العظيم بن إبراهيم بن عبد العظيم،
الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث والجزيرة للنشر، الطبعة: الأولى ١٤٣٢هـ
- ٢٠١٢م.
- ٤٥- الكنز في القراءات العشر، المؤلف: أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن
الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التاجر الواسطي المقرئ تاج الدين
ويقال نجم الدين (المتوفى: ٧٤١هـ)، المحقق: د. خالد المشهداني، الناشر:
مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، عدد
الأجزاء: ٢.
- ٤٦- لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري،
الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء : ١٥.
- ٤٧- لطائف الإشارات لفنون القراءات، تأليف: شهاب الدين القسطلاني،
تحقيق: عامر السيد عثمان و عبد الصبور شاهين، الناشر: المجلس الأعلى
للشئون الإسلامية - القاهرة، سنة الطبع: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.
- ٤٨- متن الشاطبية "حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع"، تأليف:
القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي
(ت ٥٩٠هـ)، تحقيق: محمد تميم الزعبي، الناشر: دار الهدى ودار الغوثاني
للدراستات القرآنية، الطبعة: الرابعة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- ٤٩ - مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، تأليف: إبراهيم بن سعيد ابن حمد الدوسري، الناشر: دار الحضارة- الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ٥٠ - المعجم الوسيط، تأليف: إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، الناشر: دار الدعوة، عدد الأجزاء: ٢.
- ٥١ - المستنير في القراءات العشر، تأليف: أبي طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله ابن عمر بن سوار البغدادي (ت ٤٩٦هـ)، تحقيق: د. عمار أمين الددو، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، عدد المجلدات: ٢.
- ٥٢ - مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد المروية عن الثقات، تأليف: ابن القاصح البغدادي علي بن عثمان بن محمد (ت ٨٠١هـ)، دراسة وتحقيق: د. عطية بن أحمد بن محمد الوهبي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٥٣ - مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري، تأليف: أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: أ.د. حاتم صالح الضامن، الناشر: دار البشائر، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- ٥٤ - مفردة عبد الله بن عامر الشامي، تأليف: أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: أ.د. حاتم صالح الضامن، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى ١٤٣٢هـ.
- ٥٥ - مفردة عبد الله بن كثير المكي، تأليف: أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: أ.د. حاتم صالح الضامن، الناشر: دار البشائر، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

- ٥٦ - النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، تأليف: الشيخ سيدي إبراهيم المارغيني، ويليه الرسالة المتضمنة لبيان ما هو مقدّم أداء من أوجه الخلاف بالنسبة لرواة البدور السبعة، تأليف: الشيخ محمد بن علي ابن يالوشة ت (١٣١٤هـ)، الناشر: دار الفكر.
- ٥٧ - النشر في القراءات العشر، تأليف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، عدد الأجزاء: ٢.
- ٥٨ - نظرات فقهية وتربوية في أمثال الحديث مع تقدمه في علوم الحديث، تأليف: د. عبد المجيد محمود عبد المجيد، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية ١٣١٣هـ.



التكبير عند ختم المصحف الشريف وحكمه
بين القراء والمحدثين والفقهاء
دراسة تحليلية نقدية

إعداد

د. محمد بن عبد الله إبراهيم الحسانين
قسم القرآن وعلومه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة القصيم

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فقد تم في هذا البحث دراسة مسألة التكبير عند ختم القرآن الواردة عن بعض أئمة القراءات، وذلك ببيان معنى التكبير عند ختم القرآن، والإشارة إلى نقلته من أئمة القراءات، وحكمه عند القراء، ومدى صحة العمل به، وصيغته ومحلّه، وتوثيق كل ذلك من مصادر القراءات العتيقة، كما تم استعراض آراء المحدثين في التكبير، وأدلة المنع من العمل به عندهم، وأحكامهم على مرويات التكبير تصحيحاً وتضعيفاً، والإجابة على الإشكالات التي أوردوها حول التكبير، كما عالج البحث رأي الفقهاء في هذه القضية، واستعرض أدلة الإقرار وفتاوى الإباحة عندهم قديماً وحديثاً، كما ناقش فتاوى المنع من العمل بالتكبير عند المتأخرين منهم.

وتكمن مشكلة البحث في أن موضوع التكبير من الموضوعات المشتركة التي يتجاذبها أكثر من تخصص، وهذا يوسع دائرة الخلاف ودائرة البحث أيضاً، فالخلاف في التكبير يدور بين القراء والمحدثين والفقهاء، ومثل هذه المباحث يندر تناولها بين المتخصصين في علوم الشريعة، فضلاً عن غيرهم. ولا شك أن معالجة مسألة تتعلق بأكثر من تخصص ليس بالأمر الهين، مع قناعة الباحث بأن هذا النمط من الدراسات يبرز الترابط والتكامل بين العلوم الإسلامية، نظراً لوحدة المصادر والأدلة التي تُستقى منها الأحكام الشرعية عامة.

ومن مشكلات البحث أيضاً أن النتائج التي توصل إليها كل فريق تختلف عن الفريق الآخر اختلافاً كبيراً، فمدرسة القراء ترى التكبير سنة مستفيضة عند ختم المصحف عند من صحت عنه الرواية بذلك، ومروياتهم في ذلك تزخر بها كتب القراءات، بينما المحدثون ومن سلك طريقتهم يرون أن التكبير لا يثبت به حديث صحيح مرفوع ولا موقوف، وعليه فهو من الأمور المنكرة التي لم يقم على صحتها دليل، والفقهاء المتقدمون من الشافعية والحنابلة يرونه مسنوناً، في حين يرى

المعاصرون من الفقهاء أنه من بدع القراء التي ينبغي الحذر منها. وقد كان من أبرز النتائج التي توصل إليها هذا البحث أن وجه التكبير الوارد عن القراء وجه صحيح يجوز العمل به عند من ثبتت له في ذلك رواية، وأن ألفاظ التكبير ليست من القرآن باتفاق، وأن طريق ثبوت القراءة وما يتعلق بها من أحكام هو التواتر برواية جمع عن جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب، وأن وجه التكبير وجه صحيح معمول به وإن لم تثبت قصة سبب النزول لسورة الضحى، وأنه من المستبعد عقلاً أن ينتشر بين القراء في الزمن الفاضل مسألة لا أصل لها فيمن سبقهم، فينقلونها على سبيل الرواية، ويودعونها كتبهم المدونة جيلاً بعد جيل، وأن تعدد صيغ التكبير لا يقدح في ثبوت التكبير، إذ القراء ملتزمون بما أخذوه عن شيوخهم.



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد، القائل فيما صح عنه: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه».^(١)
أما بعد:

فمن جملة المسائل التي تُتناقل تواترا عند القراء التكبير عند ختم المصحف في قراءة عبد الله بن كثير من رواية أحمد بن محمد البزي، وبعض الطرق عن محمد ابن عبد الرحمن المخزومي المعروف بقنبل، وبعض الطرق عن أبي شعيب السوسي رواية أبي عمرو، وبعض الطرق عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني، ابتداء من سورة ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١] وإلى آخر القرآن، بل وأثبتته بعض مصادر القراءات في سائر سور القرآن ماعدا براءة^(٢)، وكتب القراءات تنص على ثبوته، وشيوخ الإقراء قديما وحديثا يروونه وينقلونه عند الختم من هذه الطرق.

غير أن هذا الأمر لم يسلم للقراء بصحته أهل الحديث، إذ أنهم يرون أن هذا الحديث الوارد في التكبير حديث منكر، وأحمد بن محمد البزي - الذي عليه مدار حديث التكبير - عندهم لين الحديث ذاهبه، ولا تصح الرواية عنه.

كما أنه لم يسلم للقراء بصحة التكبير بعض الفقهاء المعاصرين كالشيخ العلامة عبد العزيز بن باز، والشيخ محمد بن صالح العثيمين، والشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد - رحمهم الله جميعاً - وغيرهم ممن تأثروا بمنهج المحدثين، واعتبروا التكبير بدعة وعادة جرى عليها القراء، فليس أمرا متواترا كما يظنه أهل القراء.

(١) صحيح البخاري برقم ٥٠٢٧، البخاري، (محمد بن إسماعيل، المتوفى ٢٥٦ هـ)، المحقق: محمد زهير الناصر، الناشر: طوق النجاة - ترقيم فؤاد عبد الباقي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ عدد الأجزاء: ٩، (٦ / ١٩٢).

(٢) وذلك لأن التكبير مقرون بالبسملة، وليس في أول التوبة بسملة اتفاقا. ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، المرصفي (٢ / ٥٨٨).

مشكلة البحث:

قضية التكبير من القضايا التي تضاربت الأقوال فيها بشكل كبير، وتزاحمت فيها الآراء بين القبول والرد، وتجاذب القراء والمحدثون والفقهاء أطراف الحديث عنها، ما بين مثبت لها ومقر بها، ومنكر لصحتها، فأين وجه الصواب فيما ذهب إليه كل فريق؟ وماهي أدلة القراء على ثبوت التكبير؟ وهل الأدلة التي اعتمدوا عليها تثبت صحة ما ذهبوا إليه؟ وماهي أدلة المحدثين على القول بعدم صحة الثبوت؟ وهل سلمت أدلتهم من الاعتراض؟ وهل يمكن الجمع والتوفيق بصورة علمية بين ما ذهب إليه القراء وما رآه المحدثون؟ وأين موقف الفقهاء من تلك القضية؟ هل وافقوا القراء في اختيارهم؟ أم مالوا إلى ما ذهب إليه المحدثون؟

ولما كانت قضية التكبير بهذا التداخل والارتباط بين العلوم الثلاثة أحببت أن أعرج على المسألة تأصيلاً وتوضيحاً، وبياناً وترجيحاً، مناقشاً للأقوال وممحصاً للآراء، راداً بالدليل على ما يستوجب الرد، داعماً بالقول ما يؤيده الدليل، وتقويه الحجة، ويهدي إليه النظر السليم.

وأنا إذ أناقش مسألة كهذه فإني أبرأ من حولي وقوتي إلى حول الله وقوته، وأسأله أن يكون قصدي من البحث بيان الحق والدعوة إليه، لا مزاحمة هؤلاء، ولا مناطحة أولئك.

الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات المعاصرة قضية التكبير وناقشتها، فمنها ما كتبه فضيلة الشيخ المقرئ إبراهيم الأخضر القيم - شيخ القراء بالمسجد النبوي - بعنوان: "تكبير الختم بين القراء والمحدثين". استعرض فيها فضيلته في الفصل الأول التكبير عند القراء وسبب وروده، ومن ورد عنه التكبير منهم، وابتداء التكبير ونهايته، ثم استعرض في الفصل الثاني التكبير عند المحدثين وساق الروايات الواردة في التكبير وحكم أئمة الحديث عليها، ثم ذكر الشيخ في الفصل الثالث سبب نزول سورة الضحى والروايات الواردة في ذلك والحكم عليها، ثم خلص الشيخ حفظه الله إلى نتيجة وهي: أن التكبير لا يثبت، وأن الأولى تركه سواء في رواية البزي أم في

رواية غيره صوتاً لكتاب الله وتجريداً له عن كل مالمس منه.^(١) ومن الدراسات المعاصرة أيضاً في موضوع التكبير ما كتبه الشيخ الدكتور أحمد الزعبي الحسني في رسالة أسماها: "إرشاد البصير إلى سنية التكبير عن البشير النذير"، وقد ذكر أن سبب تأليفها هو الرد على رسالة الشيخ إبراهيم الأخضر سالفه الذكر^(٢)، وقد قسم رسالته إلى خمسة مباحث، وهي: ورود التكبير وسببه، وأقوال المحدثين في حديث التكبير، وسنة التكبير عند المفسرين، وسنة التكبير عند الفقهاء، وسنة التكبير عند القراء. وتناول في كل مبحث من هذه المباحث ما يتعلق به من روايات وأدلة، ثم استعرض مناقشا أقوال المحدثين في حديث التكبير، ونقل ارتضاء المفسرين للعمل بالتكبير فساق نقولاً من تفاسير الألوسي^(٣) والقرطبي^(٤) والخطيب الشربيني^(٥) والبعوي^(٦) وابن كثير والسيوطي^(٧) وغيرهم، ثم خلص إلى نتيجة قال فيها: "والخلاصة أن التكبير سنة واردة عن الرسول نقلها الأئمة الأعلام بالأسانيد المتواترة، وحديث التكبير صحيح، ويكفي في صحته إقرار إمامنا الشافعي عليه".^(٨) عليه".^(٨)

ومن الدراسات المعاصرة لقضية التكبير بحث بعنوان: "التكبير عند ختم

- (١) انظر: تكبير الختم بين القراء والمحدثين، دار المجتمع للنشر والتوزيع، بدون، (ص: ٥٤، ٥٣).
- (٢) انظر إرشاد البصير إلى سنية التكبير، الشيخ الدكتور أحمد الزعبي الحسني، دار الإمام مسلم، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٨٨م، (ص: ١١).
- (٣) وعبارته: "ونذب التكبير عند خاتمة هذه السورة الكريمة وكذا ما بعدها إلى آخر القرآن...". روح المعاني (١٥ / ٣٨٤).
- (٤) وعبارته: "فصل: يكبر القارئ في رواية البرقي عن ابن كثير،....". تفسير القرطبي (٢٠ / ١٠٣).
- (٥) وعبارته: "ولما نزلت كبر النبي ﷺ فسنّ التكبير آخرها وروى الأمر به خاتمتها وخاتمة كل سورة بعدها وهو الله أكبر أو لا إله إلا الله والله أكبر". السراج المنير (٤ / ٥٤٨).
- (٦) وعبارته: "والسنة في قراءة أهل مكة أن يكبر من أول سورة الضحى على رأس كل سورة حتى يختم القرآن فيقول: الله أكبر. كذلك قرأته على الإمام المقيري أبي نصر محمد بن أحمد الحامدي بمر". تفسير البغوي - (٥ / ٢٧٢).
- (٧) نقل حديث الحاكم بنصه، وأورد سبباً لنزول السورة لم يذكر فيه التكبير. ينظر: الدر المشور (٨ / ٥٣٩).
- (٨) إرشاد البصير إلى سنية التكبير (ص: ٦٧).

المصحف الشريف، مفهومه وأحكامه بين القراء والفقهاء". أعدده الدكتور محمد خالد منصور، تناول فيه مفهوم التكبير عند ختم المصحف عند القراء والفقهاء، وبين منهج كل منهما في استعراض الموضوع، وقد قسم بحثه إلى ستة مباحث هي: مفهوم التكبير عند القراء والفقهاء، وحكم التكبير، وسبب التكبير، ولفظ التكبير ومحلّه، والأحكام الفقهية المتعلقة بالتكبير داخل الصلاة، والأحكام الفقهية المتعلقة بالتكبير خارج الصلاة، واستعرض في كل مبحث ما يتعلق به من روايات ونقول وآراء، ثم خلص إلى نتيجة هي: أن حكم التكبير عند ختم المصحف الشريف هو السنة عند القراء والفقهاء.^(١) وأن الأسانيد التي رواها القراء في إثبات التكبير عن البزي وعن غيره هي أسانيد معروفة وصحيحة عندهم، والتكبير ثابت معمول به، ويعمل به القراء جيلاً بعد جيل".^(٢)

ومن الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع التكبير رسالة لفضيلة الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد رَحْمَةُ اللَّهِ بِعُنْوَانٍ: "بدع القراء القديمة والمعاصرة". وقد تعرض الشيخ في ثنايا الحديث عن تلك البدع لقضية التكبير فقال: "وهناك أمور سبعة تتعلق بالختم وهي: (أ) إكمال الختم، (ب) استحباب ختمه في مساء الشتاء وصباح الصيف. (ج) وصل ختمه بأخرى بقراءة الفاتحة وخمس آيات من أول البقرة. (د) تكرار سورة الإخلاص ثلاثاً. (هـ) التكبير في آخر الضحى إلى آخر سورة الناس داخل الصلاة أو خارجها. (و) صيام يوم الختم. (ز) دعاء الختم داخل الصلاة. فهذه الأمور السبعة لا يصح فيها شيء عن النبي ﷺ، ولا عن صحابته ﷺ، وعامة ما يروى في بعضها مما لا تقوم به الحجة، فالصحيح عدم شرعية شيء منها".^(٣) وفي سياق متصل بموضوع التكبير قال الشيخ بكر في كتاب: "مرويات دعاء ختم القرآن وحكمه داخل الصلاة وخارجها": "وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى تكلم كلاماً شديداً في التكبير المذكور، وأنه لم يرد إلا في رواية البزي عن

(١) التكبير عند ختم المصحف الشريف، مفهومه وأحكامه بين القراء والفقهاء، الدكتور محمد خالد منصور، (ص: ٣٤)

(٢) السابق (ص: ٣٧).

(٣) بدع القراء القديمة والمعاصرة، أبو زيد، بكر بن عبد الله، المتوفى في ١٤٣٠هـ (مكتبة السنة، بدون، هـ)

ابن كثير^(١).

وكتب الشيخ عبد الرزاق البكري في ملتقى أهل التفسير^(٢) بحثاً بعنوان: "التكبير عند ختم القرآن". نقل فيه أقوال الإمام ابن الجزري حول التكبير ورواته، كما نقل قول الإمام السيوطي والشيخ محمد مكّي نصر، وأورد روايات المحدثين المرفوعة والموقوفة في التكبير، كما ذكر فتوى شيخ الإسلام وشيئاً من الفتاوى المعاصرة في الموضوع، ورأي فقهاء الحنابلة والشافعية في التكبير، ثم خلاص الشيخ إلى أن الروايات الواردة في التكبير من الناحية الحديثية لم تثبت وأنها ظاهرة الضعف، وأن ترك التكبير هو الأولى عند الختم لعدم ثبوته، وأن من أراد الأخذ به من باب الاستحسان لوروده عن بعض القراء فلا حرج، ولكن يُخشى أن يكون فعل ما لم يفعله رسول الله ﷺ^(٣).

ما الذي أضافه البحث؟

تأتي هذه الدراسة لموضوع التكبير كمحاولة من الباحث لجمع شتات المسألة محل الدراسة من كتب القراء والمحدثين والفقهاء، وبيان القول الفصل في جوازها أو عدمه، وبيان وجه الصواب والخطأ عند كل فريق، ومحاولة الجمع والتوفيق بين الأقوال المختلفة على أساس علمي مقبول، والدراسات السابقة المشار إليها - لا حرم الله أصحابها الأجر - وإن طرقت الموضوع وأثرته؛ إلا أن طريقة المعالجة في نظر الباحث لم تستقص جوانب الموضوع المتشعبة، ولم تستوف كل جزئياته، ولا يزال الموضوع بحاجة إلى دراسة أعمق وأشمل، وما زال فيه مجال للإضافة العلمية التي تزيد ثراءه، ليُكشف ما استبهم، ويتضح ما أشكل، وكلي رجاء أن يجد المطالع لهذا البحث ما كان يطمح إليه من إرواء الغليل، وشفاء العليل بواضح الدليل في تلك القضية.

(١) مرويات دعاء ختم القرآن، (ص: ٦) دار الراية بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٨، ١٩٨٨م.

(٢) المشاركة بتاريخ ١٠/١٠/١٤٣٣هـ.

(٣) ملتقى أهل التفسير، المشاركة بتاريخ ١٠/١٠/١٤٣٣هـ.

منهج البحث:

- فرضت طبيعة البحث أن يكون المنهج المتبع في دراسته كالاتي:
- (١) المنهج الاستقرائي، وذلك بتتبع واستقراء الروايات الواردة في الموضوع محل الدراسة عند القراء والمحدثين والفقهاء من مصادرهم الأصلية.
 - (٢) المنهج التحليلي، وذلك بتحليل الروايات الواردة عند كل فريق وبيان ما اشتملت عليه من أدلة ومناقشتها.
 - (٣) المنهج النقدي، وذلك بمناقشة ونقد بعض الآراء الواردة في ثنايا البحث مما يحتاج إلى نقد ومناقشة من وجهة نظر الباحث.

خطة البحث:

- لقد قسمت البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث، وخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.
- المبحث الأول: تعريف التكبير وصيغته ومحلّه وأنواعه ورواياته. وفيه ثلاثة مطالب.
 - المطلب الأول: تعريف التكبير وسببه وصيغته.
 - المطلب الثاني: محل التكبير وأنواعه.
 - المطلب الثالث: التعريف برواة التكبير من القراء.
 - المبحث الثاني: حكم التكبير عند ختم المصحف عند القراء، وفيه أربعة مطالب.
 - المطلب الأول: حكم التكبير عند ختم المصحف عند القراء.
 - المطلب الثاني: الرد على بعض القراء المعاصرين الذين منعوا التكبير.
 - المطلب الثالث: حكم من لم يثبت التكبير.
 - المطلب الرابع: التفريق بين أسانيد القراء وأسانيد المحدثين.
 - المبحث الثالث: حكم التكبير عند ختم المصحف عند المحدثين. وفيه أربعة مطالب.
 - المطلب الأول: نصوص أئمة الحديث الذين حكموا بصحة حديث التكبير.
 - المطلب الثاني: الكتب التي حكمت على حديث التكبير بالنكارة، وعلى راويه بالضعف.

المطلب الثالث: مناقشة المحدثين في دعوى انفراد البزي برواية التكبير.
المطلب الرابع: الحكم على حديث التكبير بالنكارة والضعف - إن صح -
لا ينفي صحة الأخذ بالتكبير.
المبحث الرابع: حكم التكبير عند ختم المصحف عند الفقهاء. وفيه مطلبان.
المطلب الأول: حكم التكبير عند ختم المصحف عند الفقهاء.
المطلب الثاني: فتاوى الفقهاء المانعة من التكبير ومناقشتها والرد عليها.
الخاتمة: وفيها نتائج البحث.



المبحث الأول: تعريف التكبير وصيغته ومحلّه وأنواعه ورواته

المطلب الأول: تعريف التكبير وسببه وصيغته.

التكبير لغة : التعظيم^(١)، وهو مصدر كبر يكبر تكبيرا، كعظم يعظم تعظيما، قال تعالى: ﴿وَكِبْرَةٌ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١]، ومعناه : الله أعظم من كل عظيم^(٢)، قال الراغب الأصفهاني: "وأكْبُرْتُ الشيء: رأيتُه كَبِيرًا، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَيْتَهُ أَكْبَرْتَهُ﴾ [يوسف: ٣١]. والتَّكْبِيرُ يقال لذلك، ولتعظيم الله تعالى بقولهم: الله أَكْبَرُ، وعبادته واستشعار تعظيمه، وعلى ذلك: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿وَكِبْرَةٌ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١]"^(٣).

وقال الفيومي: "وَيَكُونُ أَكْبَرُ بِمَعْنَى كَبِيرٍ تَقُولُ الْأَكْبَرُ وَالْأَصْغَرُ أَيُّ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ، وَمِنْهُ عِنْدَ بَعْضِهِمُ اللَّهُ أَكْبَرُ أَيُّ الْكَبِيرِ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمُ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ كَبِيرٍ"^(٤). وقال الدكتور مختار عمر: "كَبَّرَ يَكْبُرُ، تَكْبِيرًا، فهو مُكَبِّرٌ، والمفعول مُكَبَّرٌ - للمتعدّي -، كَبَّرَ الْمُصَلِّي: قال: الله أكبر، تعظيماً لله" ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾، ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]: تعظّموه وتبجّلوه"^(٥). وعلى هذا فالمعنى المحوري الذي يدور حوله معنى التكبير عند أئمة اللغة هو: التعظيم والإجلال

(١) مختار الصحاح، الرازي، (زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ١ (ص: ٢٦٥).

(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، المرصفي، (عبد الفتاح عجمي، المتوفى: ١٤٠٩هـ)، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ٢ (٢ / ٥٨٥).

(٣) المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، (الحسين بن محمد، ت: ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٢ هـ، (ص: ٦٩٨).

(٤) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، (أحمد بن محمد بن علي الفيومي المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، عدد الأجزاء: ٢ (٢ / ٥٢٤).

(٥) معجم اللغة العربية المعاصرة، عمر، (د. أحمد مختار عبد الحميد، المتوفى: ١٤٢٤هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، عدد الأجزاء: ٤، (٣ / ١٨٩٦).

والتبجيل، والتنزيه من السوء.

وأما في الاصطلاح عند القراء فقد قال الشيخ عبد الفتاح القاضي: "ذكر ندب إليه الشارع عند ختم بعض سور القرآن، كما ندب إلى التعوذ عند البدء بالقراءة"^(١)، وفائدته كما قال الحلبي^(٢): "نَكْتَةُ التَّكْبِيرِ التَّشْبِيهُ لِلْقِرَاءَةِ بِصَوْمِ رَمَضَانَ، إِذَا اكْتَمَلَ عِدَّتَهُ يُكَبَّرُ، فَكَذَا هُنَا يُكَبَّرُ إِذَا اكْتَمَلَ عِدَّةُ السُّورِ".^(٣) أو أنهم كما قال مكي: "وحجته في التكبير أنها رواية نقلها عن شيوخه من أهل مكة في الختم يجعلون ذلك زيادة في تعظيم الله ﷻ مع التلاوة لكتابه، والتبرك بختم وحيه وتنزيله، والتنزيه له من السوء لقوله: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]، ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٨٥]..."^(٤).

وأما الفقهاء فلم أجد للتكبير تعريفاً عند المتقدمين منهم، وإنما شرعوا في بيان حكمه مباشرة، وعرفه الدكتور محمد خالد منصور بأنه "ذكر مسنون مخصوص على هيئة مخصوصة يؤتى به عند ختم المصحف الشريف"^(٥)، وقد ذكر الدكتور خالد منصور أن الشيخ سعدي أبو حبيب نص على تعريف التكبير بقوله: "ذكر جليل أثبتته الشرع على وجه التخيير من سور آخر القرآن"، وقد رجعت لكتاب القاموس الفقهي للشيخ سعدي الذي نقل عنه الدكتور هذا التعريف في نفس الطبعة المشار إليها فلم أجده! ما وجدت ألا قوله: "التكبير: تعظيم الله تعالى وتنزيهه من السوء"^(٦)، وهذا أليق بالمعنى اللغوي للتكبير لا المعنى الاصطلاحي.

(١) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، القاضي، (ص: ٣٥٠).

(٢) الحسين بن الحسن الحلبي الفقيه الشافعي، توفي ٤٠٣ هـ. الإكمال في رفع الارياب لابن ماكولا، (٣/ ٨٠).

(٣) انظر الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، (عبد الرحمن بن أبي بكر، المتوفى: ٩١١ هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤ م، عدد الأجزاء: ٤ (١/ ٣٨٣).

(٤) إبراز المعاني من حرز الأمانى (ص: ٧٣٧).

(٥) التكبير عند ختم المصحف الشريف مفهومه وأحكامه بين القراء والفقهاء، إعداد الدكتور: محمد خالد منصور، قسم الفقه وأصوله - كلية الشريعة - الجامعة الأردنية، بدون.

(٦) القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، المؤلف: الدكتور سعدي أبو حبيب، دار الفكر. دمشق - سورية،

سبب ورود التكبير:

وأما سبب ورود التكبير فقد قال أبو شامة في إبرازه: "ذكر الحافظ أبو العلاء عن البزي بإسناده أن الأصل في التكبير أن النبي ﷺ انقطع عنه الوحي، وقد اختلف في سبب ذلك، وفي قدر مدة انقطاعه فقال المشركون: قلى محمدا ربُّه، فنزلت سورة ﴿وَالضُّحَى﴾، فقال النبي ﷺ: الله أكبر، وأمر النبي ﷺ أن يكبر إذا بلغ ﴿وَالضُّحَى﴾ مع خاتمة كل سورة حتى يختم، قال أبو الحسن بن غلبون: فلما قرأها رسول الله ﷺ كبر حتى ختم شكرا لله تعالى لما كذب المشركين فيما زعموه".^(١)، وقال ابن الجزري بعد أن ساق كلام أبي شامة السابق: "وهذا قول الجُمهور من أئمتنا كأبي الحسن بن غلبون وأبي عمرو الداني وأبي الحسن السخاوي، وغيرهم من مُتقدم ومُتأخر، قالوا: فكبر النبي ﷺ شُكْرًا لِلَّهِ لَمَّا كَذَّبَ الْمُشْرِكِينَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ تَصْدِيقًا لِمَا أَنَا عَلَيْهِ، وَتَكْذِيبًا لِلْكَافِرِينَ، وَقِيلَ: فَرَحًا وَسُرُورًا، أَيُّ بِنُزُولِ الْوَحْيِ".^(٢)

قال الإمام ابن كثير - أبو الفداء صاحب التفسير^(٣) -: "وذكر القراء في مُنَاسِبَةِ التَّكْبِيرِ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الضُّحَى أَنَّهُ لَمَّا تَأَخَّرَ الْوَحْيُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفَتَرَ تِلْكَ الْمُدَّةَ ثُمَّ جَاءَ الْمَلَكُ فَأَوْحَى إِلَيْهِ ﴿وَالضُّحَى﴾ ① وَاللَّيْلَ إِذَا سَجَى ﴿ [الضحى: ١-٢] السُّورَةَ بِتَمَامِهَا كَبَّرَ فَرَحًا وَسُرُورًا، وَلَمْ يُرَوْ ذَلِكَ بِإِسْنَادٍ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِصِحَّةٍ وَلَا ضَعْفٍ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ".^(٤)

قلت: وسواء صح سبب النزول الذي ذكره القراء أو لم يصح، فإن وجه التكبير ثابت صحيح مقروء به؛ لعدم اقتران ثبوت التكبير بثبوت ذلك السبب، فليس سبب

الطبعة: الثانية ١٩٨٨ م، تصوير: ١٩٩٣ م، عدد الأجزاء: ١، (ص: ٣١٣)

(١) إبراز المعاني من حرز الأمان، أبو شامة المقدسي (ص: ٧٣٦).

(٢) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (٢/ ٤٠٦)، وانظر إتحاف فضلاء البشر، البنا الدمياطي (ص: ٦١٠).

(٣) قلت: ونقل ذلك عنه الشوكاني في فتح القدير، ينظر: فتح القدير للشوكاني (٥/ ٥٥٦).

(٤) تفسير ابن كثير، أبو الفداء ابن كثير (إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: محمد حسين شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ (٨/ ٤١٠).

النزول شرطاً من شروط العمل بالتكبير، أو شرطاً في صحة ثبوته، فالتكبير وجه ثابت مشهور مستفيض عند القراء متلقى بالقبول بينهم، ولا منكر له قديماً أو حديثاً بين جموعهم، مثله في ذلك مثل بعض القراءات المتواترة الصحيحة التي ذكرت في الأحاديث الضعيفة، فإنها أيضاً ثابتة مقروء بها، ولا يعني عدم ثبوت سبب النزول لهذه السورة - الضحى - بطلان التكبير كما توهمه البعض؛ كما لا يعني ضعف الأحاديث الواردة في بعض القراءات الصحيحة بطلان تلك القراءات؛ لأن وجه التكبير وتلك القراءات قد ثبتا وتواترا واستفاضوا عند جموع القراء استفاضة يقع بها العلم اليقيني، وينقطع معها العذر، وتقوم بها الحجة، ولا يتوقف قبول كل منهما على سبب آخر، وسبب النزول في حال صحته، وصحة الإسناد لأحاديث القراءات في حال وجودها، إنما هي شواهد يستأنس ويستدل بها على الصحة، وليس هما أساس الصحة.

صيغ التكبير :

قبل الشروع في بيان الصيغ الواردة عن القراء في التكبير ينبغي أولاً أن يُعلم أن صيغ التكبير عند ختم القرآن ليست من القرآن باتفاق القراء، سواء في قراءة ابن كثير أو في قراءة غيره، وإنما هي ذكر جليل أثبتته الرواية على وجه التمييز بين سور القرآن، كما أثبت الاستعادة واستحبت في أول القراءة مع الجزم بعدم قرآنتها عند الجميع، ولذلك لم يرسم التكبير في جميع المصاحف المكية، ولا في غيرها كالاستعادة، قال الجعبري: "وليس في إثبات التكبير - يعني في المصحف - مخالفة للرسم؛ لأن مثبته لم يلحقه بالقرآن كالاستعادة"^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وَلَيْسَ التَّكْبِيرُ مَكْتُوبًا فِي الْمَصَاحِفِ، وَكَانَ هُوَ فِي الْقُرْآنِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ التَّكْبِيرَ مِنَ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ يُسْتَتَابُ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ"^(٢).

(١) انظر الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر (٣/ ٣٧٤).

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (أحمد بن عبد الحلیم توفي ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن =

وقال القرطبي: "الْقُرْآنُ ثَبَتَ نَقْلًا مُتَوَاتِرًا سُورُهُ وَأَيَاتُهُ وَحُرُوفُهُ، لَا زِيَادَةَ فِيهِ وَلَا نُقْصَانَ، فَالتَّكْبِيرُ عَلَى هَذَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ"^(١).

وقال الشيخ القاضي: "أجمع الذين ذهبوا إلى إثبات التكبير على أنه ليس بقرآن، وإنما هو ذكر ندب إليه الشارع عند ختم بعض سور القرآن، كما ندب إلى التعوذ عند البدء بالقراءة، ونظرا للإجماع على أنه ليس بقرآن لم يكتب في مصحف ما من المصاحف العثمانية لا في المكي ولا في غيره"^(٢).

هذا وقد اختلف الناقلون للتكبير في صيغته بين مقل ومكثر، فمنهم من يقتصر على عبارة (الله أكبر)، وهذا العبارة محل اتفاق عند جميع نقلة التكبير، ومنهم من زاد قبلها عبارة التهليل: (لا إله إلا الله)، ومنهم من زاد بعد التكبير عبارة التحميد: (ولله الحمد)، "فيبدأ بالتهليل، ويشئى بالتكبير، ويثلى بالتحميد، فيقول: "لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد"، ويجب وصل بعضها ببعض، وتكون بمثابة جملة واحدة فلا يصح الوقف على التهليل ولا على التكبير، وأيضا يجب تقديم ذلك كله على البسملة، وقد ثبت ذلك رواية، وصحّ أداء"^(٣). وهذه نصوص أئمة القراءات المتقدمين في ذلك.

قال الإمام أبو عمرو الداني: "وأختلف أهل الاداء في لفظ التَّكْبِيرِ فَكَانَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ (الله أكبر) لَا غَيْرَ، وَدَلِيلُهُمْ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ جَمِيعُ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ...، وَكَانَ آخَرُونَ يَقُولُونَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ) فَيَهْلِلُونَ قَبْلَ التَّكْبِيرِ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ بِمَا حَدَّثَنَا فَارَسُ بْنُ أَحْمَدَ الْمُقْرِيءِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْبَاقِي بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلْمِ الْخَتَلِيِّ وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَا: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الْحَبَابِ قَالَ: سَأَلْتُ الْبَزْزِيَّ عَنِ التَّكْبِيرِ كَيْفَ هُوَ؟ فَقَالَ لِي: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة النبوية، السعودية، عام النشر:

١٤١٦هـ/١٩٩٥م، (١٣/٤١٨).

(١) تفسير القرطبي (٢٠/١٠٣).

(٢) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، القاضي، (ص: ٣٥٠).

(٣) انظر الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، (٣/٣٧٢).

والله أكبر) " (١).

وقال أبو القاسم الهذلي في كامله: " والمشهور أن العُمريّ يوافق أهل مكة في التكبير، وتفصيله أن أبي فرح وابن مُخلّد - يعني الحسن بن الحباب - عن البزي يقولان: لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد، والباقون عن العُمريّ، وأهل مكة غير الفليحي يقولون: الله أكبر " (٢).

وقال أبو الكرم الشهرزوري في المصباح الزاهر مشيراً إلى صيغة التكبير:

"الحسن بن الحباب عن البزي: لا إله إلا الله والله أكبر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. وروى الصباح عن قنبل: لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. والباقون: الله أكبر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (٣). وفي كتاب المبهج في القراءات الثمان: "روى قنبل في رواية ابن مجاهد التهليل والتكبير من خاتمة ﴿وَالضُّحَى﴾ وصفته: لا إله إلا الله والله أكبر، والباقون يكبرون من غير تهليل، وصفته: الله أكبر، وروى الخزاعي عن البزي وصل آخر السورة بالتكبير، والباقون يقطعون آخر السورة من أول التكبير،... " (٤).

وقال السرقسطي في العنوان: " وقد اختلف عنه - أي البزي - في لفظ التكبير، والذي اختاره من ذلك: الله أكبر لا غير، وبه قرأت وبه أخذ " (٥)، وكذا قال ابن بليمة

(١) التيسير في القراءات السبع، الداني، (ص: ٢٢٧).

(٢) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم الهذلي، (يوسف بن جبارة توفي: ٤٦٥ هـ)، المحقق: جمال بن السيد الشايب، الناشر: سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولى ٢٠٠٧ م، عدد الأجزاء: ١ (ص: ٤٧٦).

(٣) المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، المؤلف: أبو الكرم الشهرزوري (المبارك بن الحسن المتوفى: ٥٥٠ هـ)، المحقق: عثمان غزال، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧ م، عدد الأجزاء: ٣.

(٤) المبهج في القراءات الثمان، المؤلف: سبط الخياط، (عبد الله بن أحمد، المتوفى ٥٤١ هـ)، المحقق: خالد حسن أبو الجود، دار عباد الرحمن، الطبعة الأولى، ٢٠١٢ م، عدد الأجزاء: ٢، (ج ١ / ٩٠١).

(٥) العنوان في القراءات السبع، السرقسطي، (إسماعيل بن خلف المتوفى: ٤٥٥ هـ)، المحقق: الدكتور زهير زاهد - الدكتور خليل العطية، الناشر: عالم الكتب، بيروت، عام النشر: ١٤٠٥ هـ، عدد الأجزاء: ١ (ص: ٢١٥).

في تلخيص العبارات.^(١)

وقال ابن الباذش: "فأما لفظ التكبير فقد اختلفوا فيه، فذكر الأهوازي عن أحمد بن فرح عن البزي أن لفظه: "لا إله إلا الله، والله أكبر، والله الحمد". وقال أبو الفضل الخزاعي: قرأت من طريق ابن الصباح عن أبي ربيعة وقنبل: "لا إله إلا الله، والله أكبر، والله الحمد". وقال الحسن بن الحباب: سألت البزي عن التكبير: كيف هو؟ فقال لي: "لا إله إلا الله، والله أكبر". وكذلك روى أبو خبيب العباس بن أحمد البرقي أن البزي لفظ له بالتكبير فقال: "لا إله إلا الله، والله أكبر". وكذلك روى ابن فرح من غير طريق الأهوازي، وقال الجمع الغفير عن قنبل وعن البزي: إن لفظ التكبير: "الله أكبر" فحسب. والوجه كلها سائغ استعمالها، وأخذ علينا أبي عليه السلام لقنبل بالتكبير، وللبيزي بالتهليل والتكبير".^(٢)

وقال في كتاب المفتاح في اختلاف القراءة السبعة: "روى البزي عن ابن كثير التكبير من أول هذه السورة - يعني الضحى - ولفظه: الله أكبر، وروى قنبل التهليل والتكبير من أول سورة ﴿الْمُنْتَهَى﴾ ولفظه: لا إله إلا الله، والله أكبر، وقد قرأت للبيزي بالتهليل والتكبير".^(٣)

وقال ابن غلبون في التذكرة: "والتكبير اليوم بمكة "الله أكبر" لا غير، وبه قرأت وبه أخذ".^(٤)

وقال في كتاب الروضة في القراءات: "روى البزي التكبير من أول الضحى إلى خاتمة الناس، ولفظه "الله أكبر"، تابعه الزينبي عن قنبل في لفظ التكبير، وخالفه في

(١) تلخيص العبارات بلطيف الإشارات، ابن بليمة، (الحسن بن خلف المتوفى ٥١٤هـ)، تحقيق سبيع حاكمي، دار القبلة، جدة، السعودية، الأولى ١٩٨٨م (ص: ١٧٢).

(٢) الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش (ص: ٣٩٧).

(٣) المفتاح في اختلاف القراءة السبعة، (عبد الوهاب بن محمد القرطبي، المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، (ص: ٣٧٢).

(٤) التذكرة في القراءات الثمان، أبو الحسن بن غلبون (طاهر بن عبد المنعم، المتوفى ٥٣٩٩هـ)، تحقيق: د. أيمن سويد، طبعته الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، بدون.

الابتداء به".^(١)

وقال ابن سوار في المستنير: "واختلفوا في التكبير مع التهليل، فقرأت لقبيل على جميع من قرأت عليه، ولهبة الله عن أبي ربيعة ولا بن فرح بالتكبير مع التهليل، وصفته: "لا إله إلا الله، والله أكبر"، وقرأت للبري من جميع طرقه سوى من ذكرت عنه ولا بن فليح بالتكبير فحسب من غير تهليل".^(٢)

وقال ابن الجزري: "أَمَّا صِيغَتُهُ فَلَمْ يُخْتَلَفْ عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ أَثَبَتْهُ أَنْ لَفْظَهُ "اللَّهُ أَكْبَرُ"، وَلَكِنْ اخْتَلَفَ عَنِ الْبَزِّيِّ وَعَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ قُنْبُلٍ فِي الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ. فَأَمَّا الْبَزِّيُّ، فَرَوَى الْجُمْهُورُ عَنْهُ هَذَا اللَّفْظَ بِعَيْنِهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، وَلَا نَقْصٍ فَيَقُولُ (اللَّهُ أَكْبَرُ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿ وَالضُّحَى ﴾ [الضحى: ١]، أَوْ ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ [الشرح: ١]، وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ بِهِ فِي الْكَافِي وَالْهَادِي، وَالْهَدَايَةِ، وَالتَّلْخِصِينَ، وَالْعُنُونِ، وَالتَّذَكِيرَةِ، وَهُوَ الَّذِي قَرَأَ بِهِ وَأَخَذَ صَاحِبُ التَّبَصُّرَةِ، وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ بِهِ أَيضًا فِي الْمُبْهَجِ، وَفِي التَّسْيِيرِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي رَبِيعَةَ، ...، وَرَوَى الْآخَرُونَ عَنْهُ التَّهْلِيلَ مِنْ قَبْلِ التَّكْبِيرِ، وَلَفْظَهُ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ" وَهَذِهِ طَرِيقُ ابْنِ الْحُبَابِ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ طَرَفِهِ، وَهُوَ طَرِيقُ هَبَةَ اللَّهِ عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ، وَابْنِ الْفَرَجِ أَيضًا عَنِ الْبَزِّيِّ".^(٣)

وقال أيضا: "ثُمَّ اخْتَلَفَ هُوَ لِأَنَّ الْأَخْذُونَ بِالتَّهْلِيلِ مَعَ التَّكْبِيرِ عَنِ ابْنِ الْحُبَابِ فَرَوَاهُ جُمْهُورُهُمْ كَذَلِكَ بِاللَّفْظِ الْمُتَقَدِّمِ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى ذَلِكَ لَفْظَ "وَلِلَّهِ الْحَمْدُ" فَقَالُوا: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ)، ثُمَّ يُسْمَلُونَ، وَهَذِهِ طَرِيقُ أَبِي طَاهِرِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ عَنِ ابْنِ الْحُبَابِ، ...".^(٤)

(١) الروضة في القراءات الإحدى عشرة، أبو علي المالكي، (الحسن بن محمد البغدادي، المتوفى: ٤٣٨ هـ)، تحقيق د. مصطفى عدنان سلمان، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.

(٢) المستنير في القراءات العشر، ابن سوار البغدادي، (أحمد بن علي بن سوار، المتوفى ٤٩٦ هـ)، المحقق: د. عمار الددو، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، الإمارات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ م.

(٣) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، (٢ / ٤٢٩).

(٤) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، (٢ / ٤٣٠).

وقال أيضاً: " وَأَمَّا قُبُلٌ فَقَطَعَ لَهُ جُمهُورٌ مَن رَوَى التَّكْبِيرَ عَنْهُ مِنَ المَعَارِبَةِ بِالتَّكْبِيرِ فَقَطٌ، وَهُوَ الَّذِي فِي الشَّاطِئَةِ، وَتَلْخِصُ أَبِي مَعْشَرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ كَمَا قَدَّمْنَا، وَذَكَرَهُ فِي غَيْرِهِ، وَالْأَكْثَرُونَ مِنَ المَشَارِقَةِ عَلَى التَّهْلِيلِ، وَهُوَ قَوْلُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَاللهُ أَكْبَرُ) حَتَّى قَطَعَ لَهُ بِهِ العِرَاقِيُّونَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مُجَاهِدٍ، وَقَطَعَ بِذَلِكَ لَهُ سَبْطُ الحَيَّاطِ فِي كِفَايَتِهِ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ، وَفِي المُبْهَجِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مُجَاهِدٍ فَقَطٌ. وَقَالَ ابْنُ سَوَّارٍ فِي المُسْتَنِيرِ: قَرَأْتُ بِهِ لِقُبُلٍ عَلَى جَمِيعِ مَنْ قَرَأَتْ عَلَيْهِ، وَقَطَعَ لَهُ بِهِ أَيْضًا ابْنُ فَارِسٍ فِي جَامِعِهِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَابْنِ سَنُودَةَ، وَغَيْرِهِمَا، وَقَالَ سَبْطُ الحَيَّاطِ فِي كِفَايَتِهِ: قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ مِنْ رِوَايَةِ قُبُلٍ المَذْكُورَةَ فِي هَذَا الكِتَابِ خَاصَّةً بِالتَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ مِنْ فَاتِحَةِ ﴿ وَالضُّحَى ﴾ عَلَى اخْتِلَافِ شُيُوخِنَا الَّذِينَ قَرَأْتُ عَلَيْهِمْ فَمِنْهُمْ مَنْ أَمَرَنِي بِذَلِكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَمَرَنِي مِنْ أَوَّلِ ﴿ أَلَمْ نُنشِئْكَ ﴾ إِلَى آخِرِ القُرْآنِ، ... وَقَالَ الدَّانِي فِي جَامِعِ البَيَانِ: وَالوَجْهَانِ يَعْني التَّهْلِيلَ مَعَ التَّكْبِيرِ وَالتَّكْبِيرَ وَحْدَهُ عَنِ البَّرِّيِّ وَقُبُلٍ صَحِيحَانِ جَيِّدَانِ مَشْهُورَانِ مُسْتَعْمَلَانِ " (١).

هذا وقد تواترت المصنفات في القراءات على ذكر صيغ التكبير، فانظر الكنز في القراءات العشر (١)، والكفاية الكبرى في القراءات العشر (٢)، والإتحاف والشمعة المضية (٤)، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية (٥)، فضلا عن شروح الشاطبية وشروح طيبة النشر. (٦)

قلت: فيظهر جلياً من خلال هذه النصوص الكثيرة أن صيغة التكبير عند جميع من أثبتته هي لفظة: (الله أكبر)، وأن هذه اللفظة محل اتفاق بين جميع الناقلين

(١) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، (٢/ ٤٣١).

(٢) الكنز في القراءات العشر (٢/ ٣٩٦).

(٣) الكفاية الكبرى في القراءات العشر، أبو العز القلانسي (المتوفى: ٥٥٢١)، تحقيق: عثمان غزال، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ٢٠٠٧م، (ص ٤١٤).

(٤) إتحاف فضلاء البشر، البنا الدمياطي، (ص: ٦١١)، والشمعة المضية (٢/ ٦٦٨).

(٥) الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، الأهوازي، (ص: ٣٩١).

(٦) انظر الدررة الفريدة (٥/ ٢٩٥)، وشعلة (١/ ٥٦٠)، والفاسي (٣/ ٤٨٨)، وسراج القارئ (١/ ٥٨١)، والوافي (١/ ٣١٢) وشرح الطيبة للنويري (٣/ ٨٠)، وشرح الطيبة لابن الناظم (٢/ ١١٢٦).

للتكبير، وقد اقتصر على هذه الصيغة من غير زيادة عليها كثير من أئمة القراءات ومصنفها كأبي علي المالكي، وابن غلبون، والسرقسطي إسماعيل بن خلف، والحسن بن بليمة، وحكاة الهذلي عن أهل مكة غير الفليحي، وصدر به الداني ما ذكره من أقوال، وذكره سبط الخياط كوجه عند البزي، وهي رواية ابن سوار عن البزي في معظم طرقه، وهي رواية ابن الباذش عن أبيه عن قنبل، وذكر ابن الجزري أنه رواية الجمهور عن البزي، ورواية جمهور المغاربة عن قنبل.

وقد ذكر بعض الأئمة الزيادة في صيغة التكبير على لفظة (الله أكبر)، ووقع الخلاف بينهم في هذه الزيادة على قولين، الأول: زيادة التهليل فقط قبل التكبير، الثاني: زيادة التهليل قبل التكبير وزيادة التحميد بعده.

فأما زيادة التهليل فقط فرواها سبط الخياط قولاً واحداً في رواية قنبل من طريق ابن مجاهد، وهو وجه له عن البزي، وقال به ابن سوار في رواية قنبل قولاً واحداً، وهو وجه له عن البزي من طريق أبي ربيعة وابن فرح، ورواه الداني عن الحسن بن الحباب عن البزي، ورواه عبد الوهاب القرطبي في المفتاح عن قنبل قولاً واحداً، وهو أحد الوجهين له عن البزي، وهو رواية ابن الباذش عن أبيه عن البزي، ورواه ابن الجزري عن البزي من طريق الحسن بن الحباب وأحمد بن فرح، وهي أيضاً رواية أكثر المشاركة عن قنبل كما ذكر ابن الجزري، وعلى هذا فتكون صيغة التكبير على هذا المذهب: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ).

القول الثاني: زيادة التهليل قبل التكبير وزيادة التحميد بعده، وقد ذكر هذا القول أبو جعفر بن الباذش عن الأهوازي عن أحمد بن فرح عن البزي، وقرأ به أبو الفضل الخزاعي من طريق ابن الصباح عن أبي ربيعة عن البزي، وقرأ به لقنبل كذلك، وذكره أبو الكرم الشهرزوري في المصباح الزاهر من طريق ابن الصباح عن قنبل، كما ذكر هذا القول ابن الجزري عن البزي من طريق أبي طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم عن ابن الحباب، وعلى هذا فتكون صيغة التكبير على هذا المذهب: (لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد).

فتحصل من هذا كله أن صيغ التكبير تؤدى بثلاثة طرائق، وكلها صحيحة منصوص عليها عند أئمة الشأن، وهي، الأول: الاقتصار على لفظة (الله أكبر) فقط. الثاني: زيادة التهليل وحده قبل التكبير. الثالث: زيادة التهليل قبل التكبير وزيادة التحميد بعده.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن ترتيب عبارات التكبير في حال الزيادة هو أن يبدأ القارئ بالتهليل، ويثنى بالتكبير، ويثالث بالتحميد، فيقول: "لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد"، فإذا اقتصر على زيادة التهليل وحده فيبدأ بالتهليل ويثنى بالتكبير فيقول: (لا إله إلا الله والله أكبر).



المطلب الثاني: محل التكبير وأنواعه

محل التكبير ابتداءً وانتهاءً:

ذكر الإمام الداني رَحِمَهُ اللهُ فِي التيسير: "أن البزى روى عن ابن كثير بإسناده أنه كَانَ يَكْبِرُ مِنْ آخِرِ ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١] مَعَ فَرَاغِهِ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ إِلَى آخِرِ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]".^(١) كما ساق الداني في جامع البيان بسنده إلى البزى قال: نا عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر صاحب القراءة قال: قرأت على إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١] قال لي: كَبِّرْ حَتَّى تَخْتَمَ مَعَ خَاتِمَةِ كُلِّ سُورَةٍ، فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ فَأَمَرَنِي بِذَلِكَ، وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى مُجَاهِدٍ فَأَمَرَهُ بِذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ مُجَاهِدٌ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَمَرَهُ بِذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ فَأَمَرَهُ بِذَلِكَ وَأَخْبَرَهُ أَبِي أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهُ بِذَلِكَ".^(٢)

وقال أبو شامة في إبرازه: "قال مكى في التبصرة: كانوا لا يتركون التكبير في كل القراءات من خاتمة ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١]، قال: ولكن عادة القراء الأخذ بالتكبير لابن كثير في رواية البزى خاصة، ومن المصنفين من حكى التكبير لجميع القراء في جميع سور القرآن، ذكره أبو القاسم الهذلي في كتابه الكامل، وذكره أيضا الحافظ أبو العلاء".^(٣)

وقال أبو الفضل الخزاعي: "كان ابن كثير غير الفليحي يكبر من خاتمة ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١] عند انقضاء كل سورة إلى آخر القرآن، وبه قرأت عن عمري عن يزيد،...".^(٤)

(١) التيسير في القراءات السبع (ص: ٤٧١).

(٢) جامع البيان، الداني، (٤/ ١٧٣٩)، وانظر تحبير التيسير (ص: ٦٢٢)، ومفردة عبد الله بن كثير للداني (١٣٨).

(٣) إبراز المعاني من حرز الأمانى (ص: ٧٣٥)، وانظر الكنز في القراءات العشر (الواسطي المتوفى ٧٤١ هـ) (٢/ ٣٩٦).

(٤) المنتهى وفيه خمس عشرة قراءة، الخزاعي، (أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، المتوفى ٤٠٨ هـ)،

وقال ابن الجزري في النشر: "وَقَالَ مَكِّيٌّ: وَرُوِيَ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ كَانُوا يُكَبِّرُونَ فِي آخِرِ كُلِّ خَتْمَةٍ مِنْ خَاتِمَةِ ﴿وَالضُّحَى﴾ لِكُلِّ الْقُرْآنِ لِابْنِ كَثِيرٍ، وَغَيْرِهِ سُنَّةً نَقَلُوهَا عَنْ شَيْوَيْهِمْ".^(١)

فهذه النصوص الواردة عن الإمام الداني وأبي شامة والخزاعي ومكي بن أبي طالب وابن الجزري تفيد أن محل ابتداء التكبير من خاتمة سورة الضحى، وأن نهايته سورة الناس، وأنه لابن كثير وحده دون غيره من القراء، وأن بعض المصنفين كأبي القاسم الهذلي والحافظ أبي العلاء أوردوا التكبير لجميع القراء، وفي جميع سور القرآن.

ونقل أبو شامة عن الحافظ أبي العلاء إسناده عن: "عن حنظلة بن أبي سفيان قال: قرأت عليّ عكرمة بن خالد المخزومي، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى]: ١] قال لي: هياها. قلت: وما تريد بهيها؟ قال: كبر؛ فإني رأيت مشايخنا ممن قرأ عليّ ابن عباس فأمرهم ابن عباس أن يكبروا إذا بلغوا ﴿وَالضُّحَى﴾، وأسند عن إبراهيم بن يحيى بن أبي حية التميمي قال: قرأت عليّ حميد الأعرج فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ قال لي: كبر إذا ختمت كل سورة حتى تختتم فإني قرأت عليّ مجاهد فأمرني بذلك، وقال: قرأت عليّ ابن عباس -رضي الله عنه- فأمرني بذلك. وقال أيضا- إبراهيم التميمي-: حدثني حميد الأعرج عن مجاهد قال: ختمت عليّ ابن عباس تسع عشرة ختمة فكلها يأمرني فيها أن أكبر من سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، ثم أسند الحافظ أبو العلاء عن شبل بن عباد قال: رأيت محمد بن عبد الله بن محيصة وعبد الله بن كثير الداري إذا بلغا ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ كبرا حتى يخرجا، ويقولان رأينا مجاهدا فعل ذلك،

المحقق د: محمد شفاعت رباني، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف ١٤٣٤ هـ، عدد الأجزاء: ٢.

(١) النشر في القراءات العشر، (ابن الجزري)، (٢/ ٤١٠)، وانظر إتحاف الفضلاء، البنا الدمياطي، (ص: ٦١٠).

وذكر مجاهد أن ابن عباس كان يأمره بذلك".^(١)

وساق الإمام الذهبي في معرفة القراء الكبار بسنده عن سفيان بن عيينة، قال: "رأيت حميدا الأعرج، يقرأ والناس حوله، فإذا بلغ ﴿وَالضُّحَى﴾ كبر إذا ختم كل سورة حتى يختم". وأسند عن حميد عن مجاهد، أنه كان يكبر من ﴿وَالضُّحَى﴾ "٢". وقال الزركشي: "يسحب التَّكْبِيرُ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الضُّحَى إِلَى أَنْ يَخْتِمَ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَهْلِ مَكَّةَ أَخَذَهَا ابْنُ كَثِيرٍ عَنْ مَجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ".^(٣)

وقال ابن الجزري في النشر: "فَاعْلَمْ أَنَّ التَّكْبِيرَ صَحَّ عِنْدَ أَهْلِ مَكَّةَ قُرَائِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ وَأَثَمَتِهِمْ، ...، وَصَحَّتْ أَيْضًا عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنْ رِوَايَةِ السُّوسِيِّ، وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مِنْ رِوَايَةِ الْعُمَرِيِّ وَوَرَدَتْ أَيْضًا عَنْ سَائِرِ الْقُرَّاءِ، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ ابْنُ حَبَشٍ وَأَبُو الْحُسَيْنِ الْحَبَّازِيُّ عَنِ الْجَمِيعِ، وَحَكَى ذَلِكَ الْإِمَامُ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيُّ وَأَبُو الْقَاسِمِ الْهَدَلِيُّ، وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ".^(٤)

وقال: "وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَأْخُذُ بِهِ فِي جَمِيعِ سُورِ الْقُرْآنِ، وَذَكَرَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ وَالْهَدَلِيُّ عَنْ أَبِي الْفَضْلِ الْخَزَاعِيِّ، قَالَ الْهَدَلِيُّ: وَعِنْدَ الدَّيْنُورِيِّ - أَيِ ابْنِ حَبَشٍ - كَذَلِكَ يُكَبَّرُ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ لَا يَخْتَصُّ بِالضُّحَى، وَغَيْرِهَا. لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ".^(٥)

وهذه الروايات أيضا يفيد أكثرها أن ابتداء التكبير من خاتمة سورة الضحى وإلى آخر القرآن، ففي النشر: "أَمَّا ابْتِدَاؤُهُ، فَرَوَى جُمْهُورُهُمُ التَّكْبِيرَ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ أَلَمْ نَشْرَحْ، أَوْ مِنْ آخِرِ سُورَةِ وَالضُّحَى عَلَى خِلَافٍ بَيْنَهُمْ فِي الْعِبَارَةِ".^(٦) وفيه أيضا: "وَأَمَّا انْتِهَاءُ التَّكْبِيرِ، فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ أَيْضًا فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْمَعَارِبَةِ

(١) انظر إبراز المعاني من حرز الأمانى (ص: ٧٣٥) وما بعدها.

(٢) انظر معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ١٠٥).

(٣) البرهان في علوم القرآن، الزركشي (١/ ٤٧٢)، وانظر الإقتان (١/ ٣٨٣) تفسير الألوسي (١٥/

٣٨٤)، تاريخ القرآن الكريم لطاهر الكردي (ص: ٢٠٥).

(٤) النشر في القراءات العشر - تحقيق الضباع (٢/ ٤١٠).

(٥) النشر في القراءات العشر (٢/ ٤١٠).

(٦) النشر في القراءات العشر (٢/ ٤١٧).

وَبَعْضُ الْمَشَارِقَةِ، وَغَيْرُهُمْ إِلَى انْتِهَاءِ التَّكْبِيرِ آخِرَ سُورَةِ النَّاسِ. وَذَهَبَ الْآخَرُونَ، وَهُمْ جُمُوهُورُ الْمَشَارِقَةِ إِلَى أَنَّ انْتِهَاءَهُ، أَوَّلَ النَّاسِ لَا يُكَبَّرُ فِي آخِرِ النَّاسِ، وَالْوَجْهَانِ مَبْنِيَانِ عَلَى أَصْلٍ، وَهُوَ أَنَّ التَّكْبِيرَ هَلْ هُوَ لِأَوَّلِ السُّورِ أَمْ لِآخِرِهَا؟^(١) ونقل ابن الجزري عن بعض أئمة القراءة كأبي الحسين الخبازي وابن حبش وأبو الفضل الرازي وغيرهم استحباب التكبير في كل سور القرآن وذلك لجميع القراء على السواء.^(٢)

أنواع التكبير :

ينقسم التكبير عند القراء إلى نوعين هما:

- (١) التكبير العام، ويراد به التكبير في أول كل سورة من سور التنزيل، أي من أول الفاتحة إلى آخر القرآن الكريم سوى أول سورة براءة، وهذا المذهب ذكره الهذلي في الكامل، وأبو العلاء في الغاية، ونقله ابن الجزري في النشر، وأما سورة براءة فلا تكبير في أولها، ووجهه أن التكبير لا بد من اقترانه بالبسملة وأن يقدم عليها، والبسملة غير موجودة في أولها بالاتفاق^(٣). قال الإمام ابن الجزري في تقريب النشر تحت عنوان باب التكبير: "وهو في الأصل سنة المكيين عند ختم القرآن العظيم عامة، في كل حال صلاة كانت أو غيرها، شاع ذلك عنهم واشتهر واستفاض وتواتر، وتلقاه الناس عنهم بالقبول، حتى صار العمل عليه في سائر الأمصار"^(٤).
- (٢) التكبير الخاص: ويراد به التكبير من آخر سورة الضحى وما بعدها إلى آخر سورة الناس وقد ذكر هذا المذهب جمع كبير من أئمة القراءات، فذكره الهذلي في كامله، وأبو الكرم الشهرزوري في مصباحه، والداني في التيسير وجامع البيان، وابن

(١) النشر في القراءات العشر (٢/ ٤٢٠).

(٢) انظر النشر (٢/ ٤١٠).

(٣) انظر هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، المرصفي (٢/ ٥٨٨).

(٤) تقريب النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، المتوفى (٥٨٣٣هـ)، دراسة وتحقيق: د. عادل إبراهيم رفاعي، طبعة مجمع الملك لطباعة المصحف، عام: ١٤٣٣هـ، عدد الأجزاء: ٢، (٢/ ٧٤٧).

سوار في المستنير، والمالكي في الروضة، وابن الباذش في إقناعه، وابن الجزري في
النشر وتحبير التيسير وغيرهم، وسمي خاصا لاختصاصه بسور الختم في آخر
المصحف.^(١)



(١) انظر هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، المرصفي (٢/ ٥٨٨).

المطلب الثالث: التعريف برواة التكبير من القراء

ورد التكبير عند القراء من أكثر من طريق، وعن أكثر من قارئ، ومن أشهر الرواة الذين ورد عنهم التكبير الأئمة: أحمد بن محمد بن البزي، ومحمد بن عبد الرحمن المعروف بقنبل، والحسين بن محمد بن حبش الدينوري، والزيير بن محمد ابن عبد الله العمري راوية أبي جعفر المدني، وهذا تعريف مختصر أنقله من كتب التراجم لهؤلاء الأئمة، قاصدا من وراء ذلك بيان مكانتهم ورسوخ أقدامهم في علم القراءات، وأمانتهم في النقل.

(١) أحمد بن محمد بن البزي هو: أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، أبو الحسن البزي المكي المقرئ، قارئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام، ومولى بني مخزوم، ولد سنة سبعين ومائة، وقرأ القرآن على عكرمة بن سليمان، وأبي الأخریط وهب بن واضح، عن أخذهم عن إسماعيل بن عبد الله القسط^(١)، قال أبو عمرو الداني: اتفق الناقلون عن البزي على أن إسماعيل القسط قرأ على ابن كثير نفسه، إلا ما كان من الاختلاف عن أبي الأخریط، فإن البزي حكى عنه الموافقة للجماعة من أن إسماعيل قرأ على ابن كثير، وحكى عنه القواس أنه قرأ على القسط وأنه قرأ على شبيل بن عباد ومعروف^(٢)، وقرأ على ابن كثير، قال أبو الأخریط: ولقيت شبلا ومعروفا فقرأت عليهما القراءة التي قرأتها على إسماعيل القسط^(٣). وقد قرأ على البزي أبو ربيعة محمد بن إسحاق الربيعي، والحسن بن الحباب، وأحمد بن فرح، وطائفة^(٤). توفي البزي خمسين ومئتين^(٥).

(٢) قنبل محمد بن عبد الرحمن المخزومي:

أبو عمر محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة

(١) معرفة القراء الكبار، (الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ) [١ / ١٧٣].

(٢) معروف بن مشكان أبو الوليد المكي قارئ أهل مكة. معرفة القراء الكبار (ص: ٧٨)

(٣) معرفة القراء الكبار، (الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ) [١ / ١٧٤].

(٤) المصدر السابق، [١ / ١٧٤].

(٥) معرفة القراء الكبار، (الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ) [١ / ١٧٨].

المخزومي، مولا هم، مكّي ولد سنة خمس وتسعين ومائة، وجود القراءة على أبي الحسن القواس، وأخذ القراءة عن البزي أيضا، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالحجاز، قرأ عليه خلق كثير، منهم أبو بكر بن مجاهد وأبو الحسن بن شنبوذ. وقد قيل إن سر تسميته بقنبل أنه كان يستعمل دواء يسقى للبقر يسمى قنبل، فلما أكثر من استعماله عرف به، ثم خفف وقيل قنبل، وقيل بل هو من قوم يقال لهم القنابلة^(١). مات سنة إحدى وتسعين ومائتين عن ست وتسعين^(٢).

٣) ابن حبش الدينوري:

هو: "الحسين بن محمد بن حبش، أبو علي الدينوري المقرئ، قرأ القراءات على أبي عمران موسى بن جرير الرقي، وأبي بكر بن مجاهد. قال أبو عمرو الداني: متقدم في علم القراءات مشهور بالإتقان، ثقة مأمون، قرأ عليه جماعة، منهم محمد بن المظفر بن حرب الدينوري وأبو العلاء محمد بن علي الواسطي، ومحمد بن جعفر الخزاعي، قال فارس بن أحمد: "كان ابن حبش مقرئ الدينور، وكان يأخذ للقراء كلهم بالتكبير من ﴿وَالصُّحُفِ﴾ [الضحى: ١] اتباعا للآثار الواردة. قلت: توفي سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة"^(٣). وقال ابن الجزري في غاية النهاية: "قلت: وكان يأخذ لجميع القراء بالتكبير في جميع السور، وقرأت أنا بالتكبير من طريقه عن السوسي"^(٤)، وقال الذهبي: "وكان أيضًا عالي الإسناد في الحديث، رَوَى عَنْ: أَبِي عمران الرقي..."^(٥).

٤) الزبير بن محمد العمري:

هو: الزبير بن محمد بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الله وأبو عبد الرحمن العمري، راوي قراءة أبي جعفر عن قالون، كان إمام جامع

(١) انظر المصدر السابق، (١/ ١٧٨). وانظر غاية النهاية في طبقات القراء، (ابن الجزري)، [٢/ ٢٩٠].

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (ابن الجزري)، [٢/ ٢٩٠].

(٣) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي، (ص: ١٨٢).

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، (١/ ٢٥٠).

(٥) تاريخ الإسلام، ت بشار، (الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ)، (٨/ ٣٨٨).

المدينة، ولقبه سُمَّةً، وهو ثقة، تلقى الناس روايته عن أبي جعفر بالقبول مع ما فيها من غرائب التسهيل، قال الحافظ أبو العلاء: هذه رواية جليلة وإسناد صحيح، أخذ قراءة أبي جعفر عن قالون، وعمر دهرًا حتى توفي فيما أحسب بعد السبعين ومائتين".^(١) قال في توضيح المشتبه: "إمام جامع المدينة، قرأ عليه ابن شنبوذ، وكان معمرًا".^(٢)



(١) غاية النهاية في طبقات القراء، (ابن الجزري المتوفى ٨٣٣هـ)، (١ / ٢٩٣)، .
(٢) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكنابهم (٥ / ١٦٦).

المبحث الثاني: حكم التكبير عند ختم المصحف عند القراء

المطلب الأول: حكم التكبير عند ختم المصحف عند القراء.

التكبير عند ختم المصحف بالنسبة للقراء مسنون عند من ثبتت له فيه رواية، وقد صرحت بذلك كتب القراءات المشهورة قديما وحديثا^(١)، يقول الإمام سبط الخياط في المبهج: "وهذه سنة المكيين بأثرها، الخلف عن السلف لا يتجاوزونها"^(٢) وقال في كتاب الاختيار: "فهذه سنة التكبير أخذ بها الخلف والسلف"^(٣)، ثم ساق حديث الحاكم في التكبير.

وقال أبو شامة في إبرازه: "قال مكي في التبصرة: والتكبير سنة كانت بمكة، ولا يعتبر في التكبير قراء مكة ابن كثير ولا غيره، كانوا لا يتركون التكبير في كل القراءات من خاتمة ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١]، قال: ولكن عادة القراء الأخذ بالتكبير لابن كثير في رواية البزي خاصة، ومن المصنفين من حكى التكبير لجميع القراء في جميع سور القرآن، ذكره أبو القاسم الهذلي في كتابه الكامل، وذكره أيضا الحافظ أبو العلاء"^(٤) وقال أيضا: "قال الحافظ أبو العلاء: فأما الرواية والإجماع في ذلك فعن عبد الله بن عباس ومجاهد"^(٥).

وأسند ابن الجزري: "وَقَالَ أَبُو الطَّيِّبِ عَبْدُ الْمُنْعِمِ بْنِ غَلْبُونَ^(٦): وَهَذِهِ سُنَّةٌ مَأْثُورَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَهِيَ سُنَّةٌ بِمَكَّةَ لَا يَتْرُكُونَهَا الْبَتَّةَ،

(١) في النشر: "وَبَعْضُ الْمُؤَلِّفِينَ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْبَابَ أَصْلًا كَابْنِ مُجَاهِدٍ فِي سَبْعِيَّتِهِ، وَابْنِ مِهْرَانَ فِي غَايَتِهِ". النشر (٢/ ٤٠٥).

(٢) المبهج في القراءات الثمان، المؤلف: سبط الخياط، (ج٢/ ٩٠١).

(٣) الاختيار في القراءات العشر، المؤلف: سبط الخياط، (عبد الله بن علي الحنبلي المتوفى ٥٤١هـ)، تحقيق: عبد العزيز ناصر السبر، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية عام ١٤١٧هـ، عدد الاجزاء: ٢، (ج٢/ ٨١٢).

(٤) إبراز المعاني من حرز الأمانى (ص: ٧٣٥)، وانظر الكنز في القراءات العشر (الواسطي المتوفى ٧٤١هـ) (٢/ ٣٩٦).

(٥) إبراز المعاني من حرز الأمانى، (أبو شامة المقدسي، المتوفى ٦٦٥هـ) (ص: ٧٣٦).

(٦) عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون أبو الطيب، مؤلف كتاب الإرشاد في السبع، غاية النهاية (١/ ٤٧١).

وَلَا يَعْتَبِرُونَ رِوَايَةَ الْبَزِّيِّ، وَغَيْرِهِ. وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ: لَا نَقُولُ إِنَّهُ لَا بُدَّ لِمَنْ خَتَمَ أَنْ يَفْعَلَهُ، لَكِنَّ مَنْ فَعَلَهُ فَحَسَنٌ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ، وَهُوَ سُنَّةٌ مَأْثُورَةٌ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ^(١).

قلت: فيظهر من خلال هذه النصوص عن الإمام مكي بن أبي طالب، والإمام سبط الخياط، وأبي العلاء الهمداني وأبي الطيب بن غلبون، وهم من شيوخ الرواية الأكابر عند القراء أن التكبير سنة ثابتة في سلف القراء وفي الخلف، وأن الباعث عليه هو الرواية واتباع السنة وليس التشهي كما يعتقد البعض ممن لا علاقة له بعلم القراءات.

وقال أبو الفضل الخزاعي: "كان ابن كثير غير الفليحي يكبر من خاتمة ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١] عند انقضاء كل سورة إلى آخر القرآن، وبه قرأت عن عمري عن يزيد،... والتكبير موقوف على ابن عباس ومجاهد، لم يرفعه إلى النبي ﷺ أحد غير ابن أبي بزة"^(٢).

وقال الإمام الداني رَحِمَهُ اللهُ فِي التَّيْسِيرِ: "بَابُ ذِكْرِ التَّكْبِيرِ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ. اعْلَمْ أَيْدِكَ اللهُ أَنَّ الْبَزِّيَّ رَوَى عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ بِإِسْنَادِهِ أَنَّهُ كَانَ يَكْبُرُ مِنْ آخِرِ ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١] مَعَ فَرَاغِهِ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ إِلَى آخِرِ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]...، وَفِي جَمِيعِ مَا قَدَّمْنَاهُ أَحَادِيثَ مَشْهُورَةٌ يَرَوِيهَا الْعُلَمَاءُ يُؤَيِّدُ بَعْضُهَا بَعْضًا تَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا فَعَلَهُ ابْنُ كَثِيرٍ، وَلَهَا مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا قَدْ ذَكَرْنَا فِيهِ"^(٣)، وقال في جامع البيان مشيراً لسنية التكبير: "وله في فعله هذا دلائل من آثار مروية ورد التوقيف فيها عن النبي ﷺ، وأخبار مشهورة مستفيضة جاءت عن الصحابة والتابعين والخالفين."^(٤) ثم ساق الداني بسنده إلى أحمد بن محمد بن أبي بزة قال: نا عكرمة

(١) النشر في القراءات العشر، (ابن الجزري المتوفى ٨٣٣هـ) (٢/ ٤١١).

(٢) المنتهى وفيه خمس عشرة قراءة، الخزاعي، (أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، المتوفى ٤٠٨هـ)، المحقق د: محمد شفاعت رباني، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف ١٤٣٤هـ، عدد الأجزاء: ٢.

(٣) التيسير في القراءات السبع (ص: ٤٧١).

(٤) جامع البيان في القراءات السبع، الداني، (عثمان بن سعيد ت: ٤٤٤هـ)، الناشر: جامعة الشارقة -

عكرمة ابن سليمان بن كثير بن عامر صاحب القراءة قال: قرأت على إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١] قال لي: كبر حتى تختم مع خاتمة كل سورة، فإني قرأت على عبد الله بن كثير فأمرني بذلك، وأخبرني عبد الله بن كثير أنه قرأ على مجاهد فأمره بذلك، وأخبره مجاهد أنه قرأ على ابن عباس فأمره بذلك وأخبره ابن عباس أنه قرأ على أبي بن كعب فأمره بذلك وأخبره أبي أنه قرأ على النبي ﷺ فأمره بذلك".^(١)

قلت: فهذا هو الإمام الراسخ أبو عمرو الداني يصرح في كتابيه التيسير وجامع البيان وهما من المراجع الأصيلة عند القراء بأن التكبير سنة مأثورة، عليها دلائل مشهورة، وأخبار منثورة، جاءت عن الصحابة والتابعين والخالفين، مرفوعا تارة كما صرح الداني، وموقوفا أخرى كما ذكر الخزاعي، إذ مثل هذه الأمور لا يمكن أن تكون من قبيل الرأي والنظر:

(إذا قلت حذام فصدّقوها... فإن القول ما قالت حذام).^(٢)

وقال ابن الجزري في النشر: "فَاعْلَمْ أَنَّ التَّكْبِيرَ صَحَّ عِنْدَ أَهْلِ مَكَّةَ قُرَائِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ وَأَثَمَتِهِمْ، وَمَنْ رَوَى عَنْهُمْ - صِحَّةً اسْتَفَاضَتْ وَاشْتَهَرَتْ وَذَاعَتْ وَانْتَشَرَتْ حَتَّى بَلَغَتْ حَدَّ التَّوَاتُرِ، وَصَحَّتْ أَيْضًا عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنْ رِوَايَةِ السُّوسِيِّ، وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مِنْ رِوَايَةِ الْعُمَرِيِّ وَوَرَدَتْ أَيْضًا عَنْ سَائِرِ الْقُرَاءِ، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ ابْنُ حَبِشٍ وَأَبُو الْحُسَيْنِ الْحَبَّازِيُّ عَنِ الْجَمِيعِ، وَحَكَى ذَلِكَ الْإِمَامُ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيُّ وَأَبُو الْقَاسِمِ الْهُدَلِيُّ، وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَقَدْ صَارَ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ عِنْدَ أَهْلِ الْأَمْصَارِ فِي سَائِرِ الْأَقْطَارِ عِنْدَ خَتْمِهِمْ فِي الْمَحَافِلِ وَاجْتِمَاعِهِمْ فِي الْمَجَالِسِ لَدَى الْأَمْثَلِ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ يَقُومُ بِهِ فِي صَلَاةِ رَمَضَانَ، وَلَا يَتْرُكُهُ عِنْدَ الْخَتْمِ عَلَى أَيِّ حَالٍ

الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، عدد الأجزاء: ٤، (٤ / ١٧٣٩).

(١) جامع البيان، الداني، (٤ / ١٧٣٩)، وانظر تحبير التيسير (ص: ٦٢٢)، ومفردة عبد الله بن كثير للداني (١٣٨).

(٢) البيت في المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي منسوباً لزهير بن جناب الكلبي (٢ / ٤٠٣).

كَانَ، ...، وَقَالَ مَكِّيٌّ: وَرُوِيَ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ كَانُوا يُكَبِّرُونَ فِي آخِرِ كُلِّ خَتْمَةٍ مِنْ خَاتِمَةِ ﴿وَالضُّحَى﴾ لِكُلِّ الْقُرَّاءِ لِابْنِ كَثِيرٍ، وَعَبْرَهُ سُنَّةٌ تَقْلُوهَا عَنْ شُيُوخِهِمْ. وَقَالَ الْأَهْوَاذِيُّ: وَالتَّكْبِيرُ عِنْدَ أَهْلِ مَكَّةَ فِي آخِرِ الْقُرْآنِ سُنَّةٌ مَأْثُورَةٌ يَسْتَعْمِلُونَهُ فِي قِرَاءَتِهِمْ فِي الدُّرُوسِ وَالصَّلَاةِ" (١).

قلت: وهذه نصوص المحقق ابن الجزري يسجلها في كتابه الموسوعي النشر، ويصرح فيها بصحة واستفاضة وذيوع وجه التكبير عند القراء حتى بلغ ذلك عندهم حد التواتر، وينقل عن أئمة القراءات أنهم كان يستعملون ذلك في الصلاة وخارجها في سائر البلدان من غير تكبير.

ونقل أبو شامة عن الحافظ أبي العلاء إسناده عن: "عن حنظلة بن أبي سفيان قال: قرأت عليّ عكرمة بن خالد المخزومي، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى]: ١] قال لي: هياها. قلت: وما تريد بهيها؟ قال: كبر؛ فإني رأيت مشايخنا ممن قرأ عليّ ابن عباس فأمرهم ابن عباس أن يكبروا إذا بلغوا ﴿وَالضُّحَى﴾، وأسند عن إبراهيم بن يحيى بن أبي حية التميمي قال: قرأت عليّ حميد الأعرج فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ قال لي: كبر إذا ختمت كل سورة حتى تختم فإني قرأت عليّ مجاهد فأمرني بذلك، وقال: قرأت عليّ ابن عباس -رضي الله عنه- فأمرني بذلك. ...، وقال أيضا- إبراهيم التميمي-: حدثني حميد الأعرج عن مجاهد قال: ختمت عليّ ابن عباس تسع عشرة ختمة فكلها يأمرني فيها أن أكبر من سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، ثم أسند الحافظ أبو العلاء عن شبل بن عباد قال: رأيت محمد بن عبد الله بن محيصة وعبد الله بن كثير الداري إذا بلغا ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ كبرا حتى يختما، ويقولان رأينا مجاهدا فعل ذلك، وذكر مجاهد أن ابن عباس كان يأمره بذلك" (٢).

وساق الإمام الذهبي في معرفة القراء الكبار رواية التكبير عن قراء مكة من

(١) النشر في القراءات العشر، (ابن الجزري)، (٢/ ٤١٠)، وانظر إتحاف الفضلاء، البنا الدمياطي، (ص: ٦١٠).

(٢) انظر إبراز المعاني من حرز الأمان (ص: ٧٣٥) وما بعدها.

التابعين فقال: "...، حدثنا سفيان بن عيينة، قال: رأيت حميدا الأعرج، يقرأ والناس حوله، فإذا بلغ ﴿وَالضُّحَى﴾ كبر إذا ختم كل سورة حتى يختم". وأسند عن حميد عن مجاهد، أنه كان يكبر من ﴿وَالضُّحَى﴾. قال: وحدثنا الحميدي، قال: سألت ابن عيينة: قلت: يا أبا محمد، رأيت شيئا ربما فعله الناس عندنا، يكبر القارئ في شهر رمضان إذا ختم، فقال: رأيت صدقة بن عبد الله بن كثير، يؤم الناس منذ أكثر من سبعين سنة، فكان إذا ختم القرآن كبر^(١).

قلت: فهذه النصوص التي ساقها أبو شامة عن أبي العلاء الهمداني بسنده عن تلامذة ابن عباس كمجاهد بن جبر، وساقها الذهبي بسنده عن سفيان بن عيينة عن حميد الأعرج لتؤكد على أن هؤلاء الرواة تلقوا ذلك ونقلوه عن ابن عباس رضي الله عنه، وأنه كان يأمر من يقرأ عليه إذا ختم بالتكبير ويصر على ذلك، وهذا مجاهد بن جبر يقول: ختمت على ابن عباس تسع عشرة ختمة فكلها يأمرني فيها أن أكبر من سورة ﴿الزَّحْرَفِ﴾.

وقال أبو القاسم النويري في شرح الطيبة: "اعلم أن التكبير صح عن أهل مكة قاطبة من القراء والعلماء، وعمن روى عنهم، صحة استفاضت واشتهرت حتى بلغت حد التواتر، وصحت أيضا عن أبي عمرو من رواية السوسى، وعن أبي جعفر من رواية العمري، وعن سائر القراء، فبه كان يأخذ ابن حبش وأبو الحسن الخبازي عن جميعهم، وحكى ذلك الرازي والهدلي وأبو العلاء، وقد صار عليه العمل في سائر الأمصار عند ختمهم في المحافل، وكثير منهم يقوم به في صلاة رمضان"^(٢).

وقال الزركشي: "يسحب التَّكْبِيرُ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الضُّحَى إِلَى أَنْ يَخْتِمَ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَهْلِ مَكَّةَ أَحَدَهَا ابْنُ كَثِيرٍ عَنْ مَجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي، وَأَبِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ وَقَوَّاهُ، وَرَوَاهُ مِنْ

(١) انظر معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ١٠٥).

(٢) شرح طيبة النشر للنويري (٢/ ٦٣١)، وانظر إتحاف الفضلاء (ص: ٦١١) نهاية القول المفيد (ص: ٢٣٠).

طَرِيقٍ مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي بَسَنْدٍ مَعْرُوفٍ وَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَقَدْ أَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ عَلَى عَادَتِهِ فِي التَّشْدِيدِ، وَاسْتَأْنَسَ لَهُ الْحَلِيمِيُّ...^(١).

قلت: تصريح أبي القاسم النويري - وهو من المتأخرين - بصحة التكبير وشهرته واستفاضته في زمنه والأزمنة التي سبقتها، إن دل فإنما يدل على انتشار العمل بالتكبير وذيوعه عند المتقدمين والمتأخرين على السواء، ويدعم هذا ويقويه استحباب الزركشي للعمل بالتكبير.

كما عقد الإمام الشاطبي في لاميته بابا أسماه باب التكبير قال فيه :
وَفِيهِ عَنِ الْمَكِّيِّ تَكْبِيرُهُمْ مَعَ الْ... حَوَاتِمِ قُرْبِ الْخَتْمِ يُرَوَى مُسَلَّسًا^(٢)
وقال الحافظ ابن الجزري رَحْمَةُ اللَّهِ مَشِيرًا إِلَى تِلْكَ السُّنَّةِ فِي طَيْبَتِهِ الَّتِي جَمَعَتْ فَأَوْعَتْ:

وَسُنَّةُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الْخَتْمِ * * * صَحَّتْ عَنِ الْمَكِّيِّ أَهْلَ الْعِلْمِ

فِي كُلِّ حَالٍ وَلَدَى الصَّلَاةِ * * * سُلِّسَ عَنْ أئِمَّةِ ثِقَاتٍ^(٣)

هذا فضلاً عن كتب شروح الشاطبية التي ذكرت هذه المسألة، وأسندها كل مؤلف عند شرحه للباب، كابن النجيين الهمداني، وعلم الدين السخاوي، وأبي عبد الله الفاسي، وأبي عبد الله الموصلي المعروف بشعلة، وابن القاصح، وغيرهم.^(٤)

قلت: فمن مجموع ما سبق من نقول يتبين لنا أن التكبير ثابت عند القراء قديماً وحديثاً، سنة ينقلها الآخر عن الأول، لا يجادل في صحة الأخذ بها أحد منهم، فليت شعري أيها المنكر للتكبير أكان الدين قد هان أهله لهذه الدرجة حتى يجيء شخص في الصدر الأول - وهو زمن يعتمد على الرواية في المقام الأول - فيدخل في

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي (١/ ٤٧٢)، وانظر الإتيان (١/ ٣٨٣) تفسير الألووسي (١٥/

٣٨٤)، تاريخ القرآن الكريم لطاهر الكردي (ص: ٢٠٥).

(٢) متن الشاطبية - باب التكبير - .

(٣) طيبة النشر بتحقيق الزعبي، باب التكبير.

(٤) انظر الدررة الفريدة (ج ٥/ ٢٩٥)، فتح الوصيد (ص ١٣٣٢)، اللالكى الفريدة في شرح القصيدة (ج ٣/ ٤٨٨)، كنز المعاني (ص ٥٦٠)، سراج القارئ (ص ٥٨٢)، وغيرها كثير.

القراءة بقلة ضبطه ما ليس منها؟ ثم يسمع منه ذلك، ويؤخذ عنه، ويُقرأ به في الصلاة وغيرها! ويذكره الأئمة في كتبهم تدويننا، ويُقرئون به ويُستفاض بيهم عملا وترتيلا! ولم يزل كذلك إلى زماننا هذا، لا يمنع أحد من أئمة الدين القراءة به!^(١)، وهل يقبل العقل أن ينتشر بين القراء في الزمن الفاضل مسألة لا أصل لها فيمن سبقهم، فينقلونها على سبيل الرواية، ويحامون عنها، ويذودون عن حياضها! لا لعمر الله، وحاشاهم.

كما يظهر جليا أن رواية التكبير غير موقوفة على أحمد بن محمد البزي، بل رويت من بعض الطرق عن محمد بن عبدالرحمن المعروف بقنبل، كما رواها أبو علي بن حبش عن أبي شعيب السوسي، ورواها الزبير بن محمد العمري عن أبي جعفر، وأسندتها بعض كتب القراءات إلى جميع القراء.



(١) مقتبس بتصريف كبير من مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٤٥٠).

المطلب الثاني

الرد على بعض القراء المعاصرين الذين منعوا التكبير

كتب فضيلة الشيخ إبراهيم الأخضر رسالة في التكبير أشرت لها عند الحديث عن الدراسات السابقة، وقد حان الوقت لمناقشة ما ورد فيها، يقول فضيلة الشيخ في سبب كتابته لرسالة التكبير: "وسبب كتابتي لهذه الرسالة في موضوع التكبير هو ما يلاحظه طالب العلم من تعلق الناس بما ينقل لهم من أخبار فيها حث على عبادة أو رغبة في أمر من أمور دينهم، وتتضمنها الأخبار الواهية، وتشتهر عند الناس حتى لا يظن سامعها إلا أنها سنة، فلا تجد من ينكرها، ثم إذا وجد من نبه عليها وجد من العوام والمتعصبين صدودا وإعراضا، أو أكثر من ذلك".^(١)

قلت: ما ذكره فضيلة الشيخ يصدق على الأحاديث الموضوعية في فضائل الأعمال التي تنتشر بين العوام ويردها بعض الأئمة على المنابر وفي المواعظ، وقد نص على بدعية هذه الأمور وما ينبنى عليها من أعمال أئمة الحديث قديما وحديثا فجزاهاهم الله عن أمة الإسلام خير الجزاء، أما نقل القرآن وما يتعلق بطرق أدائه فلا يمكن أن يقال فيه مثل هذا، لأن نقل القرآن وطرق أدائه وأحكامه المتعلقة بقراءته - والتي من بينها التكبير عند من ثبت في روايته - لا يمكن أن يدخلها ريب أو يتطرق إليها شك، كما لا يمكن أن تكون من كذب الوضاعين؛ لأن القرآن محفوظ من الزيادة والنقص، فقياس الشيخ حفظه الله قياس مع الفارق، فلا يصدق على ما نحن بصدده. يقول ابن الجزري عن التكبير: "وهو في الأصل سنة المكيين عند ختم القرآن العظيم عامة، في كل حال صلاة كانت أو غيرها، شاع ذلك عنهم واشتهر واستفاض وتواتر، وتلقاه الناس عنهم بالقبول، حتى صار العمل عليه في سائر الأمصار".^(٢)

(١) تكبير الختم بين القراء والمحدثين، الشيخ: إبراهيم الأخضر (ص: ٦)

(٢) تقريب النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، المتوفى (٨٣٣هـ)، تحقيق: د. عادل إبراهيم رفاعي، (٢/٧٤٧).

ويقول فضيلة الشيخ بعد سوقه لحديث: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" ^(١): والتكبير عند ختم القرآن من هذا الباب " ^(٢). قلت: إيراد هذا الحديث في التدليل على بدعية التكبير إيراد في غير محله، واستشهاد في غير موضعه؛ لأن القراء لم يتدعوا التكبير من عند أنفسهم، بل هو عندهم سنة نقلوها عن شيوخهم الأولين كسائر أحكام القراءة، وناقل التكبير والذي عليه مداره قد شهد له أئمة القراءة بأنه: "كَانَ دِينًا عَالِمًا صَاحِبَ سَنَةِ" ^(٣). وأنه: "أستاذ محقق ضابط متقن" ^(٤)، والأخبار والآثار الدالة على صحة ما نقله مشهورة منشورة في كتبهم، قال في جامع البيان عن رواية البزي للتكبير: "وله في فعله هذا دلائل من آثار مروية ورد التوقيف فيها عن النبي ﷺ، وأخبار مشهورة مستفيضة جاءت عن الصحابة والتابعين والخالفين" ^(٥)، وإذا كان بدعة كما يعتقد الشيخ، فلماذا لم ينص الأئمة على أول من ابتدعها!

ويقول الشيخ - حفظه الله - بعد ذكر كلام أهل الحديث في أبي الحسن البزي: "وقد أطلت بنقل الترجمة كاملة دفعا لسؤال قد يورده من لا يعرف الفرق بين الرواية في القرآن والرواية في الحديث، فيبني تصحيحه لهذا الحديث لكونه ملتصق بقراءة القرآن توهما منه أن هذا مدخل صحيح لإثبات التكبير، والحقيقة العلمية تنافي ذلك، فكما أن نقل القرآن له شروط، فإن الحديث له مثل ذلك" ^(٦). قلت: الحقيقة العلمية تشهد أن لكل فن مصطلحا، وأن لكل علم أصوله وقواعده، ومن الخطأ البين والخلط الواضح إقحام قواعد وأصول فن معين في فن آخر، وأضرب

(١) الحديث في صحيح مسلم برقم (١٧١٨)، (٣ / ١٣٤٣)، وفي مسند أحمد مخرجا برقم (٢٦١٩١)، (٤٣ / ٢٦١).

(٢) انظر تكبير الختم بين القراء والمحدثين، الشيخ: إبراهيم الأخضر (ص ١٠)، وقد أشار الشيخ الألباني رحمه الله إلى ما كتبه الشيخ الأخضر حول التكبير في السلسلة الضعيفة. انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٣ / ٣٠٤).

(٣) سير أعلام النبلاء، الذهبي، (٩ / ٤٥٤).

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، (١ / ١١٩).

(٥) جامع البيان في القراءات السبع، الداني، المتوفى: ٤٤٤هـ.

(٦) تكبير الختم بين القراء والمحدثين، (إبراهيم الأخضر)، (ص ١٩).

لذلك مثلاً بأحداث السيرة النبوية ووقائعها، فلو أننا أخضعنا أحداث السيرة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين وتاريخ الأمم لأصول وقواعد المحدثين، كم سيبقى لنا من أحداثها صحيحاً سالماً من علل الإسناد وجرح الرواة! وهل هذا الجزء المصنف من العلل سيعطينا صورة متكاملة الأركان لسيرة النبي ﷺ وسيرة الخلفاء الراشدين، وأحداث التاريخ ووقائعه؟ بالطبع لا.

ومثال آخر: لقد كره جماعة من الفقهاء قراءة الإمامين حمزة والكسائي؛ لما فيهما من السكت، وفرط المد، والإمالة وأحكام الهمز ونحو ذلك، يقول ابن قدامة صاحب المغني: "ونقل عن أحمد أنه كان يختار قراءة نافع...، ولم يكره - يعني الإمام أحمد - قراءة أحد من العشرة إلا قراءة حمزة والكسائي؛ لما فيها من الكسر والإدغام والتكلف وزيادة المد".^(١)

وقال ابن مفلح في كتاب الفروع: "ولم يكره أحمد غيرهما - يعني قراءة حمزة والكسائي - وإدغام أبي عمرو الكبير، وحكي عنه يحرم، ونقل جماعة أنه إنما كره قراءة حمزة للإدغام الشديد، فيتضمن إسقاط حرف بعشر حسنة، والإمالة الشديدة...، ولكراهة السلف لها، والقراءة سنة، وليس ذلك في لغة قريش".^(٢)، وفي تهذيب الكمال: "كره طائفة من العلماء قراءة حمزة؛ لما فيها من السكت، وفرط المد، واتباع الرسم والإضجاع - الإمالة - وأشياء".^(٣)

فهل ينبغي على القراء أن يتوقفوا عن القراءة بقراءة حمزة والكسائي لكراهة بعض الفقهاء لها؛ إجراء لأصول وقواعد الفقهاء؛ لأنهم ما كرهوا القراءة بها إلا بدليل، ولم يقدموا غيرها عليها إلا بحجة! أم أن المعتمد والذي عليه المعول في سائر الأعصار والأمصار ما استفاض عند القراء من تواتر القراءتين وصحتها يقينا.

(١) المغني في فقه الإمام أحمد - لابن قدامة - (ج ١ / ص ٥٦٨)، والحديث واه منكر، كما سيأتي في تخريجه.

(٢) الفروع وتصحيح الفروع - ابن مفلح (ج ٢ / ص ١٨٤) وانظر المبدع شرح المقنع (ج ١ / ص ٣٩٢).

(٣) تهذيب الكمال - المزي - (٧ / ٣٢٣).

وثالثٌ: لقد أنكر كثير من النحويين بعضاً من القراءات المتواترة الصحيحة لمخالفتها لقواعدهم، وشذوذها عن أصولهم، فهذا هو المبرد يقول عن قراءة حمزة الزيات بخفض الميم في ﴿سَاءَ لُونٌ بِئِ وَأَلْزَمَ﴾ [النساء: ١]: "لو صليت خلف إمام يقرأ بها لأخذت نعلي ومضيت".^(١) وقال النحاس: "فأما البصريون فقال رؤساؤهم هو لحن لا تحل القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا هو قبيح ولم يزيدوا على هذا..."^(٢)، فإذا أجرينا أصول النحاة وقواعدهم على هذه القراءة، ونظائر لها من القراءات المتواترة^(٣)، لأخرجنا كثيراً منها من دائرة المقبول المقروء به إلى الشاذ الذي لا تحل القراءة أو التعبد به، ولكن القراء لا يلتفتون لمثل هذا ولا يابهون به ولا يعولون عليه؛ لأن: "أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها".^(٤)

ويقول الشيخ في التدليل على أن آثار التكبير واهية لا ترقى للاعتماد عليها: "وهناك أمثلة كثيرة على هذه الأحداث أكتفي بمثال واحد حدث لي شخصياً، حيث أسمع من الناس جميعاً بعد قراءة القرآن "صدق الله العظيم"، وكنت أحسبها سنة لشهرة العمل بها عند الناس، ولم يخطر ببالي أنها ليست من السنة في شيء حتى نبهني سماحة الشيخ الفاضل: عبد العزيز بن باز أتابه الله يوماً على أنها بدعة، فعجبت من هذا الأمر كيف فشا بين الناس مع عدم وجود أي أثر يدل عليه من سنة المصطفى

(١) الجامع لأحكام القرآن، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي المتوفى: ٦٧١هـ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٦٤ م، عدد الأجزاء: ٢٠، (٥/٣).

(٢) تفسير القرطبي (٥/٢) وانظر إعراب القرآن للنحاس (١/١٩٧).

(٣) للباحث رسالتان علميتان في دفع المطاعن عن القراءات المتواترة، نال بهما درجتي الماجستير والدكتوراة من جامعتي أم درمان الإسلامية بالسودان عام ٢٠١١ م، وجامعة المدينة العالمية بماليزيا عام: ٢٠١٤ م.

(٤) النشر (ابن الجزري المتوفى: ٨٣٣هـ)، (ج/١ ص ٢٠).

صلوات الله وسلامه عليه، أو من عمل الصحابة رضوان الله عليهم، ولا حتى من أئمة الفقه أو الحديث، وطلبت لهذا العمل خبراً أو أثراً يستدل به على شرعيته فلم أجد،....." (١)، قلت: سبحان الله، يسوي الشيخ حفظه الله في قياسه بين قول القارئ (صدق الله العظيم)، هذا القول الحادث الذي لا أصل له في القراءة (٢)، ولم ينقل عن أحد من أهل الشأن بالقراءة أنه من لوازمها أو حتى من آدابها، بل غاية الغرض منه - فيما يزعمه مدعوه - أنه فصل بين كلام الله تعالى وكلام المخلوقين، وإشعار بانتهاء القراءة، وبين التكبير الذي تنقله جماهير القراء وكتب القراءات كإبراهيم عن كابر، يرفعونه تارة إلى النبي ﷺ في بعض الروايات، ويوقفونه على بعض الصحابة والتابعين في بعضها الآخر! وهذا لعمرى في القياس عجيب؛ لأن الشيخ وفقه الله قايس بين مسنون ومبتدع، وليس بين مبتدع ومبتدع، يقول ابن الجزري: "وَقَالَ أَبُو الطَّيِّبِ عَبْدُ الْمُنْعِمِ بْنُ عَلْبُونٍ: وَهَذِهِ سُنَّةٌ مَأْثُورَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَهِيَ سُنَّةٌ بِمَكَّةَ لَا يَتْرُكُونَهَا الْبَتَّةَ، وَلَا يُعْتَبَرُونَ رِوَايَةَ الْبُرَيْيِّ، وَغَيْرِهِ" (٣).

ويقول الشيخ الأخضر أيضاً: "ولما كان التكبير الذي أورده القراء في كتبهم المخطوط منها أو المطبوع قضية تخضع لأصول وقواعد التحديث، وقد ذكروا في التكبير حديثاً مسلسلاً ورد في غالب كتب القراءات فأردت أن أبين صحة التكبير وصحة الحديث الوارد فيه بيانا شافيا إن شاء الله تعالى يرد كل شيء إلى أصله الصحيح، وأرجو الله أن يكون هذا عملاً يخدم كتاب الله تعالى بصيانته عن ما يزداد فيه أو يشوهه، ويحفظ للمسلمين سنة رسول الله ﷺ، ويبعدهم عن الآثار الضعيفة أو الموضوعية....." (٤).

(١) تكبير الختم بين القراء والمحدثين، (إبراهيم الأخضر)، (ص ٧).

(٢) انظر فتوى: "اتخاذ كلمة (صدق الله العظيم) ونحوها ختاماً لتلاوة القرآن بدعة؛...". فتاوى اللجنة الدائمة (٤/ ١٥١).

(٣) النشر في القراءات العشر (٢/ ٤١١).

(٤) تكبير الختم (ص: ١١).

قلت: قول الشيخ إن قضية التكبير تخضع لأصول وقواعد التحديث أمر غير مسلم له على إطلاقه، فالمحدثون يُخضعون الروايات الواردة في التكبير إلى قواعدهم من جهة الحكم على هذه المرويات بالصحة أو السقم، وليس من لوازم الحكم بضعف تلك الروايات من قبل المحدثين منع العمل بالتكبير كما توصل إليه الشيخ الكريم؛ لأن هذه المرويات وإن حكم عليها المحدثون بالضعف فقد نقلها وقواها أئمة الشأن من القراء، واستفاضت بين جماهيرهم استفاضة واسعة، وهي عندهم من السنن المشهورة المعمول بها قديما وحديثا، ولهم في ذلك أسانيد مبسطة في كتبهم، وإليهم لا إلى غيرهم المرجع في مثل هذا؛ لأنهم بالقراءة وطرق أدائها أعراف، فإذا أخضعنا هذه المسألة الأدائية لأصول وقواعد التحديث كما ذهب إليه الشيخ؛ فهلا أخضعنا أيضا لتلك القواعد سائر أحكام التجويد والقراءة الأدائية كالإدغام والإخفاء والمد والتسهيل والتحقيق والإمالة وطرق أدائها إلى أصول وقواعد التحديث أسوة بالتكبير! وأين هي تلك النصوص في كتب السنة الشريفة التي تشير إلى تفاصيل تلك المسائل؟ لماذا نعلم على نقل القراء في مثل هذه المسائل ونسلم لهم، بل ونجهد أنفسنا في مراعاة وتطبيق تلك الأحكام عند القراءة والأداء، ولا نعلم عليهم في نقل التكبير! أليس من نقل تلك الأحكام الأدائية هم أنفسهم من نقلوا التكبير الذي هو من طرق الأداء ذاتها!

وكتب الشيخ تحت عنوان: "الفصل الأول: التكبير عند القراء"^(١)، ومع أن هذه التسمية توحى بما يجب أن يبحثه هذا الفصل إلا أن الشيخ الكريم لم يورد من روايات القراء في التكبير - على كثرتها - شيئا! وإنما أشار إليها إشارة مختصرة في سطرين^(٢)، اللهم إلا نصا فرعيا واحدا نقله من باب التكبير في طيبة النشر، وإشارة لشرح النويري لهذه الأبيات، وأضرب الشيخ صفحا عن روايات المتقدمين المسندين أصحاب الرواية للتكبير كابن غلبون ومكي والداني وابن الباذش والهدلي

(١) تكبير الختم (ص: ١٦).

(٢) السابق (ص: ١٦).

وغيرهم! حتى أنه ترك أيضاً كلام ابن الجزري في النشر، مع أن هذه الروايات هي أساس هذا الفصل ومداره، وهي أولى وأجدر بالذكر من غيرها، وأمضى الشيخ معظم الفصل الأول في إيراد الروايات الواردة في سبب نزول سورة الضحى وعلاقتها بالتكبير، وفي ثنايا ذلك ساق روايات أخرى لا علاقة لها بسورة الضحى أو التكبير^(١) ولم يخرج الشيخ من هذا الفصل كله بنتيجة واضحة يضع القارئ يده عليها، بل غاية ما يمكن أن يستخلص من هذا الفصل - بعد النظر والإمعان - أن الروايات التي تربط بين نزول سورة الضحى والتكبير معضلة وضعيفة^(٢)، وهذا منصوص عليه عند ابن كثير في تفسيره، ونقله عنه الشوكاني، وقد أوردته في مبحث سابق^(٣).

وكتب الشيخ الأخصر حفظه الله تحت عنوان: "الفصل الثاني: التكبير عند المحدثين، ذكر فيه الرواية التي ذكرها الإمام الداني في سبب تخصيص التكبير من آخر سورة الضحى، وأن ذلك كان قبل الهجرة بزمان، وأن المكين استعملوا ذلك، ونقله خلفهم عن سلفهم...، ثم نقل عن الداني تحديد مكان التكبير وأنه من آخر الضحى إلى آخر سورة الناس، وساق رواية الداني في ذلك، ثم نقل عن أبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل شرحه لبعض أبيات باب التكبير في الشاطبية، واختلاف القراء في بدايته ونهايته، ورواية أبي شامة لحديث التكبير ونقوله في ذلك، ثم خلاص الشيخ إلى أن حديث التكبير لا يصح لأن البزي لا يحتج بحديثه فهو منكر الحديث، وعكرمة بن سليمان مستور أي مجهول، وعبد الله بن قسطنطين مجهول أيضاً، وقال الشيخ: "والحقيقة أن هذه الروايات كما تبين في أحسن حالاتها أنها موقوفة على ابن عباس من غير طريق البزي كما تبين من أسانيد الرجال الذين نقلوها، فهي أما ضعيفة لوجود الضعفاء أو المجاهيل، أو معضلة كما تبين آنفاً، وقد ذكر الحفاظ

(١) انظر تكبير الختم (ص: ٢٢، ٢٣، ٢٤).

(٢) انظر السابق (ص: ٢٢، ٢٣).

(٣) انظر (ص: ١١) من هذا البحث، وانظر تفسير ابن كثير (٨/ ٤١٠).

ممن نقلوا هذا الحديث على أن أحدا لم يرفع رواية التكبير إلى رسول الله ﷺ سوى البزي، والعجيب في الأمر أنهم اختلفوا في موطن التكبير فقال بعضهم من أول ﴿وَالصُّحَى﴾، وقال الآخرون هو من أول الانشراح، ولم يرجحوا قولاً تطمئن إليه النفس على أنهم ربطوا ذلك بسبب نزول سورة ﴿وَالصُّحَى﴾ فلو ثبت لكان مكانه قطعاً من أول سورة ﴿وَالصُّحَى﴾؛ لأنه ﷺ على زعمهم كبر حين نزلت ﴿وَالصُّحَى﴾، وهو أرجح ما يتبادر إلى الذهن.....، وبهذا يظهر أن مكان التكبير كان من المفروض أن يكون في أول سورة ﴿وَالصُّحَى﴾ لو صح الأثر؛ لأنها لم تنزل جملة واحدة، ثم زاد بعضهم التهليل، ومنهم من زاد التحميد، ومنهم من ذكره في الصلاة، والصلاة كما هو معروف أقوال وأفعال محدودة، وما لم يرد فيه أمر صريح صحيح عن رسول الله ﷺ فإنه لا شك يطلها، والتكبير والتهليل والتحميد لم يثبت خارج الصلاة بدليل صحيح، ولا أدري كيف قال ابن الجزري إنه يُكَبَّرُ به في الصلاة! وما وجدت من سبقه إلى هذا القول من أئمة الفقه في كتبهم، ولم يرو عن رسول الله ﷺ مثل هذا العمل فيما نقل من صفة صلاته، وهكذا تضاربت الروايات الضعيفة في إثبات التكبير الذي لم يثبت عن النبي ﷺ بسند صحيح يحتج به".^(١)

قلت: من عجيب أمر الشيخ حفظه الله أنه عنون هذا الفصل بعنوان "التكبير عند المحدثين" ثم نقل فيه روايات القراء - لا المحدثين - كأبي عمرو الداني، وأبي شامة الدمشقي ونقولهما لروايات التكبير، ولم يورد نصاً واحداً عن المحدثين في التكبير! ثم حكم هو على هذه الروايات، فقال تعقياً على تصحيح أبي عبد الله الحاكم وتعقب الذهبي له بأن البزي تُكَلِّمُ فيه: "قلت: بل هو حديث لم يصح..."^(٢) فكأن الشيخ لم يرتض عبارة الإمام الذهبي، ولم يرها كافية في جرح البزي، وكان الأجدر بالشيخ أن يخصص هذا المبحث لروايات المحدثين من مصادرها وحكمهم على الحديث محل الدراسة تصحيحاً وتضعيفاً، وعلى رواته جرحاً

(١) تكبير الختم (ص: ٤٢، ٤٣).

(٢) السابق (ص: ٣٥).

وتعدياً، وأن يقدم حكمهم على قوله؛ لأنه لم يصدر فيما ذهب إليه إلا عن رأيهم، والأعجب من ذلك أن الشيخ اتخذ من اختلاف القراء في بداية التكبير ونهايته حجة لتوهين أمر التكبير والدلالة على عدم صحته! يقول فضيلته: "فلو ثبت لكان مكانه قطعاً من أول سورة ﴿وَالضُّحَى﴾؛ لأنه ﷺ على زعمهم كبر حين نزلت ﴿وَالضُّحَى﴾، وهو أرجح ما يتبادر إلى الذهن...."^(١) وقد أجاب أئمة القراء على عجب الشيخ أحسن إجابة، يقول ابن الجزري مجيباً: "وَالْوَجْهَانِ مَبْنِيَانِ عَلَى أَصْلٍ، وَهُوَ أَنَّ التَّكْبِيرَ هَلْ هُوَ لِأَوَّلِ السُّورِ أَمْ لِآخِرِهَا؟"^(٢) والمعنى: هل المعتبر في التكبير نهاية قراءة جبريل ﷺ، أم بداية قراءة النبي ﷺ؟ فمن نظر إلى قراءة جبريل ﷺ جعل التكبير لآخر السورة؛ لأن النبي ﷺ كبر حين انتهى الملك من قراءته، ومن نظر لقراءة النبي ﷺ للسورة بعد جبريل ﷺ عملاً بقول الله تعالى ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاسْتَمِعْ لَهُ﴾ [القيامة: ١٨] - جعله لأولها؛ لأنه عليه الصلاة والسلام كبر قبل أن يشرع هو في القراءة، والوجهان وجهان لأنهما مبنيان على أصل. والخلاف في بداية التكبير ونهايته إنما ينقل صورة من ضبط القراء وتحريمهم واتباعهم للمروي لا كما ذهب إليه الشيخ من أنه تضارب يفضي إلى توهين صحة التكبير، فالمسائل التي اختلف فيها رواة القراء أكثر من أن تحصى، وكل واحد منهم ينقل ما تلقاه عن شيوخه، ولو خالف في نقله هذا غيره من الرواة، أو حتى تفرد به، ولم يقل أحد من أهل القراءة أن هذا تضارب في مرويات الراوي، أو أن هذه الروايات يهدم بعضها بعضاً، وها هو ابن الجزري ينقل صورة من ذلك فيروي عن حفص بن سليمان أنه قال: "قلت لعاصم: أبو بكر - يعني شعبة بن عياش - يخالفني! فقال: أقرأتك بما أقرأني أبو عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب، وأقرأته بما أقرأني زر بن حبیش عن عبد الله بن مسعود،... قال ابن مجاهد: بينه وبين أبي بكر من الخلف في الحروف خمسمائة وعشرين حرفاً في المشهور عنهما"^(٣).

(١) السابق (ص: ٤٢).

(٢) النشر في القراءات العشر (٢/ ٤٢٠).

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٢٥٤)، وانظر معرفة القراء الكبار (ص: ٥٣).

وقال فضيلة الشيخ عن التكبير في الصلاة: "ومنهم من ذكره في الصلاة، والصلاة كما هو معروف أقوال وأفعال محدودة، وما لم يرد فيه أمر صريح صحيح عن رسول الله ﷺ فإنه لا شك يبطلها، والتكبير والتهليل والتحميد لم يثبت خارج الصلاة بدليل صحيح".^(١)

قلت: في المغني لابن قدامة: "فَصَلُّ فِي خَتْمِ الْقُرْآنِ: قَالَ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ فَقُلْتُ: أَخْتِمُ الْقُرْآنَ، أَجْعَلُهُ فِي الْوَتْرِ أَوْ فِي التَّرَاوِيحِ؟ قَالَ: اجْعَلْهُ فِي التَّرَاوِيحِ، حَتَّى يَكُونَ لَنَا دُعَاءٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ. قُلْتُ كَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ إِذَا فَرَعْتَ مِنْ آخِرِ الْقُرْآنِ فَارْفَعْ يَدَيْكَ قَبْلَ أَنْ تَرَكَعَ، وَادْعُ بِنَا وَنَحْنُ فِي الصَّلَاةِ، وَأَطِلْ الْقِيَامَ. قُلْتُ: بِمَ أَدْعُو؟ قَالَ: بِمَا شِئْتَ. قَالَ: فَفَعَلْتُ بِمَا أَمَرَنِي، وَهُوَ خَلْفِي يَدْعُو قَائِمًا، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَقَالَ حَنْبَلٌ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ فِي خَتْمِ الْقُرْآنِ: إِذَا فَرَعْتَ مِنْ قِرَاءَةِ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴿١﴾﴾ [الناس: ١] فَارْفَعْ يَدَيْكَ فِي الدُّعَاءِ قَبْلَ الرُّكُوعِ. قُلْتُ: إِلَى أَيِّ شَيْءٍ تَذَهَبُ فِي هَذَا؟ قَالَ: رَأَيْتُ أَهْلَ مَكَّةَ يَفْعَلُونَهُ، وَكَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يَفْعَلُهُ مَعَهُمْ بِمَكَّةَ. قَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ: وَكَذَلِكَ أَدْرَكْنَا النَّاسَ بِالْبَصْرَةِ وَبِمَكَّةَ. وَيَرَوِي أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي هَذَا شَيْئًا، وَذُكِرَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ".^(٢) وفي طبقات الحنابلة ما نصه: "وقال إبراهيم الحربي: سئل أحمد عن الرجل يختم القرآن في شهر رمضان في الصلاة أيدعو قائمًا في الصلاة أم يركع ويسلم ويدعو بعد السلام؟ فقال: لا بل يدعو في الصلاة وهو قائم بعد الختمة. قيل له: فيدعو في الصلاة بغير ما في القرآن! قال: نعم"^(٣). والشاهد من هذين النصين أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ استدل على جواز الدعاء عند ختم القرآن في الصلاة - مع أنه لم يثبت فيه أثر عن النبي ﷺ أنه فعله - بعمل أهل مكة وعلمائها، ولا يزال المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها يفعلونه اقتداءً وتأسياً بأهل مكة؛ لأنهم ما فعلوه إلا بحجة وأثر،

(١) تكبير الختم (ص: ٤٣).

(٢) المغني لابن قدامة (٢/ ١٢٦).

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ٩١) لمؤلفه: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦ هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، عدد الأجزاء: ٢.

حتى في الحرمين الشريفين اللذين هما أشرف المساجد وأبعدها عن البدعة لا يزال الناس على جواز ذلك والعمل به، كما أجاز الإمام أحمد الدعاء في الصلاة بغير ما في القرآن، فلماذا يعتبر التكبير - وهو من عمل أهل مكة وعلماؤها كسفيان بن عيينة وحميد بن قيس ومجاهد بن جبر وابن عباس - بدعة منكورة داخل الصلاة وخارجها، ولا يعتبر دعاء الختم من ذلك! ^(١)، وهل قال قائل بطلان صلاة عموم المسلمين في الشرق والغرب إذا دعوا للختم داخلها باعتبار أنها أقوال وأفعال محدودة؟ ليت شعري.

وقال الشيخ أيضاً: "ولا أدري كيف قال ابن الجزري إنه يُكَبَّر به في الصلاة! وما وجدت من سبقه إلى هذا القول من أئمة الفقه في كتبهم". ^(٢) قلت: بل ورد، وقد نص على ذلك شيخ الإسلام ابن حجر حين ذكر عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي يَزِيدَ الْقُرَشِيِّ ^(٣) حِينَ صَلَّى بِالنَّاسِ خَلْفَ الْمَقَامِ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ التَّرَاوِيحَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، لَمَا كَبَّرَ مِنْ خَاتِمَةِ الصُّحُفِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ: "أَحْسَنْتَ أَصَبْتَ السُّنَّةَ". ^(٤) وأنه قال لأحمد بن محمد البزي: "يَا أَبَا الْحَسَنِ، وَاللَّهِ لَئِنْ تَرَكْتَ التَّكْبِيرَ فَقَدْ تَرَكْتَ سُنَّةَ مَنْ سَنَّ نَبِيكَ". ^(٥)

وقال الشيخ الأخضر في نهاية بحثه في معرض توهينه لأمر التكبير وصحته: "على أن بعضاً من مشاهير القراء كابن مجاهد في كتابه السبعة لم يورد التكبير، وكذلك أبو القاسم الهذلي في كتابه الكامل لم يورد أيضاً التكبير، وهذا مما يدل على

(١) للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رحمه الله بحث ورأي في هذا الموضوع يخالف فيه ما عليه عمل الناس اليوم، تحت عنوان: مرويات دعاء ختم القرآن وحكمه داخل الصلاة وخارجها، طبعته دار الراجعية بالرياض.

(٢) تكبير الختم (ص: ٤٣).

(٣) يُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ أَبِي نَجَادٍ أَبُو يَزِيدَ الْقُرَشِيُّ الْأَيْلِيُّ سَمِعَ الزُّهْرِيَّ وَنَافِعًا. رَجُلٌ صَحِيحٌ الْبُخَارِيُّ، (٢/ ٨١٨).

(٤) انظر الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي، (ابن حجر المتوفى: ٩٧٤هـ)، (ص: ١٥٩) وما بعدها.

(٥) الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي، ابن حجر، (أحمد بن محمد بن علي المتوفى: ٩٧٤هـ)، الناشر: دار الفكر، عدد الأجزاء: ١، بدون، (ص: ١٦٠).

عدم ثبوت الرواية عندهما".^(١)

قلت: أما قول الشيخ بأن أبا القاسم الهذلي لم يذكر التكبير في كامله فغير صحيح، وهذه روايته: "والمشهور أن العُمريّ يوافق أهل مكة في التكبير، وتفصيله أن أبي فرح وابن مُخلّد - يعني الحسن بن الحجاب - عن البزي يقولان: لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد، والباقون عن العُمريّ، وأهل مكة غير الفليحي يقولون: الله أكبر".^(٢)، وأما ابن مجاهد فإنه وإن لم يذكر التكبير في كتاب السبعة فقد نص ابن الجزري على روايته له فقال: "وَالْأَكْثَرُونَ مِنَ الْمَشَارِقَةِ عَلَى التَّهْلِيلِ، وَهُوَ قَوْلُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ) حَتَّى قَطَعَ لَهُ بِهِ الْعِرَاقِيُّونَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مُجَاهِدٍ، وَقَطَعَ بِذَلِكَ لَهُ سِبْطُ الْخِيَّاطِ فِي كِفَايَتِهِ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ، وَفِي الْمُبْهَجِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مُجَاهِدٍ فَقَطُ. وَقَالَ ابْنُ سَوَّارٍ فِي الْمُسْتَنَبِرِ: قَرَأْتُ بِهِ لِقُنْبُلٍ عَلَى جَمِيعِ مَنْ قَرَأْتُ عَلَيْهِ، وَقَطَعَ لَهُ بِهِ أَيْضًا ابْنُ فَارِسٍ فِي جَامِعِهِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَابْنِ شَنْبُوذٍ، وَغَيْرِهِمَا".^(٣) وإذا سلمنا جدلاً أن التكبير لم يذكره بعض كبار أئمة القراءات فإن هذا لا ينفي رواية الآخرين له، وصحته عند من رواه، وهم الكثرة الكاثرة، والجموع الغفيرة من القراء، والعجب من الشيخ أنه لا يعول على رواية هذه الجموع المطبقة سلفاً وخلفاً، ويتخذ من عدم ذكر بعض الأئمة - وهم آحاد على فرض صحة ذلك - متكناً لرد رواية هذه الجموع!

ويقول الشيخ أيضاً: "وأما ما رده بعضهم من أن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ قد قال بسنيته فلا يثبت، ولم أجد في كتاب الأم للإمام ولا في حواشي المذهب من قال به، وعلى هذا فكل رواية رويت عن الإمام الشافعي بخصوص التكبير لا أصل لها، ومن قال أن التكبير من مذهب الشافعية فقد أخطأ، وهذا فلا تثبت سنة بخبر كهذا، بل

(١) تكبير الختم (ص: ٥٣).

(٢) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم الهذلي، (يوسف بن جبارة توفى:

٤٦٥ هـ)، المحقق: جمال بن السيد الشايب، الناشر: سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولى ٢٠٠٧ م،

عدد الأجزاء: ١ (ص: ٤٧٦).

(٣) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، (٢/ ٤٣١).

الأفضل والأولى تركه، سواء في رواية البزي أو في رواية غيره من القراء، وذلك صوتاً لكتاب الله وتجريداً له عن كل ما ليس منه ممن يظن أنه سنة وهو ليس بسنة"^(١)

قلت: لا يلزم أن تكون آراء الإمام الشافعي كلها محصورة في كتاب الأم، والمستقرئ لمذاهب الأئمة الأربعة يلحظ جلياً أن أقوالهم وآراءهم غير محصورة في كتبهم فحسب، وإنما هي ماثورة في ثنايا كتب المذهب، كما لا يلزم من عدم ورود هذا القول في كتب الإمام عدم صحته؛ لأن الذي عليه المعول هو ثبوت الصحة لا محل الورد، وقد دوت كتب أئمة المذهب هذا القول مرتضية له، ولو لم يكن صحيحاً ما نقله أحد منهم، ولأشاروا لعدم صحته عن إمامهم، وقد نقلت في مبحث: حكم التكبير عند الفقهاء ما ورد من هذه الأقوال، فأغناني ذلك عن إعادته هنا، فليراجع هناك"^(٢)

وأما قول فضيلته: "وعلى هذا فكل رواية رويت عن الإمام الشافعي بخصوص التكبير لا أصل لها، ومن قال أن التكبير من مذهب الشافعية فقد أخطأ". فقول غير مسلم، وهو إلى التعسف أقرب؛ لأن الأئمة المتقدمين - محدثين وفقهاء - قد نقلوا عن الشافعي رَحْمَةُ اللَّهِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ، وأثبتوها في كتبهم، وجعلوا التكبير من مذهبه لثبوت عنه، وهم بالإمام وبكلامه أعرف، وبمذهبه أخبر، ولذلك تفصيل أوسع يأتي في مبحث حكم التكبير عند الفقهاء.



(١) تكبير الختم (ص: ٥٤، ٥٣).

(٢) انظر (ص: ٥٨) وما بعدها

المطلب الثالث: حكم من لم يثبت التكبير؟

التكبير رواية منقولة مستفيضة عند بعض القراء كما أثبتته معظم مراجع القراءات، أو عند كلهم كما أثبتته بعض الأئمة، وقد سبق بيان ذلك، والسؤال الجوهرى هنا هو: هل يَأْتَمُّ تارك العمل بالتكبير؟ وهل يخشى على المنكر لثبوته الوقوع في المعصية؟ وهل يكون القارئ بتركه التكبير مخلاً بأعراف القراءة وطرق أدائها؟

للإجابة على هذه التساؤلات أقتبس مهتدياً ومسترشداً بهذا النص من نشر ابن الجزري، فقد ذكر رَحِمَهُ اللهُ عن الإمام أبي الفتح فارس بن أحمد أنه قال: "لَا نَقُولُ إِنَّهُ لَا بُدَّ لِمَنْ خَتَمَ أَنْ يَفْعَلَهُ، لَكِنَّ مَنْ فَعَلَهُ فَحَسَنٌ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ، وَهُوَ سُنَّةٌ مَأْثُورَةٌ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ" (١)، وأعتضد كذلك بفتوى شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ التي يقول فيها: "وَمَنْ جَعَلَ تَارِكَ التَّكْبِيرِ مُبْتَدِعًا أَوْ مُخَالِفًا لِلسُّنَّةِ أَوْ عَاصِيًا فَإِنَّهُ إِلَى الْكُفْرِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَالْوَاجِبُ عِقُوبَتُهُ؛ بَلْ إِنْ أَصَرَ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ وُضُوحِ الْحُجَّةِ وَجَبَ قَتْلُهُ. وَلَوْ قَدَّرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالتَّكْبِيرِ لِبَعْضِ مَنْ أَقْرَأَهُ كَانَ غَايَةَ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ أَوْ اسْتِحْبَابِهِ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا أَهْمَلَهُ جُمهُورُ الْقُرَّاءِ، وَلَمْ يَتَّفِقُوا أَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى عَدَمِ وُجُوبِهِ، وَلَمْ يَنْقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَئِمَّةِ الدِّينِ أَنَّ التَّكْبِيرَ وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا غَايَةُ مَنْ يَقْرَأُ بِحَرْفِ ابْنِ كَثِيرٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ، وَهَذَا خِلَافُ الْبَسْمَلَةِ فَإِنَّ قِرَاءَتَهَا وَاجِبَةٌ عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُهَا مِنَ الْقُرْآنِ، وَمَعَ هَذَا فَالْقُرَّاءُ يُسَوِّغُونَ تَرْكَ قِرَاءَتِهَا لِمَنْ لَمْ يَرِ الْفَضْلَ بِهَا فَكَيْفَ لَا يُسَوِّغُ تَرْكَ التَّكْبِيرِ لِمَنْ لَيْسَ دَاخِلًا فِي قِرَاءَتِهِ!" (٢).

وأستأنس بقول القرطبي في تفسيره: "الْقُرْآنُ ثَبَتَ نَقْلًا مَتَوَاتِرًا سُورُهُ وَأَيَاتُهُ وَحُرُوفُهُ، لَا زِيَادَةَ فِيهِ وَلَا نُقْصَانَ، فَالتَّكْبِيرُ عَلَى هَذَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ. فَإِذَا كَانَ بِسْمِ اللَّهِ

(١) النشر في القراءات العشر، (ابن الجزري المتوفى ٨٣٣هـ) (٢/ ٤١١).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٤١٩).

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْمَكْتُوبُ فِي الْمُصْحَفِ بِخَطِ الْمُصْحَفِ لَيْسَ بِقُرْآنٍ^(١)، فَكَيْفَ بِالتَّكْبِيرِ الَّذِي هُوَ لَيْسَ بِمَكْتُوبٍ. أَمَا أَنَّهُ ثَبَتَ سُنَّةً بِنَقْلِ الْأَحَادِ^(٢)، فَاسْتَحَبَّهُ ابْنُ كَثِيرٍ - يعني القارئ-، لَا أَنَّهُ أَوْجَبَهُ فَخَطَأَ مَنْ تَرَكَهُ^(٣).

كما أستير فيما أذهب إليه من رأي حول المسألة بفتوى الشيخ بن جبرين التي يقول فيها: "ورد التكبير في قراءة عبد الله بن كثير قارئ مكة، وهو أحد القراء السبعة، وذكر أنه روى ذلك عن مشائخه إلى الصحابة، وأنه من سورة الضحى إلى سورة الناس، ولم ينقل هذا التكبير أهل الحديث، فالظاهر أنه لم يثبت مرفوعاً، ومع هذا لم يذكره أحد من القراء سوى ابن كثير، فمن قرأ بقراءته كبر، ولا ينكر على من كبر أو ترك، والله أعلم"^(٤).

قلت: قول الشيخ ابن جبرين رَحْمَةُ اللَّهِ: "ولم ينقل هذا التكبير أهل الحديث، فالظاهر أنه لم يثبت مرفوعاً". اعتذار لطيف من الشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ لأهل الحديث، وإيضاح بأنهم لم يردوا التكبير جحوداً واستكباراً، أو تشهياً - حاشاهم -؛ وإنما لأجل أنه لم يثبت عندهم من طرق يعول عليها في نظرهم، وفرق بين أن يحكموا على الروايات بالضعف، وبين المنع من العمل بالتكبير، فالحكم على الروايات بالصحة والضعف، وعلى الرواة بالجرح والتعديل هو صميم عمل أهل الحديث، أما مسألة المنع من العمل بالتكبير فأرى - والعاصم من الزلل هو الله تعالى - أن الأولى للمحدثين أن يتبعوا القراء في ذلك، وأن يثبتوا حال قراءتهم بالروايات التي نُقِلَ عن القراء ثبوت التكبير فيها؛ لأنهم يرجعون إلى القراء وينتهجون منهجهم في

(١) ثبوت قرآنية البسمة مسألة مختلف فيها بين المفسرين، فقوله بعدم القرآنية ليس قطعياً، ويرجع لتحرير ذلك في مظانه.

(٢) قوله: "سنة بنقل الأحاد". فيه نظر؛ لأنه مستفيض مشهور عند القراء من روايات مختلفة كما حررته في موضعه.

(٣) تفسير القرطبي (٢٠ / ١٠٣).

(٤) فتاوى إسلامية، لأصحاب الفضيلة: الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ: محمد العثيمين، والشيخ: عبد الله الجبرين، المؤلف: محمد بن عبد العزيز المسند، الناشر: دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٤ (٤ / ٣٦).

سائر الأحكام المتعلقة بالقراءة، والتكبير من هذه الأحكام، وليس بمعزل عنها. ويظهر جلياً من خلال النصوص السابقة عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وشيخ القراء أبي الفتح فارس، والقرطبي أن العمل بالتكبير أمر مسنون وجائز في حق من ثبتت عنده رواية في ذلك، وأن من تركه ولم يقرأ به مقتصر على وجه عدم التكبير فلا حرج عليه، مثله في ذلك مثل من يقتصر في قراءته على بعض الأوجه دون سائرهما إذا تعددت في الكلمة الواحدة للقارئ الواحد^(١)، ولا يقبل من أحد أن يدخل العمل بالتكبير تحت مظلة الوجوب الشرعي الذي يثاب فاعله، ويعاقب تاركه؛ لأنه لم يُنقل عن أحد من أئمة الدين أن التكبير واجبٌ وجوباً شرعياً.

ومع إقرارنا بهذا فإنه يلزم التنبيه والتأكيد على أنه لا ينبغي لهذه السنة أن تهجر حتى تُنكر، أو تترك حتى تنسى، بل يُدعى إليها وإلى العمل بها وتطبيقها وإظهارها للعامة حتى يعلموا بجوازها فلا ينكرونها إذا سمعوها، وأضرب لهذا مثلاً من واقع الناس بمسألة الجهر بالبسملة في الصلاة الجهرية، فالجهر بالبسملة مذهب الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ^(٢)، وهو مذهب متبع معمول به في محارِب كثير من البلدان الإسلامية، فإذا صلى بالناس من لا يرى الجهر بالبسملة فربما أنكر عليه بعض العامة لاعتيادهم على الجهر بها، وفي المقابل يرى فقهاء الحنابلة الإسرار بالبسملة^(٣)، وهو مذهب متبع وسائد في كثير من البلدان الإسلامية أيضاً، فإذا صلى بالناس من يرى الجهر بالبسملة فربما استهجن فعله بعض العامة لاعتيادهم على الإسرار، والخلاصة أنه لا ينبغي أن تترك السنن حتى تنسى، أو تهجر حتى تنكر، بل يجب أن تحيا وتُظهر، وإحيائها يكون بممارستها والعمل بها وتعليمها للناس، عند

(١) لا يلزم القارئ في كل موضع أن يستقصي الأوجه الجائزة للقارئ الذي يقرأ بقراءته في كل موضع في سائر القرآن، بل متى عَلِم ضبطه لتلك الأوجه جاز له الاقتصار على بعضها.

(٢) ينظر ذكر الجهر بالبسملة مختصراً، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣ هـ)، الناشر: برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤ م.

(٣) ينظر: المغني لابن قدامة (١/ ٣٤٥).

ابن ماجة في سننه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا سُنَّةً مِنْ سُنَّتِي، فَعَمِلَ بِهَا النَّاسُ، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ ابْتَدَعَ بِدْعَةً، فَعَمِلَ بِهَا، كَانَ عَلَيْهِ أَوْزَارٌ مِنْ عَمَلٍ بِهَا، لَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِ مَنْ عَمِلَ بِهَا شَيْئًا»^(١).

وأما من لم تثبت عنده رواية في التكبير فليس له أن يقرأ به، ولا أن يدخله في روايته، ولا يلام على تركه له؛ لأن الأمر كما قال شيخ الإسلام: "وَأَيُّمَا غَايَةَ مَنْ يقرأ بِحَرْفِ ابْنِ كَثِيرٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ، وَهَذَا خِلَافُ الْبَسْمَلَةِ فَإِنَّ قِرَاءَتَهَا وَاجِبَةٌ عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُهَا مِنَ الْقُرْآنِ، وَمَعَ هَذَا فَالْقُرْآنُ يُسَوِّغُونَ تَرْكَ قِرَاءَتِهَا لِمَنْ لَمْ يَرِ الْفَضْلَ بِهَا، فَكَيْفَ لَا يُسَوِّغُ تَرْكَ التَّكْبِيرِ لِمَنْ لَيْسَ دَاخِلًا فِي قِرَاءَتِهِ!"^(٢). وكما قال القرطبي: "فَأَسْتَحَبَّهُ ابْنُ كَثِيرٍ، لَا أَنَّهُ أَوْجَبَهُ فَخَطَأً مَنْ تَرَكَهُ"^(٣).



(١) سنن ابن ماجه، باب مَنْ أَحْيَا سُنَّةً قَدْ أُمِّيَّتْ، برقم: ٢٠٩، وحكم الألباني على الحديث أنه صحيح لغيره، (ج ١ / ٧٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣ / ٤١٩).

(٣) تفسير القرطبي (٢٠ / ١٠٣).

المطلب الرابع: التفريق بين أسانيد القراء وأسانيد المحدثين

أردفت هذا المطلب بسابقه رداً على كل من اتخذ من تضعيف المحدثين لأحمد بن محمد البزي ذريعة لمنع العمل بالتكبير، ظنا منهم أن ضعف البزي في رواية الحديث ينسحب على مروياته في القراءة، والأمر بخلاف ذلك، فإن الناظر في أسانيد القراءات ليعجب أشد العجب من ضبط رجالاتها، وينبهر أشد الانبهار من الجهد الذي بذلوه في تحصيلها، وتمييزهم صحيحها من سقيمها، ومتواترها من شاذها، وتخليصها من كل الشوائب والضعف حتى غدت منتظمة في سلسلة هي أبهى من ضوء الشمس، وأنفس من الذهب، متماسكة أخذ بعضها بحجز بعض حتى تصل بصاحبها إلى رسول الله ﷺ عن جبريل عن الله ﷻ^(١)، وإذا تأملنا بعضاً من كتب تراجم القراء كمعرفة القراء للذهبي أو غاية النهاية لابن الجزري وجدنا تلك الحقيقة الساطعة، وأدركنا مكانة هؤلاء الرواة وعلو كعبهم في علم القراءة وإجماع الناس على إمامتهم وضبطهم، فهذا هو الذهبي يقول في صدر كتابه معرفة القراء: "فهذا كتاب فيه معرفة المشهورين من القراء الأعيان، أولي الإسناد والإتقان، والتقدم في البلدان على الطبقات والأزمان"^(٢). وفيه بدأ رحمة الله بذكر القراء من الصحابة ﷺ، ويذكر في كل ترجمة شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة، وسار على نهجه ابن الجزري في كتابه غاية النهاية، حيث يقول في مقدمته: "فهذا كتاب غاية النهاية من حصله أرجو أن يجمع بين الرواية والدراية. اختصرت فيه كتاب طبقات القراء الكبير الذي سميته: نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات، وأتيت فيه على جميع ما في كتابي الحافظين أبي عمرو الداني وأبي عبد الله الذهبي رحمهما الله، وزدت عليهما نحو الضعف،..."^(٣) وللتفريق بين أسانيد القراء والمحدثين أعرج على

(١) ينظر: بحث: الإسناد عند علماء القراءات، المؤلف: د. محمد بن سيدي الأمين، الناشر: الجامعة

الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١٢٩ - السنة ٣٧ - ١٤٢٥ هـ، عدد الأجزاء: ١ (ص: ١٤٦).

(٢) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٩).

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣).

تعريف الإسناد عند كل فريق من الفريقين ليتضح الفرق بينهما جليا.

تعريف السند عند علماء القراءات:

يعرف علماء القراءات السند بأنه: "سلسلة الرواة الذين نقلوا القراءة، والرواية، والطريق، والوجه، عن المصدر الأول. وإن شئت قلت: هو الطريق الموصلة إلى القرآن"^(١).

وقد: "أجمع المسلمون منذ الصدر الأول على أنه لا يقرأ بحرف ولا يحكم بقرآنيته ولا يكتب في المصاحف حتى يتحقق نقله بالتواتر، ويرويه عدد كبير يحصل بروايتهم اليقين، ولذلك لم يثبت الصحابة في المصاحف التي أمر عثمان بكتابتها مستنسخاً لها من صحف أبي بكر إلا ما كان كذلك، واطرحوا ما انفرد بروايته الأحاد، ولو كان راوية من كان، وكان معتمدهم في ذلك ما ثبت في العرصة الأخيرة"^(٢).

تعريف السند عند المحدثين:

هو: "سلسلة الرواة التي حصل بها تلقّي الخبر، ولك أن تسمّيه: الإسناد، والفرق بينهما في علم الحديث صوري"^(٣). وليتضح الفرق بين السند عند القراء والمحدثين أنقل تعريفا للحديث الصحيح المتفق عليه عند البخاري ومسلم من كتب علوم الحديث، يقول أبو عبد الله الحاكم: "فَالْقَسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا، اخْتِيَارُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَهُوَ الدَّرَجَةُ الْأُولَى مِنَ الصَّحِيحِ، وَمِثَالُهُ: الْحَدِيثُ الَّذِي يَرْوِيهِ الصَّحَابِيُّ الْمَشْهُورُ بِالرَّوَايَةِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَهُ رَاوِيَانِ ثِقَتَانِ، ثُمَّ يَرْوِيهِ عَنْهُ التَّابِعِيُّ الْمَشْهُورُ بِالرَّوَايَةِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَلَهُ رَاوِيَانِ ثِقَتَانِ، ثُمَّ يَرْوِيهِ عَنْهُ مِنَ اتِّبَاعِ التَّابِعِينَ الْحَافِظُ الْمُتَّقِنُ الْمَشْهُورُ وَلَهُ رُوَاةٌ ثِقَاتٌ مِنَ الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ، ثُمَّ يَكُونُ شَيْخُ

(١) الإسناد عند علماء القراءات (ص: ١٤٩).

(٢) الإسناد عند علماء القراءات (ص: ١٦٣).

(٣) تحرير علوم الحديث، المؤلف: عبد الله الجديع، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت، الأولى ٢٠٠٣ م عدد الأجزاء: ٢ (١/ ٢٤).

البُخَارِيُّ أَوْ مُسْلِمٍ حَافِظًا مُتَّقِنًا مَشْهُورًا بِالْعَدَالَةِ فِي رِوَايَتِهِ، فَهَذِهِ الدَّرَجَةُ الْأُولَى مِنْ الصَّحِيحِ، وَالْأَحَادِيثُ الْمَرْوِيَّةُ بِهَذِهِ الشَّرِيطَةِ لَا يَبْلُغُ عَدَدُهَا عَشْرَةَ آلَافِ حَدِيثٍ^(١).
فيظهر جلياً من خلال هذا التعريف أن أعلى درجات الصحة عند المحدثين أن يروي الخبر عدلان في كل طبقة، ولا يشترط تعدد النقلة وكثرتهم في كل طبقة مع العدالة التامة كما هو الحال عند القراء، بل يكتفى برواية عدلين اثنين في كل طبقة من أول السند إلى منتهاه.

قلت: فإذا كان الخبر المنقول عن العدلين مقبولاً عند المحدثين، وهو أعلى درجات الصحة عندهم، ويعتبر حجة يُعْمَلُ بها عند جماهير العلماء من المحدثين والأصوليين، فمما لا شك فيه أن الخبر المنقول المستفيض عن جماهير القراء سلفاً وخلفاً أولى بالقبول، وأقوى في الحجة.

وقد تكلم بعض المحدثين في بعض أئمة القراء- ومنهم أحمد البزي- بالجرح والتوهين والتضعيف من جهة تحمل الحديث، وحال هؤلاء الأئمة المجروحين عند أئمة القراء ومسنديها يختلف تماماً عن حالهم في الحديث، فهم عند أهل الشأن بالقراءة أئمة موثوقون، ورواة متثبتون، وكتب تراجم القراء تزخر بعاطر الثناء عليهم توثيقاً وتعديلاً، وترجيحاً وتفضيلاً، فأحمد البزي وإن كان عند علماء الحديث ضعيف الحديث منكره، ولا يكتب حديثه أو يُحَدِّثُ عنه، فإنه عند أئمة القراء ثقة ضابط حجة، قال عنه الذهبي في تاريخ الإسلام: "وكان شيخ الحرم وقارئة في زمانه، مع الدين والورع والعبادة."^(٢) وقال عنه في العبر: "وكان لين الحديث، حجة في القرآن"^(٣)، وقال في السير: "وَكَانَ دِينًا عَالِمًا صَاحِبَ سَنَةِ"^(٤).

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (المتوفى: ٤٠٥ هـ)، المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الدعوة - الاسكندرية، عدد الأجزاء: ١ (ص: ٣٣).

(٢) تاريخ الإسلام، الذهبي، (٥ / ١٠٦٩).

(٣) العبر في خبر من غبر، الذهبي، (محمد بن أحمد بن قأيماز الذهبي المتوفى: ٧٤٨ هـ)، المحقق: أبوهاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، عدد الأجزاء: ٤ (١ / ٣٥٨).

(٤) سير أعلام النبلاء، الذهبي، (٩ / ٤٥٤).

وقال ابن الجزري: "أستاذ محقق ضابط متقن"^(١).

وحفص بن سليمان صاحب الرواية الأشهر تداولا في العالم الإسلامي وإن قيل فيه أنه: "متروك الحديث، وعن يحيى بن معين: ليس بثقة. وعن علي بن المديني: ضعيف الحديث وتركته على عمد. وقال الجوزجاني: قد فرغ منه من دهر. وقال البخاري: تركوه. وقال مسلم: متروك. وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه..."^(٢) فإن حاله في القراءة غير ذلك تماما، قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ: "وحفص وبالإنقان كان مفضلا"^(٣) وقال الإمام الذهبي عن حفص بن سليمان القارئ بعد ما نقل كلام علماء الجرح والتعديل فيه، موضحا الفرق بين حال الرواة في العلم الذي برعوا فيه - رواية القراءات - وحالهم في غيره من العلوم: "قلت: أما في القراءة فثقة ثبت ضابط لها بخلاف حاله في الحديث"^(٤). وقال عنه في ميزان الاعتدال: "وأقرأ الناس مدة، وكان ثبنا في القراءة واهيا في الحديث، لأنه كان لا يتقن الحديث ويتقن القرآن ويجوده، وإلا فهو في نفسه صادق"^(٥)، وقال عنه في تاريخ الإسلام: "وَكَانَ حُجَّةً فِي الْقِرَاءَةِ، وَاهِيًّا فِي الْحَدِيثِ"^(٦).

ونافع بن أبي نعيم الذي قال فيه الإمام أحمد: "كان يؤخذ عنه القرآن، وليس في الحديث بشيء"^(٧). وقال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ "وما هو من فرسان الحديث"^(٨). فهذا محمول على أنه بيان لحال نافع في رواية الحديث، وليس طعنا في عدالته؛ لأن شهرة نافع إنما كانت في الإقراء، وليست في رواية الحديث، يقول ابن الجزري: "أقرأ الناس دهرًا طويلاً، وانتهت إليه رياسة القراءة بالمدينة وبها تمسكوا إلى اليوم،

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، (١ / ١١٩).

(٢) انظر تهذيب الكمال - المزي، (ج ٧ / ص ١٣) وما بعدها.

(٣) متن الشاطبية، البيت رقم ٣٦.

(٤) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي، (ص: ٨٥).

(٥) ميزان الاعتدال (١ / ٥٥٨).

(٦) تاريخ الإسلام ت بشار (٤ / ٦٠٢).

(٧) تهذيب الكمال [٢٩ / ٢٨٢].

(٨) سير أعلام النبلاء [٧ / ٣٣٧].

- حتى قال مالك رَحِمَهُ اللهُ: قِرَاءَةٌ نَافِعٌ سُنَّةٌ^(١)، وقال ابن مجاهد: "وكان الإمام الذي قام بالقراءة بعد التابعين بمدينة رسول الله ﷺ نافع، وكان عالماً بوجوه القراءات متبعاً لآثار الأئمة الماضين ببلده".^(٢)

وعلى هذا فيمكننا بعد هذا الاستقراء أن نقول ونحن مطمئنين: إذا عدل أهل القراءة قارئاً أو راوياً كالبزي أو حفص بن سليمان أو غيرهما، وارتضوا قراءته، وتلقوها بالقبول، واشتهرت بينهم هذه القراءة، واستفاضت على الألسنة، ودونها كتب أئمة الشأن المعتمدة، ثم جرحه من بأقطارها من المحدثين لم يكن لجرحهم معنى فيما يخص قراءته، إذ الجرح بعيد عن مادة تخصصه، وفي المقابل لو عدل أهل الحديث راوياً من رواهم كسليمان بن مهران الأعمش مثلاً، ثم شذذ القراء قراءته وحكموا عليها بالرد وعدم القبول، لم يكن لكلام القراء أثر على ذلك الراوي فيما يخص رواية الحديث، ومصداق هذه النتيجة ظاهر فيما نقله ابن الجزري في النشر قائلا: "وَحَكَى أَبُو الْقَاسِمِ الْهَذَلِيُّ، عَنِ مَالِكٍ - الْفَقِيهِ إِمَامِ دَارِ الْهَجْرَةِ - أَنَّهُ سَأَلَ نَافِعًا - ابْنَ أَبِي نَعِيمٍ الْمَقْرِيءِ - عَنِ الْبِسْمَلَةِ فَقَالَ: السُّنَّةُ الْجَهْرُ بِهَا، فَسَلَّمَ إِلَيْهِ وَقَالَ: كُلُّ عِلْمٍ يُسْأَلُ عَنْهُ أَهْلُهُ".^(٣)

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن قول الشيخ الكبير المحدث ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ: "والخلاصة: أن الحديث ضعيف لا يصح، وأن قول بعض القراء لا يقويه، ولا يجعله سنة، مع إعراض عامة القراء عنه، وتصريح بعض السلف ببدعيته".^(٤) غير مُسَلَّم، وأقول: إذا كان قول القراء الذين نقلوه مسنداً مسلسلاً لا يقويه، وكان إطباق كتب أئمة أهل الشأن عليه لا يجعله سنة يجوز الأخذ بها، فما الذي يقويه إذن! وما الذي يجعله سنة؟ ليت شعري!

وإعراض عامة القراء عنه والذي يظنه الشيخ رَحِمَهُ اللهُ قدحا في صحته لهو دليل

(١) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٧/ ٣٣٧).

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٢/ ٣٣٢.

(٣) انظر الكامل في القراءات العشر، الهذلي، (ص: ٤٣)، والنشر، ابن الجزري، (ج ١ / ص ٣٠٩).

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٣/ ٣١١).

على التواتر والصحة، إذ قد يتواتر الخبر عند قوم، ولا يتواتر عند آخرين، واسمع لابن الجزري وهو يقول: "فَاعْلَمْ أَنَّ التَّكْبِيرَ صَحَّ عِنْدَ أَهْلِ مَكَّةَ قَرَأْتَهُمْ وَعُلَمَائِهِمْ وَأَثَمْتَهُمْ، وَمَنْ رَوَى عَنْهُمْ - صِحَّةً اسْتَفَاضَتْ وَاشْتَهَرَتْ وَذَاعَتْ وَانْتَشَرَتْ حَتَّى بَلَغَتْ حَدَّ التَّوَاتُرِ، وَصَحَّتْ أَيْضًا عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنْ رِوَايَةِ السُّوسِيِّ، وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مِنْ رِوَايَةِ الْعُمَرِيِّ وَوَرَدَتْ أَيْضًا عَنْ سَائِرِ الْقُرَّاءِ،....، وَقَالَ الْأَهْوَاذِيُّ: وَالتَّكْبِيرُ عِنْدَ أَهْلِ مَكَّةَ فِي آخِرِ الْقُرْآنِ سُنَّةٌ مَأْثُورَةٌ يَسْتَعْمِلُونَهُ فِي قِرَاءَتِهِمْ فِي الدُّرُوسِ وَالصَّلَاةِ".^(١)

فهذا النص من ابن الجزري ونظائر له عند المحققين من أئمة القراءات تقطع بصحة ثبوت التكبير، وصحة صيغته التي وردت فيه، وأن هذه الصحة غير خافية على من له أثاره من علم بالقراءات، بل هي مشهورة ذائعة عند سلف القراء وخلفهم، ولا يقتصر ذلك على عصر أو مصر معين، إذ: "قَدْ صَارَ عَلَيَّ هَذَا الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْأَمْصَارِ فِي سَائِرِ الْأَقْطَارِ عِنْدَ خْتَمِهِمْ فِي الْمَحَافِلِ وَاجْتِمَاعِهِمْ فِي الْمَجَالِسِ لَدَى الْأَمْثَالِ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ يَقُومُ بِهِ فِي صَلَاةِ رَمَضَانَ، وَلَا يَتْرُكُهُ عِنْدَ الْخْتَمِ عَلَيَّ أَيِّ حَالٍ كَانَ".^(٢) وأن هذا الاشتهار لا يقتصر على رواية البزي وقراءة ابن كثير فحسب، بل صح التكبير واستفاض في روايات أخرى كرواية السوسي عن أبي عمرو، ورواية العمري عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع، وأسندته بعض المصادر لجميع القراء.

وأسوق بين يدي هذه الحقيقة هذه المحاوراة التي حكاها الشيخ: خالد بن مأمون آل محسوبي في كتابه (النقاية من غاية النهاية) والتي دارت بين الشيخ الدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ حفظه الله، وبين سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، وفضيلة الشيخ ناصر الدين الألباني، والشيخ حماد الأنصاري، رحمهم الله، عن القراء ورواياتهم وكتبهم وأسانيدهم، فكان مما قال الشيخ الألباني في حديثه: "كتب

(١) النشر في القراءات العشر، (ابن الجزري)، (٢/ ٤١٠)، وانظر إتحاف الفضلاء، البنا الدمياطي، (ص: ٦١٠).

(٢) النشر في القراءات العشر، (ابن الجزري)، (٢/ ٤١٠)، وانظر إتحاف الفضلاء، البنا الدمياطي، (ص: ٦١٠).

القراء بلا سيقان - يعني بلا أسانيد -، فقال الشيخ عبد العزيز القارئ: بل القراء يذكرون أسانيدهم في مقدمة كتبهم، كالنشر لابن الجزري^(١) رَحْمَةُ اللَّهِ، فقال الشيخ ناصر الدين الألباني: "وافني بنسخة منه". فأعطاه الشيخ الدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ نسخة منه، وبعد فترة قابله في المكتبة الظاهرية بدمشق، فسأله الشيخ عبد العزيز قارئ عن كتاب النشر، فقال بعد أن قرأه كله: "أسانيد مظلمة، إذ كيف نصل لمعرفة حال رجاله؟" فقال له الشيخ عبد العزيز قارئ: "من كتاب ابن الجزري (غاية النهاية)، فقال الشيخ الألباني: "وافني بنسخة منه". فأعطاه نسخة منه، وبعد أن اطلع عليه الشيخ الألباني قال: "هذا ابن الجزري إمام عظيم جدا"^(٢)، فانظر فديتك إلى كلام الشيخ الألباني حين صوب له الدكتور عبد العزيز قارئ نظرتة عن رجال القراءات، والذين لم يكن معرفة تراجمهم ولا معرفة أحوالهم من اختصاص الشيخ الكبير.



(١) قلت: أراد الشيخ التمثيل فقط، فليس ابن الجزري وحده يفعل، بل دأب أئمة القراءات دائما إسناد مروياتهم.

(٢) انظر النقاية من غاية النهاية، خالد آل محسوبي، الدار العالمية للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م، ص (١٢، ١٣).

المبحث الثالث

حكم التكبير عند ختم المصحف عند المحدثين ومناقشة أدلتهم

المطلب الأول: نصوص أئمة الحديث الذين حكموا بصحة حديث التكبير .
أوردت بعض المصنفات في السنة حديث التكبير، وحكمت عليه بالصحة مرفوعاً إلى النبي ﷺ، فعند الحاكم في المستدرک علی الصحیحین بسنده عن :
"أحمد بن محمد بن القاسم بن أبي بزة قال : سمعت عكرمة بن سليمان يقول :
قرأت علی إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، فلما بلغت، ﴿ وَالضُّحَى ﴾ [الضحى]:
[١] قال لي: "كَبِّرْ عند خاتمة كل سورة حتى تختتم"، وأخبره عبد الله بن كثير أنه قرأ
علی مجاهد، فأمره بذلك، وأخبره مجاهد أن ابن عباس أمره بذلك، وأخبره ابن
عباس أن أبي بن كعب أمره بذلك، وأخبره أبي بن كعب أن النبي ﷺ أمره بذلك".
قال الحاكم : "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه" (١) قلت: وقد تعقبه
الذهبي في التلخيص بالقول: "قلت: فيه البزّي، وقد تكلم فيه" (٢).

كما أخرج حديث التكبير البيهقي في شعب الإيمان بسنده عن شيخه أبي عبد
الله الحاكم فقال: " حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ إِمْلَاءً، ... ثم ساق الحديث بسنده
السابق" (٣)

وأسند محمد بن عبد الرحمن المخلص رواية البزي لحديث التكبير فقال:
"وقال مرةً أخرى ابنُ أبي بزة: سمعتُ عكرمةَ بنَ سليمانَ بنَ كثيرِ بنِ عامرٍ مولى بني
شيبَةَ المكيِّ قال: قرأتُ عليَّ إسماعيلَ بنَ عبدِاللهِ بنِ قسطنطينِ مولى بني ميسرةَ
موالي العاصِ بنِ هشامِ المخزوميِّ، فلما بلغتُ ﴿ وَالضُّحَى ﴾ قال لي: كَبِّرْ مع خاتمةِ

(١) المستدرک علی الصحیحین، أبو عبد الله الحاكم، برقم: ٥٣٢٥، (محمد بن عبد الله بن حمدويه، المتوفى: ٤٠٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ٤ (٣/ ٣٤٤).

(٢) مختصر تلخيص الذهبي (٤/ ١٩٥٨).

(٣) شعب الإيمان برقم ١٩١٤، ١٩١٢، البيهقي (٣/ ٤٢٧)

كُلِّ سُوْرَةٍ حَتَّى تَخْتَمَ الْقُرْآنَ، فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَيَّ شَبْلَ بْنَ عَبَادٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ الْأَمْوِيِّ وَعَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ مَوْلَى بَنِي عُلْقَمَةَ الْكِنَانِيِّينَ، وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَيَّ مَجَاهِدَ بْنَ جَبْرِ أَبِي الْحِجَاكِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ الْمَخْزُومِيِّ فَأَمَرَهُ بِذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ مَجَاهِدٌ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَيَّ ابْنَ عَبَّاسٍ فَأَمَرَهُ بِذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَيَّ أَبِي بِنِ كَعْبٍ فَأَمَرَهُ بِذَلِكَ، وَأَخْبَرَنِي أَبِي أَنَّهُ قَرَأَ عَلَيَّ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَهُ بِذَلِكَ".^(١)

قلت: علق محقق الكتاب على هذا الحديث بالقول: "أخرجه الذهبي في الميزان ومعرفة القراء الكبار من طريق المخلص به. وقال: هذا حديث غريب، وهو مما أنكر على البزي. قال أبو حاتم: هذا حديث منكر"^(٢).

وفي كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث يقول الخليلي: "حَدَّثَنَا جَدِّي^(٣)، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٤)، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ^(٥)، حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ^(٦)، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَيَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(١) المخلصيات برقم ٢٩٩، ورقم ٣٠٥٥، المخلص، (محمد بن عبد الرحمن البغدادي المخلص المتوفى: ٣٩٣هـ)، المحقق: نبيل، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية بقطر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م، (١/ ٢٢٧)، والمخلصيات (٤/ ٩٦).

(٢) ينظر هامش المخلصيات (١/ ٢٢٨).

(٣) هو مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ جَدِّ الْخَلِيلِيِّ، رَوَى عَنْ ابْنِ مَهْرُوبٍ وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، قَالَ فِي كِتَابِ الْإِرْشَادِ "فَأَمَّا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الْمَعْلُومُ: فَالْعِلَّةُ تَقَعُ لِلْأَحَادِيثِ مِنْ أَنْحَاءِ شَتَّى، لَا يُمَكِّنُ حَضْرَهَا، فَمِنْهَا أَنْ يَرَوِيَ الثَّقَاتُ حَدِيثًا مُرْسَلًا، وَيَنْفَرِدُ بِهِ بِثِقَةٍ مُسْتَدًا. فَالْمُسْنَدُ صَحِيحٌ، وَحُجَّةٌ، وَلَا تَصْرُهُ عَلَيْهِ الْإِرْسَالُ، وَمِثَالُهُ...، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ، وَالْقَاسِمُ بْنُ عُلْقَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَامِرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا النُّعْمَانُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... الْحَدِيثُ. فَقَدْ صَارَ الْحَدِيثُ بِتَبْيِينِ الْإِسْنَادِ صَحِيحًا، يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَهَذَا مِنَ الصَّحِيحِ الْمُبِينِ، بِحُجَّةٍ ظَهَرَتْ. الْإِرْشَادُ فِي مَعْرِفَةِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ لِلْخَلِيلِيِّ (١/ ١٦٤).

(٤) عبد الرحمن بن محمد بن ادریس أبو محمد بن أبي حاتم الرازي، أحد الحفاظ صنف كتاب الجرح والتعديل فما أكثر فائدته، رحل في طلب الحديث وسمع بالعراق ومصر ودمشق. تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٥/ ٣٥٧).

(٥) محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أبو عبد الله المصري روى عن ابن أبي فديك واسحاق ابن الفرات و الشافعي، روى عنه أبي وكتب عنه، وهو صدوق ثقة احد فقهاء مصر. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٣٠١).

(٦) الإمام محمد بن ادریس بن العباس بن عثمان ابن شافع، مكى الأصل مصرى الدار، روى عن مالك بن

قَسْطَنْطِين^(١)، قَالَ: قَرَأْتُ عَلِيَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ عَلَيَّ مُجَاهِدٍ، وَقَرَأَ مُجَاهِدٌ عَلَيَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: قَرَأْتُ عَلِيَّ أَبِيَّ بْنِ كَعْبٍ، فَلَمَّا بَلَغْتُ ﴿وَالضُّحَى﴾ قَالَ لِي: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ كَبَّرَ فِيهَا، فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَنِي أَنْ أَكْبَرَ فِيهَا إِلَيَّ أَنْ أُخْتِمَ".^(٢) قلت: حكم الشيخ الألباني على هذه الرواية بقوله: "فمثله لا تقبل زيادته على الحافظين الجليلين: ...؛ فهي زيادة منكورة."^(٣)، في حين حكم الشيخ الحويني على إسناد نفس الرواية بقوله: "وهذا سندٌ جيدٌ"^(٤).

وفي كنز العمال يسند المتقي الهندي في باب آداب الختم من مسند أبي ﷺ: "عن عكرمة بن سليمان: قرأت على إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ قال لي: "كبر عند خاتمة كل سورة ...، وأخبر أبي أن النبي ﷺ أمره بذلك."^(٥).

أنس و إبراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة ومسلم بن خالد، روى عنه أحمد بن حنبل والحميدي. الجرح والتعديل (٧/ ٢٠١).

(١) إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين روى عن شبيل بن عباد المكي وعلي بن زيد بن جدعان روى عنه محمد بن إدريس الشافعي ويعقوب بن أبي عباد المكي نزيل قلزم. الجرح والتعديل (٢/ ١٨٠)، وفي معرفة القراء: إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين أبو إسحاق المخزومي مولا هم المكي المقرئ المعروف بالقسط. قارئ أهل مكة في زمانه، وآخر أصحاب ابن كثير وفاة عرض عليه وعلي صاحبيه شبيل بن عباد، ومعروف بن مشكان، وسمع من علي بن زيد بن جدعان، وأقرأ الناس دهرا، قرأ عليه وهب بن واضح، وعكرمة بن سليمان. والإمام محمد بن إدريس الشافعي. معرفة القراء الكبار (ص: ٨٥)، وفي غاية النهاية: وأقرأ الناس زماناً وكان ثقة ضابطاً. غاية النهاية (١/ ١٦٥).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، أبو يعلى الخليلي، (١/ ٤٢٧).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، دار المعارف بالرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م، الأجزاء: ١٤، (١٣/ ٢٩٦) وما بعدها.

(٤) تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد برقم ٣٥٥، الحويني، حجازي محمد شريف، أبو إسحاق الحويني الأثري، الناشر: المحجة، عدد الأجزاء: ٦، (١/ ٤٤١).

(٥) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال برقم: ٤٢١٨، المتقي الهندي، (علي بن حسام الدين، الشهير بالمتقي الهندي المتوفى: ٩٧٥هـ)، المحقق: بكري حياني، صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة،

وفي العجالة في الأحاديث المسلسلة أسند المؤلف تحت عنوان: "المسلسل
بالقراء" حديث التكبير وذكر تصحيح أبي عبد الله الحاكم له، ثم نقل قول ابن الطيب
قائلاً: "قال ابن الطيب: فالحديث سنده متصل من رواية البزي عن عكرمة عن
إسماعيل عن ابن كثير لا عن شبل؛ لأنه إنما أمره بالتكبير، ولم يسند الحديث كما
أسنده ابن كثير، وهذا غير قادح في اتصال طريق ابن كثير^(١)

* * *

الطبعة الخامسة، ١٩٨١م، (٢/٣٤٩).
(١) العجالة في الأحاديث المسلسلة، (محمد ياسين الفاداني (ص: ٤١) وما بعدها.

المطلب الثاني

الكتب التي حكمت على حديث التكبير بالنكارة، وعلى راويه بالضعف

يجدر بنا في بداية هذا المطلب أن نعرف الحديث المنكر ولو باختصار، لنقف على مراد المحدثين من الحكم بالنكارة على حديث التكبير. قال في تيسير مصطلح الحديث: "عرف علماء الحديث المنكر بتعريفات متعددة، أشهرها: تعريفان، وهما:

- ١- هو الحديث الذي في إسناده راوٍ فحش غلظه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه.
- ٢- هو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة. وهذا التعريف هو الذي ذكره الحافظ ابن حجر، واعتمده"^(١).

ويرى المحدثون أن شروط الحديث المنكر تنطبق على حديث التكبير، فلذلك صرحت كثير من مصادرهم بالنص على نكارة الحديث وعدم حجيته في بابه، ومنها ما ذكره ابن أبي حاتم في كتاب العلل: "وسألتُ أبي عن حديثِ رواه أحمدُ بن محمد ابن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة؛ قال: سمعتُ عكرمة بن سليمان بن كثير ابن عامر مولى بني شيبه؛ قال: قرأتُ على إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، فلمَّا بلغتُ: ﴿وَالصَّحَى﴾ [الضحى: ١]، قال لي: كبر مع خاتمة كل سورة حتى تختم؛ فإني قرأتُ على عبد الله بن كثير فأمرني بذلك، وأخبرني أنه قرأ على مجاهد فأمره بذلك، وأخبره مجاهد أنه قرأ على ابن عباس فأمره بذلك، وأخبره ابن عباس أنه قرأ على أبي بن كعب فأمره بذلك، وأخبره أبي أنه قرأ على النبي ﷺ فأمره بذلك؟ قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ"^(٢).

وفي أخبار مكة أسند الفاكهي حديث التكبير عن البيهقي فقال: "حدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ

(١) تيسير مصطلح الحديث، (محمود بن أحمد طحان النعمي)، الناشر: مكتبة المعارف ٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ١.

(٢) علل الحديث، ابن أبي حاتم، (عبد الرحمن بن محمد الرازي المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين د: سعد الحميد و د: خالد الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦م، عدد الأجزاء: ٧ (٤ / ٦٧٠).

مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَرَّةَ، ...، وَأَخْبَرَهُ أَبِي بَرَّةَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهُ بِذَلِكَ". قال محققه معلقاً: إسناده ضعيف".^(١)

وفي ميزان الاعتدال ذكر الذهبي عند ترجمته لأحمد البزي حديث التكبير، ثم علق عليه بقوله: "هذا حديث غريب، وهو مما أنكر عليّ البزي. قال أبو حاتم: هذا حديث منكر".^(٢)

وقال عنه معرفة القراء الكبار: "وأقرأ الناس بالتكبير من ﴿وَالصُّحَى﴾، وروى في ذلك خبراً عجيباً، رواه عنه جماعة،...."^(٣) وقال في تاريخ الإسلام: "وقد تفرّد بحديثٍ مسلسلٍ في التكبير من ﴿وَالصُّحَى﴾...، وهو حديث منكر".^(٤)

وفي مختصر تلخيص الذهبي يقول ابن الملقن: "حديث عكرمة بن سليمان، قال: قرأت عليّ إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، فلما بلغت: ﴿وَالصُّحَى﴾، قال لي: كبر عند خاتمة كل سورة، حتى تختم؛ فإني قرأت عليّ ابن كثير، فأمرني بذلك. قال: صحيح. قلت: - أي الذهبي - فيه البزّي، وقد تكلم فيه".^(٥)

وعند ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: "قلت لأبي: ابن أبي بزة ضعيف الحديث؟ قال نعم، ولست أحدث عنه، فإنه روى عن عبيد الله بن موسى عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي ﷺ حديثاً منكراً".^(٦) وقال العقيلي في الضعفاء: "أحمد بن محمد بن أبي برة المُرِّي، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ

(١) أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه برقم: ١٧٤٤، الفاكهي، (محمد بن إسحاق المكي المتوفى: ٢٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الملك دهيش، الناشر: دار خضر ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ، الأجزاء: ٦ أجزاء في ٣ مجلدات، (١١ / ٣).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، (١ / ١٤٥)، وانظر: لسان الميزان (١ / ٢٨٤).

(٣) معرفة القراء الكبار، الذهبي (ص: ١٠٣).

(٤) تاريخ الإسلام، الذهبي، (٥ / ١٠٦٩).

(٥) مختصر تلخيص الذهبي، ابن الملقن (عمر بن علي المصري المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن حمد اللخيدان، وسعد آل حميد، الناشر: دارُ العاصِمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، عدد الأجزاء: ٨، (٤ / ١٩٥٨).

(٦) الجرح والتعديل برقم ١٢٩، ابن أبي حاتم، (٢ / ٧١). وانظر التعديل والتجريح لأبي وليد التجيبي (١ / ٣٢١).

وَيُوصِلُ الْأَحَادِيثَ".^(١)

وقال ابن الجوزي: "أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الله بن الْقَاسِم بن أبي بَزَّة المقرئ، قَالَ الْعَقِيلِي: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَيُوصِلُ الْأَحَادِيثَ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: رَوَى حَدِيثًا مُنْكَرًا، وَكَانَ ضَعِيفَ الْحَدِيثِ".^(٢)

وفي السلسلة الضعيفة يقول الشيخ الألباني بعدما نقل كلام المتقدمين من أهل الجرح كأبي حاتم والعقيلي والذهبي في حديث التكبير وفي روايه: "وللحديث علة ثانية: وهي شيخ البزي: عكرمة بن سليمان؛ فإنه لا يعرف إلا بهذه الرواية، فإن ابن أبي حاتم لما ذكره في الجرح والتعديل لم يزد على قوله: "روى عن إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، روى عنه أحمد بن محمد بن أبي بزة المكي، فهو مجهول العين - كما تقتضيه القواعد العلمية الحديثية -؛ لكنه قد تويع في بعضه^(٣) كما يأتي. وله علة ثالثة: وهي جهالة حال إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين فقد أورد ابن أبي حاتم وقال: "روى عنه محمد بن إدريس الشافعي، ويعقوب بن أبي عباد المكي". ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا رأيت له ذكراً في شيء من كتب الجرح والتعديل الأخرى^(٤)، ولا ذكره ابن حبان في "ثقافته" على تساهله في توثيق المجهولين!

(١) الضعفاء الكبير، أبو جعفر العقيلي، (محمد بن عمرو المكي المتوفى: ٣٢٢هـ)، (١/ ١٢٧).

(٢) الضعفاء والمتركون، ابن الجوزي، (أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ، (١/ ٨٦).

(٣) هذا أمر، وآخر يزيل الجهالة عن عكرمة، قال الذهبي: "وعكرمة شيخ مستور ما علمت أحدا تكلم فيه". معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٨٨)، وقال أيضاً: "تلا عليه أبو الحسن أحمد بن محمد البزّي، وغيره". تاريخ الإسلام ت بشار (٤/ ٩٢٦)، وقال الصفدي: "كَانَ أَمِينًا حَافِظًا قَالَ أَبُو حَاتِمٍ صَدُوقٌ وَرُبَّمَا بِهِمْ وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ ثِقَّةٌ ثَبَتَ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ يَضْطَرِبُ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ كِتَابٌ وَقَالَ الدَّارُ قُطَيْبِيُّ ثِقَّةٌ". الوافي بالوفيات (٢٠/ ٤٠).

(٤) قلت: جهالة العدالة مسألة مختلف فيها، قال في الشذا الفياح: المجهول ثلاثة أقسام: الأول مجهول العدالة ظاهراً وباطناً مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه. وفيه ثلاثة أقوال: أصحابها قول الجمهور أنها لا تقبل. والثاني: تقبل والثالث: إن كان الراويان أو الرواة عنه فيهم من لا يروي عن غير عدل قبل وإلا فلا. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للإبناسي (١/ ٢٤٧)، وانظر: شرح ألفية العراقي، لزين الدين بكر بن إبراهيم العراقي (١/ ٣٥١).

وأما المتابعة التي سبقت الإشارة إليها: فهي من الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى؛ فقال ابن أبي حاتم في: آداب الشافعي ومناقبه: "أخبرني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم - قراءة عليه - : أنا الشافعي: ثنا إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين (يعني: قارئ مكة) قال: قرأت على شبل (يعني: ابن عباد)، وأخبر شبل أنه قرأ على عبد الله بن كثير، وأخبر عبد الله بن كثير أنه قرأ على مجاهد، وأخبر مجاهد أنه قرأ على ابن عباس، وأخبر ابن عباس أنه قرأ على أبي بن كعب، وقرأ أبي بن كعب على رسول الله ﷺ. قلت: هكذا الرواية فيه؛ لم يذكر: ﴿الضحى﴾ والتكبير، وكذلك هو في تاريخ بغداد من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم قال: نا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري ... به.

وخالف جد أبي يعلى الخليلي؛ فقال أبو يعلى في الإرشاد: "حدثنا جدي: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم ... بإسناده المذكور في "الآداب" نحوه؛ إلا أنه زاد في آخره فقال: "... فلما بلغت: ﴿وَالضُّحَى﴾؛ قال لي: يا ابن عباس! كبر فيها؛ فإني قرأت على رسول الله ﷺ... "إلخ - كما في حديث الترجمة - . قلت: وجدُّ أبي يعلى لم أجد له ترجمة إلا في "الإرشاد" لحفيده الحافظ أبي يعلى الخليلي، وسمى جماعة روى عنهم، ولم يذكر أحداً روى عنه؛ فكأنه من المستورين^(١) الذين لم يشتهروا بالرواية عنه، ولعله يؤيد ذلك قول الحافظ الخليلي: "ولم يرو إلا القليل". مات سنة (٣٢٧هـ). وكذا في تاريخ قزوين للرافعي نقلاً عن الخليلي - . قلت: فمثله لا تقبل زيادته على الحافظين الجليلين: ابن أبي حاتم وأبي العباس الأصم؛ فهي زيادة منكرة. ويؤيد ذلك ما تقدم عن الحافظ ابن كثير: أنها سنة تفرد بها أبو الحسن البزي. مع شهادة الحافظ المتقدمين بأن الحديث منكر، والله أعلم".^(٢)

(١) لم يثبت لدى الشيخ يقينا أنه من المستورين، واستدل به بقلة الرواية استدلال في غير محله، لأن كثيراً ممن قلت روايتهم ثقات.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، دار المعارف بالرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م، الأجزاء: ١٤، (١٣/ ٢٩٦) وما بعدها.

ثم أورد الشيخ الألباني الروايات التي أوردتها القراء في سبب التكبير وانقطاع الوحي عن النبي ﷺ، وأشار إلى أن الروايات كلها معلولة إلا رواية سفيان^(١) ثم قال معلقاً: "فأقول: وبناء على هذا الحديث الصحيح يمكننا أن نأخذ منه ما نؤكد به نكارة الزيادة المتقدمة من رواية أحمد بن الفرخ عن البزي؛ لعدم ورودها في الصحيح، وأن ما يحكى عن القراء ليس من الضروري أن يكون ثابتاً عندهم"^(٢)، فضلاً عن غيرهم - كما سيأتي بيانه في اختلاف القراء في هذا التكبير الذي تفرد به البزي - ومن المعلوم في علم المصطلح أن الحديث المنكر هو ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة. وهذه الزيادة من هذا القبيل"^(٣).

ثم انتقل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ من جرح راوية حديث التكبير أحمد بن محمد البزي إلى جرح أحد القراء المعاصرين الذين كتبوا في صحة التكبير^(٤) فقال: "إذا عرفت أيها القارئ الكريم ضعف هذا الحديث ونكارتة؛ فإن من المصائب في هذا الزمان والفتنة فيه أن يتناول الجهال على الكتابة فيما لا علم لهم به؛ أقول هذا لأنه وقع تحت يدي وأنا أحرر الكلام على هذا الحديث رسالة للمدعو أحمد الزعبي الحسيني بعنوان: "إرشاد البصير إلى سُنَّةِ التكبير عن البشير النذير"، رد فيها - كما يقول - على الأستاذ إبراهيم الأخضر، الذي ذهب في كتابه: "تكبير الختم بين القراء والمحدثين"^(٥) إلى أن التكبير المشار إليه ليس بسنة. فرأيت الزعبي المذكور قد

(١) في صحيح البخاري (٢/ ٤٩) برقم: ١١٢٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «اِحْتَسَبَ جَبْرِيلُ ﷺ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ»، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ: أَبْطَأَ عَلَيْهِ شَيْطَانُهُ، فَتَرَكْتُ: ﴿وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ، مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾، وهو عند الإمام أحمد برقم: ١٨٨٠٤، وفي صحيح مسلم برقم: ١٧٩٧، وابن حبان - محققاً برقم: ٦٥٦٦.

(٢) قلت: سبحان الله! غفر الله لكم يا محدث العصر، فما القراءات التي يتعبد بها الناس إلى الله إلا من حكايات القراء عن شيوخهم متصلًا إلى النبي ﷺ، ويلزم بالضرورة أن تكون صحيحة ثابتة دون ريب، وقد حفظ الله تعالى كتابه من التحريف والتبديل بهذه الروايات والحكايات التي يحكيها القراء.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٣ / ٣٠١).

(٤) الكتاب بعنوان: "إرشاد البصير إلى سُنَّةِ التكبير عن البشير النذير"، ومؤلفه الشيخ: أحمد الزعبي الحسيني، وطبعته دار الإمام مسلم ببيروت عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، الطبعة الأولى.

(٥) لا أدري والله إذا كان الشيخ طالع ما كتبه الشيخ إبراهيم الأخضر أم أخبر عنه حتى يطلق عليه لفظ

سلك سبيلاً عجيباً في الرد عليه أولاً، وفي تأييد سنية التكبير ثانياً؛ تعصباً منه لما تلقاه من بعض مشايخه القراء الذين بادروا إلى تقريظ رسالته دون أن يعرفوا ما فيها من الجهل بعلم الحديث^(١)، والتدليس؛ بل والكذب على العلماء، وتأويل كلامهم بما يوافق هواه، وغير ذلك مما يطول الكلام بسرده، ولا مجال لبيان ذلك مفصلاً؛ لأنه يحتاج إلى وقت وفراغ، وكل ذلك غير متوفر لدي الآن؛ ولا سيما والأمر كما يقال في بعض البلاد: "هذا الميت لا يستحق هذا العزاء"^(٢)؛ لأن مؤلفها ليس المذكوراً بين العلماء، بل إنها لتدل على أنه مذهبي مقلد، لا يعرف الحق إلا بالرجال، ولكن لا بد لي من الإشارة بأخصر ما يمكن من العبارة إلى بعض جهالاته المتعلقة بهذا الحديث الذي صرح بصحته، بل وزعم أنه متواتر عن النبي ﷺ!^(٣)

ثم خلاص الشيخ في نهاية تطوافه إلى هذه النتيجة التي يقول فيها: "والخلاصة: أن الحديث ضعيف لا يصح - كما قال علماء الحديث دون خلاف بينهم"^(٤)، وأن

الكتاب! ما كتبه فضيلة الشيخ بحث صغير لا يعدو أن يقال فيه كتيب أو رسالة!

(١) ما قاله الشيخ رحمه الله رمي لعموم القراء المعاصرين، بل لكبارهم كالشيخ عامر عثمان والشيخ أحمد الزيات والشيخ عبد الفتاح المرصفي بالبلاهة والغباء، وأنهم يهرفون بما لا يعرفون، وأنهم قرظوا ما لم يقرؤوه، أو ما لم يحيطوا به علماً، والله أسأل أن يغفر للشيخ ويتجاوز عنه، فهؤلاء الأشياخ في علم القراءات هم مثله في علم الحديث علماً وإحاطة ومعرفة، فرحمة الله على الجميع قراء ومحدثين.

(٢) قلت: لا يعاب على الشيخ رحمه الله أن يبين بطلان ما استشهد به صاحب كتاب (إرشاد البصير)، وأن يفند كلامه جملة جملة بالأدلة والقواعد الحديثية، فهذا من صميم عمله، وشيء يشكر ولا يكفر، لكن يلاحظ في كلام الشيخ أنه تعرض لشخص صاحب الكتاب ورماه بالجهل والتعصب والتقليد والعجمة، وسوء النية وفساد الطوية، وأنه ليس معدوداً في العلماء، وميت لا يستحق العزاء... إلخ.

سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٣ / ٣٠٣) وما بعدها، فخرجت المسألة عن حدود النقد العلمي في مسألة مختلف فيها إلى...!، والله در الإمام مالك حين قال: "ما من أحد إلا مأخوذ من قوله ومرود عليه إلا صاحب هذا القبر يعني النبي ﷺ، وعن علي كرم الله تعالى وجهه: لا تنظر إلى من قال، وانظر إلى ما قال". تفسير الألويسي (٦ / ١٧٧).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٣ / ٣٠٤).

(٤) الخلاف في الحديث قائم ومثبت في كتب السنة، وإعراض عامة القراء عن التكبير - كما يقول الشيخ - لا ينفي صحته رواية وأداء عند بعضهم! ومعلوم أن كل ما تفرد به أحد القراء العشرة أو أحد روايتهم المعترين داخل في المتواتر المقطوع بصحته.

قول بعض القراء لا يقويه، ولا يجعله سنة، مع إعراض عامة القراء عنه، وتصريح بعض السلف ببدعيته. والله ولي التوفيق. وإن مما يؤكد ذلك اختلاف القائلين في تحديد ابتدائه وانتهائه على أقوال كثيرة تراها مفصلة في "النشر"، كما اختلفوا هل ينتهي بآخر سورة الناس، أو بأولها! وصدق الله العظيم القائل: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].^(١)



(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٣ / ٣١١).

المطلب الثالث

مناقشة المحدثين في دعوى انفراد البزي برواية التكبير

من أقوى الأسباب التي اعتمد عليها المحدثون في الحكم على حديث التكبير بالضعف والنعارة انفراد البزي برواية الحديث، وهذا بعد البحث والتأمل غير دقيق، فإن البزي لم ينفرد برواية التكبير، بل تابعه عليها محمد بن عبد الرحمن المخزومي المعروف بقنبل، الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالحجاز، كما تابعه أيضا الحسين بن محمد بن حبش الإمام المتقدم المشهور بالإتقان، الثقة عالي الإسناد في الحديث، وكذلك تابعه الزبير بن محمد بن عبد الله العمري راوي قراءة أبي جعفر صاحب الرواية الجليلة والإسناد الصحيح، فأين الانفراد إذن!

وقد يعترض على هذا بأن ما ذكرته من متابعات إنما هي روايات للقراء بأسانيد مسلسلة لهم، وهي عند كثير من المحدثين أسانيد مظلمة، إذ أنها تشتمل على المجاهيل والضعفاء ومن لا يُعرف، وأهل الحديث إنما يقصدون بالانفراد أنه لم يتابعه أحد من رواة الحديث الثقات على روايته تلك، فلا يرد عليهم ما ذكرت. فأقول: وهذا أيضا بعد البحث والتأمل غير دقيق، فقد ذكر الشيخ أبو إسحاق الحويني في تنبيه الهاجد متابعة جيدة لحديث التكبير^(١) دفع بها دعوى الانفراد التي من أجلها حكم المحدثون على الحديث بالنعارة، قال حفظه الله بعد أن ساق حديث الحاكم: "قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد"، وتعقبه الذهبي بقوله "البزي قد تكلم فيه". وأخرجه المخلص في الفوائد من طريق ابن صاعد: ثنا البزي أحمد بن محمد بن القاسم به. قال الذهبي: "هذا حديث غريب، وهو مما أنكر على البزي، قال أبو حاتم: هذا حديث منكر". ومعنى كلام الذهبي أن البزي تفرّد به. وقد صرح بذلك ابن كثير في تفسيره فقال: "فهذه سنة تفرّد بها أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله البزي من ولد القاسم بن أبي بزة، وكان إماما في القراءات، فأما في الحديث فقد ضعفه أبو حاتم

(١) سبق الحكم على رجال هذه المتابعة في (ص ٤٧، ٤٨)، وقد صرح الشيخ أبو إسحاق بأن الإسناد جيد.

الرازي، وقال: لا أحدث عنه، وكذا أبو جعفر العقيلي قال: هو منكر الحديث".
 قُلْتُ: - الشيخ أبو إسحاق -: رضى الله عنكما! فلم يتفرد به البزري، فقد تابعه الإمام
 الشافعي رَحِمَهُ اللهُ حين قال: قرأت علي إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين فذكر مثله^(١).
 أخرجه أبو يعلى الخليلي في الإرشاد قال: حدثنا جدى، حدثنا عبد الرحمن بن أبي
 حاتم، حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، حدثنا الشافعي به، وهذا سندٌ جيدٌ^(٢).
 فهذه المتابعة التي ذكرها الشيخ أبو إسحاق عن أبي يعلى الخليلي، وهي عن رواية
 ثقات أجلة تدفع دعوى الأفراد في رواية هذا الحديث، وتعضد وتجبر رواية البزري
 بمتابعة الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، ويظهر بهذا زوال أسباب النكارة التي حكم بها
 المحدثون على حديث التكبير، وأن ما ذكره الشيخ الألباني حول هذه المتابعة وأنها
 منكرة مردود بما حرره الشيخ أبو إسحاق بأن الأسناد جيد، فالزيادة ليست منكرة،
 وبهذا يدخل حديث التكبير في درجة الحديث الحسن لغيره^(٣)، ولا يخفى أن:
 "الحديث الحسن لغيره حجة يُعمَلُ به عند جماهير العلماء من المحدثين
 والأصوليين وغيرهم؛ لأنه وإن كان في الأصل ضعيفا لكنه قد انجبر وتقوى بوروده
 من طريق آخر، مع سلامته من أن يعارضه شيء، فزال بذلك ما نخشاه من سوء حفظ
 الراوي أو غفلته، وتحصل بالمجموع قوة تدل على أنه ضبط الحديث، وحسن الظن
 براويه أنه حفظه وأداه كما سمعه، لذلك سمي الحديث حسنا"^(٤).

(١) قلت: يشهد لصحة هذه المتابعة ما أسنده الذهبي رحمه الله في معرفة القراء فقال: "تابعه الشافعي، قال
 محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: حدثنا الشافعي، قال: قرأت علي إسماعيل بن قسطنطين، قال:
 قرأت علي شبل بن عباد. وأخبرني أنه قرأ علي ابن كثير، عن قراءته علي مجاهد. " معرفة القراء
 الكبار (ص: ٨٦)، وأسند الداني في جامع البيان في القراءات السبع (١/ ٢٣١) فذكر مثله، وابن أبي
 حاتم في آداب الشافعي ومناقبه (ص: ١٠٦).

(٢) تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد برقم ٣٥٥، الحويني، حجازي محمد شريف، أبو
 إسحاق الحويني الأثري، الناشر: المحجة، عدد الأجزاء: ٦، (١/ ٤٤١).

(٣) الحديث الحسن لغيره هو: "الحديث يكون ناقصاً في شرط الاتصال، أو نازلاً في شرط الضبط عن حد
 من يقبل منفرداً، فيأتي معناه من وجه آخر صالح للاعتبار به...". تحرير علوم الحديث، عبد الله
 الجديع، (٢/ ٨١٤).

(٤) منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين الحلبي، الناشر: دار الفكر دمشق: الطبعة الثالثة-١٩٩٧م،
 (ص: ٢٧١).

المطلب الرابع

الحكم على حديث التكبير بالنكارة والضعف

- إن صح - لا ينفي صحة الأخذ بالتكبير

عنوان هذا المطلب أشبه بالجمع بين المتناقضين، إذ كيف يُحكم على الحديث بالضعف والنكارة، ثم نزع صحة الأخذ بالتكبير، ولتوضيح ذلك أقول: إن مسألة التكبير قضية خاضعة أصالة لأصول القراءة، فالذي ينبغي أن يجري عليها اصطلاح القراء لا اصطلاح غيرهم، وإقحام اصطلاح غير أهل الشأن فيها خطأ بين يؤدي حتماً إلى نتائج خاطئة؛ لأن مدار ثبوت القراءة بوجوهها وأحكامها وطرق أدائها عند القراء هو التواتر، وليس مدار ثبوتها أخبار الآحاد، وإن كانت صحيحة، فخير الواحد لا يثبت به قرآن، وإن كان هذا الواحد عدلاً، والتكبير وجه من وجوه القراءة الصحيحة - وإن لم يكن قرآناً - مثله مثل سائر فروع القراءة الثابتة عن القراء أصولاً وفرشاً، مدار ثبوته النقل المتواتر عند من قرأ به، وليس مدار ثبوته أخبار الآحاد الواردة فيه وإن صحت، ولتقرير هذا الأمر وإيضاحه أنقل من صحيح البخاري رَحِمَهُ اللهُ هذا الحديث الذي أخرجه في باب "أنزل القرآن على سبعة أحرف" من حديث عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ الْمَسْوَرَةَ بِنَ مَخْرَمَةَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ، حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَائَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ، لَمْ يُقْرَأْ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ، فَلَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: كَذَبْتَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ، فَانْطَلَقْتُ بِهِ أَفُوْدُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرَأْ بِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْسَلُهُ، أَقْرَأْ يَا هِشَامُ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ، ثُمَّ قَالَ: أَقْرَأْ يَا عُمَرُ، فَقَرَأْتُ الْقِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ إِنَّ هَذَا

الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَيَّ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ".^(١)

قلت : فأين نجد في صحيح البخاري، أو في غيره من كتب السنة، أو في كتب الشروح، ذكرا للمواضع والحروف والقراءات التي اختلفت في قراءتها عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم بن حزام رضي الله عنهما! إن هذه الحروف والمواضع في هذه الحادثة وغيرها لا تثبتها كتب السنة، بل تضبطها المشافهة والتلقي بالإسناد المتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم عبر سلاسل الأسانيد المتصلة على مر الزمان بجموع يستحيل تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه، وكذلك الشأن في سائر المسائل المتعلقة بالقراءة، ومنها التكبير .

وإذا كنا سنرد وجه التكبير في قراءة ابن كثير أو غيره ممن ثبت في روايته لضعف الحديث الوارد فيه ونكارتة، فمن أين لنا أن نأتي بنصوص صحيحة أو حسنة من السنة نحتج بها لكل قراءة متواترة من القراءات التي يقرأ بها الناس اليوم، فضلا عن الظواهر الأدائية في القراءات من إظهار وإدغام، وتسهيل وتحقيق وإبدال، ومد وقصر، وفتح وإمالة، وحذف وإثبات، وروم وإشمام... إلى غير ذلك مما هو معروف عند القراء .

وإذا جوزنا ما ذهب إليه المحدثون من منع التكبير لضعف الحديث الوارد فيه، فماذا علينا أن نصنع بتلك القراءات المتواترة الواردة في بعض نصوص السنة، والتي حُكِمَ على إسنادها ورواتها بالضعف من قبل أئمة الحديث، هل نرد تلك القراءات لضعف الأحاديث الواردة فيها؟ أم سنعتمد التواتر أصلا لصحة تلك القراءات من غير التفات لتضعيف المحدثين.

عند الترمذي في كتاب القراءات من حديث أنس رضي الله عنه: "أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ - وَأَرَاهُ قَالَ - وَعُثْمَانَ كَانُوا يَقْرَأُونَ "مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ"^(٢). حكم الألباني:

(١) صحيح البخاري برقم ٤٩٩٢، البخاري، (٦/ ١٨٥).

(٢) قراءة عشرية قرأ بها عاصم والكسائي وعقوب وخلف العاشر. تحبير التيسير في القراءات العشر (ص: ١٨٦).

ضعيف الإسناد".^(١)

وعنده أيضا من حديث مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه: "أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَرَأَ: (هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ)"^(٢) - قال الترمذي - هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ رِشْدِينَ، وَكَيْسِ إِسْنَادَهُ بِالْقَوِيِّ، وَرِشْدِينَ بْنُ سَعْدٍ وَالْأَفْرِيقِيُّ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ". حكم الألباني: ضعيف الإسناد".^(٣)

وعنده أيضا من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَرَأَ: "قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا"^(٤) [الكهف: ٧٦] مُثَقَّلَةً - قال الترمذي - هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَأُمِّيَّةُ بْنُ خَالِدٍ ثِقَةٌ، وَأَبُو الْجَارِيَةِ الْعَبْدِيُّ شَيْخٌ مَجْهُولٌ وَلَا يُعْرَفُ اسْمُهُ". حكم الألباني: ضعيف الإسناد".^(٥)

وعند أبي داود من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: "قَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ)"^(٦) - أي برفع والعين -". حكم الألباني: ضعيف".^(٧)،
وعنده من حديث جابر قال: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ "يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ"^(٨)
- أي بفتح السين - [الهمزة: ٣] ". حكم الألباني: ضعيف الإسناد".^(٩)

وعنده أيضا من حديث أَبِي قِلَابَةَ، عَمَّنْ أَقْرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم "فَيَوْمئِذٍ لَا يُعَدِّبُ

(١) سنن الترمذي برقم ٢٩٢٨، أبو عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة (٥ / ١٨٦).

(٢) سبعة تفرد بها أبو الحسن الكسائي. انظر التيسير في القراءات السبع (ص: ١٠١).

(٣) سنن الترمذي ت شاكر برقم: ٢٩٣٠، الترمذي، (٥ / ١٨٦).

(٤) عشرية قرأ بها العشرة ماعدا المديان وشعبة. انظر تحبير التيسير في القراءات العشر (ص: ٤٤٧).

(٥) سنن الترمذي ت شاكر برقم: ٢٩٣٣، (٥ / ١٨٨)، وانظر سنن أبي داود برقم ٣٩٨٥ (٤ / ٣٤) ..

(٦) سبعة تفرد بها الكسائي. انظر التيسير في القراءات السبع (ص: ٩٩).

(٧) سنن أبي داود برقم ٣٩٧٧، أبو داود (سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى: ٢٧٥ هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، عدد الأجزاء: ٤، (٤ / ٣٢).

(٨) عشرية قرأ بها عاصم وابن عامر وحَمَزَةُ وَأَبُو جَعْفَرٍ. انظر تحبير التيسير في القراءات العشر (ص: ٣١٤).

(٩) سنن أبي داود برقم: ٣٩٩٥، أبو داود، (٤ / ٣٦).

عَذَابُهُ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ "وَتَأَقُّهُ أَحَدٌ"^(١) - أي بالبناء للمفعول في الفعلين - [الفجر: ٢٦] [٢٦] "حكم الألباني: ضعيف الإسناد"^(٢).

وعند الحاكم بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾"^(٣) [الفاحة: ٦] بِالصَّادِ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ". قال قال الذهبي في التلخيص: بل لم يصح^(٤)

فهذه سبعة نماذج من نصوص السنة المطهرة أوردت بعض قراءات النبي ﷺ لبعض الألفاظ القرآنية، وقد حكم أهل الشأن من المحدثين على هذه الأحاديث بالضعف، فهل يقتضي هذا التضعيف بطلان تلك القراءات السبعة؟ وهل نرد هذه القراءات الواردة في هذه الأحاديث لضعف إسنادها؟ مع كون هذه القراءات ثابتة في السبعة أو العشرة التي أجمعت الأمة قديما وحديثا على تواترها، وعدم جواز إنكار حرف منها! هل تجري أصول وقواعد التحديث التي تقول: "إن الحديث الضعيف هو الحديث المردود، وذلك إما من جهة رجحان عدم الثبوت، أو القطع بعدم الثبوت...، وعليه فهذا التأصيل يوجب أن لا يُتردد في منع الاحتجاج بالقسمين جميعاً"^(٥)!

وفي مقابل هذا أوردت كتب السنة نصوصا صحيحة الإسناد وردت فيها بعض القراءات - التي حكم عليها أئمة القراءة بالشذوذ وعدم القبول -، فعند البخاري من حديث ابن أبي مليكة، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا: "كَانَتْ تَقْرَأُ: إِذْ تَلْقُونَهُ بِالسِّتِّكُمْ، وَتَقُولُ: الْوَلَقُّ الْكَذِبُ" قَالَ ابْنُ أَبِي مَلِيكَةَ: وَكَانَتْ أَعْلَمَ مِنْ غَيْرِهَا بِذَلِكَ لِأَنَّهُ نَزَلَ فِيهَا"^(٦).

(١) عشرية قرأ بها الكسائي ويعقوب. انظر تحبير التيسير في القراءات العشر (ص: ٦١٢).

(٢) سنن أبي داود برقم: ٣٩٩٦، أبو داود، (٤ / ٣٦).

(٣) عشرية قرأ بها القراء ماعدا حمزة وقنبل ورويس. انظر تحبير التيسير في القراءات العشر (ص: ١٨٦).

(٤) المستدرک على الصحيحين للحاكم برقم: ٢٩١٢، (٢ / ٢٥٣).

(٥) تحرير علوم الحديث، عبد الله الجدیع، (٢ / ١١٠٣).

(٦) صحيح البخاري برقم: ٤١٤٤، (محمد بن إسماعيل المتوفى ٢٥٦هـ)، (٥ / ١٢١). وانظر جامع البيان، (ابن جرير الطبري المتوفى ٣١٠هـ)، تحقيق العلامة أحمد شاکر (١٩ / ١٣١).

أيرى أئمة الحديث نضر الله وجوههم أن نعتد هذه القراءة فنقرأ بها في المحارِب وفي العرض؛ لورودها في أصح كتب السنة؟ خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن قراءة عائشة هذه يقرأ بها سيد القراء أبي بن كعب رضي الله عنه، ومجاهد وأبو حيوة ^(١). لماذا لا نتحاكم لأصول وقواعد التحديث في مثل هذا متمسكين بقول ابن أبي مُليكة: **"وَكَاثَتْ أَعْلَمَ مِنْ غَيْرِهَا بِذَلِكَ لِأَنَّهُ نَزَلَ فِيهَا"**! أو لا ترون أنا إذا أهملنا هذه الرواية، ولم نعتد تلك القراءة نكون قد خالفنا أصول وقواعد التحديث التي تقضي: **"بإجماع العلماء من أهل الحديث، ومن يعتد بقوله من الفقهاء والأصوليين على أن الحديث الصحيح حجة يجب العمل به، سواء كان روايه واحدا لم يروه غيره، أو رواه معه راو آخر..."** ^(٢). أم أن الأمثل والأقوم والأهدى سبيلا في مثل هذا أن نُعمل أصول وقواعد القراء، ونرد أمر هذه القراءة لأئمة الشأن منهم، فإن حكموا بقبولها فيها ونعمت، وإن حكموا بشذوذها سلمنا لهم، فلا نعتقد قرآنتها، ولا نقرأ بها في محارِبينا، وإن صح سندها.

وأخرج البخاري أيضاً من حديث: عُرْوَةُ بِنُ الزُّبَيْرِ عَنِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ لَهُ وَهُوَ يَسْأَلُهَا عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ ﴾ [يوسف: ١١٠] قَالَ: قُلْتُ: أَكُذِّبُوا أَمْ كُذِّبُوا؟ قَالَتْ عَائِشَةُ: "كُذِّبُوا" قُلْتُ: فَقَدِ اسْتَيْقَنُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ كَذَّبُوهُمْ فَمَا هُوَ بِالظَّنِّ؟ قَالَتْ: "أَجَلْ لَعَمْرِي لَقَدِ اسْتَيْقَنُوا بِذَلِكَ" فَقُلْتُ لَهَا: ﴿ وَظَلُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا ﴾ [يوسف: ١١٠] - يعني مخففة -، قَالَتْ: "مَعَاذَ اللَّهِ لَمْ تَكُنِ الرُّسُلُ تَظُنُّ ذَلِكَ بِرَبِّهَا،..." ^(٣). فهل يمكننا بعد ثبوت هذا النص في أصح كتب السنة أن نعتبر قراءة التخفيف قراءة غير صحيحة ^(٤) - لإنكار عائشة لها - وينبغي علينا أن نتوقف عن القراءة بها لعدم صحتها بصريح النص عن عائشة رضي الله عنها؛ إجراء

(١) انظر جامع البيان، (ابن جرير الطبري المتوفى ٣١٠ هـ)، تحقيق العلامة أحمد شاكر (١٩ / ١٣١).

(٢) منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر الحلبي (ص: ٢٤٤).

(٣) صحيح البخاري، (محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى ٢٥٦ هـ) (٦ / ٧٧).

(٤) عشرية قرأ بها الكوفيون الأربعة وأبو جعفر، انظر تحبير التيسير في القراءات العشر (ص: ٤١٧).

لأصول وقواعد التحديث^(١)، خاصة أنه لا توجد نصوص أخرى في كتب السنة تصح تلك القراءة المتواترة، أم أن تواتر هذه القراءة عند القراء، وعدم علم عائشة رضي الله عنها بتواترها، وإشكالها رضي الله عنها - فيما يبدو - في عود الضمائر^(٢)، براهين واضحة لصحة قراءة التخفيف.

وعند مسلم في صحيحه بسنده عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: "كَانَ فِيْمَا أُنزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ : عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ، بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتُوْفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُنَّ فِيْمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ".^(٣)

فإذا كان رسول الله ﷺ قد توفي "وهنَّ فيما يُقرأ من القرآن"^(٤) فأين هذه الآية في مصاحف الأمصار؟ وهل إذا قرأ بها قارئ اليوم لا ينكر عليه لصحة إسنادها، وورودها في صحيح السنة؟ وهل نتلقاها بالقبول لصحة روايتها، ونثرب على من لا يرى وجوب القراءة بها ونزري عليه! لماذا لا نتحاكم لأصول وقواعد التحديث في مثل هذا فنجزم بصحة القراءة بها لصحة السند!

وعند ابن حبان من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: "أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِّي أَنَا الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ".^(٥) فهذا إسناد صحيح مرفوع إلى النبي ﷺ بواسطة

(١) صراحة النص في هذا حملت السمين الحلبي رحمه الله إلى أن يلتصص لصحة القراءة وجهها بعيدا، حيث قال عن رواية عائشة: "وهذا ينبغي أن لا يصح عنها لتواتر هذه القراءة". الدر المصون (ج ٦/ ٥٦٣). قلت: وكلامه مردود.

(٢) قال الشيخ ابن عاشور في التحرير والتنوير: "وهذا الكلام من عائشة رضي الله عنها رأي لها في التفسير، وإنكارها أن تكون (كذبوا) مخففة إنكار يستند بما يبدو من عود الضمائر إلى أقرب مذكور وهو الرسل، وذلك ليس بمتعين، ولم تكن عائشة قد بلغت روايتها (كذبوا) بالتخفيف". التحرير والتنوير (ابن عاشور) - (ج ١٣ / ص ٧٠).

(٣) صحيح مسلم برقم: (٢٤-١٤٥٢) بتحقيق عبد الباقي، (مسلم بن الحجاج المتوفى ٢٦١هـ)، (٢/ ١٠٧٥).

(٤) قال محمد فؤاد عبد الباقي شارحا: (وهن فيما يُقرأ) معناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جدا حتى إنه ﷺ توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآنا متلوا؛ لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على أن هذا لا يتلى...، صحيح مسلم بتحقيق عبد الباقي (٢/ ١٠٧٥).

(٥) صحيح ابن حبان - محققا، برقم ٦٣٢٩، (ابن حبان البستي المتوفى ٣٥٤هـ)، قال الأرناؤوط: "إسناده =

ابن مسعود رضي الله عنه، فهل يلزمنا هذا الإسناد الصحيح بوجوب القراءة "إِنِّي أَنَا الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ"، بدل قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، أو حتى معه، وأين هي في المصاحف التي أرسلها عثمان رضي الله عنه للأمصار؟ أم أن هذه القراءة لم تثبت تواتراً في قراءة أحد من القراء؛ فلا نعتقد قرآنتها وإن صح سندها؛ لأن مدار ثبوت القراءة عند القراء هو التواتر، وصحة السند عندهم وحدها لا تكفي، بخلاف صحته عند أئمة المحدثين.

وعند البخاري ومسلم وابن حبان في صحاحهم والترمذي والنسائي في السنن، وفي مسند الإمام أحمد بسنده عن علقمة^(١)، قَالَ: قَدِمْنَا الشَّامَ فَاتَانَا أَبُو الدَّرْدَاءِ فَقَالَ: أَفِيكُمْ أَحَدٌ يَقْرَأُ عَلَيَّ قِرَاءَةَ عَبْدِ اللَّهِ فَأَشَارُوا إِلَيَّ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ أَنَا فَقَالَ: كَيْفَ سَمِعْتَ عَبْدَ اللَّهِ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ "وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ" قَالَ: قُلْتُ: سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ: وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ وَالذِّكْرِ وَالْأُنثَىٰ. قَالَ: وَأَنَا وَاللَّهِ، هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرُؤُهَا، وَهَؤُلَاءِ يُرِيدُونَ أَنْ أَقْرَأَ ﴿وَمَا خَلَقَ﴾ فَلَا أَتَابِعُهُمْ".^(٢) قلت: فهذا حديث ضارب بجذوره في أعماق الصحة من غير ريب، ومع هذا فإن القراءة بمضمون ما فيه لا تحل لأحد، إذ ليس هذا مدار ثبوت القراءة؛ بل مدار ثبوتها التواتر قطعي الثبوت، وعليه فنجزم أن القراءة التي ثبتت تواتراً عند جميع القراء، واستقرت بالعرضة الأخيرة، وكتبت في مصاحف الأمصار هي: ﴿وَمَا خَلَقَ الذِّكْرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ [الليل: ٣]، وعلى هذا فلا ينبغي اعتقاد قرآنية ما ورد في هذه النص، ولا تلاوتها في المحاريب، قال أبو بكر بن العربي بعد أن أورد حديث أبي

صحيح على شرط البخاري. وأخرجه الترمذي برقم: (٢٩٤٠)، وقال: حسن صحيح، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. (١٤ / ٢٣٦).

(١) علقمة بن قيس أبو شبل النخعي، الفقيه، قرأ القرآن على ابن مسعود، معرفة القراء الكبار (ص: ٢٦).
(٢) مسند أحمد برقم: ٢٧٥٥٤، قال الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين. (٤٥ / ٥٣٧)، وهو في البخاري برقم: ٤٩٤٤، (٦ / ١٧٠)، ومسلم برقم: ٢٨٢، (١ / ٥٦٥)، ابن حبان برقم: ٦٣٣٠، (١٤ / ٢٣٧)، وفي سنن الترمذي برقم: ٢٩٣٩، قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وقال الألباني: صحيح، (٥ / ١٩١).

الدرء السابق: "قَالَ الْقَاضِي: هَذَا مِمَّا لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ بَشَرٌ، إِنَّمَا الْمُعْوَلُ عَلَيْهِ مَا فِي الصُّحُفِ؛ فَلَا تَجُوزُ مَخَالَفَتُهُ لِأَحَدٍ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ لَا يَثْبُتُ بِنَقْلِ الْوَاحِدِ وَإِنْ كَانَ عَدْلًا، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ بِالتَّوَاتُرِ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْعِلْمُ، وَيَنْقَطِعُ مَعَهُ الْعِذْرُ، وَتَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَى الْخَلْقِ".^(١) وقال أبو حيان في البحر: "وَالثَّابِتُ فِي مَصَاحِفِ الْأَمْصَارِ وَالْمُتَوَاتِرِ ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾، وَمَا ثَبَّتَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قِرَاءَةٍ: (وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى)، نَقَلَ أَحَادٍ مُخَالَفٌ لِلسَّوَادِ، فَلَا يُعَدُّ قُرْآنًا".^(٢)

قلت: ومما يعجب له أن القراء في زمن ابن مجاهد رَحِمَهُ اللهُ قد استعدوا الوزير: أبا علي بن مقلة^(٣) علي: محمد بن أحمد بن أيوب المعروف بابن شنبوذ لإصراره علي قراءة: (وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى)، - وقراءات أخرى شاذة مخالفة للسواد، - فنوَّظَ وَضُرِبَ أسواطاً زادت علي العشرة ولم تبلغ العشرين، وحبس واستتيب وأرغم علي العودة عنها، وكتبوا بذلك محضراً وأشهدوا عليه القضاة والفقهاء، وتوبوه عن التلاوة بها غضبا، وقيل إنه أخرج من بغداد، فذهب إلى البصرة.^(٤)

وبهذا يتبين بما لا يدع مجالاً للشك أن المعول عليه في قبول القراءة وما يتعلق بها من أحكام كالتكبير إنما تخضع أولاً وأخيراً لأصول وقواعد وضوابط القراء لا غيرهم، وأن قول الشيخ الألباني: "وأن قول بعض القراء لا يقويه، ولا يجعله سنة، مع إعراض عامة القراء عنه، وتصريح بعض السلف ببدعيته". غير معول عليه.



(١) أحكام القرآن لابن العربي ط العلمية، أبو بكر بن العربي، (محمد بن عبد الله بن العربي المتوفى: ٥٤٣هـ)، راجع أصوله: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثالثة: ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: ٤ (٤ / ٤٠٥).

(٢) البحر المحيط في التفسير (١٠ / ٤٩٢).

(٣) محمد بن علي بن الحسين بن مقلة، أبو علي: وزير، يضرِبُ بحسن خطه المثل. الأعلام للزركلي (٦ / ٢٧٣).

(٤) انظر قصة الاستتابة كاملة في معرفة القراء الكبار (ص: ١٥٧)، وفي وفيات الأعيان (٤ / ٣٠٠).

المبحث الرابع: حكم التكبير عند ختم المصحف عند الفقهاء

المطلب الأول: حكم التكبير عند ختم المصحف عند الفقهاء.

مما تجدر الإشارة إليه في بداية هذا المبحث أنه ظهر لي بالتتبع لأقوال الفقهاء الذين تكلموا في مسألة التكبير أنهم تبعوا القراء^(١) في ذلك، وحذوا حذوهم، وسلموا لهم بصحته؛ لأنه أمر متعلق بالقراءة كسائر الأحكام التي يرجع فيها إلى القراء، ولا أدل على ذلك من قول الشافعي رَحِمَهُ اللهُ بسنية التكبير وحثه على الأخذ به، ومعلوم أن الشافعي عرض القرآن على إسماعيل بن قسطنطين المعروف بالقسط عن عبد الله بن كثير الداري، وقد روى الشافعي عن القسط حديث التكبير عند الختم أيضا كما أثبتته أبو يعلى الخليلي في الإرشاد، وفقهاء الحنابلة لم يعرجوا على إثبات صحة التكبير اعتمادا منهم على إثبات القراء له، بل تكلموا في حكمه مباشرة باعتباره سنة ثابتة عند القراء، وأما فقهاء الحنفية والمالكية فقد تتبعت الحديث عن حكم تكبير الختم في كتب الفقه عند الحنفية^(٢) وعند المالكية^(٣) فلم أظفر بشيء ويرجع الدكتور: خالد منصور السبب في ذلك إلى أمور منها: عدم ثبوت التكبير عند ختم المصحف الشريف عندهم، أو عدم اشتهاؤه سيما أن مذهب عامة أهل المغرب هو المذهب المالكي، والقراءة السائدة عندهم قراءة الإمام نافع المدني، وليس من

(١) قلت: وكذلك المفسرين ممن ذكر التكبير، وقد سبقت الإشارة لذلك.

(٢) من كتب الحنفية التي طالعها: المبسوط لشمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، بدائع الصنائع لأبي بكر الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ)، التنف في الفتاوى، لأبي الحسن السُّغدي (المتوفى: ٤٦١هـ)، الهداية في شرح بداية المبتدي لأبي الحسن المرغيناني، (المتوفى: ٥٩٣هـ)، المحيط البرهاني في الفقه النعماني لبرهان الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ٦١٦هـ)، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشُّلبي، للزيلعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، الاختيار لتعليل المختار لأبي الفضل الحنفي (المتوفى: ٦٨٣هـ)، البناية شرح الهداية لبدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، وغيرها.

(٣) ومن كتب المالكية التي تصفحتها: المدونة لمالك بن أنس (المتوفى: ١٧٩هـ)، متن الرسالة لعبد الله بن أبي زيد النفري، المالكي (المتوفى: ٣٨٦هـ)، البيان والتحصيل، والمقدمات الممهدة، كلاهما لأبي الوليد محمد بن رشد القرطبي (المتوفى: ٥٢٠هـ)، الذخيرة للقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، إرشاد السالك في فقه الإمام مالك لعبد الرحمن بن محمد (المتوفى: ٧٣٢هـ)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (المتوفى: ٧٤١هـ)، المدخل لابن الحاج (المتوفى: ٧٣٧هـ)، وغيرها.

طريقها التكبير عند ختم المصحف الشريف. أو أنهم تركوا ذكر التفصيلات المتعلقة بالتكبير للقراء اعتقاداً منهم أن هذا المبحث يتعلق بالقراء.^(١)

الذين ذكروا التكبير من الفقهاء:

أما كتب الشافعية فلم أر في الأمهات من ذلك شيئاً، بالرغم من ثبوت التكبير عن الإمام الشافعي رواية، فقد أسند أبو يعلى الخليلي في كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث: "... حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قِسْطَنْطِينٍ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ عَلَى مُجَاهِدٍ، وَقَرَأَ مُجَاهِدٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ، فَلَمَّا بَلَغْتُ ﴿ وَالصَّحِيحَ ﴾ قَالَ لِي: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ كَبِّرْ فِيهَا، فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَنِي أَنْ أَكْبِرَ فِيهَا إِلَيَّ أَنْ أَخْتِمَ".^(٢) كما ورد عنه رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ الْبَزِيِّ: "يَا أَبَا الْحَسَنِ، وَاللَّهِ لَئِن تَرَكْتَ التَّكْبِيرَ فَقَدْ تَرَكْتَ سُنَّةَ مَنْ سَنَّ نَبِيكَ".^(٣) وقال أيضاً لأبي يزيد القرشي^(٤) حين صلى بالناس خلف المقام بالمسجد الحرام التراويح في شهر رَمَضَانَ، لما كبر من خاتمة الصَّحْحِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ: "أَحْسَنْتَ أَصَبْتَ السُّنَّةَ".^(٥)

وأئمة القراءات ممن ينتسب للمذهب يثبت التكبير عن أصحاب الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، يقول الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ فِي النُّشْرِ: "فَقَدْ ثَبَتَ التَّكْبِيرُ فِي الصَّلَاةِ عَنِ أَهْلِ مَكَّةَ فُقَهَائِهِمْ، وَقُرَّائِهِمْ، وَنَاهِيكَ بِالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَابْنَ جُرَيْجٍ

(١) انظر التكبير عند ختم المصحف (ص ٧٧).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، أبو يعلى الخليلي، (خليل بن عبد الله القزويني المتوفى: ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد إدريس، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ، عدد الأجزاء: ٣ (١/ ٤٢٧).

(٣) الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي، ابن حجر، (أحمد بن محمد بن علي المتوفى: ٩٧٤هـ)، الناشر: دار الفكر، عدد الأجزاء: ١، بدون، (ص: ١٦٠).

(٤) يونس بن يزيد بن أبي نجاد أبو يزيد القرشي الأيلي سمع الزهري ونافعا. رجال صحيح البخاري، (٨١٨/٢).

(٥) انظر الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي، (ابن حجر المتوفى: ٩٧٤هـ)، (ص: ١٥٩) وما بعدها.

وَابْنِ كَثِيرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَلَمْ نَجِدْ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ نَصًّا، حَتَّى أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ مَعَ بُبُوْتِهِ عَنِ إِمَامِهِمْ، فَلَمْ أَجِدْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ نَصًّا فِيهِ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِهِمُ الْمُبْسُوطَةِ، وَلَا الْمُطَوَّلَةِ الْمَوْضُوعَةَ لِلْفِقْهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ اسْتِطْرَافًا الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ، وَالْإِمَامُ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَعْبَرِيُّ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَيْمَةِ الشَّافِعِيَّةِ، وَالْعَلَّامَةُ أَبُو شَامَةَ، وَهُوَ مِنْ أَكْبَرِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ الَّذِينَ كَانَ يُعْتَمَدُ بِقَوْلِهِمْ فِي عَصْرِهِمْ بِالشَّامِ، بَلْ هُوَ مِمَّنْ وَصَلَ إِلَى رُتْبَةِ الْاجْتِهَادِ".^(١)

وقال أيضا: "بَلَّغْنَا عَنْ شَيْخِ الشَّافِعِيَّةِ وَزَاهِدِهِمْ وَوَرِعِهِمْ فِي عَصْرِنَا الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ الْخَطِيبِ أَبِي الثَّنَاءِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جُمَلَةَ الْإِمَامِ وَالْخَطِيبِ بِالْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ بِدِمَشْقَ الَّذِي لَمْ تَرَ عَيْنَايَ مِثْلَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي بِهِ، وَرَبَّمَا عَمِلَ بِهِ فِي التَّرَاوِيحِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَرَأَيْتُ أَنَا غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ شُيُوخِنَا يَعْمَلُ بِهِ وَيَأْمُرُ مَنْ يَعْمَلُ بِهِ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ، وَفِي الْإِحْيَاءِ فِي لَيْلِي رَمَضَانَ حَتَّى كَانَ بَعْضُهُمْ إِذَا وَصَلَ فِي الْإِحْيَاءِ إِلَى الضُّحَى قَامَ بِمَا بَقِيَ مِنَ الْقُرْآنِ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ يَكْبُرُ إِثْرَ كُلِّ سُورَةٍ فَإِذَا انْتَهَى إِلَى ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ كَبَّرَ فِي آخِرِهَا ثُمَّ يَكْبُرُ ثَانِيًا لِلرُّكُوعِ".^(٢)

كما أورد ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةِ آراءَ علماء المذهب الشافعي في التكبير، وذلك عند جوابه على فتوى عن مشروعية التكبير فقال: "وَسُئِلَ نَفَعَ اللَّهُ بِعُلُومِهِ... هَلْ وَرَدَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ فِي مَشْرُوعِيَّةِ التَّكْبِيرِ أَوْ آخِرِ قِصَارِ الْمَفْصَلِ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ نَعَمْ فَهَلْ هُوَ خَاصٌ فِي حَقِّ غَيْرِ الْمُصَلِّيِّ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ نَعَمْ فَهَلْ نُقِلَ نَدْبُهُ فِي حَقِّ الْمُصَلِّيِّ عَنِ أَحَدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ بَسْنِيَّتَهُ فَمَا ابْتِدَاؤُهُ وَانْتِهَاؤُهُ؟ وَهَلْ يَنْدُبُ مَعَهُ زِيَادَةٌ لِإِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ كَمَا هُوَ الْمَعْمُولُ؟ فَأَجَابَ نَفَعَ اللَّهُ بِهِ بِقَوْلِهِ: حَدِيثُ التَّكْبِيرِ وَرَدَ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَزَّةَ الْبَزْزِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ بْنَ سُلَيْمَانَ يَقُولُ: قَرَأْتُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسْطَنْطِينَ فَلَمَّا بَلَغْتُ ﴿وَالضُّحَى﴾ قَالَ لِي: كَبَّرَ عِنْدَ خَاتِمَةِ كُلِّ سُورَةٍ حَتَّى تَخْتَمَ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَرَأَ

(١) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، (٢/ ٤٢٦).

(٢) السابق، (٢/ ٤٢٧).

على مُجَاهِدٍ فَأَمْرُهُ بِذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ مُجَاهِدٌ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَمَرَهُ بِذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ بِأَنَّ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَمَرَهُ بِذَلِكَ وَأَخْبَرَهُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَهُ بِذَلِكَ. وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي صَحِيحِهِ الْمُسْتَدْرَكِ عَنِ الْبَزِيِّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ وَلَمْ يَخْرُجْهُ الْبُخَارِيُّ وَلَا مُسْلِمٌ أَنْتَهَى. وَقَدْ يُعَارِضُهُ تَضْعِيفُ أَبِي حَاتِمٍ الْعَقِيلِيِّ لِلْبَزِيِّ. وَيُجَابُ بِأَنَّ هَذَا التَّضْعِيفَ غَيْرَ مَقْبُولٍ، فَقَدْ رَوَاهُ عَنِ الْبَزِيِّ الْأَيْمَةَ الثَّقَاتِ، وَكَفَاهُ فخرًا وَتوثيقًا قول إمامنا الشَّافِعِيِّ رحمته الله: إِنْ تَرَكْتَ التَّكْبِيرَ تَرَكْتَ سُنَّةً، وَفِي رِوَايَةٍ: يَا أَبَا الْحَسَنِ وَاللَّهِ لَئِنْ تَرَكْتَ التَّكْبِيرَ فَقَدْ تَرَكْتَ سُنَّةَ مَنْ سَنَّ نَبِيَّكَ. وَقَالَ الْحَافِظُ الْعِمَادُ بْنُ كَثِيرٍ: وَهَذَا مِنَ الشَّافِعِيِّ يَفْتَضِي تَضْعِيفَهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ ^(١). وَمِمَّا يَفْتَضِي صِحَّتَهُ أَيْضًا أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ رَوَاهُ عَنِ أَبِي بَكْرِ الْأَعْيُنِ عَنِ الْبَزِيِّ. وَكَانَ أَحْمَدُ يَجْتَنِبُ الْمُنْكَرَاتِ فَلَوْ كَانَ مُنْكَرًا مَا رَوَاهُ...، وَلَا فَرْقَ فِي نَدْبِ التَّكْبِيرِ بَيْنَ الْمُصَلِّيِّ وَغَيْرِهِ، فَقَدْ نَقَلَ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ بِسَنَدِهِ عَنِ أَبِي يَزِيدِ الْقُرَشِيِّ قَالَ: صَلَّيْتُ بِالنَّاسِ خَلْفَ الْمَقَامِ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي التَّرَاوِيحِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ كَبَّرْتُ، مِنْ خَاتِمَةِ الضُّحَى إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ فَلَمَّا سَلِمْتُ التَّفْتُ فَإِذَا بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِدْرِيسِ الشَّافِعِيِّ رحمته الله فَقَالَ: أَحْسَنْتِ أَصَبْتَ السُّنَّةَ...، فَتَبَّتْ بِمَا ذَكَرْنَا عَنْ الشَّافِعِيِّ رحمته الله وَبَعْضُ مَشَايخِهِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ سُنَّةٌ فِي الصَّلَاةِ، وَمَنْ ثَمَّ جَرَى عَلَيْهِ مِنْ أُمَّتِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ الْإِمَامَ الْمُجْتَهِدَ أَبُو شَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ...، وَالْإِمَامَانَ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ وَأَبُو إِسْحَاقَ الْجَعْفَرِيُّ وَمِمَّنْ أَفْتَى بِهِ وَعَمَلَ فِي التَّرَاوِيحِ شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ فِي عَصْرِهِ أَبُو الثَّنَاءِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ جَمَلَةَ، الْإِمَامَ وَالْخَطِيبَ بِالْجَامِعِ الْأَمْوِيِّ بِدِمَشْقٍ ^(٢).

وأما عند الحنابلة فقد ذكر حكم التكبير عند ختم المصحف الشريف ابن قدامة المقدسي في المغني وفي الشرح الكبير فقال: "واستحسن أبو بكر التكبير عند آخر

(١) قول العماد ابن كثير: "وهذا من الشَّافِعِيِّ يَفْتَضِي تَضْعِيفَهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ". متعقب. انظر تنبيه الهاجد (١/ ٤٤١).

(٢) الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي، ابن حجر، (أحمد بن محمد بن علي المتوفى: ٩٧٤هـ)، الناشر: دار الفكر، عدد الأجزاء: ١، بدون، (ص: ١٦٠).

كل سورة من الضحى إلى آخر القرآن ؛ لأنه روي عن أبي بن كعب رضي الله عنه أنه قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم فأمره بذلك. رواه القاضي في الجامع ^(١).
كما ذكره ابن مفلح في كتاب الفروع فقال: "وَهَلْ يُكَبَّرُ لِخْتَمِهِ مِنَ الضُّحَى أَوْ أَلَمْ تَشْرَحْ آخِرَ كُلِّ سُورَةٍ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ، وَلَمْ يَسْتَحْبِهِ شَيْخُنَا لِقِرَاءَةِ غَيْرِ ابْنِ كَثِيرٍ. وَقِيلَ وَيَهْلِلُ" ^(٢).

وفي تصحيح الفروع يقول علاء الدين المرداوي معلقا على قول ابن مفلح السابق: "قَوْلُهُ: وَهَلْ يُكَبَّرُ لِخْتَمِهِ مِنَ الضُّحَى أَوْ أَلَمْ تَشْرَحْ آخِرَ كُلِّ سُورَةٍ فِيهِ رَوَاتَانِ. اهـ: إِحْدَاهُمَا: يُكَبَّرُ آخِرَ كُلِّ سُورَةٍ مِنَ الضُّحَى وَهُوَ الصَّحِيحُ، قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ وَالشَّرْحِ: وَاسْتَحْسَنَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ التَّكْبِيرَ عِنْدَ آخِرِ كُلِّ سُورَةٍ مِنَ الضُّحَى إِلَى أَنْ يَخْتِمَ، جَزَمَ بِهِ ابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ، وَابْنُ حَمْدَانَ فِي رِعَايَةِ الْكَبْرِيِّ، وَقَدَّمَ ابْنَ تَمِيمٍ وَالْمُصَنِّفُ فِي آدَابِهِ، وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ يَكْبُرُ مِنْ أَوَّلِ أَلَمْ تَشْرَحْ، اخْتَارَهُ الْمَجْدُ ^(٣)، قَلْتُ: قَدْ صَحَّ هَذَا وَهَذَا عَمَّنْ رَأَى التَّكْبِيرَ، فَالْكُلُّ حَسَنٌ،" ^(٤).

كما ذكره الشيخ البهوتي في منتهى الإرادات بقوله: "وَيُكَبَّرُ إِذَا خَتَمَ نَدْبًا لِآخِرِ كُلِّ سُورَةٍ مِنَ الضُّحَى إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ فَيَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ فَقَطُّ، وَيَجْمَعُ أَهْلُهُ عِنْدَ خْتَمِهِ نَدْبًا، رَجَاءَ عَوْدِ نَفْعِ ذَلِكَ وَتَوَابِهِ إِلَيْهِمْ" ^(٥).

وفي مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ما نصه: "وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ جَمَاعَةٍ اجْتَمَعُوا فِي خْتَمَةِ وَهُمْ يَقْرَأُونَ لِعَاصِمٍ وَأَبِي عَمْرٍو فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى سُورَةٍ

(١) المغني لابن قدامة، ابن قدامة المقدسي (موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة الحنبلي، المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة، عدد الأجزاء: ١٠، ١٩٦٨م، (٢/ ١٢٧)، وانظر: الشرح الكبير على متن المقنع (١/ ٧٥٦).

(٢) الفروع وتصحيح الفروع، ابن مفلح (محمد بن مفلح الحنبلي المتوفى: ٧٦٣هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: الرسالة، الطبعة: الأولى ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ١١ (٢/ ٣٨٣).

(٣) عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الحراني - جد شيخ الإسلام - ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ١).

(٤) الفروع وتصحيح الفروع، ابن مفلح (٢/ ٣٨٤).

(٥) دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، البهوتي، (منصور بن يونس الحنبلي المتوفى: ١٠٥١هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ٣ (١/ ٢٥٥).

الضَحَى لَمْ يَهْلَلُوا وَلَمْ يُكَبِّرُوا إِلَى آخِرِ الْخَتْمَةِ فَعَلَهُمْ ذَلِكَ هُوَ الْأَفْضَلُ أَمْ لَا؟ وَهَلِ الْحَدِيثُ الَّذِي وَرَدَ فِي التَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ صَحِيحٌ بِالتَّوَاتُرِ أَمْ لَا؟ .

فَأَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، نَعَمْ إِذَا قُرِئُوا بِغَيْرِ حَرْفِ ابْنِ كَثِيرٍ كَانَ تَرْكُهُمْ لِذَلِكَ هُوَ الْأَفْضَلُ؛ بَلِ الْمَشْرُوعُ الْمَسْنُونُ فَإِنَّ هُوَ لَأَيُّ الْأَيِّمَةِ مِنَ الْقُرَّاءِ لَمْ يَكُونُوا يُكَبِّرُونَ لِأَيِّ أَوَائِلِ السُّورِ وَلَا فِي أَوَاخِرِهَا. فَإِنَّ جَارَ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ ابْنَ كَثِيرٍ نَقَلَ التَّكْبِيرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَارَ لِعَيْبِهِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ هُوَ لَأَيُّ نَقَلُوا تَرْكُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،...^(١)

وفي سؤال ورد للشيخ بن جبرين رَحِمَهُ اللهُ فِي التَّكْبِيرِ: س - سمعت بعض القراء في الإذاعة يكبر بعد سورة الضحى، فهل هذا مشروع، وهل ذلك عام في كل سورة غيرها؟ وهل يجوز التكبير في الصلاة بعد قراءتها؟، فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: "ورد التكبير في قراءة عبد الله بن كثير قارئ مكة، وهو أحد القراء السبعة، وذكر أنه روى ذلك عن مشائخه إلى الصحابة، وأنه من سورة الضحى إلى سورة الناس، ولم ينقل هذا التكبير أهل الحديث، فالظاهر أنه لم يثبت مرفوعاً، ومع هذا لم يذكره أحد من القراء سوى ابن كثير، فمن قرأ بقراءته كبر، ولا ينكر على من كبر أو ترك، والله أعلم"^(٢).

فخلاصة القول عند الحنابلة من واقع هذه النقول من كتبهم: استحباب التكبير في الختم مطلقاً عند من ثبت عنده ذلك من أئمة القراءة، فهذا قول صرح به في المغني وابن مفلح في رواية، واستحسنه المرادوي والبهوتي لما روي عن أبي بن كعب رضي الله عنه أنه قرأ على النبي ﷺ فأمره بذلك، هذا رأي، والآخر: استحباب التكبير لقراءة ابن كثير فقط، وهو ما ذهب إليه ابن مفلح في روايته الثانية، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، كما اختاره الشيخ ابن جبرين في فتواه.

قلت: ويفهم من كلام شيخ الإسلام أن القراء ملتزمون بما يروونه عن شيوخهم

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (١٣ / ٤١٧) .

(٢) فتاوى إسلامية، لأصحاب الفضيلة: الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ: محمد العثيمين، والشيخ: عبدالله الجبرين، المؤلف: محمد بن عبد العزيز المسند، الناشر: دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى ١٩٩٤ م، عدد الأجزاء: ٤ (٤ / ٣٦) .

ثبوتا وانتفاء، كما يفهم منه أن المشروع والمسنون في قراءة ابن كثير الأخذ بالتكبير لأنه ثبت في قراءته، وإن كان على سبيل الجواز والندب، وقد أوضح ذلك شيخ الإسلام في نفس الفتوى حين قال: "وإنَّ مَا غَايَةُ مَنْ يَقْرَأُ بِحَرْفِ ابْنِ كَثِيرٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ وَهَذَا خِلَافُ الْبَسْمَلَةِ فَإِنَّ قِرَاءَتَهَا وَاجِبَةٌ عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُهَا مِنَ الْقُرْآنِ".^(١)

فالذي يظهر - والعاصم من الزلل هو الله تعالى - أن الروايات الواردة في كتب الشافعية والحنابلة إنما هي إقرار منهم لمشروعية التكبير العام والخاص على السواء، وأن حكم التكبير عند ختم المصحف عندهم مستحب مندوب إليه.



(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (١٣ / ٤١٩)

المطلب الثاني: فتاوى الفقهاء المانعة من الأخذ بالتكبير والرد عليها

هناك بعض الفتاوى المانعة من التكبير، أسوقها من مصادرها ثم أناقشها، ففي مجموع فتاوى ابن باز رَحِمَهُ اللهُ: "وسئل الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ: "هل ثبت التكبير من سورة الضحى إلى آخر القرآن؟ فأجاب: لم يثبت ذلك عن النبي ﷺ كما صرح بذلك الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في أول تفسير سورة الضحى، ولكن ذلك عادة جرى عليها بعض القراء، لحديث ضعيف ورد في ذلك، فالأولى ترك ذلك، لأن العبادات لا تثبت بالأحاديث الضعيفة. والله الموفق"^(١).

وفي كتاب فتاوى إسلامية إجابة من الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ حول سؤال نصه: "بعض قراء القرآن يفصلون بين السورة والأخرى بقول: (الله أكبر) دون بسملة، هل يجوز ذلك، وهل له دليل؟ فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: "هذا خلاف ما فعل الصحابة ﷺ من فصلهم بين كل سورة وأخرى بِـ **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**، وخلاف ما كان عليه أهل العلم من أنه لا يفصل بالتكبير في جميع سور القرآن، غاية ما هناك أن بعض القراء استحب أن يكبر الإنسان عند ختم كل سورة من الضحى إلى آخر القرآن مع البسملة بين كل سورتين، والصواب أنه ليس بسنة، لعدم ورود ذلك عن النبي ﷺ، وعلى هذا فالمشروع أن تفصل بين كل سورة وأخرى بالبسملة **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** إلا في سورة براءة، فإنه ليس بينها وبين الأنفال بسملة"^(٢).

وفي كتاب بدع القراء يقول الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رَحِمَهُ اللهُ: "وهناك أمور سبعة تتعلق بالختم وهي: (أ) إكمال الختم، (ب) استحباب ختمه في مساء الشتاء وصباح الصيف. (ج) وصل ختمة بأخرى بقراءة الفاتحة وخمس آيات من أول البقرة. (د) تكرار سورة الإخلاص ثلاثاً. (هـ) التكبير في آخر الضحى إلى آخر سورة

(١) مجموع فتاوى ابن باز، ابن باز (عبد العزيز بن عبد الله المتوفى: ١٤٢٠ هـ)،، الأجزاء: ٣٠ جزءاً، (٤١٥ / ٢٤).

(٢) فتاوى إسلامية، لأصحاب الفضيلة العلماء ابن باز، ابن عثيمين، ابن جبرين، إضافة إلى اللجنة الدائمة، وقرارات المجمع الفقهي، (جمع وترتيب): محمد بن عبد العزيز المسند، (٤ / ٤٨).

النشاس داخل الصلاة أو خارجها. (و) صيام يوم الختم. (ز) دعاء الختم داخل الصلاة. فهذه الأمور السبعة لا يصح فيها شيء عن النبي ﷺ، ولا عن صحابته رضي الله عنهم، وعامة ما يروى في بعضها مما لا تقوم به الحجة، فالصحيح عدم شرعية شيء منها".^(١)

وقال في كتاب مرويات دعاء ختم القرآن: "وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى تكلم كلاما شديدا في التكبير المذكور، وأنه لم يرد إلا في رواية البزي عن ابن كثير".^(٢)

وفي سؤال ورد للدكتور حسام الدين عفانة، يقول السائل: ما حكم التكبير عند ختم المصحف من سورة الضحى إلى سورة الناس؟ فقال: "الجواب: إن التكبير المشار إليه في السؤال لم يثبت عن الرسول ﷺ بسند صحيح، ولم يقل به أكثر القراء، لذلك فلا ينبغي لأحد أن يفعله لأنه ليس من السنة. ونقل التكبير من سورة الضحى إلى آخر المصحف البزي عن ابن كثير عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ، قال ابن مفلح: "وهذا حديث غريب رواية أحمد بن محمد بن عبد الله البزي وهو ثبت في القراءة، ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: هذا حديث منكر".، وفضل شيخ الإسلام ابن تيمية أن لا يكبر القارئ فقد أجاب على سؤال بأن جماعة قرأوا القرآن فإذا وصلوا إلى الضحى لم يهللوا ولم يكبروا إلى آخر الختمة ففعلهم ذلك هو الأفضل أم لا؟ فأجاب: "الحمد لله، نعم إذا قرأوا بغير حرف ابن كثير كان تركهم لذلك هو الأفضل بل المشروع المسنون، فإن هؤلاء الأئمة من القراء لم يكونوا يكبرون لا في أوائل السور ولا في أواخرها".^(٣)

(١) بدع القراء القديمة والمعاصرة، أبو زيد، (بكر بن عبد الله، المتوفى ١٤٣٠هـ) مكتبة السنة، بدون، ه

(٢) مرويات دعاء ختم القرآن، (ص: ٦) دار الراجية بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

(٣) فتاوى يسألونك، المؤلف: الأستاذ الدكتور حسام الدين بن موسى عفانة، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١٤، الناشر: مكتبة دنديس، الضفة الغربية - فلسطين، والمكتبة العلمية، القدس، ١٤٢٧ - ١٤٣٠هـ، (٢/ ٢٧٣).

مناقشة الفتاوى :

قلت: مما يعتذر به لأصحاب الفضيلة العلماء رحمهم الله رحمة واسعة أن القراءة وطرق أدائها ليست من صميم تخصصهم، فهم وإن كانوا مرجع الناس وملاذهم، وشمس الدنيا وعافيتها في فروع شتى من العلم الشرعي كالعقيدة والفقه والسنة والفتوى واللغة وغير ذلك، إلا أن علم القراءة لم يكن من العلوم التي تبجروا فيها، فلم يحيطوا بها علما، والأمر كما قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: "وَمَا زَالَ فِي كُلِّ وَقْتٍ يَكُونُ الْعَالِمُ إِمَامًا فِي فَنٍّ مُقْصَرًّا فِي فُنُونٍ"^(١). فالشيخ العلامة عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ يرى أن التكبير عادة جرى عليها بعض القراء، فليس بسنة ولا عبادة، ولذا فترك العمل به أولى، والجواب على هذا: أن القراء لا ينقلون قراءتهم على ما ألفوا من عادات، ولا على ما ورثوا من تقاليد، بل على ما ثبت قراءة واستقر، واستفاض رواية واشتهر، يضبطون ذلك عن شيوخهم بالمشافهة، ويكتبونه في كتبهم المدونة، ولا يُعرَفُ التكبير عندهم ولا التسهيل ولا الإمالة ولا الإدغام ولا سائر الأحكام المتعلقة بالقراءة إلا أن يسمع مشافهة من المُسَافِحِ الأُولِين، وقد اتفقت كلمة أهل العلم بالقراءات على أن القراءة سنة متبعة، وأنه لا مجال فيها للتشهي ولا للعادة، ولا للرأي أو القياس لأنه بعد عن الجادة، يقول الشاطبي:

وما لقياس في القراءة مدخل * * * فدونك ما فيه الرضا متكفلا^(٢)

فالقراءة رواية محققة ومتقنة، مشهورة معلومة ومعلنة، يضبطها القارئ عن شيوخه العدول الضابطين، ولا يحيد عما رواه وتعلمه من الحاذقين، أخرج الطبراني في الكبير، والبيهقي في السنن الكبرى وشعب الإيمان بسندهما عن زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - شيخ القراء - قَالَ: "الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ"^(٣)، وفي المسند من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

(١) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٥ / ٢٦٠).

(٢) متن الشاطبية، باب الرءات، البيت رقم: ٣٥٤.

(٣) المعجم الكبير للطبراني، برقم ٤٨٥٥، الطبراني، (سليمان بن أحمد اللخمي المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ٢٥ (٥ / ١٣٣)، والسنن الكبرى، البيهقي، برقم: ٣٩٩٥، (أحمد بن الحسين الخراساني =

"قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: تَمَارَيْنَا فِي سُورَةِ مِنَ الْقُرْآنِ، فَكُنَّا: خَمْسٌ وَثَلَاثُونَ آيَةً، سِتُّ وَثَلَاثُونَ آيَةً، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدْنَا عَلِيًّا يُنَاجِيهِ، فَكُنَّا: إِنَّا اخْتَلَفْنَا فِي الْقِرَاءَةِ. فَاحْمَرَّ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عَلِيٌّ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَقْرَأُوا كَمَا عَلَّمْتُمْ"^(١)، وأورد ابن مجاهد في كتاب السبعة بأسانيده جملة من الأحاديث والآثار الدالة على وجوب الاتباع في نقل القراءة وترك الابتداع، فمن ذلك ما أخرجه بسنده: "أخبرنا الأصمعي قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرئ به لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا. قال: وقال أبو عمرو وإنما نحن فيمن مضى كقبل في أصول نخل طوال".^(٢)، وقال الإمام أبو عمرو الداني: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل. وإذا ثبتت الرواية لم يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة. لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها".^(٣) وقال ابن الجزري في النشر ناقلاً عن الإمام سبط الخياط: "وحكى شيخنا الشريف"^(٤) عن الإمام أبي عبد الله الكارزيني أنه كان إذا قرأ القرآن

(المتوفى: ٤٥٨ هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٣ م، (٢ / ٥٣٩). قال البيهقي مفسراً: "وإنما أراد والله أعلم أن أتباع من قبلنا في الحروف وفي القراءات سنة متبعة، لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغاً في اللغة أو أظهر منها. وانظر شعب الإيمان برقم: ٢٤٢٥، (٤ / ٢٢٠).

(١) مسند أحمد، برقم (٨٣٢)، (الشيبياني، أحمد بن حنبل المتوفى: ٢٤١ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م، (٢ / ١٩٩)، قال ضياء الدين المقدسي في المستخرج من الأحاديث المختارة برقم (٦١٧): إسناده صحيح". (٢ / ٢٣٧).

(٢) السبعة في القراءات، ابن مجاهد، (ص: ٤٨) وانظره في جامع البيان في القراءات السبع، الداني، (١٨٠ / ١).

(٣) النشر في القراءات العشر (ابن الجزري) (ج ١ / ص ٢٠).

(٤) عبد القاهر بن عبد السلام بن علي الشريف أبو الفضل العباسي مقرر قرأ على الكارزيني. غاية النهاية (١ / ٣٩٩).

فِي دَرْسِهِ عَلَيَّ نَفْسِهِ وَبَلَغَ إِلَيَّ ﴿ وَالضُّحَى ﴾ كَبَّرَ لِكُلِّ قَارِئٍ قَرَأَ لَهُ، فَكَانَ يَبْكِي وَيَقُولُ: مَا أَحْسَنَهَا مِنْ سُنَّةٍ، وَلَوْ لَا أَنِّي لَا أُحِبُّ مُخَالَفَةَ سُنَّةِ النَّقْلِ لَكُنْتُ أَخَذْتُ عَلَيَّ كُلَّ مَنْ قَرَأَ عَلَيَّ بِرِوَايَةِ التَّكْبِيرِ؛ لَكِنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ تُتَّبَعُ، وَلَا تُبْتَدَعُ^(١). فهذه النقول وغيرها كثير تفيد أنه ليس هناك أثر للعادة المألوفة التي ذكرها الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، وهذه النصوص المتكاثرة تصرح بالاتباع وترك الابتداع.

وأما الشيخ الصالح العثيمين فإنه أشار إلى استحباب بعض القراء للتكبير عند ختم كل سورة من الضحى إلى آخر القرآن مع البسملة بين كل سورتين، ثم ذكر أن الحديث لم يثبت عند المحدثين لعدم ورود ذلك عن النبي ﷺ بسند صحيح، ولا تعارض بين ما ذكره الشيخ وبين ما يذهب إليه الباحث، فالتكبير مستحب في حق من ثبت له رواية فيه، وعدم صحة الحديث غير قاذحة في جواز العمل بالتكبير؛ لشهرة ذلك واستفاضته عند القراء بأسانيد متصلة. وأما قوله رَحِمَهُ اللهُ: "وعلى هذا فالمشروع أن تفصل بين كل سورة وأخرى بالبسملة". فأقول: القراء لا يفصلون بالبسملة مستقلة أو مع التكبير إلا بالرواية الثابتة، ولعل الشيخ يتحدث عن رواية حفص وهو الأغلب، فبعض القراء كحمزة الزيات القرآن عنده كالسورة الواحدة، فلا ينبغي في روايته الفصل بالبسملة لعدم ورود ذلك في رواية صحيحة عنه، وكذلك الشأن في التكبير لا يفصل به بين السورتين مع البسملة إلا عند من ثبتت له رواية في ذلك.

وأما الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللهُ فيرى أن هذه الأمور السبعة أنفة الذكر — ومنها التكبير — لا يصح فيها شيء عن النبي ﷺ، ولا عن صحابته رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وعمامة ما يروى في بعضها مما لا تقوم به الحجة. والجواب عن هذا بأن حديث التكبير مرفوع إلى النبي ﷺ في بعض الطرق الجيدة إسنادا كما ذهب إليه الشيخ أبو إسحاق الحويني في تنبيه الهاجد، وموقوف على حبر القرآن وبحره عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وعلى مجاهد بن جبر رَحِمَهُ اللهُ في بعضها الآخر، كما أن مسائل القراءة وأصولها ليس مدار ثبوتها الخبر الصحيح في السنة، بل مدار ثبوتها التواتر المعروف عند القراء بنقل الجموع التي

(١) النشر في القراءات العشر، (ابن الجزري المتوفى: ٨٣٣هـ)، (٢/ ٤١٠).

يستحيل تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه. وقد أشار الشيخ بكر نفسه لفتوى شيخ الإسلام في ذلك وأن التكبير ثابت من رواية البزي عن ابن كثير^(١) وأما الدكتور حسام الدين عفانة فإنه يرى أن التكبير لم يثبت عن الرسول ﷺ بسند صحيح، ولم يقل به أكثر القراء، لذلك فلا ينبغي لأحد أن يفعله؛ لأنه ليس من السنة، وقال: "فضل شيخ الإسلام ابن تيمية أن لا يكبر القارئ...". قلت: لم يرد في فتوى شيخ الإسلام ما ذكره فضيلة الدكتور، وقد تقدم نصها وفيه: "نعم إذا قرءوا بغير حرف ابن كثير كان تركهم لذلك هو الأفضل؛ بل المشروع المسنون...، فإن جاز لقائل أن يقول: إن ابن كثير نقل التكبير عن رسول الله ﷺ جاز لغيره أن يقول: إن هؤلاء نقلوا تركه عن رسول الله ﷺ،..."^(٢) فصریح الفتوى واضح وضوح الشمس في تقييد العمل بالتكبير أو المنع منه بثبوت الرواية عند المتعاطي للتكبير وعدم ثبوتها عند التارك له، وقول شيخ الإسلام هذا، والذي جاء به القراء من ثبوته عند من له فيه رواية ليخرجان من مشكاة واحدة، وإذا عملنا قياس الدكتور حسام بأن كل وجه لم يجمع عليه أكثر القراء لا ينبغي لنا أن نقرأ به، ولا أن نعتقد صحته لرددنا جميع انفرادات القراء والرواة التي تفردوا بها، وما أكثرها، وهذا ما لم يقل به أحد قديما ولا حديثا من أهل الصنعة، بل متى ثبتت الرواية عند راو من الرواة المعتمدين وجب قبولها والمصير إليها، وإن خالفه في ذلك بقية القراء.

* * *

(١) انظر مرويات دعاء ختم القرآن (ص: ٦).
(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (١٣ / ٤١٧).

الخاتمة

- كان من أبرز النتائج التي توصل إليها هذا البحث ما يلي:
- (١) وجه التكبير الوارد عن القراء وجه صحيح يجوز العمل به عند من ثبت له في ذلك رواية.
 - (٢) ألفاظ التكبير ليس من القرآن باتفاق، وإنما هي ذكر ندب إليه عند الختم، كما ندبت الاستعاذة عند البدء.
 - (٣) حديث التكبير عن البرقي حديث حسن لغيره مرفوع إلى النبي ﷺ في بعض الطرق، موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد بن جبر في البعض الآخر، وليس حديثاً منكراً.
 - (٤) طريق ثبوت القراءة وما يتعلق بها من أحكام هو التواتر برواية جمع عن جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى انتهاه، وقد روى التكبير أهل مكة قاطبة.
 - (٥) وجه التكبير وجه صحيح ثابت معمول به، وإن لم تثبت قصة سبب النزول الواردة في سورة الضحى، إذا المعول عليه في هذا شهرة التكبير واستفاضته وعدم وجود المنكر له بين القراء.
 - (٦) صحة السند للأحاديث التي وردت فيها قراءات شاذة لا يعني دخولها في حكم القراءة المقبولة؛ لأن مدار ثبوت القراءة ليس خبر الواحد وإن صح.
 - (٧) ضعف الإسناد لبعض الأحاديث التي وردت فيها قراءات متواترة لا يعني دخولها في حكم القراءة الشاذة؛ لأن مدار ثبوت القراءة هو التواتر، وليس خبر الواحد صح أو ضعف.
 - (٨) الأحاديث الصحيحة التي وردت فيها قراءات متواترة صحيحة إنما هي شواهد يستأنس بها لصحة القراءة، وليست أصلاً في صحة القراءة.
 - (٩) من المستبعد عقلاً أن ينتشر بين القراء في الزمن الفاضل مسألة لا أصل لها فيمن سبقهم، فينقلونها على سبيل الرواية، ويحامون عنها ويودعونها كتبهم المدونة

جيلا بعد جيل.

(١٠) تعدد صيغ التكبير لا تقدر في ثبوته، والقراء ملتزمون بما أخذوه عن شيوخهم.

(١١) لا يعني الحكم على روايات التكبير عند المحدثين بالضعف المنع من العمل به؛ لأنه ثابت مستفيض في روايات القراء.

(١٢) الأولى للمحدثين أن يتابعوا القراء في العمل بالتكبير كما تابعوهم في سائر الأحكام المتعلقة بالقراءة والتي لم يثبت فيها نصوص أصلا.



المصادر والمراجع

- (١) إبراز المعاني من حرز الأمان، أبو شامة المقدسي (عبد الرحمن بن إسماعيل، المتوفى: ٦٦٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، عدد الأجزاء: ١ (ص: ٧٣٦)، بدون.
- (٢) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المؤلف: أحمد بن محمد الدمياطي، الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، المحقق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م
- (٣) الإتيان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، (عبد الرحمن بن أبي بكر، المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة: ١٩٧٤م، عدد الأجزاء: ٤.
- (٤) أحكام القرآن لابن العربي، أبو بكر بن العربي، (محمد بن عبد الله بن العربي المتوفى: ٥٤٣هـ)، راجع أصوله: محمد عبد القادر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثالثة: ٢٠٠٣م، الأجزاء: ٤
- (٥) أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه برقم: ١٧٤٤، الفاكهي، (محمد بن إسحاق المكي المتوفى: ٢٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الملك دهيش، الناشر: دار خضر بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ، الأجزاء: ٦
- (٦) الاختيار في القراءات العشر، المؤلف: سبط الخياط، (عبد الله بن علي الحنبلي المتوفى ٥٤١هـ)، تحقيق: عبد العزيز ناصر السبر، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية عام ١٤١٧هـ، عدد الاجزاء: ٢، .
- (٧) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، أبو يعلى الخليلي، (خليل بن عبد الله القزويني المتوفى: ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد إدريس، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩، عدد الأجزاء: ٣
- (٨) الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، (أحمد بن علي بن أحمد بن خلف المتوفى: ٥٤٠هـ)، الناشر: دار الصحابة للتراث، عدد الأجزاء: ١.

- (٩) النقاية من غاية النهاية، خالد بن مأمون آل محسوبي، الدار العالمية للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م، الأجزاء: ١.
- (١٠) البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان، محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ
- (١١) بدع القراء القديمة والمعاصرة، أبو زيد، (بكر بن عبد الله) مكتبة السنة، بدون.
- (١٢) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح عبد الغني القاضي، علق عليه إبراهيم نجم الدين المراغي، الناشر: دار الفاروق، مصر، الطبعة الأولى: ٢٠٠٦م، عدد الأجزاء: ٢.
- (١٣) تاريخ الإسلام، (الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ)، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، المحقق: الدكتور بشار معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ١٥.
- (١٤) تاريخ القراء العشرة ورواتهم، عبد الفتاح القاضي، مطابع المعاهد الأزهرية، بمصر عام ١٩٩٤م
- (١٥) تحرير علوم الحديث، الجديع (عبد الله بن يوسف)، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ٢، (١٠٣٤ / ٢)،
- (١٦) التذكرة في القراءات الثمان، أبو الحسن بن غلبون (طاهر بن عبد المنعم، المتوفى ٣٩٩هـ)، تحقيق: د. أيمن سويد، طبعته الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، بدون.
- (١٧) تفسير ابن كثير، أبو الفداء ابن كثير (إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: محمد حسين شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ.

- (١٨) تكبير الختم بين القراء والمحدثين، الشيخ: إبراهيم الأخضر القيم، طبعته دار المجتمع للنشر والتوزيع بجدة، بدون.
- (١٩) التكبير عند ختم المصحف الشريف مفهومه وأحكامه بين القراء والفقهاء، بحث من إعداد الدكتور: محمد خالد منصور، قسم الفقه وأصوله - كلية الشريعة - الجامعة الأردنية، بدون.
- (٢٠) تحبير التيسير في القراءات العشر، المؤلف: ابن الجزري، محمد بن محمد ابن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ) المحقق: د. أحمد القضاة، الناشر: دار الفرقان بعمان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م، الأجزاء: ١
- (٢١) تلخيص العبارات بلطيف الإشارات، ابن بليمة، (الحسن بن خلف المتوفى ٥١٤هـ)، تحقيق سبيع حاكمي، دار القبلة، جدة، السعودية، الأولى ١٩٨٨م.
- (٢٢) تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد برقم ٣٥٥، الحويني، حجازي محمد شريف، أبو إسحاق الحويني الأثري، الناشر: دار المحجة، عدد الأجزاء: ٦، بدون.
- (٢٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن، أبو الحجاج المزني المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار معروف، الناشر: الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٨٠م. الأجزاء: ٣٥
- (٢٤) التيسير في القراءات السبع، الداني، (عثمان بن سعيدت: ٤٤٤هـ) المحقق: أوتو تريزل، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ١.
- (٢٥) تيسير مصطلح الحديث، الطحان (محمود بن أحمد طحان النعيمي)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة - ٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ١.
- (٢٦) جامع البيان في القراءات السبع، الداني، (عثمان بن سعيدت: ٤٤٤هـ)، الناشر: جامعة الشارقة - الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، عدد الأجزاء: ٤.

- (٢٧) جامع البيان، (ابن جرير الطبري المتوفى ٣١٠هـ)، محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري، تحقيق العلامة أحمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ٢٤.
- (٢٨) الجرح والتعديل برقم ١٢٩، ابن أبي حاتم، (عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٥٢ م
- (٢٩) دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، البهوتي، (منصور بن يونس الحنبلي المتوفى: ١٠٥١هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م، عدد الأجزاء: ٣.
- (٣٠) الروضة في القراءات الإحدى عشرة، أبو علي المالكي، (الحسن بن محمد، المتوفى: ٤٣٨هـ)، تحقيق د. مصطفى سلمان، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.
- (٣١) السبعة في القراءات، المؤلف: أحمد بن موسى التميمي، أبو بكر بن مجاهد المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ. عدد الأجزاء: ١
- (٣٢) سراج القارئ المبتدي، المؤلف: أبو البقاء علي بن عثمان ابن القاصح العذري المتوفى: ٨٠١هـ)، راجعه: علي الضباع، الناشر: مطبعة الحلبي - مصر، الطبعة: الثالثة: ١٩٥٤ م. عدد الأجزاء: ١
- (٣٣) سنن أبي داود، أبو داود (سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، عدد الأجزاء: ٤.
- (٣٤) سنن الترمذي، الترمذي، (محمد بن عيسى المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة، الناشر: مطبعة الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، - ١٩٧٥ م، الأجزاء: ٥
- (٣٥) السنن الكبرى، البيهقي، (أحمد بن الحسين الخراساني المتوفى: ٤٥٨هـ)،

- المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،
الطبعة: الثالثة، - ٢٠٠٣ م، (٢ / ٥٣٩).
- (٣٦) شرح الفاسي على الشاطبية، أبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي المتوفى
٦٥٦هـ، المحقق الشيخ: عبد الرزاق علي موسى، الناشر: مكتبة الرشد،
الطبعة الثانية ٢٠١٠م، عدد الأجزاء: ٣.
- (٣٧) الشرح الكبير على متن المقنع، ابن قدامة المقدسي (موفق الدين عبد الله بن
قدامة الحنبلي، المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، أشرف على
طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار، بدون.
- (٣٨) شرح شعلة كنز المعاني، أبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي،
المتوفى: ٦٥٦هـ، المحقق: جمال شرف، الناشر: دار الصحابة بمصر، الطبعة
الأولى: ٢٠٠٨م، عدد الأجزاء: ١.
- (٣٩) شرح طيبة النشر، المؤلف: محمد بن محمد أبو القاسم النويري المتوفى:
٨٥٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، تحقيق: الدكتور مجدي
باسلوم، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: ٣.
- (٤٠) شرح طيبة النشر، المؤلف: أبو بكر أحمد محمد بن محمد بن يوسف
(المتوفى: ٨٣٥هـ)، المحقق: د: عادل إبراهيم رفاعي، الناشر: مجمع الملك
فهد لطباعة المصحف ١٤٣٥هـ، عدد الأجزاء: ٢.
- (٤١) شعب الإيمان، أحمد بن الحسين الخراساني المتوفى: ٤٥٨هـ، حققه وخرج
أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: مكتبة الرشد للنشر
باليابان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
- (٤٢) صحيح ابن حبان، البستي، (محمد بن حبان المتوفى: ٣٥٤هـ)، تحقيق:
شعيب الأرنؤوط، الناشر: الرسالة، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٨ هـ -
١٩٨٨ م، عدد الأجزاء: ١٨.
- (٤٣) صحيح البخاري، البخاري، (محمد بن إسماعيل، المتوفى ٢٥٦هـ)،
المحقق: محمد زهير الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ترقيم محمد فؤاد
عبد الباقي، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ عدد الأجزاء: ٩.

- (٤٤) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المؤلف: مسلم بن الحجاج القشيري المتوفى: ٢٦١هـ، المحقق: فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت، عدد الأجزاء: ٥
- (٤٥) الضعفاء الكبير، أبو جعفر العقيلي، (محمد بن عمرو المكي المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، - ١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ٤
- (٤٦) العجالة في الأحاديث المسلسلة، الفاداني، (محمد ياسين الفاداني المكي المتوفى: ١٤١١هـ)، الناشر: دار البصائر بدمشق، الطبعة: الثانية، ١٩٨٥م، عدد الأجزاء: ١.
- (٤٧) الدررة الفريدة في شرح القصيدة، المؤلف: حسين بن أبي العز منتجب الدين الهمذاني المتوفى ٦٤٣هـ، المحقق: د. جمال محمد طلبة، عدد الأجزاء: ٥، الناشر مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى: ٢٠١٢م
- (٤٨) الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية، المؤلف: أبو السعد منصور ابن أبي النصر الطَّبَّلاوي، المحقق: د. علي جعفر، الناشر: الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م. الأجزاء: ٢
- (٤٩) علل الحديث، ابن أبي حاتم، (عبد الرحمن بن محمد الرازي المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: د. سعد الحميد و د. خالد الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦م، عدد الأجزاء: ٧.
- (٥٠) العنوان في القراءات السبع، السرقسطي، (إسماعيل بن خلف المتوفى: ٤٥٥هـ)، المحقق: الدكتور زهير زاهد، الدكتور خليل العطية، الناشر: عالم الكتب، بيروت، عام: ١٤٠٥هـ، عدد الأجزاء: ١.
- (٥١) غاية النهاية في طبقات القراء، (ابن الجزري المتوفى: ٨٣٣هـ) شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة برجستراسر، عدد الأجزاء: ٣
- (٥٢) فتاوى إسلامية، لأصحاب الفضيلة: الشيخ ابن باز، و الشيخ: محمد

- العثيمين، والشيخ: عبد الله الجبرين، المؤلف: محمد المسند، الناشر: دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى: ١٩٩٤ م، الأجزاء: ٤.
- (٥٣) الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي، ابن حجر، (أحمد بن محمد بن علي المتوفى: ٩٧٤هـ)، الناشر: دار الفكر، عدد الأجزاء: ١، بدون.
- (٥٤) فتاوى يسألونك، المؤلف: الدكتور حسام الدين بن موسى عفانة، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١٤، الناشر: مكتبة دنديس، الضفة الغربية - فلسطين، والمكتبة العلمية، القدس ١٤٣٠ هـ.
- (٥٥) فتح الوصيد في شرح الوصيد، المؤلف: علم الدين السخاوي المتوفى ٦٤٣هـ، تحقيق: د. مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد - سلسلة رسائل علمية برقم: ٩٣.
- (٥٦) الفروع وتصحيح الفروع، ابن مفلح (محمد بن مفلح بن محمد الحنبلي المتوفى: ٧٦٣هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: ١١.
- (٥٧) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة، أبو القاسم الهذلي، (يوسف ابن علي بن جبارة توفى: ٤٦٥هـ)، المحقق: جمال الشايب، الناشر: سما للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧ م، الأجزاء: ١
- (٥٨) الكفاية الكبرى في القراءات العشر، أبو العز القلانسي (المتوفى: ٥٢١هـ)، تحقيق: عثمان غزال، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ٢٠٠٧ م.
- (٥٩) الكنز في القراءات العشر، الواسطي، (عبد الله بن عبد المؤمن المقرئ المتوفى: ٧٤١هـ)، المحقق: د. خالد المشهداني، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤ م، الأجزاء: ٢.
- (٦٠) لطائف الإشارات لفنون القراءات، القسطلاني، (أحمد بن محمد بن أبي بكر، المتوفى ٩٢٣هـ)، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤٣٤ هـ.
- (٦١) المبهج في القراءات الثمان، المؤلف: سبط الخياط، (عبد الله بن أحمد،

- المتوفى ١٥٤١هـ)، المحقق: خالد حسن أبو الجود، دار عباد الرحمن، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م، عدد الأجزاء: ٢.
- (٦٢) متن الشاطبية المسمى حرز الأمانى ووجه التهاني، القاسم بن فيره الشاطبي المتوفى ٥٣٧هـ، تحقيق: علي سالم الغامدي، دار الغوثاني بدمشق، الطبعة الأولى: ٢٠١٤م.
- (٦٣) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (أحمد بن عبد الحلیم المتوفى ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة النبوية، السعودية، عام النشر: ١٩٩٥م.
- (٦٤) مجموع فتاوى ابن باز، ابن باز (عبد العزيز بن عبد الله المتوفى: ١٤٢٠هـ)، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر، عدد الأجزاء: ٣٠ جزءاً، بدون.
- (٦٥) مختار الصحاح (زين الدين محمد بن أبي بكر الرازي، المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ١.
- (٦٦) مختصر تلخيص الذهبي، ابن الملقن (عمر بن علي الشافعي المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله اللخيدان، وسعد آل حميد، الناشر: دار العاصمة بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ، الأجزاء: ٨.
- (٦٧) المخلصيات المخلص، (محمد بن عبد الرحمن البغدادي المخلص المتوفى: ٣٩٣هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية بقطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م،
- (٦٨) المستدرك على الصحيحين للحاكم، (محمد بن عبد الله بن حمدويه، المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عطا، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ٤.
- (٦٩) المستنير في القراءات العشر، ابن سوار البغدادي، (أحمد بن علي بن سوار، المتوفى ٤٩٦هـ)، المحقق: د. عمار الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، الإمارات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

- (٧٠) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، الناشر: الرسالة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.
- (٧١) المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، المؤلف: أبو الكرم الشهرزوري (المبارك بن الحسن المتوفى: ٥٥٠هـ)، المحقق: عثمان غزال، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧م، عدد الأجزاء: ٣،
- (٧٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، (أحمد بن محمد بن علي الفيومي المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، عدد الأجزاء: ٢.
- (٧٣) المعجم الكبير للطبراني، الطبراني، (سليمان بن أحمد اللخمي المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ٢٥.
- (٧٤) معجم اللغة العربية المعاصرة، عمر، (د. أحمد مختار عبد الحميد، المتوفى: ١٤٢٤هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، عدد الأجزاء: ٤.
- (٧٥) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، المؤلف: شمس الدين الذهبي، (محمد بن أحمد بن قايماز المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ١.
- (٧٦) المغني لابن قدامة، ابن قدامة المقدسي (موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة الحنبلي، المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة، الطبعة: بدون، عدد الأجزاء: ١٠، تاريخ النشر: ١٩٦٨م.
- (٧٧) المفتاح في اختلاف القراءة السبعة، (عبد الوهاب بن محمد القرطبي، المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- (٧٨) المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، (الحسين بن محمد، ت: ٥٠٢هـ)،

- المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٢ هـ.
- (٧٩) المنتهى وفيه خمس عشرة قراءة، الخزاعي، (أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، المتوفى ٤٠٨ هـ)، المحقق د: محمد شفاعت رباني، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف ١٤٣٤ هـ، عدد الأجزاء: ٢.
- (٨٠) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، (محمد بن أحمد بن قايماز المتوفى: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٦٣ م، عدد الأجزاء: ٤،
- (٨١) النشر في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣ هـ)، الناشر: مكتبة السوادى للتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م. عدد الأجزاء: ١
- (٨٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، المرصفي، (عبد الفتاح عجمي، المتوفى ١٤٠٩)، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ٢.
- (٨٣) الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، أبو علي الأهوازي، (الحسن بن علي المتوفى: ٤٤٦ هـ)، المحقق: دريد حسن، الناشر: دار الغرب الإسلامى بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م، عدد الأجزاء: ١.



العُمدَةُ السَّنِيَّةُ

فِي أَحْكَامِ النَّوْنِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ،

وَالْمَدِّ وَالْقَصْرِ، وَوَلَامِ الْفِعْلِ، وَاللَّامِ الْقَمَرِيَّةِ وَالشَّمْسِيَّةِ

تأليف

الإمام أبي الإكرام محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري الأزهرى المصرى

(ولد سنة: ١٠١٨هـ=١٦٠٩م - وتوفي سنة: ١١١١هـ=١٦٩٩م)

دراسة وتحقيق

أ.د. محمد بن إبراهيم بن فاضل المشهداني

أستاذ التفسير وعلوم القرآن والقراءات القرآنية بكلية الإمام الأعظم الجامعة في الموصل

ملخص البحث

الحمدُ لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وعلى آله وصحبه ومن والاه،
ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمّا بعدُ: فقد اشتمل هذا البحث على دراسةٍ وتحقيقٍ لكتابٍ مهمٍّ في تجويد القرآن الكريم، وهو: (العمدة السنية في أحكام النون الساكنة والتنوين، والمد والقصر، ولام الفعل، واللام القمرية والشمسية)، وهو من كتب الإمام المقرئ العلامة محمد البقريّ.

وقد جاء الكلام في هذا البحث من بعد هذا الملخص والمقدمة في فصلين وخاتمة:

الفصل الأول: الدراسة: ويكون الكلام فيها في مبحثين:

المبحث الأول: مؤلف الكتاب:

واشتمل على ثماني نقاط، وهي: اسمه ونسبه، ونسبته ولقبه، وكُنْيَتُهُ، وولادته، وشيوخه، وتلامذته، ومؤلفاته، ووفاته.

والمبحث الثاني: الكتاب:

واشتمل على ثماني نقاط أيضًا، وهي: اسم الكتاب، وتوثيق نسبه إلى المؤلف، ومحتواه، وأهميته، ومصادر المؤلف فيه، ونسخه المخطوطة، ومنهج تحقيقه ودراسته، ونماذج لمخطوطاته.

والفصل الثاني: نص الكتاب المحقق:

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه أجمعين،
والحمد لله رب العالمين.



المقدمة

الحمد لله العليّ الأعلى الوهاب، منزل الكتاب هديّ وذكرى لأولي الألباب،
والصلاة والسلام على النبي الخاتم الأواب، نبينا محمّد الذي أوتي جوامع الكلم
وفصل الخطاب، وعلى آله وصحبه ذوي الطيب الأطياب، ومن تبعهم بإحسان إلى
يوم الحساب.

أما بعد: فإنّ علوم القرآن لا يخفى فضلها، ولا يتنازع في شرفها وعلوّها، إذ هي
متصلة مباشرة بالقرآن العظيم، والذكر المبارك الحكيم.

وقد دأب علماؤنا السابقون، ومضى في إثرهم اللاحقون على خدمة كتاب الله
من كلّ جهة من جهاته؛ ليفوزوا بعظيم كرم الله ومرضاته، لا سيّما ما يتعلّق بتجويد
كلماته، وما يتصلّ بعلوم قراءته.

ومن أولئك العلماء الأعلام: الإمام المقرئ أبو الإكرام محمّد البقريّ رَحِمَهُ اللهُ،
وجعل الجنة مأوانا ومأواه، أمين، حيث ترك لنا كتباً علمية كثيرة، ورسائل في نفعها
جليّة غزيرة، ومنها: هذا الكتاب الذي بين أيدينا: (العمدة السنّية في أحكام النّون
الساكنة والتّنين، والمدّ والقصر، ولام الفعل، واللام القمرية والشمسية).

ومن عظيم كرم الله تعالى عليّ أن وقّني من قبل إلى دراسة وتحقيق كتاب:
القواعد المقررة والفوائد المحرّرة)، للإمام البقريّ نفسه، وقد نلت به درجة
الماجستير بتقدير امتياز من جامعة بغداد سنة: (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

وها أنا اليوم مع الإمام البقريّ نفسه في كتاب آخر مهمّ، ألا وهو كتاب: (العمدة
السنّية)، سالف الذكر، إذ هو كتابٌ جدير بالنشر والعناية، ومن الله تعالى وحده
أستمدّ العون والتّوفيق والهداية.

ثمّ إنّ الكلام في هذا البحث سيكون -من بعد هذه المقدمة- في فصلين
وخاتمة:

الفصل الأول: الدّراسة: ويكون الكلام فيها في مبشرين:

المبحث الأوّل: مؤلّف الكتاب:

وقد جاء الكلام عن المؤلف في ثماني نقاط، وهي: اسمه ونسبه، ونسبته ولقبه، وكُنْيته، وولادته، وشيوخه، وتلامذته، ومؤلفاته، ووفاته.

والمبحث الثاني: الكتاب:

ويكون الكلام عن الكتاب في ثماني نقاط كذلك، وهي: اسم الكتاب، وتوثيق نسبه إلى المؤلف، ومحتواه، وأهميته، ومصادر المؤلف فيه، ونسخه المخطوطة، ومنهج تحقيقه ودراسته، ونماذج لمخطوطاته.

والفصل الثاني: نصّ الكتاب المحقّق:

والخاتمة: خلاصة بأهم ما تحقّق في البحث:

هذا.. وأسأل الله تعالى أن ييسر علينا كلّ عسير، وأن يوفّقنا لكلّ خير، آمين.
وصلّى الله وسلّم وبارك على نبيّنا محمّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين،
والحمد لله ربّ العالمين.



الفصل الأول: الدراسة

المبحث الأول: مؤلف الكتاب^(١):

ويكون الكلام عن المؤلف في النقاط الثماني الآتية:

أولاً: اسمه ونسبه:

ذكر أهل التاريخ والتراجم أن اسم المؤلف هو: محمد بن قاسم بن إسماعيل^(٢)، وهذا موافق لما جاء في صدر بعض مؤلفاته، ومنها: منظومة مذهب الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال، إذ قال الناظم في مطلعها^(٣):

قال محمد هو ابن قاسم * الأزهرى راجي الكريم الرحيم

ثانياً: نسبه ولقبه:

انتسب المؤلف رَحِمَهُ اللهُ إلى مدن عريقة شهيرة، ونسب شائعة كبيرة، فُعرف بـ(البقرى)، نسبة إلى: (نزلة البقر)، أو (دار البقر)، وهي من قرى مصر، وهذه النسبة هي أشهر النسب لديه.

وعرف أيضاً بـ: (المصري) نسبة إلى (مصر).

وأطلق عليه لقب: (المقرئ)، و(الأزهري)، لأنه تفرغ لإقراء القراءات في الجامع الأزهر بقاهرة مصر.

وعُرف أيضاً بـ(المحدث)، لأنه اشتغل بعلم الحديث روايةً ودرايةً.

وأطلق عليه لقب: (الفقيه)، لأنه اشتغل بعلم الفقه الشافعي.

ولقبه أشياخه عند إجازته العالمية بلقب: (شمس الدين)^(٤).

(١) ينبغي أن يُعلم: أنني توسعتُ جداً جداً في ترجمة الإمام البقرى في دراستي وتحقيقي لكتابه القيم: "القواعد المقررة والفوائد المحررة المسمّى اختصاراً بـ(متن البقرى) في القراءات السبع"، ولذا فإني سأنتقل من دراستي سابقة الذكر ترجمة موجزة للإمام البقرى، وأكتفي بالإحالة عليها غالباً.

(٢) ينظر: القواعد المقررة والفوائد المحررة: ٥٥.

(٣) مذهب الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال: البيت: [١].

(٤) ينظر: القواعد المقررة: ٥٧.

ثالثاً: كُنْيَتُهُ:

اشتهر المؤلف بكنية: (أبو الإكرام)^(١).

رابعاً: ولادته:

ذكر أكثر أهل التراجم أنّ الإمام البقريّ وُلِدَ سنة: (١٠١٨) من الهجرة، وهذا يوافق سنة: (١٦٠٩) للميلاد^(٢).

خامساً: شُيُوخُهُ:

أخذ الشيخ المؤلف علومه عن جمعٍ غفيرٍ من العلماء، وإليك ذكرَ أبرزهم، مرتّبين على حسب قدم وفياتهم:

١. الشيخ برهان الدّين إبراهيم بن إبراهيم اللّقانيّ، أخذ عنه الحديث، (ت ١٠٤١ هـ).

٢. الشيخ نور الدّين عليّ بن إبراهيم الحلبيّ، أخذ عنه الحديث، (ت ١٠٤٤ هـ).

٣. الشيخ زين الدّين عبد الرّحمن بن شحادة اليمينيّ، قرأ عليه القراءات، (ت ١٠٥٠ هـ).

٤. الشيخ زين الدّين سلطان بن أحمد المزاحيّ، انتفع به في الفقه، (ت ١٠٧٥ هـ).

٥. الشيخ شمس الدّين محمّد بن علاء الدّين البابليّ، أخذ عنه الحديث، (ت ١٠٧٧ هـ)^(٣).

سادساً: تلامذته:

أخذ العلوم عن الشيخ المؤلف جمعٌ كبيرٌ من أهل العلم، وإليك ذكرَ أبرزهم مرتّبين على حسب قدم وفياتهم:

(١) ينظر: القواعد المقرّرة: ٥٨.

(٢) ينظر: القواعد المقرّرة: ٥٨.

(٣) ينظر: القواعد المقرّرة: ٦٠، وما بعدها.

١. الشيخ أحمد بن محمد المنفلوطي القاهري، أخذ عن البقريّ القراءات، (ت ١١١٨هـ).
٢. الشيخ إبراهيم بن محمد بن محمد الحرّاني، درس على البقريّ القراءات، (ت ١١٢٠هـ).
٣. الشيخ أبو المواهب محمد بن عبد الباقي الدمشقي، أخذ عنه القراءات، (ت ١١٢٦هـ).
٤. الشيخ سعدي بن عبد الرحمن بن محمد الحنفي، أخذ عنه القراءات، (ت ١٠٣٢هـ).
٥. الشيخ علي بن أحمد الكزبري، أخذ عن البقريّ علم القراءات، (ت ١١٦٥هـ)^(١).

سابعاً: مؤلفاته:

- كتب الشيخ المؤلف كتاباً مفيدة علمية، وشروحاً سديدة جلية، وإليك ذكر أهمها مرتبة على وفق حروف الهجاء:
١. العمدة السنية في أحكام النون الساكنة والتنوين، والمد والقصر، ولام الفعل، واللام القمرية والشمسية^(٢):

وهو هذا الكتاب الذي بين يديك، وستكلم عنه بمزيد من التفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل إن شاء الله.

٢. فتح الكبير المتعال بشرح مذهبة الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال^(٣): وهو: كتاب في شرح منظومة البقريّ نفسه: "مذهبة الإشكال"، وقد خصص المؤلف كتابه هذا في تفصيل الكلام عن أحكام بعض المسائل المشكّلة في علم القراءات، وهي: أحكام: ﴿ءالسُن﴾ في موضعي سورة يونس للقراء السبعة، والقراء

(١) ينظر: القواعد المقررة: ٦٧، وما بعدها.

(٢) ينظر: القواعد المقررة: ٨١، وما بعدها.

(٣) ينظر: القواعد المقررة: ٨٧، وما بعدها.

الثلاثة، وأحكام الاستفهام المكرر للقراء السبعة، والقراء الثلاثة، وأحكام: ﴿هَاتُتْرَ﴾ للقراء السبعة، وأحكام: (سَوَاءَات) لورش عن نافع.

٣. القواعد المقررة والفوائد المحررة^(١):

وهو: كتابٌ يوضح قواعد القراء السبعة ويفصلها، وللأستاذ المفضل المقرئ مؤنل القراء الشيخ إبراهيم بن فاضل بن محمد المشهداني نظمٌ رائعٌ له، أسماه: "الكواكب الدرّية في نظم البقرية"، وهو لما يطبع.

٤. مُذهبة الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال^(٢):

وهي: منظومة خصصها ناظمها للكلام عن بعض مشكلات علم القراءات، وكتاب: (فتح الكبير المتعال) سابق الذكر شرحٌ مهمٌ عليها.

ثامناً: وفاته:

كادت كتب التاريخ والتراجم أن تتفق على أنّ الشيخ المؤلّف توفي سنة: (١١١١ هـ)، ثم إن التاريخ الميلادي يوافق سنة: (١٦٩٩) للميلاد^(٣).



(١) نال بدراسته وتحقيقه درجة الماجستير بتقدير امتياز من جامعة بغداد الأستاذ الدكتور محمد بن إبراهيم

المشهداني، ثم طبع بدار المناهج ببغداد، ط ٢، سنة ١٤٣٧ هـ.

(٢) ينظر: القواعد المقررة: ٨٩، وما بعدها.

(٣) ينظر: القواعد المقررة: ٩٠، وما بعدها.

المبحث الثاني: الكتاب

ويكون الكلام عن الكتاب في النقاط الثماني الآتية:

أولاً: اسم الكتاب:

ورد اسم الكتاب: (العُمدة السَّنِيَّة في أحكام النُّون الساكنة والتَّنوين، والمد والقصر، ولام الفعل، واللام القمرية والشمسية) في ورقة العنوان من بعض النسخ المعتمدة في الدراسة والتحقيق^(١)، وكذلك ورد في أثناء مقدمة المؤلف في هذا الكتاب النافع^(٢).

ولذا ذُكر اسمه هذا صريحاً في فهرس بعض المخطوطات، كفهرس المكتبة الأزهرية، إذ جاء فيها اسمه: (العُمدة السَّنِيَّة في أحكام النُّون الساكنة والتَّنوين، والمد والقصر، ولام الفعل، واللام القمرية والشمسية)^(٣)، وكذلك في خزانة التراث^(٤).

ثانياً: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف:

هذا الكتاب: (العُمدة السَّنِيَّة في أحكام النُّون الساكنة والتَّنوين، والمد والقصر، ولام الفعل، واللام القمرية والشمسية) ثابت النسبة إلى مؤلفه الإمام محمد البقري، إذ قد كُتِبَ اسم المؤلف صريحاً واضحاً من بعد ذكر اسم الكتاب في عنوان أكثر النسخ المعتمدة في الدراسة والتحقيق^(٥)، وكذلك في مطلع جميع النسخ، إذ جاء فيها: (... فيقول المعترف بذنبه الراجي للعفو والرحمة من ربّه محمّد بن قاسم البقريّ الأزهريّ)^(٦).

وقد نُسب هذا الكتاب إلى مؤلفه الإمام البقريّ في بعض فهرس المخطوطات

(١) ينظر: العُمدة السَّنِيَّة في أحكام النُّون الساكنة والتَّنوين، والمد والقصر، ولام الفعل، واللام القمرية والشمسية: النسخة: ع: ٩٦ و.

(٢) ينظر: العُمدة السَّنِيَّة: النسخة: أ: ١٣٧ ظ.

(٣) ينظر: فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة: ١٣٦٤ هـ، ١ / ٩٥.

(٤) ينظر: خزانة التراث ٥٧ / ٣٤٠.

(٥) ينظر: العُمدة السَّنِيَّة: النسخة: س: ٥٥، ه: ١، و: ع: ٩٦ و.

(٦) العُمدة السَّنِيَّة: النسخة: أ: ١٣٧ ظ.

أيضاً، ولذا عزي إليه في فهرس الأزهرية^(١)، وفي خزانة التراث^(٢).

ثالثاً: مُحتوى الكتاب:

خصّص المؤلف كتابه هذا: (العمدة السنية في أحكام النون الساكنة والتنوين، والمد والقصر، ولام الفعل، واللام القمرية والشمسية) في تفصيل الكلام عن بعض أحكام علم التجويد، وقد ابتدأ من بعد ذكر اسمه ونسبه بالحمدلة، والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ، ثم ذكر أنه عازم على وضع مقدمة في غاية الاختصار، سأله إياها بعض الأصحاب، وأن اسمها: (العمدة السنية).

وقد اشتمل الكتابُ بعض أحكام التجويد، وهي على النحو الآتي:

١. أحكام النون الساكنة والتنوين الخمسة.
 ٢. أحكام الميم الساكنة.
 ٣. أحكام الميم والنون المشدّتين.
 ٤. أحكام المدّ.
 ٥. أحكام اللامات: لام الفعل، واللام القمرية، واللام الشمسية.
- وقد ختم المؤلف كتابه هذا بقوله: (والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب)، ثم صلى على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ﷺ^(٣).

رابعاً: أهمية الكتاب:

- تبدو أهمية هذا الكتاب واضحة جلية من وجهين، إليك ذكرهما:
١. إن كتاب البقري هذا: (العمدة السنية) مهمٌ للغاية لما اشتمل عليه من عرضٍ فريدٍ لأحكام التجويد، وجمع حروف بعض الأحكام بأبياتٍ شعريةٍ لطيفة لم يسبق البقري إليها، بل لا توجد في كتابٍ آخر.
 ٢. إن موضوع هذا الكتاب هو علم التجويد، ولا يخفى: أنه متصلٌ اتصالاً

(١) ينظر: فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية ١ / ٩٥.

(٢) ينظر: خزانة التراث ٥٧ / ٣٤٠.

(٣) العمدة السنية: النسخة: أ: ١٤٠ ظ.

مباشراً بالقرآن الكريم نفسه، فشرف التّجويد من شرف القرآن الكريم نفسه.

خامساً: مصادر المؤلف في كتابه:

لا يخفى: أنّ دراسة الشيخ المؤلف على مشايخه الفخام تعدُّ أهمّ المصادر لديه في كتابة مؤلفاته، وخاصّة في علمي التّجويد والقراءات القرآنيّة، ومنها هذا الكتاب الذي بين أيدينا، مع تعضيدته لذكر الأحكام التّجويدية بالأمثلة الكثيرة والمتنوّعة الصّحيحة من القرآن الكريم.

سادساً: نسخ الكتاب المخطوطة:

ذكرت كتب فهرس المخطوطات في العالم نسخاً عدّة لكتاب: (العُمدة السنيّة في أحكام النّون الساكنة والتّنين، والمدّ والقصر، ولام الفعل، واللام القمرية والشمسية) للإمام أبي الإكرام شمس الدين محمّد البقريّ، وقد وفّقني الله تعالى في الحصول على صورة لسبع مخطوطات، ولكن تبين لي أنّ اثنتين منها ليست كتاب العُمدة السنيّة، بل هي لكتاب آخر للبقريّ أيضاً، جاءت الأولى باسم: (مقدّمة في التّجويد)، وهي في المكتبة المركزيّة في الرياض بالمملكة العربيّة السعوديّة، برقم: (١٠٧٣/خ)، والثانية باسم: (التّجويد للأطفال)، وهي في جامعة الملك سعود في الرياض، برقم: (١١٥٩).

ولذلك بقي لديّ صور لخمس نسخ من كتاب: (العُمدة السنيّة)، وإليك تفصيل الوصف لتلك النسخ الخمس المعتمّدة في الدّراسة والتّحقيق:

النسخة الأولى: ورمزها: (أ):

وهي نسخة بمكتبة الجامع الأزهر في القاهرة، وتحمل رقم: [١٦٣ مجاميع]، (٤٠٤٥) في المكتبة، وهي نسخة تامّة، بل هي مهمّة، إذ عليها تصويبات وتعليقات ومقابلة قليلة^(١).

(١) ينظر: فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية ١ / ٩٥.

حالة النسخة المخطوطة:

كُتِبَتْ هذه النسخة بخط النسخ، وخطها واضح غالباً، وفيها أخطاءً يسيرة، وهي مكتوبة بالمداد الأسود، وهي ضمن مجموع من: (٢٢٢) ورقة، وهي تقع في وسط المجموع في أربع ورقات بسبع صفحات، من ورقة: (١٣٧ ظ)، إلى: (١٤٠ ظ)، قياس كل صفحة منها: ١٨×١٣ سم، في كل صفحة: ثلاثة وعشرون سطرًا، في كل سطر: ما يقارب إحدى عشرة كلمة، وقد كتبت في السادس من شهر جمادى الأولى سنة: (١١١٢ هـ)، أي: بعد وفاة الإمام البقرى بسنة واحدة فقط^(١).

النسخة الثانية: ورمزها: (س):

وهي نسخة بمكتبة الجامع الأزهر في القاهرة أيضًا، وتحمل رقم: [٢٧٧]، (٢٢٢٨٤) في المكتبة، وهي نسخة تامة، ولكنها خلو من التصويبات والتعليقات والمقابلة^(٢).

حالة النسخة المخطوطة:

كُتِبَتْ هذه النسخة بخط النسخ، وخطها واضح غالباً، وهي تامة، ولكن فيها سقطاً يسيراً، وهي تقع ضمن مجموع من: (٥٩) ورقة، وهي تقع في آخر المجموع في أربع ورقات بثماني صفحات، من ورقة: (٥٥ و)، إلى: (٥٨ ظ)، قياس كل صفحة منها: ١٨×١٣ سم، في كل صفحة: تسعة عشر سطرًا، في كل سطر: ما يقارب عشر كلمات، ولم يُعلم اسمُ ناسخها، واتفق الفراغ من كتابة الكتاب الذي قبلها سنة: (١١٤٢) من الهجرة النبوية^(٣).

النسخة الثالثة: ورمزها: (ز):

وهي نسخة مكتبة الجامع الأزهر في القاهرة كذلك، وتحمل رقم: [٥٦]، (٣٥٤٨) في المكتبة، وهي نسخة تامة^(٤).

(١) ينظر: فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية ١ / ٩٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) نظر: المصدر السابق.

حالة النسخة المخطوطة:

كُتِبَتْ هذه النسخة بخطِّ النسخ، وخطُّها واضح غالباً، وهي تامَّة، ولكنَّ فيها سقطاً يسيراً جداً، وهي تقع ضمن مجموع من: (٣٥٧) ورقة، وهي تقع في آخر المجموع في أربع ورقات بسبع صفحات، من ورقة: (٣٥٤ظ)، إلى: (٣٥٧ظ)، قياس كلِّ صفحة منها: ٢٠×١٤ سم، في كلِّ صفحة: أربعة عشر سطرًا، في كلِّ سطر: ما يقارب عشر كلمات، ولم يُعلم اسمُ ناسخها، ولكنَّ بعضَ الكتب الموجودة في المجموع نفسه كانت بخطِّ: عبده بن عبد الرَّحمن الزَّمروتيّ، سنة: (١١٦٥) من الهجرة النبويَّة^(١).

النسخة الرَّابعة: ورمزها: (ه):

وهي نسخة في مكتبة الجامع الأزهر في القاهرة كذلك، وتحمل رقم: [٢٨٩]، (٢٢٢٨٧) في المكتبة، وهي نسخة تامَّة^(٢).

حالة النسخة المخطوطة:

كُتِبَتْ هذه النسخة بخطِّ النسخ، وخطُّها معتاد، وفيها أخطاءٌ يسيرة، وسقط يسيرٌ أيضاً، وقد كُتِبَ بالمداد الأسود، وهي تقع في ضمن مجموع من: (٣٥) ورقة، جاءت النسخة في خمس ورقات، بعشر صفحات، من ورقة: (١و)، إلى: (٥ظ)، قياس كلِّ صفحة منها: ١٩×١٣ سم، في كلِّ صفحة: ثمانية عشر سطرًا، في كلِّ سطر: ما يقارب تسع كلمات، وهي بخطِّ: محمَّد حمادة، وقد كُتِبَتْ سنة: (١٢٩٣) للهجرة^(٣).

النسخة الخامسة: ورمزها: (ع):

وهي نسخة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، وتحمل رقم: (١١٦٠) في المكتبة، وهي نسخة تامَّة، وعليها تعليقاتٌ يسيرة^(٤).

(١) ينظر: فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية ١ / ٩٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط / التَّجويد ٢ / ٤٢٨.

حالة النسخة المخطوطة:

كُتِبَتْ هذه النسخة بخط النسخ، وخطها معتاد، وفيها أخطاء قليلة، وسقطت بعض العبارات، وقد كُتِبَتْ بالمداد الأسود، وهي في ضمن مجموع، جاءت النسخة في أربع ورقات، بسبع صفحات، من ورقة: (٩٦ و)، إلى: (٩٩ و)، قياس كل صفحة منها: ٢٠×١٣ سم، في كل صفحة: اثنان وعشرون سطرًا، في كل سطر: ما يقارب اثنتي عشرة كلمة، وهي بخط: حسن بن عبد الرحمن العجيمي المكي، إذ كتبها لنفسه سنة: (١٣٢١) للهجرة^(١).

سابعًا: منهج تحقيق الكتاب ودراسته:

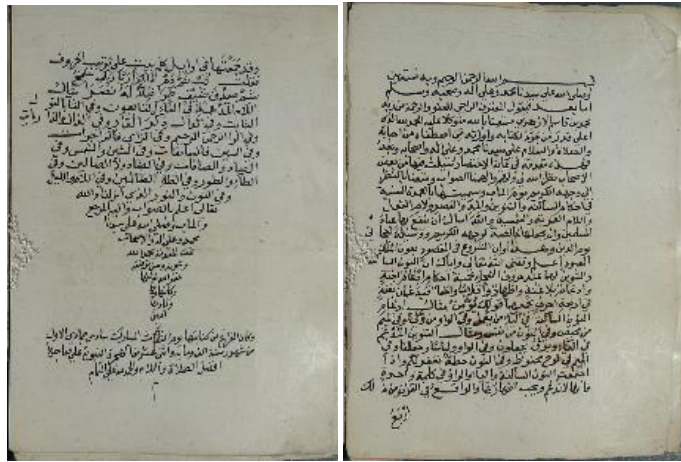
١. انتهجت في الدراسة والتحقيق لكتاب: (العمدة السنية) للإمام البقري الأمور الآتية:
 ١. تحقيق اسم الشيخ المؤلف، واسم كتابه، وتوثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.
 ٢. تحرير نص الكتاب من النسخة الأولى وفق القواعد المعروفة في الوقت الحاضر، باستثناء حروف القرآن الكريم، فقد حررتها برسم المصحف الشريف حرمة له.
 ٣. مقابلة ما دون من النسخة الأولى على النسخ الأربعة الأخرى، وتثبيت ما بين النسخ من اختلاف أو سقط أو تحريف في الهامش معتمدًا في التحقيق طريقة النص المختار، إذ لم أعتد أصلاً فيه؛ لتساوي النسخ كلها في الجودة، وعدم تمايز واحدة منها.
 ٤. ضبط نص الكتاب ضبطًا محكمًا، إذ هو متعلق بأعظم كلام، كلام الملك العالم، معتمدًا على كتب القراءات وغيرها من المراجع الأصلية الكثيرة.
 ٥. تخريج الآيات الواردة في نص الكتاب بذكر اسم السورة ورقم الآية في صلب الكتاب داخل قوسين مربعين -هكذا مثلاً: [النساء: ١٢٣]- تخفيفًا عن كاهل الهامش.
 ٦. تخريج المسائل المبحوثة في الكتاب من مصادرها الأصلية المعروفة لدى المختصين، وخاصة من كتب علمي التجويد والقراءات.

(١) ينظر: المصدر السابق.

- ٧. تمييز الآيات القرآنية بوضعها بأقواس مزهّرة خاصّة بها، هكذا: ﴿...﴾.
- ٨. الإشارة إلى موضع انتهاء صفحتي المخطوطة الأولى في جميع الأوراق،
- ذاكرًا موضع انتهاء الوجه والظهر معًا، راميًا للوجه بد(و)، وللظهر بد(ظ).

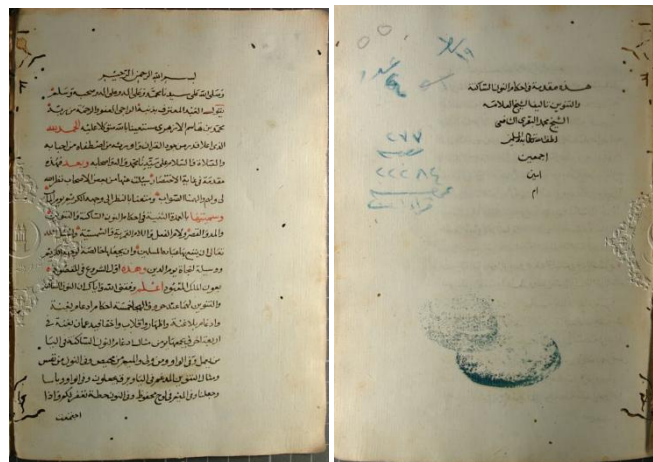
ثامناً: نماذج لمخطوطات الكتاب:

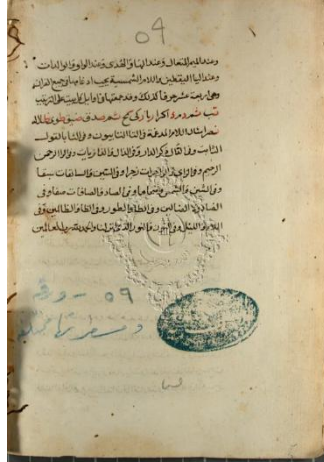
ندرجُ ههنا نماذج لمخطوطات الكتاب الخمس المعتمدة في الدراسة والتحقيق:



صورة الصّفحة الأولى من النّسخة الأولى: (أ). صورة الصّفحة الأخيرة من النّسخة

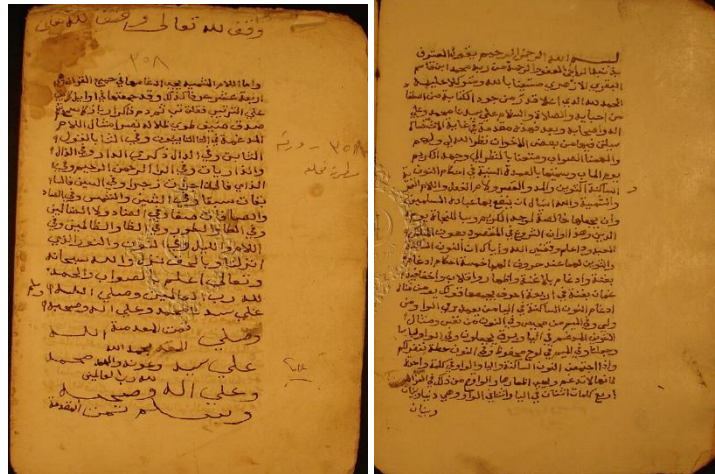
الأولى: (أ).





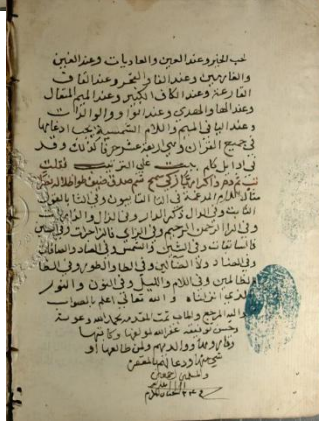
صورة الصفحة العنوان من النسخة: س. صورة الصفحة الأولى من النسخة: س. صورة

الصفحة الأخيرة من النسخة: س.



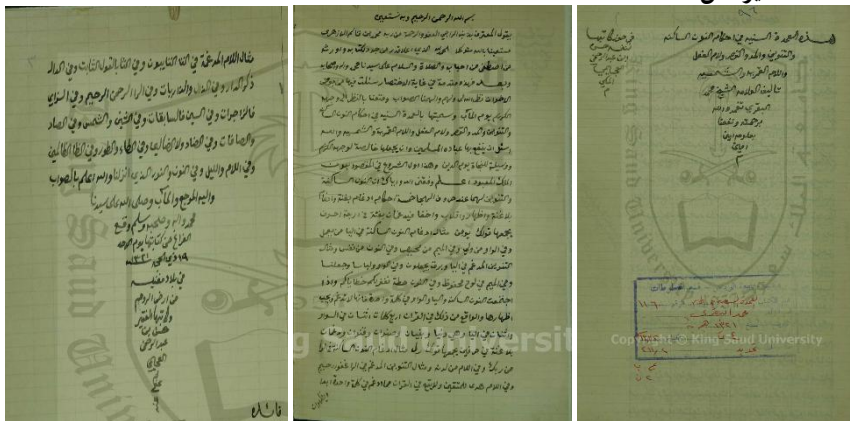
صورة الصفحة الأولى من النسخة: ز. صورة الصفحة الأخيرة من النسخة: ز.

العُمدة السَّيِّئَةُ في أَحكامِ النَّوْنِ السَّاكِنَةِ وَالتَّوْنِ، وَالمَدِّ وَالقَصْرِ، وَلامِ الفِعْلِ، وَلامِ القَمَرِيَّةِ وَالسَّمْسِيَّةِ. د. محمد بن إبراهيم المشهداني



صورة صَفحة العنوا ن من النَّسخة: هـ. صورة الصَّفحة الأولى من النَّسخة: هـ. صورة

الصَّفحة الأخيرة من النَّسخة: هـ.



صورة صَفحة العنوا ن من النَّسخة: ع. صورة الصَّفحة الأولى من النَّسخة: ع. صورة الصَّفحة

الأخيرة من النَّسخة: ع.

الفصل الثاني: نص الكتاب المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم
 وبه نستعين^(١)، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله^(٢) وصحبه وسلم.
 أما بعد^(٣): فيقول المعتزف^(٤) بذنبه^(٥) الرجائي للعفو^(٦) والرحمة من ربه محمد
 بن قاسم البقري^(٧) الأزهرى مستعيناً بالله متوكلاً عليه^(٨):
 الحمد لله الذي أعلى قدر من جود كتابه^(٩)، وأورثه من اصطفاه^(١٠) من أحبائه،
 أحبائه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه.
 وبعد: فهذه مقدمة في غاية الاختصار سُئلت فيها من بعض الأصحاب^(١١)، نظر
 الله لي ولهم وألهمنا الصواب، وتمننا بالنظر إلى وجهه الكريم يوم المآب^(١٢)،
 وسميتها بـ:

-
- (١) وبه نستعين: سقط من: س.
 (٢) في: س: وعلى آله وعلى آله. أي: مرتين.
 (٣) وبه نستعين....: سقط من: ز. أما بعد: سقط من: س.
 (٤) في: ز، هـ: يقول المعتزف. وفي: س: يقول العبد المعتزف. وبعد البسملة في: ع: وبه نستعين، يقول
 المعتزف.
 (٥) بذنبه: سقط من: أ.
 (٦) في: ز، س، ع: الرجائي العفو.
 (٧) البقري: سقط من: أ، س، ه، ع.
 (٨) في: ز: ومتوكلاً عليه.
 (٩) في: س: القرآن.
 (١٠) حرّفت في: ز: الكتابة من اصطفاه. وفي: ع: وأورثه من اصطفى.
 (١١) في: ز، ع: بعض الإخوان.
 (١٢) دعا المؤلف رحمه الله ربّه سبحانه أن يمتعه بالنظر إلى وجهه يوم القيامة، ورؤية وجهه الله تعالى حق
 لأهل الجنة، بغير إحاطة ولا كيفية، كما قال سبحانه: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾
 [القيامة: ٢٢-٢٣]، وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث
 الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخل في ذلك متأولين بأرائنا ولا
 متوهّمين بأهوائنا، وخالف في ذلك الجهمية والمعتزلة، وقولهم باطل مردود بالكتاب والسنة. ينظر:
 شرح العقيدة الطحاوية ١ / ٢٠٧.

العُمدَةُ السَّنِيَّةُ فِي أَحْكَامِ النَّوْنِ ^(١) السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ، وَالْمَدِّ وَالْقَصْرِ، وَوَلَامِ الْفِعْلِ،
وَاللَّامِ الْقَمْرِيَّةِ وَالشَّمْسِيَّةِ.

والله أسأل ^(٢) أن ينفَعَ بها عباده المسلمين، وأن يجعلها خالصةً لوجهه الكريم،
ووسيلةً لنجاتي ^(٣) يوم الدين، وهذا أو أن الشروع في المقصود، بعون الملك المعبود.
المعبود.

[أَحْكَامِ النَّوْنِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ]

اعلم - وفقني الله تعالى وإياك ^(٤) - أن النون الساكنة والتنوين لهما عند حروف
الهباء خمسة أحكام: إدغامٌ بغنةٍ، وإدغامٌ بلا غنةٍ، وإظهارٌ، وإقلابٌ، وإخفاءٌ ^(٥) :
فيدغمان بغنةٍ في أربعة أحرفٍ، يجمعها قولك: (يؤمن) ^(٦) :
مثالٌ إدغامِ النون الساكنة في الياء: ﴿مَنْ يَعْمَلْ﴾ [النساء: ١٢٣]، وفي الواو: ﴿مِنْ
وَلِيٍّ﴾ [البقرة: ١٠٧]، وفي الميم ^(٧) : ﴿مِنْ مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم: ٢١]، وفي النون: ﴿مِنْ
نَفْسٍ﴾ [النساء: ١].

ومثال التنوين المدغم في الياء: ﴿وَبَرِّقُ يَجْعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩]، وفي الواو: ﴿لِبَاسًا
وَجَعَلْنَا﴾ [النبا: ١٠-١١]، وفي الميم: ﴿فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢٢]، وفي النون:
﴿حِطَّةً نَغْفِرُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨].

وإذا اجتمعت النون الساكنة والياء أو الواو في كلمة واحدة فإنها لا تدغم،

(١) النون: سقط من: أ.

(٢) في: س: وأسأل الله.

(٣) في: ز، ع: للنجاة. وفي: س: لنجاة.

(٤) في: س، ز: وفقني الله وإياك.

(٥) ينظر: الموجز في التجويد: ١٤٨، وتحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر / مجلة كلية الشريعة ٩ / ٣٦٠.

(٦) في: س: يجمعها: (يؤمن). ينظر: الكنز في القراءات العشر ١ / ١٩٢، ومنظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه: ٧.

(٧) في: س: والميم.

ويجب إظهارها، والواقع في القرآن من ذلك ^(١) / ١٣٧ ظ / أربع كلمات: اثنان في الياء، واثنان في الواو ^(٢)، وهي: ﴿الذِّينَا﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿بَيْنُنَّ﴾ [الصف: ٤]، و﴿صِنُونًا﴾ [الرعد: ٤]، و﴿قَتَوْنَا﴾ [الأنعام: ٩٩] ^(٣).
ويدغمان بلا غنة في حرفين يجمعها قولك: (رل).

مثال إدغام التّون الساكنة في الرّاء ^(٤): ﴿مِنْ رَّيَك﴾ [البقرة: ١٤٧]، وفي اللام: ﴿مِنْ مِنْ لَدُنْهُ﴾ [النساء: ٤٠]، ومثال التّنوين المدغم في الرّاء: ﴿عَفُورٌ رَّجِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وفي اللام: ﴿هُدًى لِّلْفَتَيَيْنِ﴾ [البقرة: ٢]، ولا يقع في القرآن ممّا أدغم بلا غنة ^(٥) في كلمة واحدة أبداً ^(٦).

ويُظهِرانِ عند ستّة أحرفٍ، يجمعها أوائل قولك ^(٧):

إِنْ هَبَّ حُكْمٌ عَادَ خَوْفِي غَادِيًا * * *

ووقعت التّون الساكنة لكلّ ما أظهر في كلمة وفي كلمتين، بخلاف التّنوين، فلا يكون إلا من كلمتين، وكذا ما قلب، وما أخفي ^(٨).

مثال التّون الساكنة المظهرة ^(٩) عند الهمزة من كلمة: ﴿وَيَتَوَات﴾ [الأنعام: ٢٦]، و﴿يَتَوَات﴾ [الأنعام: ٢٦]، وعند الهاء: ﴿يَنهَوْنَ﴾ [الأنعام: ٢٦]، وعند

(١) في: س: من ذلك في القرآن العظيم. ز، ع: من ذلك في القرآن.

(٢) في: ع: اثنان في الواو، واثنان في الياء.

(٣) ينظر: التّبصرة في القراءات السّبع: ٣٦٨، ورسالة في تجويد القرآن: ٧ ظ.

(٤) في: ز: مثال التّون الساكنة بلا غنة في الرّاء.

(٥) بلا غنة: سقط من: ز، ع.

(٦) في: أ، ز: في كلمة أبداً. ينظر: السّبعة في القراءات: ١٢٦، وكنز المعاني في شرح حرز الأمانى ١ / ٥٤٣.

(٧) حروف الإظهار هي حروف الحلق السّتة نفسها، وقد جمعها الإمام البقري ههنا بنصف بيت، وجعلها على ترتيب الشّاطبي نفسه حين جمعها الشّاطبي بنصف بيت بقوله:

وعند حروف الحلقِ للكلِّ أظهرًا * * * ألا هاج حُكْمٌ عمّ خاليه غُمَّلاً

ينظر: حرز الأمانى ووجه التّهاني: ٢٩، رقم البيت: (٢٨٩)، والتّبصرة: ٣٦٦، ورسالة في تجويد القرآن: ٧ و.

(٨) ينظر: الإقناع في القراءات السّبع ١ / ٢٥٣، والنّشر في القراءات العشر ٢ / ٢٢.

(٩) سقط: المظهرة: من: أ.

الحاء: ﴿وَأَحْرَجَ﴾ [الكوثر: ٢]، وعند العين: ﴿أَمَمَتْ﴾ [الفاتحة: ٧]، وعند الخاء: ﴿وَأَلْمَنَ خَنْقَةً﴾ [المائدة: ٣]، وعند الغين: ﴿فَسَيَنْغْضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١].
ومثال النون الساكنة المظهرة عند الهمزة من كلمتين: ﴿مَنْ أَمَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، وعند الهاء: ﴿مَنْ هَاجَرَ﴾ [الحشر: ٩]، وعند الحاء: ﴿مَنْ حَكِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، وعند العين: ﴿مَنْ عَلِمَ﴾ [النساء: ١٥٧]، وعند الخاء: ﴿مَنْ خَيْرٍ﴾ [البقرة: ١٠٥]، وعند الغين: ﴿مَنْ غَلَّ﴾ [الأعراف: ٤٣].

ومثال التنوين المظهر عند الهمزة: ﴿تَارَةً أُخْرَى﴾ [الإسراء: ٦٩]، وعند الهاء: ﴿قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، وعند الحاء: ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦]، وعند العين: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٨١]، وعند الخاء: ﴿عَلِيمٌ خَيْرٌ﴾ [لقمان: ٣٤]، وعند الغين: ﴿عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: ٢٨]^(١).

ويُقَلَّبَانِ مِيمًا مَخْفِيَةً بَغْنَةً عِنْدَ الْبَاءِ، مثالُ النونِ السَّاكنَةِ عِنْدَ الْبَاءِ مِنْ كَلِمَةٍ^(٢):
﴿أَنْبِئُونِي﴾ [البقرة: ٣١]، ومن كلمتين: ﴿مَنْ بَعْدَ﴾ [البقرة: ٢٧]، ومثال التنوين -ولا يكون إلا من كلمتين-: ﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٦١]^(٣).
ويُخْفِيَانِ مَعَ الْغَنَةِ أَيْضًا عِنْدَ بَاقِيِ الْحُرُوفِ، وَهِيَ خَمْسَةٌ عَشَرَ حَرْفًا، يَجْمَعُهَا أَوَائِلُ كَلِمَاتٍ قَوْلِي:

تعالَى ثِنَاءً جَلَّ دُنْ^(٤) ذَا زَكِي سَنَا * * شَفَا صُنْ ضِيَاءً طِبُّ طُبًّا فِي قِرَا كَفِّي
وقد جمعتُ على ترتيبٍ غير ترتيب الحروف، وجمعتها لك على ترتيب الحروف لتنتفع / ١٣٨ و/ بذلك^(٥) إن شاء الله تعالى.

(١) ينظر: نزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين: ٢٩٦، وغيث النعم في القراءات السبع: ٤١، ٤٢.

(٢) من كلمة: سقط من: س.

(٣) ينظر: الهادي في القراءات السبع: ١٥٩، والقول السديد في علم التجويد: ٦٣.

(٤) في: ز: زيادة: دون.

(٥) في: أ: وقد جمعتُ على ترتيب الحروف لئلا ينتفع بذلك إن شاء الله تعالى. وفي: ز: وقد جمعتُ على غير ترتيب الحروف، وجمعتها لك على ترتيبها لتنتفع بها. والمثبت أعلاه من س، ه، وهو الصواب.

مثال إخفاء النون الساكنة عند التاء من كلمة ﴿ أَنْتُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥]، وعند التاء: ﴿ أَنْتِي ﴾ [آل عمران: ٣٦]، وعند الجيم: ﴿ فَأَنْجَيْنَهُ ﴾ [الأعراف: ٦٤]، وعند الدال: ﴿ أَنْدَادًا ﴾ [البقرة: ٢٢]، وعند الدال: ﴿ مُنْذِرٌ ﴾ [الرعد: ٧]، وعند الزاي: ﴿ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ [الأنعام: ٩٢]، وعند السين: ﴿ إِنْشِينَ ﴾ [الإسراء: ١٣]، وعند الصاد: ﴿ فَأَنْصُرْنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وعند الضاد: ﴿ مَنْضُودٍ ﴾ [هود: ٨٢]، وعند الطاء: ﴿ يَنْطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وعند الظاء: ﴿ يُنْظَرُونَ ﴾ [البقرة: ١٦٢]، وعند الفاء: ﴿ يُفْقُونَ ﴾ [البقرة: ٣]، وعند القاف: ﴿ يُفْقِدُونَ ﴾ [يس: ٢٣]، وعند الكاف: ﴿ يُنْكَرُونَهَا ﴾ [النحل: ٨٣]^(١).

ومثال إخفاء النون الساكنة عند التاء من كلمتين: ﴿ مَنْ تَكُونُ ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، وعند التاء: ﴿ فَمَنْ تَقُلْتَ ﴾ [الأعراف: ٨]^(٢)، وعند الجيم: ﴿ مِّنْ جَنَّتِ ﴾ [الشعراء: ٥٧]، وعند الدال: ﴿ مِّنْ دُونَ ﴾ [البقرة: ٢٣]، وعند الدال: ﴿ مِّنْ ذَلِكَ ﴾ [النساء: ١٢]، وعند الزاي: ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ ﴾ [فاطر: ٨]، وعند السين: ﴿ أَنْ سَيَكُونُ ﴾ [المزمل: ٢٠]، وعند السين: ﴿ مِّنْ شَفِيعٍ ﴾ [يونس: ٣]، وعند الصاد: ﴿ وَكَمَنْ صَبَرَ ﴾ [الشورى: ٤٣]، وعند الضاد: ﴿ وَمَنْ ضَلَّ ﴾ [يونس: ١٠٨]، وعند الطاء: ﴿ مِّنْ طِينٍ ﴾ [الأنعام: ٢]، وعند الطاء: ﴿ مِّنْ ظَهْرٍ ﴾ [سبأ: ٢٢]^(٣)، وعند الفاء: ﴿ مِّنْ فَوْقِهِمْ ﴾ [المائدة: ٦٦]، وعند القاف: ﴿ مِّنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٠٨].

(١) في: ز: ﴿ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، وعند الكاف: ﴿ تُنْكَرُونَ ﴾ [غافر: ٨١]. وفي: س، هـ، ع: وعند الكاف: ﴿ تُنْكَرُونَ ﴾. وهما مثالان صحيحان أيضًا. وينظر: نزهة المشتغلين: ٣٠١، وتحفة نجباء العصر/ مجلة ٩/ ٣٥٨.

(٢) في: ز: ﴿ مِّنْ ثَمَرٍ ﴾ [البقرة: ٢٥]. وهو مثال صحيح. وفي: أ، س، هـ، ع: زيادة ليست من القرآن، وهي: (مِن ثَوَاب).

(٣) في: ز: ﴿ مِّنْ ظُلْمٍ ﴾ [النساء: ١٤٨]. وهو مثال صحيح أيضًا.

[١١٨] (١)، وعند الكاف: ﴿ مِنْ كَلِّ ﴾ [البقرة: ١٦٤].

ومثال إخفاء التنوين عند التاء: ﴿ جَنَّتٍ تَجْرِي ﴾ [البقرة: ٢٥]، وعند الثاء: ﴿ جَمِيعًا ﴾ ثم ﴿ [البقرة: ٢٩]، وعند الجيم (٢): ﴿ صَعِيدًا جُرُزًا ﴾ [الكهف: ٨]، وعند الـدال: ﴿ عَدَابًا دُونَ ﴾ [الطور: ٤٧]، وعند الدال: ﴿ سَيْلَةٍ ذَرَعُهَا ﴾ [الحاقة: ٣٢]، وعند الزاي: ﴿ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ [الكهف: ٤٠]، وعند السين: ﴿ قَوْلًا ﴾ سديدًا ﴿ [النساء: ٩]، وعند الشين: ﴿ عَبْدًا شَكُورًا ﴾ [الإسراء: ٣] (٣)، وعند الصاد: ﴿ قَوْمًا صَالِحِينَ ﴾ [يوسف: ٩]، وعند الضاد: ﴿ قَوْمًا ضَالِّينَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٦]، وعند الطاء: ﴿ قَوْمًا طَافِينَ ﴾ [الصفافات: ٣٠]، وعند الظاء: ﴿ قَوْمًا ظَلَمُوا ﴾ [آل عمران: ١١٧] (٤)، وعند الفاء: ﴿ قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ [التوبة: ٥٣]، وعند القاف: ﴿ سَمِيعَ قَرِيبٍ ﴾ [سبأ: ٥٠]، وعند الكاف: ﴿ لَقْرَاءًا كَرِيمًا ﴾ [الواقعة: ٧٧] (٥)، فهذه خمسة وأربعون مثالاً للإخفاء.

[أحكام الميم الساكنة:]

وتدغم الميم الساكنة بغنة في ميمٍ مثلها، وتخفى (٦) معها عند الباء، وتظهر عند باقي الحروف.

مثال إدغام الميم الساكنة في ميمٍ مثلها: ﴿ وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ ﴾ [الأنبياء: ٤٩]، ﴿ أَمَّنْ يُجِيبُ ﴾ [النمل: ٦٢] (٧).

ومثال إخفائها/ ١٣٨ ظ /: عند الباء، ويسمى إخفاءً شفويًا: ﴿ أَمْ بِهِ حِنَّةٌ ﴾

(١) في: س، ز، ع: ﴿ مِنْ قَبْلِ ﴾ [البقرة: ٢٥].

(٢) الجيم: سقط من: هـ.

(٣) حُرِّفَتْ فِي: ز، ع إلى: ﴿ قَوْمًا شَاكِرِينَ ﴾. وهو لا يوجد في القرآن الكريم.

(٤) في جميع النسخ: أ، س، ز، هـ، ع: ﴿ قَوْمًا ظَالِمِينَ ﴾. وليس في القرآن هذا اللفظ.

(٥) ينظر: التحديد في الإتيان والتجويد: ١١٧، وما بعدها، ونزهة المشتغلين: ٣٠٢.

(٦) في: ز: في مثلها، وتخفى. وفي: هـ: في ميم، وتخفى.

(٧) لا يخفى: أن الأصل في رسم المثال الأخير في غير القرآن: ﴿ أَمْ مَنْ ﴾. ينظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: ٢٣٣، والإقناع ١/ ٢٢٨.

[سبأ: ٨]، ﴿وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧]^(١).
ومثال إظهارها عند باقي^(٢) الحروف لتقيس عليها، ويسمى إظهاراً شفوياً^(٣):
﴿أَمْ أَدَّبْنَاهُمْ﴾ [فاطر: ٤٠]، ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا﴾ [الطُّور: ٤٠]، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وقس على ذلك^(٤).

[أحكام الميم والتون المشدّتين]:

وتثبت الغنة في الميم والتون المشدّتين، ويسمى ذلك الحرف^(٥) حرفاً أغنّ،
ويسمى غنة التّشديد^(٦).

ويقعان متحرّكين بالحركات الثلاث^(٧)، مثال الميم المفتوحة المشدّدة: ﴿ثُمَّ﴾
﴿البقرة: ٢٨﴾، ومثال المكسورة: ﴿الْمَرْمِلُ﴾ [المزمل: ١]^(٨)، ومثال
المضمومة: ﴿وَصَمُوا﴾ [المائدة: ٧١].

ومثال التون المفتوحة المشدّدة: ﴿جَنَّتِ﴾ [البقرة: ٢٥]،
والمكسورة: ﴿مَتَى﴾ [البقرة: ٣٨]، ومثال المضمومة: ﴿وَطَنُوا﴾
[الأعراف: ١٧١]^(٩).

(١) ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر ١ / ٢٥٧، وغيث النفع في القراءات السبع: ٥٥.

(٢) في: س، ز، هـ، ع: عند بعض.

(٣) في: س: ويسمى شفوياً.

(٤) ينظر: التمهيد في معرفة التجويد: ٢٩٩، وما بعدها، وخلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة في علم
التجويد ١ / ٢٩٥.

(٥) الحرف: سقط من: أ.

(٦) في: ز: تشديد. وفي: س: أغنّ مشدّد. ينظر: التّحديد: ١٦٧، وشرح المقدّمة الجزرية: ١٩٤.

(٧) في: أ، هـ: ويقعان متحرّكين... وتأخرت هذه العبارة في النسختين: أ، ز إلى بعد: ﴿وَصَمُوا﴾، وسقطت
من: س.

(٨) في: ع: ومثال الميم المفتوحة: ﴿أَمَّا الَّذِينَ﴾ [السجدة: ١٩]، والمكسورة: ﴿وَأُجَى إِلَهَيْنِ﴾ [المائدة:
١١٦]. وهما مثالان صحيحان.

(٩) ﴿وَطَنُوا﴾: سقط من: ز. وفي: ع: ﴿وَالْتَوْرِ الَّذِي﴾ [التغابن: ٨]، مع تقديم أمثلة التون. وينظر: الرعاية:
٢٤٠، والموضح في التجويد: ٩٧.

هذا حاصل أحكام النون الساكنة والتنوين، والميم الساكنة مخففة ومشددة^(١)، وكذلك النون.

[أحكام المدّ:]

وأما المدّ: فحروفه ثلاثة: الواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والألف الساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً^(٢)، واجتمعت الثلاثة بقيودها في قوله تعالى: ﴿تُوحِيهَا﴾ [هود: ٤٩]^(٣).

أما إذا انفتح ما قبل الواو والياء فإنهما يسمان حرفي لين لا مدّ، فلا تمدّ في نحو: ﴿يَبِّتِ﴾ [آل عمران: ٩٦]، و﴿مَوْتَا﴾ [الفرقان: ٣]^(٤)، ونحوهما.

وللمدّ سببان: همز وسكون، فلا تمدّ إلا إذا^(٥) وجد واحد منهما، فإن لم يوجد^(٦) كان المدّ طبيعياً، كقوله تعالى: ﴿يَاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، و﴿أَرْحَمَنِ الرَّجِيرِ﴾ [تبارك: ٣-٤] إذا وصلتها بما بعدها^(٧).

وضابط المدّ الطبيعي: ما لا يتوقف على سبب، ولا تقوم ذات الحرف إلا به^(٨).

فإذا مددناه لأجل همز انقسم قسمين: متصل ومنفصل، ولكل من القسمين

(١) في: ز: مدغمة أو مخففة أو مشددة.

(٢) في: س: كُورَتْ ههنا عبارة: والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

(٣) ينظر: رسالة في تجويد القرآن: ١٠، ومنظومة الأداء في القراءات والتجويد/ ضمن: مجموعة مهمة في التجويد والقراءات: ٢٠١.

(٤) في: س، ز: ﴿مَسِيَّتِ﴾، ويُعلم أن فيه قراءتين: بتخفيف الياء وتشديدها: ﴿مَسِيَّتِ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وأن المثال لا ينطبق إلا على قراءة التخفيف، وقد قرأه عاصم من رواية حفص، وحمزة والكسائي وخلف بالتشديد، وقرأه الباقون بالتخفيف. ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ١٤٠، والكنز في القراءات العشر / ١ / ١٧٠.

(٥) إذا سقط من: هـ.

(٦) في: ز: إلا إن وجد واحد منهما، فإذا لم يوجد. وفي هـ، س، ع: فإذا لم يوجد.

(٧) ينظر: الموضح: ١٢٨، وكنز المعاني / ١ / ٤١٦.

(٨) في: س، ع: ذات الحروف إلا به. ينظر: التحديد: ١٠٠، ومنحة ذي الجلال: ٩٠.

ضابطٌ يميّزه.

فضابطُ المدِّ المتّصل / ١٣٩ و/ : أن يأتي^(١) حرفُ المدِّ والهمز في كلمةٍ واحدة، وضابطُ المنفصل: أن يأتي حرفُ المدِّ في كلمةٍ والهمز في أولِ كلمةٍ أخرى^(٢).

مثالُ المدِّ المتّصل إذا كان قبلَ الهمز واوٌ: ﴿لَنَنْوَأُ﴾ [القصص: ٧٦]، ومثال الياء: ﴿حَقَّقْ تَقِيءَ﴾ [الحجرات: ٩]، ومثال الألف: ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠]^(٣).

ومثالُ المدِّ المنفصل^(٤) إذا كان قبلَ الهمز واوٌ: ﴿قَالُوا أَمَّا﴾ [البقرة: ١٤]، ومثال الياء: ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ومثال الألف: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]^(٥).

وإذا مددناه لأجل سكونِ انقسامٍ إلى ثلاثة أقسام^(٦): لازمٌ كلميٌّ، ولازمٌ حرفيٌّ، وعارضٌ:

فضابطُ الكلميّ المثقل: أن يأتي بعدَ حرفِ المدِّ حرفٌ مشدّد، مثال الألف كقوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاطحة: ٧]^(٧)، ومثال الواو: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: ٦٤]، [٦٤]، ولم يأت في القرآن مثالُ الياء^(٨). فإن وقع بعدَ حرفِ المدِّ سكونٌ قيل له: لازمٌ كلميٌّ مخفف، كقوله تعالى:

(١) في: ز: فضابط المتّصل أن يأتي بعد. وفي: ه، ع: فضابط المتّصل أن يأتي.
(٢) في: أ: في أول أخرى. ينظر في نوعي المدِّ المتّصل والمنفصل: التيسير في القراءات السبع: ١٤٦، وخلاصة العجالة ١ / ٤٢٢، وما بعدها.
(٣) و﴿شَاءَ﴾: سقط من: أ، س. ينظر: الإقناع ١ / ٤٦٠، وما بعدها، ومنظومة المقدّمة: ٨.
(٤) في: س، ز، هـ: ومثال المنفصل.
(٥) في: س: إذا كان الهمزة واو.
(٦) ينظر: الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة: ٣٢، ومنحة ذي الجلال: ٩٨.
(٧) أقسام: سقط من: أ، س، هـ، ع.
(٨) في: ز، هـ، ع: كقوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ مثال الألف. وفي: س: زيادة آمين، وسقوط: مثال الألف.
(٩) ينظر: التمهيد في معرفة التجويد: ٣٠٦، ورسالة في تجويد القرآن: ١٠ ظ.

﴿ءَأَلْتَنَ﴾ في موضعي يونس [٥١، ٩١]^(١).

وضابط اللّازم الحرفي: كلُّ حرفٍ هجاؤه^(٢) على ثلاثة أحرفٍ أو سَطَها حرفٌ مدٌّ، كقوله تعالى: ﴿تَ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: ١]، ولا يكون إلا في فواتح السُّور، ويجمع ما في فواتحها قولك^(٣): (عَسَلُكُمْ نَقَصٌ)^(٤).

فإن كان هجاؤه حرفين لا يمدُّ^(٥) إلا مدًّا طبيعيًّا، والواقع منه في فواتح السُّور ستة أحرفٍ يجمعها قولك: (حيّ طاهر)^(٦).

وخرج بقولنا: (أوسطها حرفٌ مدٌّ) نحو: (ألف)^(٧)، لأنّه ليس في وسطه حرف مدٌّ^(٨).

والأكثر في اللّازم الحرفي أن يكون مخفَّفًا عكس الكلمي، وقد يكون مثقلًا كما في اللام إذا وصلت بالميم^(٩)، ونون السّين إذا أدغمت في الميم^(١٠) بأوائل الشُّعراء [١]، والقصص [١]، ونون: ﴿يَسَ﴾ [يس: ١] إذا أدغمت في الواو^(١١). ومثال المدِّ العارض الموقوف عليه، وضابطه / ١٣٩ ظ: ما عرض له السكون

(١) حرّفت في: أ، س، هـ: موضع يونس. ينظر: الإقناع / ١ / ٣٥٩، وشرح المقدّمة الجزرية: ٢١٥.

(٢) في: أ، هـ، ع: كلُّ كلمة هجاؤها، وفي ز: كلُّ هجاؤه.

(٣) قولك: سقط من: أ.

(٤) كتب على هامش: أ: في الأصل: سلعكم فنص. وهذا مثبت في: ز، هـ. وفي: س، ع: نقص عسلكم. ينظر: منحة ذي الجلال: ١١٤.

(٥) في: أ، ع: هجاؤها حرفين لا يمدُّ. وفي: س: لم يمدُّ.

(٦) لا يخفى: أن ما كان هجاؤه حرفين من الأحرف المقطّعة بأوائل بعض السور خمسة أحرف لا ستة، وهي مجموعة بقولك: (حيّ طهر)، إذ الألف لا مدّ فيه كما ذكر المؤلّف نفسه أعلاه من بعد. ينظر:

سراج القارئ المبتدي: ٦٠، والقول السديد في علم التّجويد: ١١٣.

(٧) في: س: وخرج بقولنا: (أوسطها) نحو مدّ الألف.

(٨) نحو ألف لأنه سقط من: ع. والمعنى: أن هجاء: (ألف) ليس فيه حرف مدّ، كما قال الشاطبي:

وفي نحو: طه القصر إذ ليس ساكنٌ وما في ألف من حرف مدّ فيمطلا

وينظر: الإقناع: ٤٧٨، والتّمهيد في معرفة التّجويد: ٣٠٤، ومنظومة حرز الأمان: ١٨، رقم البيت: (١٧٨).

(٩) حرّفت في: س: كما في اللّازم إذا بالميم.

(١٠) حرّفت في: ز: في النون.

(١١) بأوائل الشُّعراء ... سقط من: ز، ع. ينظر: الإقناع / ١ / ٤٨٠، وخلاصة العجالة / ١ / ٤٤٤.

لأجل الوقف، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: ٢٨]، و﴿وَالْحَقُّ أَنزَلْنَاهُ﴾ [الإسراء: ١٠٥]^(١)، و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]^(٢).

[أحكام اللام]:

وأما اللام: فهي على ثلاثة أقسام^(٣): لام الفعل، واللام القمرية، واللام الشمسية:

[أحكام لام الفعل]:

فأما لام الفعل: فهي اللاحقة لآخر الفعل الماضي كثيراً، وقد تلحقه في وسطه على قلة، فأما ما تلحقه في آخره فكقوله تعالى: ﴿قُلْنَا﴾ [البقرة: ٣٤]، و﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿أَنْزَلْنَا﴾ [البقرة: ٩٩]، و﴿أَرْسَلْنَا﴾ [البقرة: ١٥١]. وأما ما تلحقه في وسطه: فكقوله: ﴿الَّتَقَى الْجَمْعَانِ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، و﴿فَالنِّعْمَةُ الْخَيْرُ﴾ [الصافات: ١٤٢]، و﴿الْحَقْنَا بِهِمْ﴾ [الطور: ٢١]^(٤). وقد تكون في آخر فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٨]، فهذه اللام يجب إظهارها في جميع القرآن من هذه المثل وما شاكلها^(٥).

[أحكام اللام القمرية]:

وأما اللام القمرية: فحروفها أربعة عشر حرفاً، ويجب إظهارها كذلك في جميع القرآن، وقد جمعتها في أوائل كلم بيت فتح الله به على ترتيب الحروف، فقلت^(٦):
إذبانٌ جودٌ حلاٌ خذٌ علمٌ غيبٌ فتىٌ * * * قد كان مجداً هدياً والهيا يقظاً
مثال اللام عند الهمزة: ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٣٣]، وعند الباء: ﴿بِهَذَا الْبَلَدِ﴾

(١) في: أ: زيادة، وهي: ﴿وَالْحَقُّ أَنزَلْنَاهُ وَالْحَقُّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾.

(٢) ينظر: التحديد: ١٧٤، ورسالة في تجويد القرآن: ١١ و.

(٣) في: أ: وأما اللام: فهي على ثلاثة، وفي: ز: وأما اللام على ثلاثة أقسام، والمثبت من: س، ه، ع.

(٤) في: ز: تقديم وتأخير في العبارة والتّمثيل.

(٥) وما شاكلها: سقط من: س. ينظر: التحديد: ١٥٩، وما بعدها، والموضح في التجويد: ١٥٢.

(٦) في: س: فتح الله عليّ. مع إسقاط: فقلت. ينظر: رسالة في تجويد القرآن: ٨، ومنحة ذي الجلال: ٧٣.

[البلد: ١]^(١)، وعند الجيم: ﴿فَلْجَرِيَّتِ﴾ [الدَّارِيَات: ٣]، وعند الحاء: ﴿بِالْحَجِّ﴾ [الحج: ٢٧]، وعند الخاء: ﴿لِحُبِّ الْخَيْرِ﴾ [العاديات: ٨]، وعند العين: ﴿وَالْعَدِيدِ﴾ [العاديات: ١]، وعند الغين: ﴿وَالْفَرَمِينَ﴾ [التوبة: ٦٠]، وعند الفاء: ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١]، وعند القاف: ﴿الْفَكَرَةَ﴾ [القارعة: ١]، وعند الكاف: ﴿الْكَبِيرِ﴾ [الرعد: ٩]، وعند الميم: ﴿الْمَتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، وعند الهاء: ﴿الْهَدَى﴾ [البقرة: ١٩٦]، وعند الواو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وعند الياء: ﴿فِي أَيْمٍ﴾ [الأعراف: ١٣٦]^(٢).

[أحكام اللام الشمسية:]

واللام الشمسية يجب إدغامها في جميع القرآن، وهي أربعة عشر حرفاً أيضاً^(٣) / ١٤٠ و/، وقد جمعتها^(٤) في أوائل كلم بيت على ترتيب الحروف، فقلت^(٥): فقلت^(٥):

تُبُّ ثُمَّ دَمٌ ذَاكِرًا رَبًّا زَكَ سَمَحًا^(٦) شُمُّ صِدْقٌ ضَيْفٌ طَوَى ظَلًّا لَهُ نَصْرًا
مثال اللام المدغمة في التاء: ﴿التَّيْبُوتُ﴾ [التوبة: ١١٢]، وفي الشاء: ﴿بِالْقَوْلِ
الْثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، وفي الدال: ﴿ذِكْرَى الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦]، وفي
الذال:

﴿وَالذَّارِيَّتِ﴾ [الدَّارِيَات: ١]، وفي الراء: ﴿الرَّعْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، وفي
الزاي: ﴿فَالزَّجْرَتِ﴾ [الصافات: ٢]، وفي السين: ﴿فَالسَّيِّئَاتِ﴾ [النازعات: ٤]، وفي

(١) في: س، ز، هـ، ع: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ﴾ [التين: ٣]. وهو مثال صحيح أيضاً.

(٢) ينظر: المصدران السابقان.

(٣) في: س، ز، هـ، ع: حرفاً كذلك.

(٤) جمعتها: سقط من: هـ.

(٥) في: ز، هـ، ع: على الترتيب، فقلت. وفي: س: على الترتيب، مع إسقاط: فقلت. ينظر: الموضح: ١٥١،

والتمهيد في معرفة التجويد: ٢٩٩.

(٦) رسمت في: أ، س، هـ، ع: زكي سمح، وفي: ز: زكا سمح.

الشَّيْنِ: ﴿وَالشَّمْسُ﴾ [الأَنْعَام: ٩٦]، وفي الصَّادِ: ﴿وَالصَّفَاتِ﴾ [الصَّافَّاتِ: ١]، وفي الضَّادِ: ﴿وَالضَّالِّينَ﴾ [الفَاتِحَةُ: ٧]، وفي الطَّاءِ: ﴿وَالطُّورِ﴾ [الطُّور: ١]، وفي الظَّاءِ: ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [البَقَرَةُ: ٣٥]، وفي اللامِ: ﴿وَاللَّيْلِ﴾ [المَدَّثَرُ: ٣٣]، وفي النُّونِ: ﴿وَالنُّورِ الَّذِي﴾ [التَّغَابِنِ: ٨] ^(١).

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله والأصحاب. تمت المقدمة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، غفر الله لمؤلفها، وقاتبها، وقارئها، أمين.

وكان الفراغ من كتابتها يوم الثلاثاء المبارك سادس جمادى الأولى من شهر سنة ألف ومائة واثني عشر من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، والحمد لله على التمام، م/ ١٤٠ ظ/ ^(٢).



(١) زاد النَّاسِخُ فِي: ز: وبالْحَقِّ نَزَلَ. وزاد النَّاسِخُ فِي: س في أكثر المثل كلمة، نحو: ﴿قَالَ زَجَرَتِ زَجْرًا﴾.

(٢) ما دَوَّنْتُ أعلاه من النسخة: أ، وفي ختام: س: ﴿وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا﴾، والحمد لله رب العالمين. وفي ختام: ز: والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلّم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، تمت المقدمة بحمد الله وعونه، والحمد لله رب العالمين. ثم كررت الصلاة على النبي ﷺ مرة أخرى بقلم مغاير. وفي ختام: هـ: والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، تمت المقدمة بحمد الله وعونه، وحسن توفيقه، غفر الله لمؤلفها وقاتبها وقارئها والديهم، ولمن طالعها أو شيئاً منها ودعا لهم بالمغفرة والمسلمين أجمعين.

وفي ختام: ع: والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم، وقع الفراغ من كتابتها يوم الأحد ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٢١ في بلاد مغنيسة من أرض الروم، وقاتبها الفقير حسن بن عبد الرحمن العجمي، عفا الله عنه. ثم يذكر النَّاسِخُ فائدة في ألقاب المدّ.

الخاتمة

خُلاصة بأهم ما تحقق في هذا البحث

- بعد هذه الجولة العلمية الماتعة مع هذا الكتاب الفريد في علم التجويد يطيبُ لي أن أسجّل هنا أهم ما توصلتُ إليه من نتائج في النقاط الآتية:
١. إن مؤلّف هذا الكتاب هو الإمام أبو الإكرام محمّد البقريّ، وهو ثابت النسبة إليه.
 ٢. إن هذا الكتاب العلميّ المهمّ الفدّ لم يسبق نشره، إذ غفل عنه طلبه العلم مدّة طويلة رغم فائدته العظيمة.
 ٣. إن هذا الكتاب العلميّ وصلتنا منه نسخ عدّة، وهو قمنٌ بالدراسة والتحقيق، والاعتناء والنشر بين طلبة العلم.
 ٤. إن هذا الكتاب العلميّ جمع في ثناياه أهم أبواب علم التجويد، وهي:
 - أ. أحكام النون الساكنة والتنوين الخمسة.
 - ب. أحكام الميم الساكنة الثلاثة.
 - ج. أحكام الميم والنون المشدّتين.
 - د. أحكام المدّ.
 - هـ. أحكام اللامات: لام الفعل، واللام القمرية، واللام الشمسية.هذا.. وأسأل الله تعالى أن يجعل القرآن ربيع قلوبنا، وجلاء همومنا وغمومنا، آمين، والحمد لله ربّ العالمين.
- وصلّى الله وسلّم على النبيّ الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وتابعيهم إلى يوم الدين.



المصادر والمراجع

من بعد القرآن الكريم.

أولاً: الكتب المخطوطة:

١. رسالة في تجويد القرآن مصحوبة برسم اللسان ومخارج الحروف بالتّمام والكمال: مجهول: لديّ صورة منها عن نسخة دار الكتب القومية بمصر، تفسير تيمور، برقم: (٣٩٦).
٢. فتح الكبير المتعال بشرح مذهبة الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال: أبو الإكرام محمّد بن قاسم البقريّ، (ت ١١١١هـ): لديّ صورة منها عن نسخة الأزهر بالقاهرة، وتحمل رقم: (٢١٢٨)، (١٣٠٦٩٩).
٣. مذهبة الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال: أبو الإكرام محمّد البقريّ، (ت ١١١١هـ): لديّ صورة من نسخة الأزهر مع شرحها سالف الذكر.
٤. الموجز في التّجويد: يوسف بن محمّد الحلاليّ، (ت نحو ٨٠٠هـ): عن نسخة مكتبة تشستريتي بدبلن، برقم: (٣٦٥٣).

ثانياً: الكتب المطبوعة:

١. الإقناع في القراءات السّبع: أبو جعفر أحمد بن عليّ بن الباذش الأنصاريّ، (ت ٥٤٠هـ): تح د. عبد المجيد قطامش: دار الفكر بدمشق، ط ١، سنة ١٤٠٣هـ.
٢. الاكتفاء في القراءات السّبع المشهورة: أبو الطّاهر إسماعيل بن خلف الأنصاريّ، (ت ٤٥٥هـ): تح أ.د. حاتم الضامن: دار نينوى بدمشق، ط ١، سنة ١٤٢٦هـ.
٣. التّبصرة في القراءات السّبع: أبو محمّد مكّي بن أبي طالب القيسيّ، (ت ٤٣٧هـ): تح د. محمّد الندويّ: الدار السلفيّة بالهند، ط ٢، سنة ١٤٠٢هـ.

٤. التّحديد في الإتقان والتّجويد: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت ٤٤٤هـ): تح. أ.د. غانم قدوري الحمد: دار الأنبار، ط ١، سنة ١٤٠٧هـ.
٥. تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر: أبو يحيى زكريّا بن محمّد الأنصاري، (ت ٩٢٦هـ): تح. أ.د. محيي هلال السرحان: بحث بمجلة كلية الشريعة: ٩.
٦. التّمهيد في معرفة التّجويد: أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني الطّار، (ت ٥٦٩هـ): تح. أ.د. غانم قدوري الحمد: دار عمار، ط ١، سنة ١٤٢٠هـ.
٧. التّيسير في القراءات السّبع: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت ٤٤٤هـ): تح. أ.د. حاتم الضّامن: مكتبة الصّحابة بالشارقة، ط ١، سنة ١٤٢٩هـ.
٨. خلاصة العجالة في بيان مراد الرّسالة في علم التّجويد: أبو عبد الله حسن بن إسماعيل الدرّكزليّ الحبار الموصليّ، (ت ١٣١٥هـ): تح. د. خلف الجبوريّ: ديوان الوقف السنيّ، ط ١، سنة ١٤٣٣هـ.
٩. الرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: أبو محمّد مكّي بن أبي طالب القيسيّ، (ت ٤٣٧هـ): تح. أ.د. أحمد فرحات: دار المعارف للطباعة، ط ١، سنة ١٣٩٣هـ.
١٠. السّبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، (ت ٣٢٤هـ): تح. أ.د. شوقي ضيف: دار المعارف بمصر، ط ١، سنة ١٣٩٢هـ.
١١. سراج القارئ المبتدي: أبو القاسم عليّ بن عثمان بن محمّد بن القاصح العذريّ البغداديّ، (ت ٨٠١هـ): تح. علي الضّباع: مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط ٣، سنة ١٣٧٣هـ.
١٢. شرح العقيدة الطحاويّة: القاضي عليّ بن عليّ بن أبي العزّ الدمشقيّ، (ت ٧٩٢هـ): تح. د. عبد الله التركي، وشعيب الأرنؤوط: مؤسسة الرسالة بيروت، ط ١، سنة ١٤١٠هـ.
١٣. شرح المقدّمة الجزريّة: أبو الخير أحمد بن مصطفى بن خليل طاشكبري زاده: مجمع الملك فهد بالمدينة المنورة، ط ١، سنة ١٤٢١هـ.

- ١٤ . شرح طيبة النشر في القراءات العشر: أبو القاسم محمد بن محمد النُّويري، (ت ٨٥٧هـ): تح د. مجدي محمد سرور: دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- ١٥ . غيث النَّفع في القراءات السَّبْع: أبو الحسن علي بن محمد الصفاقسي، (ت ١١١٨هـ): دار الكتب العلمية بيروت: تح أحمد الحفيان، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- ١٦ . الفهرس الشَّامل للتَّراث العربيِّ الإسلاميِّ المخطوط / التَّجويد: مؤسسة آل البيت بالأردن: طبع سنة: ١٤٠٦هـ.
- ١٧ . فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة: ١٣٦٤هـ: أمين المكتبة أبو الوفا المراغي: طبع مصر، (د.ت).
- ١٨ . القواعد المقررة والفوائد المحررة المسمَّى اختصارًا بـ (متن البقرية) في القراءات السَّبْع: أبو الإكرام محمَّد بن قاسم البقري، (ت ١١١١هـ)، تح أ.د. محمَّد المشهداني: دار المناهج ببغداد، ط ٢، سنة ١٤٣٧هـ.
- ١٩ . القول السَّديد في علم التَّجويد: علي الله بن علي أبو الوفا: دار الوفاء بالمنصورة، ط ٣، سنة ١٤٢٤هـ.
- ٢٠ . كنز المعاني في شرح حرز الأمان: أبو عبد الله محمَّد بن أحمد سُعلة الموصلي، (ت ٦٥٦هـ): تح أ.د. محمَّد بن إبراهيم المشهداني: دار الغوثاني بدمشق، ط ١، سنة ١٤٣٣هـ.
- ٢١ . الكنز في القراءات العشر: أبو محمَّد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي، (ت ٧٤١هـ): تح د. خالد المشهداني: مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- ٢٢ . المبسوط في القراءات العشر: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، (ت ٣٨١هـ): تح سبيع حمزة حاكمي: مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ١٤٠١هـ.

٢٣. منحة ذي الجلال في شرح تحفة الأطفال: الشيخ عليّ محمّد الضبّاع: تح أشرف بن عبد المقصود: أضواء السلف، ط ١، سنة ١٤١٨ هـ.
٢٤. منظومة الأداء في القراءات والتجويد/ ضمن: مجموعة مهمّة في التجويد والقراءات: تح جمال السيد رفاعي: مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، ط ١، سنة ١٤٢٧ هـ.
٢٥. منظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه: أبو الخير محمّد بن محمّد بن الجزريّ، (ت ٨٣٣هـ): تح د. أيمن رشدي سويد: دار نور المكتبات، ط ١، ١٤٢٧ هـ.
٢٦. منظومة حرز الأمان ووجه التّهاني في القراءات السّبع: أبو محمّد القاسم بن فيرّه الشّاطبيّ، (ت ٥٩٠هـ): تح د. أيمن رشدي سويد: دار نور المكتبات، ط ١، سنة ١٤٢٩ هـ.
٢٧. الموضح في التجويد: أبو القاسم عبد الوهّاب بن محمّد القرطبيّ، (ت ٤٦١هـ): تح أ.د. غانم قدوري الحمد: مراجعة أ.د. أحمد مختار عمر: المنظمة العربيّة للتربية بالكويت، ط ١، سنة ١٤١٠ هـ.
٢٨. نزهة المشتغلين في أحكام النّون السّاكنة والتّنوين: أبو القاسم عليّ بن عثمان بن القاصح البغداديّ، (ت ٨٠١هـ): تح أ.د. غانم قدوري الحمد: ضمن مجلّة البحوث والدراسات القرآنية/ العدد ٣، ١٤٢٨ هـ.
٢٩. النّشر في القراءات العشر: أبو الخير محمّد ابن الجزريّ، (ت ٨٣٣هـ): تح علي الضبّاع، (ت ١٣٨٠هـ): المطبعة التجارية بمصر، تصوير: دار الكتب العلميّة، (د.ت).
٣٠. الهادي في القراءات السّبع: أبو عبد الله محمّد بن سفيان القيروانيّ، (ت ٤١٣هـ): د. خالد حسن أبو الجود: دار ابن حزم، ط ١، سنة ١٤٣٢ هـ.

ثالثاً: أقراص: CD:

خزانة التراث. CD



**ملخصات البحوث
باللغة الإنجليزية**

**Al Omda Al Sunniya in the provisions of the non-voweled
nun and Nunnation and Lengthening and Shortening and
verbal "Lam" and pronounced and unpronounceable
Lam of the Imam Abu Ikram Mohammed bin Qasim al-
Bakri Azhari Egyptian (1111 e)**

study and investigation by

Professor Dr. Mohammed bin Ibrahim Al Mashhadani

Professor of Interpretation and Sciences of the Koran and Quranic readings
at the College of the greatest Imam University in Mosul

Abstract

Praise be to Allah, prayer and peace be upon the Messenger of Allah, his family and companions, and those who follow them until the Day of Judgment.

After that; This research includes the study and investigation of an important book in the recitation of the Qur'an, which is: (Al Umda Al saniya fi Ahkam Al noon Al sakina waltanween walqasr wa lam Al fi'el wallam Al Qamariya washamsiya).

Which is one of the books written by Imam Muhammad Al-Baqry.

Discussion of this research comes in two chapters and a conclusion after the summary and introduction:

Chapter One: The discussion is divided into two sections:

The first section: The author of the book, it includes eight points, namely: his name, his kinship, his sir name, his surname, his birth, his tutors, his students, his writings and his death.

The second section: The book: It also includes eight points, namely: the name of the book, its attribution to the author, its content, its importance, its author's sources, its manuscript copies, the methodology of its investigation and study, and models of its manuscripts.

Chapter Two: The text of the investigated book:

Peace and blessings be upon our Prophet Muhammad, his family and companions, and thank God the Lord of the Worlds.

* * *

Takbeer at the End of reading Quran and its ruling among the readers, modernists and scholars, a critical analytical study

Dr. Mohammed bin Abdullah Al-Hassanin

Department of Quran and its Sciences in the Faculty of Sharia and Islamic Studies - Al Qussaim university

Abstract

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon our Prophet Muhammad and his family and companions,

In this research, I have studied the issue of exclaiming Takbeer when completing the Quran which is narrated from some of the scholar of reciting by explaining the meaning of Takbeer when completing the Quran, and referring to transferring it from the readings scholars, and its rule for the readers, and the extent of the validity of working with it, its formula and position, and authenticating all of this from the old readings sources, and the research dealt also with the opinion of the scholars at this issue, and viewed the evidences of acknowledgment and the Fatwas of permissibility for them, and discussed the fatwas of those who prevent Takbeer among them, and viewed also the evidences of preventing the Takbeer for the interlocutors and answering the Interlocutions that was mentioned about the Hadith of Takbeer.

Worthy of mention is that the issue of Takbeer when completing the Quran is from the sections that it is less dealt with between the public people, but between the specialists at the Sharia Sciences, and this topic is considered from the common topics between the readers, the interlocutors and the jurists, So, I preferred to deal with it at this research, and there is no doubt that dealing with an issue between more than on specialty is not an easy issue, with our conviction that this type of studies is showing up the Interdependence and integration between the Islamic sciences, due to the unified sources and evidences from which are the legal rules in general.

Although we don't deny the interaction between the Islamic sciences in some issues, but its necessary to confess that there is a term for every art, and every science has its men, and that "at every time the scholar becomes a leader in an art to be delinquent in arts" ¹, the reader may not be interlocutor, and the narrator is not necessary to be a jurist, and the interlocutor may not be a reader, and so on.

The research aimed to explain that the Quranic readings and what is related to it from rules like Takbeer is depending in its validity on the Frequent transport, according to the origins and rules of readers, and that the readings and what is related to it from voice issues, and Performance sides have been transferred accurately and no doubt can touch it.

* * *

¹ - knowing the major readers on the classes and era, author: Shamsuddin Aldhabbi, (Mohammad Bin Ahmad Bin Qaymaz Alzahabi, died in 748 H) publisher: Scientific books house, version: first1417H – 1997 G , chapters count: 1, (1/217)

**Pleasure of righteousness to explain the methods of sources
in the difference of the seven readings of Sheikh Abi Ala
Idriss bin Mohammed Almnjara (1137 H)**

Dr . Mashael Bint Salem Bajaber

Member of Faculty of Umm Al Qura University - Reading Section

Abstract

Praise be to God alone and prayers and peace be upon those who have no prophet after him, and after:

After reviewing the system of "Submitted in performance for the seven readers," I saw that I explain it to what God opens to me to be helpful to the reader and reference to the researcher. The research included an introduction, three chapters and a conclusion:

Introduction: The importance of systems and previous studies and research methodology and plan.

First Chapter: Introduction in Performance Definition, its causes and its authors, in which there are two sections:

The first: the provider in performance, the reasons for submission and the benefits of his knowledge, the second: the literature in the presenter in performance.

Chapter two: Definition of the author and author, in which three questions:

The first: translation of the author, the second: the proportion of systems to the author, the third: the description of the written copies and models of them.

Chapter three: Explanation of systems, and then **the conclusion and general indexes.**

* * *

**The adequate response to the statements against the
proof for Abi Abdullah Mohammed bin Ahmed Damasci
Ibn Najjar (867 H)**

study and investigation by

Dr. Abdullah bin Musa al-Kathiri

Assistant Professor in the readings department

Umm Al Qura University

Abstract

This research contains a study and an investigation of a book in the science of reading, for the mark reciter Muhammad bin Ahmad bin Dawood al-Damashqi, famous Ibn al-Najjar (٨٦٧AH), in which the author of the correct answer, and the most correct say without question, In six chapters and a conclusion, and called it "adequate response to the saying of the exile."

The importance of publishing this book in the fact that Imam Ibn al-Najjar, who praised his book this a group of scientists, notably Imam Ibn Hajar al-Askalani (٨٥٢AH), and highlights the importance also in the issues of accurate, important edits discussed by the author, and presented in a detailed manner, Authentic sources in this art.

It was adopted in the achievement of this book and produced it in two linear versions, and made the research in the introduction, two sections, a conclusion, and indexes.

* * *

Al Durr Al thameen fi bad ma zkarho Abu Hayyan wa aredah Al Sameen, classification of Badr al-Din Mohammed bin Radhiuddin Ghazi Damasci (984 H)

study and investigation by

Dr. Abdullah bin Hamad Al Mansour

Professor of Sciences and Assistant Sciences
University collected

Abstract

Research title: A study and affirmation of the manuscript: "The Precious Pearls (Addor Athameen) in some of what has been said by Abu Hayyan and his counter Alsameen". Author: Badr Aldeen Muhammad Al-ghazzy (died in 1576).

Research aims: This research aims to present Alghazzy's book (Addor Athameen) in a scholarly affirmation that deserves it. This will be useful for scholars and researchers in order to know his method of interpretation (Qur'an interpretation), and the level of Abu Hayyan's replies (opinions) who died in 1344, to Al-zamakhshari who died in 1143, and the level of Alsameen alhalaby's responses (died in 1355) to his teacher's (Abu Hayyan) replies. Also, this research aims to discover some of the scholarly movements in Damascus and Cairo during the tenth century, specifically in the science of Qur'an interpretation (exegesis).

Research Methodology: I followed the scholarly methodology in this study and affirmation. Three different written copies (manuscript) of this book have been collected, these copies have been presented and studied, and I was trying to adjust the text of the manuscript and comparing these three different copies in order to present the text as much as the author wanted.

Main Results: This research has proven that the accusation of the scholarly stagnation which has been mentioned by some researchers about scholars of this period is not completely true. Also, the study of this research has presented the scholarly stature of Badr Aldeen Al-ghazzy in the Qur'an interpretation and his keenness to compare the opinions and choosing the superiority. Besides, the researcher has come to know the importance of taking care of the methods of Qur'an interpreters and how do they compare opinions.

Main Recommendations: The importance of the publications (manuscripts) and studies of the Qur'an interpretation and affirmation of these manuscripts, specifically those which raise opinions and judgments. Also, making efforts to affirm and scholarly study Alghazzy's book and present it in dissertations.

Key Words

Addor Athameen - Badr Aldeen Al-ghazzy - Al-zamakhshari - Abu Hayyan - Alsameen alhalaby - Qur'an interpretation.

* * *

The answer to the Quranic verses and its ratification, a study of applied originality

Dr. Ahmed bin Fares Salloum

Associate Professor in the Department of Islamic Studies
King Faisal University - Faculty of Arts

Abstract

This research deals with some of the literatures in the reading of the Holy Quran, Is: the answer to some Quranic verses And her testimony.

The aim of the research is to collect the verses that have an answer in the hadeeth of the Prophet Mohammed (peace and blessings of Allaah be upon him) and his companions (Al-Sahabah), And an appropriate statement of this answer to the interpretative meaning.

The importance of the subject shows that this type of literature recitation helps to achieve reflection and reflection, and one of the purposes of downloading the Quran.

The research consists of two chapters: study and application, I knew in the first chapter the subject and mentioned in the second chapter verses that have answers.

The research found that the number of verses that have been answered is nineteen verses, in which the correct and the weak, the study has shown in detail.

* * *

Briefness and redundancy in the stories of the Koran and its relationship to the purposes of the Sura- the story Zakaria as a model

Dr . Abeer Bint Abdullah Al Nuaim

Assistant Professor in Quranic studies department

Abstract

All praises to Allah, Who says in his Holy Quran: "*And We have sent down to you the Book (the Qur'an) as an exposition of everything, a guidance, a mercy, and glad tidings for those who have submitted themselves (to Allah as Muslims)*" (an-Nahl, 89). And I bear witness that there is no god but Allah and I bear witness that Muhammad is His Slave and His Messenger, he has rendered trusts, has conveyed His Messages and has advised the nation. Peace and blessings of Allah be upon him.

The topic of this research is: (**Brevity and Redundancy in Qur'anic stories and its relations to the objectives of Quranic chapters -Zakaria peace be upon him as an example-**). The topic of this research comes clear through stories mentioned in some Quranic chapters which characterized with brevity style and others characterized with redundancy style. This matter inspires us to contemplate and speculate about the relationship of brevity and redundancy in Quranic stories to the objectives of Quranic chapters.

Research goals:

- Once to demonstrate brevity style in Quranic stories and its relationship to the objectives of Quranic chapters and redundancy style as well.
- Underlining the approach of the Holy Quran in mentioning the stories frequently and the adequacy of these stories to the objective of chapter.
- To surrender and take a cautionary notice from Quranic stories alongside with the manifestation of its chapters' objectives.

The approach taken in research:

Inductive & deductive approach.

Research plan:

Research plan:

The research consists of two subject matters each one has its claims then conclusion, as follows:

The first subject matter: Brevity and Redundancy in Zakaria (Pbuh) story.

The first claim: The linguistic and terminological definition of brevity.

The second claim: The linguistic and terminological definition of redundancy.

The third claim: brevity and redundancy in Zakaria (Pbuh) story.

The second subject matter: The relationship of brevity and redundancy to the objectives of Quranic chapters.

The first claim: definition of the objectives of chapters.

The second claim: The relationship of brevity and redundancy in Zakaria (pbuh) story to the objectives of Quranic chapters.

Main outcomes:

The objective and the goal of a chapter is a reason to once demonstrate the story in redundancy style in detail, and in brevity style at other time for shedding the light to the purpose in which story has mentioned and for the objectives and aims of the chapter.

Main recommendations:

Leading the scientific research towards taking chapters' objectives into consideration because it's the keystone to understand the Holy Quran of Allah and to contemplate and enrich its meanings.

* * *

Research abstracts
in English

Introduction of edition (32)

In the name of Allah the most Gracious and most Graceful

Praise be to Allah who taught the use of the pen, taught man which he knew not, and peace and blessings be upon the teacher who taught people the good, Mohammed bin Abdullah and his family and companions. To proceed;

One of the greatest blessings of Allah upon us in this blessed country: the utmost care of the Book of Allah, reading, memorizing, teaching, printing and searching.

The Saudi Scientific Society of the Holy Quran and its Sciences (Tibyan) is one of the features and manifestations of this care.

We would pleasingly like to inform the researchers that the magazine will publish researches electronically in accordance with the rules and conditions of the scientific councils in the universities so that the publication will be approved and fulfilled the requirements of the scientific councils. All the accepted researches will be published in the magazine in the coming days. The researches will then be published in printed form in the coming issues in sequence.

In order to facilitate for the researchers, the magazine launched an electronic link in which all the published research from the first issue to the number 30, and can be accessed through the magazine's website.

In conclusion, I am pleased to thank the members of the Board of Directors at its fifth session for their efforts in serving the book of Allah and its sciences. I also congratulate the members of the Council at its sixth session. We ask Allah to accept good deeds from all and to reward them for the Quran and its people, He is the Hearer and responder of Invocation.

May Allah bless the Prophet **Mohammed**, his family and all his Companions.

Editorial Board Head
Prof.Dr.Mohamed Bin Sarea' Bin Abdullah Al Sarea'

Second: If the Reference is Stat ed Again

The title of the book in bold followed by a comma, family name followed by a comma, and then the page followed by a full stop.

Example:

Al Sehad Tajul Lughah & Sehad of Arabic Language, Al Jawhari, 2/46.

- **Referencing Prophetic Hadeeth**: follow the same steps above, and add Hadeeth number and its judgment.
- Referencing a research in a journal: In addition to the above, research title shall be added after the journal's name in bold and then issue number.

All correspondence and subscription requests to be addressed to

The editor-in-chief of the Editorial Board

Kingdom of Saudi Arabia - Riyadh

B. O. Box: 5701 Riyadh: 11432

Phone: 2582705, Fax: 2582695

E-mail:

quranmag@gmail.com

Facebook: www.facebook.com/Quranmag

Twitter: <https://twitter.com/quranmag1>

Association Address:

B. O. Box: 5701 - Riyadh - 11432, Phone: 2582695 -

0546667141

Association website:

www.alquran.org.sa

*** * ***

Technical Specifications of the Research:

- The font (Traditional Arabic) is used for Arabic language typing with size of (18) white for content and bold for titles, and the size (14) White for footnotes and summary.
- The font (Times New Roman) is used for English language typing with size of (11) white for content and bold for titles, and the size (10) White for footnotes and summary.
- Number of research pages is (50) pages (A4).
- Leave an indent at the beginning of each paragraph of no more than 1 cm.
- The space between lines is single.
- Margins of the page up, down and left are 2.5cm and from the right are 3.5cm.
- Quranic verses are written in accordance with the E-Qur'an Book at King Fahd Complex for Printing the Holy Quran with the size of 14 plain-colored (non-bold).

Method of Referencing

Referencing Verses:

- Verses in the text are referenced directly following the Quranic text mentioning the Sura followed by a colon and then verse number within two brackets as follows: [Al-Baqarah: 255].

Referencing texts:

- The text to be referenced to be annexed within the content with a small upper number after the punctuation mark.
- Lower footnotes shall be then written down the page with separate numbering for each page and they shall be automatically adjusted the and not manually.

First, when a source is mentioned for the first time, as well as in the reference list at the end of the search.

The **title of the book in bold** followed by a comma, family name followed by a comma, first and second name, date of death of the author in brackets followed by a comma, publisher followed by a comma, place of publication followed by a comma, Edition number followed by a comma, date of publication followed by a comma and then part of the page followed by a full stop.

Example:

Al Sehad, Al Jawhari, Ismail Bin Hammad (1205 H), investigated by Ahmed Abdul-Ghafoor Atta, Dar Al Ilm Lil Malayeen, Beirut, Second Edition, 1404, 1984, 2/46.

- The arbitration decision depends on average marks by arbitrators including the following possibilities:
 - In case the research exceeds the degree of 90%, it is considered accepted to be published on its condition.
 - If it gets 60% to 89%, it needs amendment.
 - If it gets less than 60%, it shall be refused.
- In case of the need to re-edit the search with the amendments required from the researcher, in turn, he makes the amendment and if he confirms his view he shall respond the arbitrator's remark with illustration and confirmation of this view.
- After the research being re-edited, the researcher returns the research to the arbitrator for the final decision. The decision includes one of two possibilities:
 - Accepted for publication in the event of receiving a 90% and above.
 - Refused in the event of receiving a 90% or below.

Publishing Conditions:

- In case of accepting the research for publication, all copyright shall be assigned to the journal, and may not be published in any other publisher in paper copy or electronically without written permission of the Chief Editor of the journal. The journal has the right to publish the research on the Association's site and other sites of electronic publishing.
- The research shall be published electronically in the journal's website and in the same journal according to publishing a priority depending on the search's date of acceptance and considerations determined by the editorial staff, such as research variability into a single issue.
- In case of the research's acceptance for publication, the researcher sends acceptance of publishing, and when refused he will receive an apology for publishing.
- It is required to pay costs of evaluation in the following cases:
 - If sincerity of the acknowledgement is not proven.
 - If researcher violated the undertaking.
 - If the researcher withdraws his research after the evaluation.
 - If the researcher does not abide to deliver the research in its final form according to the approved terms of publishing in the journal.
- The researcher, when approving his research for publication, is committed to submit it in final form as referred to in the approved technical specifications.

- Submitting a file of translating the abstract, title of the study, researcher's name, title and keywords into English language. The translated abstract should be approved by a specialized translation office.

Arbitration Proceedings:

- The Editorial Board considers the extent to which the search achieves terms of publishing if it is identical to the terms of the Arbitration.

Evaluation Criteria	Full Mark	Actual Mark	Weaknesses
Scientific value of the subject	25		
Significance and scientific addition of the subject	25		
Correct research methodology	25		
Researcher's character and good treatment of the subject	25		
Total	100		

- The result is taken by average marks of the Editorial Board members.
- The research passes initial acceptance to be presented to arbitrators if it exceeds 60%.
- Research is governed by a minimum of two arbitrators with an academic title that equals or higher than the researcher's.
- Research is governed according to the following criteria:

Evaluation Criteria	Full Mark	Actual Mark	Weaknesses
Title: Quality of formation, matching title with content	5		
Research Annexes: an abstract, introduction, conclusion, recommendations, references and basic elements of each of them.	5		
Review of Literature: complete, clear relation in the study and academic addition.	5		
Language: grammar, dictation and printing	5		
Methodology: Clearness, correctness, compliance, plan accuracy and correct distribution.	10		
Style: explanation, concise, connectedness and clearness	20		
Scientific Content: matching title and objectives, scientific integrity, strength, clear and valuable scientific addition.	15		
References: originality, modernity, variability, comprehensiveness	5		
Findings: based on the subject, comprehensiveness and accuracy	5		
Recommendations: Based on the subject	5		
TOTAL	100		

Conditions & Procedures of Publishing In "Tibian" Journal for Quranic Studies

Scientific and Methodological Properties:

- Scientific honesty.
- Originality and innovation.
- Correct tendency.
- Correct research methodology.
- Considering basics of scientific research in quoting and referencing, correct language, dictation and printing.
- Writing an introduction that contains: (subject of the study, study problem, limitations, objectives, methodology, procedures, research plan, previous studies - if any - scientific and additions by the researcher).
- Dividing the study into chapters, sections and parts according to nature of the study, its subject and content.
- Writing a conclusion with a comprehensive summary that includes the most significant (Results) and (recommendations).
- Writing a list of references of the study, according to the technical specifications referred to later.

Terms of delivering the study:

- The study should not have been published.
- The study should not be taken from a research or a thesis given a scientific degree to the researcher. If this is the case, the researcher must refer to the matter, and it should have been already published, for the editorial board to consider the extent of scientific benefit from its publication.
- **Number of pages should not be more than 50 pages with - complete with annexes - after adherence to technical specifications for printing the research in terms of font type, size, spacing, and margins.**
- The search should be submitted to the website of the journal in an electronic version (Microsoft Word) and another copy with the format (PDF) without researcher's data.

Research Attachments upon Delivery:

- Submitting a file including search title and biography.
- Submitting a file including an abstract of the study not more than (200) words including the following elements: (study title, researcher's name and academic title, subject of the study, objectives, methodology, the most significant findings and the most significant recommendations) with keywords that accurately reflect the subject of the study and issues addressed so as not to exceed (6) words.

Tebian Journal for Quranic Studies

The General Supervision

Dr. Abdullah Hamoud Al-Amaj

Chairman of the Board of Directors of the Saudi Association for Holy Quran and its Sciences

Advisory Board

- 1-Prof.Muhammad Abdulrahman Al-Shay'ee
Department of Quran and its Studies, Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University
- 2-Prof.Ali Ibn Sulaiman Al-Obaid.
Vice president of the affairs of the Prophet Mosque
- 3- Prof.Fahad Abdulrahman Al-Roomi
Department of Quranic Studies, King Saud University in Riyadh.
- 4-Prof.Ibrahim Ibn Saeed Al-Dawsary.
Head of the Science of the Holy Quran in Al Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University and King Abdullah Ibn Abdulaziz Chair Professor of the Holy Quran in Al Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University
- 5-Prof.Ahmad Sa'ad Muhammad Muhammad Al-Khateeb.
Dean of the College of Islamic and Arabic Studies, Al-Azhār University, Egypt.
- 6-Prof.Dhulkifl Ibn Alhaj Muhammad Yusoff Ibn Alhaj Ismail.
Dean of the Islamic Studies Academy, University of Malaya, Malaysia.
- 7-Prof.Tayar Altı Qolaj.
Chairman of the Board of Trustees, University of Istanbul, Turk.
- 8-Prof.Abdulrazaq Hermas.
Professor of higher education, College of Arts, Ibn Zohr University, Kingdom of Morocco.
- 9-Prof.Ghanim Qaduri Al-Hamad.
College of Education, University of Tikrit, Iraq.
- 10-Prof.Zayd Ibn Omar Al-Ees.
Supervisor of Bayinat Centre for Quranic Studies in the Hashemite Kingdom of Jordan.

Editor-in-chief

Prof.Muhammad Suraie Al-Suraie
Department of Quran and its Studies,
Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic
University -

Abdullah Khalid Alhassan
Lecturer, Al-Imam Muhammad Ibn
Saud Islamic University
Editorial Board

- 1- Prof.Essa Nasser Al-Duraibi.
Department of Quranic Studies,
King Saud University in Riyadh.
- 2- Prof.Ahmad Ali Al-Sudais.
Dean of the College of Quran and
Islamic Studies, Islamic University in
Madinah, Vice Chairman of the Board
of directors of Tebian Association.
- 3- Prof.Abdulrahman Ma'adah Al-Shehri.
Department of Quranic Studies, King
Saud University in Riyadh.
- 4- Prof.Yahiya Ibn Muhammad
Zamzamy.
Professor of Quranic Recitations at
Umm Alqura University in Makkah Al-
Mukkaramah
- 5- Prof.Ibrahim Ibn Muhammad
Alhomaiddi
Professor of Quran and its Sciences at
Qassim University
- 6- Prof.Hussain Ibn Ali Al-Harby.
Professor of Quran and its Sciences at
Jazan University.

Ammar Adel Salem
Editorial Secretary

Contents

Address	Page
Forewords: Editor-in-chief research	17
1. Briefness and redundancy in the stories of the Koran and its relationship to the purposes of the Sura- the story Zakaria as a model Dr. Abeer Bint Abdullah Al Nuaim	21
2. The answer to the Quranic verses and its ratification, a study of applied originality Dr. Ahmed bin Fares Salloum	57
3. Al Durr Al thameen fi bad ma zkarho Abu Hayyan wa aredah Al Sameen, classification of Badr al-Din Mohammed bin Radhiuddin Ghazi Damasci (984 H) Dr. Abdullah bin Hamad Al Mansour	99
4. The adequate response to the statements against the proof for Abi Abdullah Mohammed bin Ahmed Damasci Ibn Najjar (867 H) Dr. Abdullah bin Musa al-Kathiri	141
5. Pleasure of righteousness to explain the methods of sources in the difference of the seven readings of Sheikh Abi Ala Idriss bin Mohammed Almjara (1137 H) Dr. Mashael Bint Salem Bajaber	205
6. Takbeer at the End of reading Quran and its ruling among the readers, modernists and scholars, a critical analytical study Dr. Mohammed bin Abdullah Al-Hassanin	283
7. Al Omda Al Sunniya in the provisions of the non-voweled nun and Nunnation and Lengthening and Shortening and verbal "Lam" and pronounced and unpronounceable Lam of the Imam Abu Ikram Mohammed bin Qasim al-Bakri Azhari Egyptian (1111 e) Pro.Dr. Mohammed bin Ibrahim Al Mashhadani	389
Research abstracts in English	425
* * *	



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المجهرية العربية السعودية

مجلة تبيين للدراسات القرآنية

مجلة علمية دورية محكمة



KINGDOM OF SAUDI ARABIA
Ministry Of Education
Al-imam Muhammad Ibn Saud
Islamic University
Saudi Academic Association
The Holy Qur'an and Its sciences



TBEIAN

FOR QUR'ANIC STUDIES

Refereed Scholarly Journal



32

موضوعات العدد الثاني والثلاثون

- * الإيجاز والإطناب في القصص القرآني وعلاقته بمقاصد السور - قصة زكريا أنموذجاً. - د. عيبر بنت عبدالله النعيم
- * جواب الآيات القرآنية وتصديقها «دراسة تأصيلية تطبيقية». - د. أحمد بن فارس السليم
- * الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان و عارضه السمين ، تصنيف بدر الدين محمد بن رضي الدين الغزي دمشقي (٩٨٤هـ) «دراسة وتحقيق». - د. عبدالله بن حمد المنصور
- * الرد الوافي للقول المنافي للعلامة أبي عبدالله محمد بن أحمد الدمشقي ابن النجار (٨٦٧هـ) «دراسة وتحقيق». - د. عبدالله بن موسى الكثيري
- * إمتاع البررة لشرح نظم المصدرة في اختلاف القراء السبعة للشيخ أبي العلاء إدريس بن محمد المنجرة (١٣٧هـ). - د. مشاعل بنت سالم باجابر
- * التكبير عند ختم المصحف الشريف وحكمه بين القراء والمحدثين والفقهاء «دراسة تحليلية نقدية». - د. محمد بن عبدالله الحسانين
- * العمدة السنوية في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر ولام الفعل واللام القمرية والشمسية للإمام أبي الإكرام محمد بن قاسم البقري الأزهرى المصرى (١١١١هـ) «دراسة وتحقيق». - أ.د. محمد بن إبراهيم المشهداني

العدد الثاني والثلاثون - شوال 1439 هـ ، يوليو 2018 م

TBEIAN FOR QUR'ANIC STUDIES

Issue 32 - Shawwal 1439 AH/ July 2018

Contents

- * IBriefness and redundancy in the stories of the Koran and its relationship to the purposes of the Sura- the story Zakaria as a model-. Dr. Abeer Abdullah Al Nuaim
- * The answer to the Quranic verses and its ratification, a study of applied originality. Dr. Ahmed Fares Salloum
- * Al Durr Al thameen fi bad ma zkarho Abu Hayyan wa aredah Al Sameen, classification of Badr al-Din Mohammed bin Radhiuddin Ghazi Damasci (984 H) «study and investigation». Dr. Abdullah Hamad Al Mansour
- * The adequate response to the statements against the proof for Abi Abdullah Mohammed bin Ahmed Damasci Ibn Najjar (867 H) «study and investigation». Dr. Abdullah Musa al-Kathiri
- * Pleasure of righteousness to explain the methods of sources in the difference of the seven readings of Sheikh Abi Ala Idriss bin Mohammed Almnjara (1137 H). Dr. Mashael Salem Bajaber
- * Takbeer at the End of reading Quran and its ruling among the readers, modernists and scholars, a critical analytical study. Dr. Mohammed Abdullah Al-Hassanin
- * Al Omda Al Sunniya in the provisions of the non-voweled nun and Nunnation and Lengthening and Shortening and verbal "Lam" and pronounced and unpronounceable Lam. Prof. Mohammed Ibrahim Al Mashhadani